محاضرات

في الاعتقادات

(القسم الأول)

للعلامة السيد علي الحسيني الميلاني

فهرس المطالب

- مقدّمة مركز الأبحاث العقائدية
- تمهيد
- مقدّمات البحث
- المقدّمة الأولى : بحث المسائل على أُسس متقنة
- المقدمة الثانية : الإستدلال بالكتاب والسنّة والعقل
- بعض التقسيمات في الاستدلال بالسنّة
- المقدمة الثالثة : أهمية البحث عن الإمامة
- دوران الأمر بين علي وأبي بكر

آية المباهلة

- آية المباهلة
- المباهلة في اللغة
- تعيين من خوج مع الوسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في المباهلة
- دلالة آية المباهلة على إمامة عليّ (عليه السلام)
- مع ابن تيمية في آية المباهلة
- خاتمة المطاف

آية التطهير

- تمهيد
- الوواد من أهل البيت (عليهم السلام) في آية التطهير
- آية التطهير وأزواج النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)
- بحث في مقتضى سياق الآية
- معنى إذهاب الوجس والإرادة

- الإرادة التكوينية والجبر
- بعض التحريفات في كتب القوم

آية الولاية

- تمهيد
- الجهة الأُولى : في شأن نزول هذه الآية المباركة
- قول المفسّرين
- قول المحدّثين
- مع ابن تيمية
- الجهة الثانية وجه الإستدلال بالآية المباركة على الإمامة
- معنى الولاية
- الجهة الثالثة : الاعتراضات والمناقشات
- الاعتراض الأوّل
- الاعتراض الثاني
- الاعتراض الثالث
- الاعتراض الرابع

حديث الدار

- تمهيد
- نصّ حديث الدار
- رواة حديث الدار
- دلالة حديث الدار على إمامة أمير المؤمنين (عليه السلام)
- الخصوصية الأولى
- الخصوصية الثانية
- الخصوصية الثالثة
- مع علماء أهل السنة في حديث الدار

- مع الفضل ابن روز بهان
- مع ابن تيمية
- تحريف الحديث
- مع النووي
- مع هيكل
- مع البوطي
- خاتمة المطاف

حديث الغدير

- تمهيد
- نصّ حديث الغدير
- الجهة الأُولى : الجهود التي بذلت في سبيل إثبات هذا الحديث
- رواة حديث الغدير
- دواعي عدم نقل الحديث
- إثبات التواتر اللفظي لحديث الغدير
- دلالة حديث الغدير على إمامة أمير المؤمنين (عليه السلام)
- الجهة الثانية : الجهود التي بذلت في سبيل إبطال هذا الحديث
- مسألة أن علياً (عليه السلام) لم يكن في حجة الوداع
- مسألة عدم التسليم بصحة حديث الغدير
- مسألة عدم تواتر حديث الغدير
- مسألة مجيء " المولى " بمعنى " الأُولى "
- مسألة دلالة حديث الغدير على إمامة علي (عليه السلام) بعد عثمان
- مسألة دلالة حديث الغدير على الامامة الباطنية

حديث الولاية

- تمهيد

- رواة حديث الولاية
- نصّ حديث الولاية وتصحيحه
- دلالة حديث الولاية على العصمة
- دلالة حديث الولاية علىولاية أمير المؤمنين (عليه السلام)
- حركة النفاق فيزمن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)
- المناقشات في حديث الولاية

حديث الثقلين

- تمهيد
- الجهة الأُولى : في تحقيق ألفاظ حديث الثقلين
- الجهة الثانية : رواة حديث الثقلين
- الجهة الثالثة : دلالات حديث الثقلين
- تتمّة : تشتمل على مطالب
- المطلب الأول : اقتران حديث الثقلين بأحاديث أُخرى
- المطلب الثاني : تكرار الوصية بالكتاب والعترة في عدّة مواطن
- المطلب الثالث : مسألة الدعوة إلى الوحدة الإسلامية على ضوء حديث الثقلين
- الجهة الرابعة : المناقشات والمعارضات في حديث الثقلين والردّ عليها

حديث الطير

- تمهيد
- الجهة الأُولى : رواة حديث الطير وأسانيده
- الجهة الثانية : دلالة حديث الطير على إمامة أمير المؤمنين (عليه السلام)
- ملاك الأحبية على صعيد الواقع التاريخي
- الحسد لأمير المؤمنين (عليه السلام)
- الجهة الثالثة : طرق محاولات القوم فيردّ حديث الطير
- الأول : المناقشة في سند الحديث

- الثاني : تحريف اللفظ
- الثالث : تأويل الحديث وحمل مدلوله على خلاف ما هو ظاهر فيه
- الرابع : المعارضة
- الخامس : الضرب والشتم

حديث المنزلة

- تمهيد
- رواة حديث المنزلة
- نصّ حديث المنزلة وتصحيحه
- دلالات حديث المنزلة
- المنزلة الأُولى : النبوّة
- المنزلة الثانية : الوزارة
- المنزلة الثالثة : الخلافة
- المنزلة الرابعة : القرابة القريبة
- من منازل هارون : الأعلميّة
- من دلالات حديث المنزلة العصمة
- من خصائص هارون ومنزلته : أُحلّ له ما كان حراماً على غيره
- دلالة حديث المنزلة على خلافة أمير المؤمنين (عليه السلام)
- محاولات القوم في ردّ حديث المنزلة
- أوّلاً : المناقشات العلمية
- المناقشة الأُولى
- المناقشة الثانية
- المناقشة الثالثة
- الجواب عن المناقشة الأُولى
- الجواب عن المناقشة الثانية
- مع ابن تيمية
-

مع الأعور الواسطي

- الجواب عن المناقشة الثالثة
- مواطن ورود حديث المتولة
- المورد الأول : قصة المؤاخاة
- المورد الثاني : في حديث الدار ويوم الإنذار
- المورد الثالث : في خطبة غدير خم
- المورد الرابع : في قضية سد الأبواب
- المورد الخامس : حديث عن عمر
- المورد السادس : في قضية ابنة حمزة سيّد الشهداء
- المورد السابع : في حديث عن جابر
- المورد الثامن : في حديث مع امّ سلمة
- خلاصة دلالة حديث المتولة على الخلافة
- قصة أروى مع معاوية
- ثانياً : المناقشات غير العلمية
- خاتمة المطاف

الدليل العقلي على إمامة علي (عليه السلام)

- تمهيد
- الأوصاف المجمع عليها في الإمام عند الجمهور
- الشرط الأول : العلم
- الشرط الثاني : العدالة
- الشرط الثالث : الشجاعة
- علي والعلم
- أنا مدينة العلم وعلي بابها
- أنا دار الحكمة وعلي بابها
- أنت تبيّن لأُمتي ما اختلفوا فيه من بعدي
-

عليّ هو الأذُن الواعية

- أقضاكم عليّ
- كلمات الصحابة في المقام العلمي للإمام علي (عليه السلام)
- عدم رجوع الإمام علي إلى أحد من الصحابة
- لولا عليّ لهلك عمر
- انتشار العلوم الإسلامية بالبلاد بواسطة الإمام علي وتلامذته
- علي والعدالة
- علي والشجاعة
- خاتمة المطاف
- مسألة تقدّم المفضول على الفاضل

ابطال ما استدلّ به لإمامة أبي بكر

- تمهيد
- أهمّ أدلّة القوم على إمامة أبي بكر
- أدلّة القوم على أفضلية أبي بكر
- مناقشة أدلّة القوم على أفضلية أبي بكر
- مناقشة الاجماع على خلافة أبي بكر
- خاتمة المطاف

إمامة بقية الأئمّة (عليهم السلام)

- تمهيد
- الأئمّة اثنا عشر
- نصوص من حديث الأئمّة اثنا عشر عند أهل السنة
- المراد من الاثني عشر عند أهل السنة
- حقيقة الاثني عشر
- حديث الثقلين يفسّر الاثني عشر

- العصمة والأفضلية
- أفضلية الأئمة واحداً واحداً
- الحسنان سلام الله عليهما
- الإمام السجّاد (عليه السلام)
- الإمام الباقر (عليه السلام)
- الإمام الصادق (عليه السلام)
- الإمام الكاظم (عليه السلام)
- الإمام الرضا (عليه السلام)
- الإمام الجواد (عليه السلام)
- الإمام الهادي (عليه السلام)
- الإمام العسكري (عليه السلام)
- الإمام المهدي عجّل الله فرجه

الإمام المهدي (عليه السلام)

- تمهيد
- الفصل الأوّل فيما يتعلق بأصل الإعتقاد بالمهدي (عليه السلام)
- الفصل الثاني في بحوث تتعلق بمسألة المهدي على ضوء كتب السنة
- الفصل الثالث في الأسئلة

مركز الأبحاث العقائدية :
إيران - قم المقدسة - صفائية - ممتاز - رقم 34
ص . ب : 3331 / 37185
الهاتف : 7742088 (251) (0098)
الفاكس : 7742056 (251) (0098)
العراق - النجف الأشرف - شارع الرسول (صلى الله عليه وآله) جنب مكتب آية الله العظمى السيد السيستاني دام ظله
ص . ب : 729
الهاتف

:
332679
(33)
(00964)
الموقع
على
الإنترنيت
:
www.aqaed.com
البريد
الإلكتروني
:
info@aqaed.com

محاضرات
في
الاعتقادات
(القسم
الأول)
سيد
علي
حسيني
ميلاني
الطبعة
الأولى
-
سنة
1421هـ
*
جميع
الحقوق
محفوظة
للمؤلف
*

مقدّمة مركز الأبحاث العقائدية:

لا يخفى أنّنا لازلنا بحاجة إلى تكريس الجهود ومضاعفتها نحو الفهم الصحيح والإفهام المناسب لعقائدنا الحقّة ومفاهيمنا الرفيعة، ممّا يستدعي الالتزام الجادّ بالبرامج والمناهج العلمية التي توجد حالة من المفاعلة الدائمة بين الأمّة وقيمها الحقة، بشكل يتناسب مع لغة العصر والتطوّر التقني الحديث.

وانطلاقاً من ذلك، فقد بادر مركز الأبحاث العقائدية التابع لمكتب سماحة آية الله العظمى السيد السيستاني ـ مدّ ظلّه ـ إلى اتّخاذ منهج ينتظم على عدّة محاور بهدف طرح الفكر الإسلامي الشيعي على أوسع نطاق ممكن.

ومن هذه المحاور: عقد الندوات العقائديّة المختصّة، باستضافة نخبة من أساتذة الحوزة العلمية ومفكريّها المرموقين، التي تقوم نوعاً على الموضوعات الهامّة، حيث يجري تناولها بالعرض والنقد والتحليل وطرح الرأي الشيعي المختار فيها، ثم يخضع ذلك الموضوع ـ بطبيعة الحال ـ للحوار المفتوح والمناقشات الحرّة لغرض الحصول على أفضل النتائج.

ولأجل تعميم الفائدة فقد أخذت هذه الندوات طريقها إلى شبكة الإنترنت العالمية صوتاً وكتابةً.

كما يجري تكثيرها عبر التسجيل الصوتي والمرئي وتوزيعها على المراكز

والمؤسسات العلمية والشخصيات الثقافية في شتى أرجاء العالم.

وأخيراً، فإنّ الخطوة الثالثة تكمن في طبعها ونشرها على شكل كراريس تحت عنوان "سلسلة الندوات العقائدية" بعد إجراء مجموعة من الخطوات التحقيقية والفنيّة اللازمة عليها.

أمّا هذا الكتاب (محاضرات في الاعتقادات) فهو مجموعة محاضرات سماحة العلاّمة السيدّ علي الحسيني الميلاني دامت بركاته التي ألقاها في ليالي شهر رمضان من سنة 1419 هـ، وقد ارتأى المركز أن يقدّمها في كتاب . بالإضافة إلى إخراجها بصورة كراريس كما ذكرنا . إلى القارئ الكريم.

سائلين الله تعالى أن يتقبّل منا ذلك بأحسن القبول.

مركز الأبحاث العقائدية

فارس الحسّون

محاضرات

في الاعتقادات

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وآله الطيبين الطاهرين، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين، من الأولين والآخرين.

كما تعلمون، لعلّ من خير الأعمال في ليالي شهر رمضان هو مذاكرة العلم، والأمور الإعتقادية والمسائل التي تتعلق بأصول الدين من أشرف المسائل العلميّة، ومسألة الإمامة من بين المسائل الإعتقاديّة من أشرفها.

ونسأل الله التوفيق لأنْ نتمكّن من إلقاء بعض الأضواء على بعض القضايا المتعلقّة بمسألة الإمامة، لنرى ما يدل ّعليه الكتاب والسنّة في هذه المسألة المهمّة العقائديّة الحساسّة.

ولست أدّعي أنّي مستوعب لجميع ما يتعلقّ بهذه المسألة، ولست أدعّي أني ّعلى استعداد للإجابة على كل سؤّال يطرح حول هذه المسألة.

ولست من أهل الخطابة والبيان والقوة على تنضيد الكلمات والتلاعب بالألفاظ كما يقال في هذه الأيّام.

وسأحاول أنْ أبحث في هذه الليالي عن الإمامة بذكر عدّة من أدلةّ الامامية، وعمدة أدلة ّغيرهم، ثم تحقيق الحال في جملة من المباحث المتعلّقة بالإمامة، وسأحاول أنْ أبسطّ الألفاظ والمطالب بقدر الإمكان، حتىّ لا يكون هناك تعقيد في البيان وصعوبة في استيعاب البحوث.

قد يحمل هذا الكلام منّي على التواضع، ولكن هذا من باب حسن الظن.

وقبل الشروع في البحوث، وقبل الدخول في المسائل الأساسيّة التي تقرّر أن نبحث عنها طبق المنهج المعلن عنه، لابد ّمن تقديم مقدمات، فنقول:

المقدّمة الأولى: بحث المسائل على أُسس متقنة

في كلّ مسألة لابدّ وأن ْيكون البحث في تلك المسألة على أسُس متقنة مدروسة، فتارة يكُون طرف البحث والخطاب شيعيا ً إماميّا ً مثلك، فأنت تباحثه وتحتج عليه بما هو حجة في داخل المذهب، فلك حينئذ أن ْتستدل ّعلى رأيك برواية في كتاب الكافي مثلاً.

وأمّا إذا لم يكن شيعيا ً اثني عشريا ّمثلك، فالأمر يختلف... لابد وأنّ يكوْن البحث بينكما ابتناء علىً قضايا مشتركة، وعلى أدلّة مشتركة.

الأدلّة المشتركة:

أوّلا ً: القرآن الكريم.

ثانياً: العقل السليم.

ثالثاً: الروايات الواردة في السنّة المتفق عليها بين الطرفين، أو تحتج ّعليه من السنة ّبما هو حجة ّعنده وان لمْ يكن حجة ً عندك، وليس لك أنْ تحتج عليه بكتاب الكافي، كما ليس له أنْ يحتج عليك بكتاب البخاري.

إذن، لابدّ وأن تكون هناك نقطة وفاق واشتراك حتىّ يتحاكم الطرفان إلى تلك النقطة، من كتاب، أو سنةّ مسلمةّ بين الطرفين، أو قاعدة عقليّة قرّرها جميع العقلاء في بحوثهم.

أمّا إذا كان طرف الخطاب سنيّا ّوً لا يوافق على كتاب البخاري، بل لا يرى صحة ّشيء من الصحاح الستة، فّلابد حينئذ

من إقامة الدليل له ممّا يراه حجّة، من الكتاب أو العقل، فإن أردنا أن نقيم الدليل عليه من السنة، فلابدّ وأن نصحح الرواية التي نحتجّ بها، لكي يلتزم بتلك الرواية، لأنّها إذا صحتّ على ضوء كلمات علماء الجرح والتعديل عندهم، فلابدّ وأن يلتزم بتلك الرواية.

قد يكون في هذا الزمان بعض الباحثين من لا يقول بصحّة روايات الصحيحين فضلاً عن الصحاح كلها، وانما يطالب برواية صحيحة سنداً، سواء كانت في الصحيحين أو في غير الصحيحين، فإثبات صحّة تلك الرواية لابدّ وأن يكون على ضوء كلمات علماء الجرح والتعديل من أهل السنّة بالنسبة لرواة تلك الرواية، حتّى تتم صحّة الرواية، ويمكنك الإستدلال بتلك الرواية، فإن عاد وقال: ليست كلمات علماء الجرح والتعديل عندي بحجّة، هذا الشخص حينئذ لا يتكلّم معه ويترك، لأن المفروض أنه لا يقبل بالصحيحين، ولا يقبل بالصحاح، ولا يقبل برواية فرض صحّتها على ضوء كلمات علماء الجرح والتعديل من أئمتهم، حينئذ لا مجال للتكلّم مع هكذا شخص أبداً.

لكن المشهور بين السنّة أنهم يرون صحة أخبار الصحيحين، وان كنا أثبتنا في بعض بحوثنا أن هذا المشهور لا أصل له، لكن المشهور بينهم هذا.

وأيضاً المشهور بينهم صحّة روايات الصحاح الستة، وان اختلفوا في تعيين تلك الصحاح بعض الإختلاف.

وإنّ المسانيد أيضاً كثير منها معتبر، كمسند أحمد مثلاً، وان كان بعض كبارهم لا يرون التزام أحمد في مسنده بالصحة، لكن عندنا شواهد وأدلّة تنقل بالأسانيد عن أحمد بن حنبل نفسه أنه ملتزم في مسنده بالصحة.

وهناك كتب أُخرى أيضاً مشهورة.

ونحن في بحوثنا هذه لا نعتمد إلاّ على الصحاح، والمسانيد، والكتب المشهورة، بعد الإستدلال بالكتاب، وبالعقل، فإذا وصلت النوبة إلى السنّة نستدلّ بالأحاديث

المعروفة المشهورة الموجودة في الكتب المعتبرة المعتمدة، الروايات المتفق عليها بين الطائفتين.

فكما أشرنا من قبل، لابدّ وأن تكون الرواية متفقاً عليها بين الطائفتين، بين الطرفين. هذا الإتفاق على الرواية من نقاط الإشتراك، كالقرآن الكريم وكالعقل السليم.

المقدمة الثانية: الإستدلال بالكتاب والعقل والسنة

ثمّ الإستدلال كما أشرنا في خلال كلماتنا هذه، تارةً يكون بالكتاب، وتارة يكون بالعقل، وتارة يكون بالسنة.

أمّا الكتاب، فآياته المتعلقّة بمباحث الإمامة كثيرة، لكن المهم هو تعيين شأن نزول هذه الآيات، وتعيين شأن نزول هذه الآيات إنّما يكون عن طريق السنّة، إذن، يعود الأمر إلى السنّة.

وفي الاستدلال بالعقل أيضاً، هناك أحكام عقلية هي كبريات عقليّة، وتطبيق تلك الكبريات على المورد لا يكون إلا بأدلة من خارج العقل، مثلاً يقول العقل بقبح تقدّم المفضول على الفاضل، أما من هو المفضول؟ ومن هو الفاضل ليقبح تقدم

المفضول على الفاضل بحكم العقل؟ هذا يرجع إلى السنّة، إذنْ رجعنا إلى السنة.

والسنّة أيضاً قد أشرنا إلى قواعدنا في إمكان التمسك بها، واثبات مدعّانا واحتجاجنا على ضوئها، فنحن لا نستدل على أهل السنّة بكتبنا، كما لا يجوز لهم أن يستدلوّا بكتبهم علينا.

نصّ على ذلك عدّة من أكابر علمائهم، كابن حزم الأندلسي في كتابه الفصل، فإنهّ ينص ّعلى هذا المعنى ويصوح ّبأنه لا يجوز الاحتجاج للعامّة على الإمامية بروايات العامةّ، يقول:

لا معنى لاحتجاجنا عليهم بروايانتا، فهم لا يصدّقونها،ولا معنى لاحتجاجهم علينا بروياتهم فنحن لا نصدقّها،وانمّا يجب أن يحتجّ الخصوم بعضهم على بعض بما

يصدّقه الذي تقام عليه الحجة به، سواء صدقّه المحتج أو لم يصدقّه، لأن منَ صدق ّبشيء لزمه القول به أو بما يوجبه العلم الضروري، فيصير حينئذ مكاوراً منقطعاً إن ثبت على ما كان عليه [1].

إنّ من الواضح أنّ الشيعي لا يرى حجيّة الصحيحين فضلا عَن غيرهما، فلا يجوز للسني ّأن يحْتج بهمّا عليه، كما لا يجوز للشيعي أن يستدلّ على السنّي بكتاب شيعي، لأن ّالسنيّ لا يرى اعتبار كتاب الكافي مثلا.

فنحن إذن نستدلّ بروايات الصحاح، وبروايات المسانيد، وبالروايات المتفق عليها بين الطرفين، ولربمّا نحتاج إلى تصحيح سند بخصوصه على ضوء كتب علمائهم وأقوال كبارهم في الجرح والتعديل ليتمّ الإحتجاج،ولا يكون حينئذ مناص من التسليم، أو يكون هناك تعصّب وعناد،ولا بحث لنا مع المعاند والمتعصّب.

بعض التقسيمات في الاستدلال بالسنّة:

وعندما يعود الأمر إلى الاستدلال بالسنّة، فالروايات المتعلقّة ببحث الإمامة تنقسم إلى أقسام، نذكر أولا انقسامها إلى قسمين أساسيّين رئيسيّين:

القسم الأوّل: الروايات الشارحة للآيات، والمبينّة لشأن نزول الآيات، فكما قلنا من قبل، فإن ّالإستدلال بالقرآن لا يتم إلا بالسنّة، إذ ليس في القرآن اسم لأحد، فهناك آيات يستدلّ بها في مباحث الإمامة، لكن ماورد معتبرا في السنة ّفي تفسير تلك الآيات وشأن نزول تلك الآيات، هو المتمّم للإستدلال بالقرآن الكريم.

القسم الثاني: الروايات المستدلّ بها على الإمامة والولاية والخلافة بعد رسول الله، وليس بها أيّة علاقة بالآيات.

ثمّ الروايات تنقسم إلى أقسام، فهذه الروايات من القسم الثاني تنقسم إلى ثلاثة أقسام.

1- الفصل في الأهواء والملل والنحل 4 / 159.

القسم الأوّل: ما يدلّ على الإمامة بالنص.

القسم الثاني: ما يدلّ على الإمامة عن طريق إثبات الأفضليّة، هذه الأفضليّة التي هي الصغرى بإصطلاحنا لكبرى قاعدة قبح تقدّم المفضول على الفاضل.

القسم الثالث: الروايات الدالّة على العصمة، واشتراط العصمة واعتبارها في الإمام أيضاً حكم عقلي، وفي مورده أيضا أدلّة من الكتاب والسنّة.

المقدمة الثالثة: أهمية البحث عن الإمامة

والبحث عن الإمامة بحث في غاية الحساسيّة والأهميّة، لأننا نرى وجوب معرفة الإمام، وعندما نبحث عن الإمام وتعيين الإمام بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ، نريد أن نعرف الحقّ في هذه المسألة الخلافية، ثمّ لنتخّذه قدوة وأسوُة، لنقتدي به في جميع شؤوننا، وفي جميع أدوار حياتنا.

إنّما نريد أن نعرفه ولنجعله واسطة بيننا وبين ربنّا، بحيث لو سئلنا في يوم القيامة عن الإمام، بحيث لو سئلنا يوم القيامة لماذا فعلت كذا؟ لماذا تركت كذا؟ أقول: قال إمامي إفعل كذا، قال إمامي لا تفعل كذا، فحينئذ ينقطع السؤال.

عندما نريد البحث عن الإمام لهذه الغاية، فبالحقيقة يكون البحث عن الإمام والإمامة بحثاً عن الواسطة والوساطة بين الخالق والمخلوق، نريد أنْ نجعله واسطة بيننا وبين ربنّا، نريد أن نحتجّ بما وصلنا وبلغنا من أقواله وأفعاله في يوم القيامة على الله سبحانه وتعالى، أو نعتذر أمامه في كلّ فعل أو ترك صدر منا وسألنا عنه، فنعتذر بأنهّ قول إمامنا أو فعل إمامنا، وهكذا بلغنا ووصلنا عنه، هذا هو . في الحقيقة . لبّ البحث عن الإمامة.

إذن، يظهر أنّ البحث عن الإمامة بحث مهمّ جداً، لأن الإمام حينئذ يكون كالنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) واسطة بيننا وبين ربّنا عند فقد النبي.

أمّا أنْ يكون الإمام حاكماً بالفعل أو لا يكون حاكما، أن يكون مبسوط اليد أو لا

يكون مبسوط اليد، أن يكون مسموع الكلمة أو لا يكون مسموع الكلمة، أن يكون في السجن أو يكون غائباً عن الأنظار، أو أن يقتل، وإلى غير ذلك، هذه الأُمور كلهّا أمُور أخرُى تتفرع على بحث الإمامة، ليس البحث عن الإمامة بحثا عن الحكومة، وإنّما الحكومة من شؤون الإمام.

وكثيراً ما يختلط الأمر على الباحثين، وكثيراً ما نراهم يعترضون على مذهبنا بعدم التمكنّ من الحكومة والسيطرة والسلطنة على الناس، وإلى غير ذلك، وهذه الأُمور خارجة الآن عما نحن بصدده.

إذن، لابدّ من البحث عن الإمام بعد النبي، لأنا نريد أن نعرف الحق ونعرف الواسطة بيننا وبين ربنّا.

أمّا طريق معرفته، فهذا الطريق أيضاً يجب أنْ يكون تعينهّ من قبل الله سبحانه وتعالى، لأنه لو رجع وطالبنا في يوم القيامة وقال: من أيّ طريق عرفت هذا الإمام؟ فلو ذكرت له طريقاً لا يرتضيه، لقال هذا الإمام ليس بحق، ومن قال لك هذا الطريق موصل إلى معرفة الإمام الواسطة بينك وبيني ليكون عمله وقوله حجة لك في يوم القيامة؟

إذن، نفس الطريق أيضاً لابدّ وأن ينتهي إلى الله سبحانه وتعالى، إنتهؤه إلى الله أي انتهؤه إلى الكتاب والسنة والعقل السليم كما أشرنا من قبل.

ومن هنا، فقد اخترنا آيات من القرآن الكريم، وأحاديث من السنّة النبوية، لكي نستدل بها على إمامة علي، ورجعنا إلى العقل في المسألة لنعرف حكمه فيها.

دوران البحث بين علي وأبي بكر:

البحث يدور بين علي وأبي بكر، أمّا خلافة عمر وعثمان فيتوّعان على خلافة أبي بكر.

إذن، يدور الأمر بين علي وأبي بكر.

قالت الإماميّة: بأنّ علياً هو الخليفة، هو الإمام، بعد رسول الله بلا فصل.

الصفحة 32

وقال أهل السنّة: الخليفة بعد رسول الله هو أبو بكر بن أبي قحافة.

استدلّت الإماميّة بآيات من القرآن الكريم، وبأحاديث، على ضوء النقاط التمهيدية التي ذكرتها، وسترون أنا لا نخرج عن الإطار الذي ذكرناه قيد شعرة.

الصفحة 33

آية المباهلة

الصفحة 34

الصفحة 35

آية المباهلة

قوله تعالى: (فَمَنْ حاجَكَ فيهِ مِنْ بَعْدِ ما جاءَكَ مِنَ العِلْمِ فَقُلْ تَعالَوْا نَدْعُ أَبْناءَنا وَأَبْناءَكُمْ وَنِساءَنا وَنِساءَكُمْ وَأَنْفُسَنا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَتَ اللهِ عَلَى الْكاذِبينَ)[1].

هذه الآية تسمّى بـ " آية المباهلة ".

المباهلة في اللغة:

المباهلة: من البهل، والبهل في اللغة بمعنى تخلية الشيء وتركه غير مراعى، هذه عبارة الراغب في كتاب المفردات [2].

وعندما تراجعون القاموس وتاج العروس وغيرهما من الكتب اللغوية ترونهم يقولون في معنى البهل أنّه اللعن [3].

لكنّي رأيت عبارة الراغب أدق، فالبهل هو ترك الشيء غير مراعى، كأنْ تترك الحيوان مثلاً من غير أن تشدهّ من غير أن تربطه بمكان، تتركه غير مراعى، تخلّيه وحاله وطبعه.

وهذا المعنى موجود في رواياتنا بعبارة: " أوكله الله إلى نفسه "، فمن فعل كذا أوكله الله إلى نفسه.

1- سورة آل عمران: 61.

2 – المفردات في غريب القرآن: " بهل ".

3 – تاج العروس: " بهل ".

وهذا المعنى دقيق جدّاً.

تتذكّرون في أدعيتكم تقولون: "ربنّا لا تكلنا إلى أنفسنا طرفة عين أبدا ً"، وانهّ لمعنى جليل وعميق جدا، لوَ أن الإنسان ترك من قبل الله سبحانه وتعالى لحظة، وانقطع ارتباطه بالله سبحانه وتعالى، وانقطع فيض البارئ بالنسبة إليه آناً من الآنات، لانعدم هذا الإنسان. لهلك هذا الإنسان.

ولو أردنا تشبيه هذا المعنى بأمر مادّي خارجي، فانظروا إلى هذا الضياء، هذا المصباح، إنهّ متصّل بالمركز المولدّ، فلو انقطع الاتصال آناً ما لم تجد هناك ضياءوً لا نورا ً من هذا المصباح.

هذا معنى إيكال الإنسان إلى نفسه، تقول "ربنّا لا تكلنا إلى أنفسنا طرفة عين أبدا ً".

هناك كلمة لأمير المؤمنين (عليه السلام) في نهج البلاغة، أُحبُّ أن أقرأ عليكم هذه الكلمة، لاحظوا، أمير المؤمنين (عليه السلام) يقول:

" إنّ أبغض الخلائق إلى اللهرجلان، رجل وكله الله إلى نفسه فهو جائر عن قصد السبيل، مشغوف بكلام بدعة ودعاء ضلالة، فهو فتنة لمن افتتن به، ضالٌّ عن هدي من كان قبله، مضلٌّ لمن اقتدى به في حياته وبعد وفاته، حمال لّخطايا غيره، رهنٌ بخطيئته " [1].

وجدت عبارة الراغب أدق، معنى البهل، معنى المباهلة: أن يدعو الإنسان ويطلب من الله سبحانه وتعالى أن يترك شخصاً بحاله، وأنْ يوكله إلى نفسه، وعلى ضوء كلام أمير المؤمنين أن يطلب من الله سبحانه وتعالى أن يكون هذا الشخص أبغض الخلائق إليه، وأيّ لعن فوق هذا، وأيّ دعاء على أحد أكثر من هذا؟

لذا عندما نرجع إلى معنى كلمة اللعن في اللغة نراها بمعنى الطرد، الطرد بسخط،

1- نهج البلاغة: 51، الخطبة رقم 17.

والحرمان من الرحمة، فعندما تلعن شخصاً . أي تطلب من الله سبحانه وتعالى أن لا يرحمه . تطلب من الله أن يكون أبغض الخلائق إليه، فالمعنى في القاموس وشرحه أيضاً صحيح، إلاّ أنّ المعنى في مفردات الراغب أدق، فهذا معنى المباهلة.

إذن، عرفنا لماذا أُمر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بالمباهلة، ثمّ عرفنا في هذا المقدار من الكلام أنهّ لماذا عدل القوم عن المباهلة، لماذا تراجعوا، مع أنّهم قرّروا ووافقوا على المباهلة، وحضروا من أجلها، إلا أنّهمّ لمارّأوا رسول الله ووجوه أبنائه وأهله معه قال أُسقفهم: " إنّي لأرى وجوها لَو طلبوا من الله سبحانه وتعالى أن يزيل جبلا مَن مكانه لأزاله "[1].

فلماذا جاء رسول الله بمن جاء؟ لا نريد الآن أن نعيّن من جاء مع رسول الله، لكن يبقى هذا السؤال: لماذا جاء رسول الله بمن جاء دون غيرهم؟

فهذا معنى المباهلة إلى هنا.

1- راجع: الكشاف 1 / 369، تفسير الخازن 1 / 242، السراج المنير في تفسير القرآن 1 / 222، تفسير المراغي 13 / 175، وغيرها.

تعيين من خرج مع الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في المباهلة

إنّه . كما أشرنا من قبل . ليس في الآية المباركة اسم لأحد، لا نجد اسم علي ولا نجد اسم غير علي في هذه الآية المباركة.

إذن، لابدّ أن نرجع إلى السنّة كما ذكرنا، وإلى أي سنّة نرجع؟ نرجع إلى السنة المقبولة عند الطرفين، نرجع إلى السنة المتّفق عليها عند الفريقين.

ومن حسن الحظ، قضيّة المباهلة موجودة في الصحاح، قضيّة المباهلة موجودة في المسانيد، قضيّة المباهلة موجودة في التفاسير المعتبرة.

إذن، أيّ مخاصم ومناظر وباحث يمكنه التخلّي عن هذا المطلب وانكار الحقيقة؟

وتوضيح ذلك: إنّا إذا رجعنا إلى السنّة فلابدّ وأن نتم البحث دائما بالبحث عن جهتين، وإلا لا يتم الإستدلال بأي رواية من الروايات:

الجهة الأُولى: جهة السند، لابدّ وأن تكون الرواية معتبرة، لابدّ وأن تكون مقبولة عند الطرفين، لابدّ وأن يكون الطرفان ملزمين بقبول تلك الرواية. هذا ما يتعلّق بالسند.

الجهة الثانية: جهة الدلالة، فلابدّ وأن تكون الرواية واضحة الدلالة على المدعى.

وإلى الآن فهمنا أنّ الآية المباركة وردت في المباهلة مع النصارى، نصارى نجران، ونجران منطقة بين مكّة واليمن على ما

في بالي في بعض الكتب اللغوية، أو بعض المعاجم المختصة بالبلدان.

وإذا رجعنا إلى السنّة في تفسير هذه الآية المباركة، وفي شأن من نزلت ومن خوج

مع رسول الله، نرى مسلماً والترمذي والنسائي وغيرهم من أرباب الصحاح[1] يروون الخبر بأسانيد معتبرة، فمضافاً إلى كونها في الصحاح، هي أسانيد معتبرة أيضاً، يعني حتّى لو لم تكن في الصحاح بهذه الأسانيد، هي معتبرة قطعاً:

خوج رسول الله ومعه علي وفاطمة والحسن والحسين، وليس معه أحد غير هؤلاء.

فالسند معتبر، والخبر موجود في الصحاح، وفي مسند أحمد، وفي التفاسير إلى ما شاء الله، من الطوي وغير الطوي، ولا أعتقد أنّ أحداً يناقش في سند هذا الحديث بعد وجوده في مثل هذه الكتب.

نعم، وجدت حديثاً في السوة الحلبيّة بلا سند، يضيف عمر بن الخطّاب وعائشة وحفصة، وأنهمّا خوجتا مع رسول الله للمباهلة[2].

ووجدت في كتاب تاريخ المدينة المنوّرة لابن شبّة[3] أنّه كان مع هؤلاء ناس من الصحابة، ولا يقول أكثر من هذا.

ووجدت رواية في توجمة عثمان بن عفّان من تاريخ ابن عساكر[4] أنّ رسول الله خوج ومعه علي وفاطمة والحسنان وأبو بكر وولده وعمر وولده وعثمان وولده.

فهذه روايات في مقابل ما ورد في الصحاح ومسند أحمد وغيرها من الكتب المشهورة المعتبرة.

لكن هذه الروايات في الحقيقة:

---

1 - راجع: صحيح مسلم 7 / 120 ، مسند أحمد 1 / 185 ، صحيح الترمذي 5 / 596 ، خصائص أمير المؤمنين: 48 ـ 49، المستدرك على الصحيحين 3 / 150 ، فتح الباري في شرح صحيح البخاري 7 / 60 ، المرقاة في شرح المشكاة 5 / 589 ، أحكام القرآن للجصاص 2 / 16، تفسير الطبري 3 / 212 ، تفسير ابن كثير 1/319 ، الدرّ المنثور في التفسير بالمأثور 2 / 38 ، الكامل في التاريخ 2 / 293 ، أسد الغابة في معرفة الصحابة 4 / 26، وغيرها من كتب التفسير والحديث والتاريخ.

2- إنسان العيون 3 / 236.

3 - تاريخ المدينة المنورة 1 / 581.

4 - توجمة عثمان من تاريخ دمشق: 168.

أوّلاً: روايات آحاد.

ثانياً: روايات متضاربة فيما بينها.

ثالثاً: روايات انفود رواتها بها، وليست من الروايات المتفق عليها.

رابعاً: روايات تعارضها روايات الصحاح.

خامساً: روايات ليس لها أسانيد، أو أنّ أسانيدها ضعيفة، على ما حققّت في بحثي عن هذا الموضوع.

إذن، تبقى القضيّة على ما في صحيح مسلم، وفي غيره من الصحاح، وفي مسند أحمد، وغير مسند أحمد من المسانيد، وفي تفسير الطوي والزمخشري والرازي، وفي تفسير ابن كثير، وغيرها من التفاسير إلى ما شاء الله، وليس مع رسول الله إلاّ علي وفاطمة والحسنان.

دلالة آية المباهلة على إمامة عليّ (عليه السلام)

أمّا وجه الدلالة في هذه الآية المبارکة، بعد بيان شأن نزولها وتعيين من كان مع النبي في تلك الواقعة، دلالة هذه الآية على إمامة علي من أين؟ وكيف تستدلّون أيّها الإمامية بهذه الآية المبارکة على إمامة علي؟

فيما يتعلّق بإمامة أمير المؤمنين في هذه الآية، وفي الروايات الواردة في تفسيرها، يستدلّ علماؤنا بكلمة: **(وأنفسنا)**، تبعاً لأئمّتنا (عليهم السلام) .

ولعلّ أوّل من استدلّ بهذه الآية المبارکة هو أمير المؤمنين (عليه السلام) نفسه، عندما احتجّ في الشورى على الحاضرين بجملة من فضائله ومناقبه، فكان من ذلك احتجاجه بآية المباهلة، وهذه القصّة، وكلّهم أقرّوا بما قال أمير المؤمنين، وصدقوّه في ما قال، وهذا الإحتجاج في الشورى مروي أيضاً من طرق السنّة أنفسهم[1] .

وأيضاً هناك في رواياتنا[2] أنّ المأمون العباسي سأل الإمام الرضا (عليه السلام) قال: هل لك من دليل من القرآن الكريم على إمامة علي، أو أفضليّة علي؟ السائل هو المأمون والمجيب هو الإمام الرضا (عليه السلام) .

المأمون كما يذكرون في ترجمته كما في تاريخ الخلفاء للسيوطي وغيره[3] أنّه كان من فضلاء الخلفاء، أو من علماء بني العباس من الخلفاء، طلب المأمون من الإمام أن

1- ترجمة أمير المؤمنين من تاريخ دمشق 3 / 90 الحديث 1131.

2 – الفصول المختارة من العيون والمحاسن: 38.

3 – تاريخ الخلفاء: 306.

يقيم له دليلاً من القرآن، كأنّ السنّة قد يكون فيها بحث، بحث في السند أو غير ذلك، لكن لا بحث سندي فيما يتعلقّ بالقرآن الكريم، وبآيات القرآن المجيد.

فذكر له الإمام (عليه السلام) آية المباهلة، واستدلّ بكلمة: **(وأنفسنا)**.

لأنّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) عندما أُمر أن يخرج معه نساءه، فأخرج فاطمة فقط، وأبناءه فأخرج الحسن والحسين فقط، وأُمر بأن يخرج معه نفسه، ولم يخرج إلاّ علي، وعلي نفس رسول الله بحسب الروايات الواردة بتفسير الآية، كما أشرنا

إلى مصادر تلك الروايات، ولم يخرج رسول الله إلاّ علياً، فكان علي نفس رسول الله، إلا أن كون علي نفس رسول الله بالمعنى الحقيقي غير ممكن، فيكون المعنى المجازي هو المراد، وأقرب المجازات إلى الحقيقة يؤخذ في مثل هذه الموارد كما تقرّر في كتبنا العلمية، فأقرب المجازات إلى المعنى الحقيقي في مثل هذا المورد هو أن يكون علي مساوياً لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ، إلاّ أنّ المساواة مع رسول الله في جميع الجهات وفي جميع النواحي حتىّ النبوة؟ لا.

فتخرج النبوّة بالإجماع على أنّه لا نبي بعد رسول الله، وتبقى بقية مزايا رسول الله، وخصوصيات رسول الله، وكمالات رسول الله، موجودةً في علي بمقتضى هذه الآية المباركة.

من خصوصيّات رسول الله: العصمة، فآية المباهلة تدلّ على عصمة علي بن أبي طالب قطعاً.

من خصوصيّات رسول الله: أنّه أولى بالمؤمنين من أنفسهم، فعلي أولى بالمؤمنين من أنفسهم كرسول الله قطعاً.

من خصوصيّات رسول الله: أنّه أفضل جميع الخلائق، أفضل البشر والبشرية، منذ أن خلق الله سبحانه وتعالى العالم وخلق الخلائق كلّها، فكان أشرفهم رسول الله محمّد بن عبدالله، وعلي كذلك.

وسنبحث إن شاء الله في ليلة من الليالي عن مسألة تفضيل الأئمّة على الأنبياء، وسترون أنّ هذه الآية المباركة .وهناك أدلةّ أُخرى أيضاً. تدلُّ على أن عليا أفضل من

جميع الأنبياء سوى نبيّنا (صلى الله عليه وآله وسلم) .

فحينئذ حصل عندنا تفسير الآية المباركة على ضوء الأحاديث المعتبرة، حصل عندنا صغرى الحكم العقلي بقبح تقدّم المفضول على الفاضل، بحكم هذه الأحاديث المعتبرة.

وناهيك بقضيّة الأولويّة، رسول الله أولى بالمؤمنين من أنفسهم، وعلي أولى بالمؤمنين من أنفسهم.

وفي جميع بحوثنا هذه، وإلى آخر ليلة، سترون أنّ الأحاديث كلّها وإنْ اختلفت ألفاظها، اختلفت أسانيدها، اختلفت مداليلها، لكن كلّها تصبّ في مصب واحد، وهو أولويّة علي، وهو إمامة علي، وهو خلافة علي بعد رسول الله بلا فصل.

لابدّ وأنكم تتذكرّون حديث الغدير: " ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ قالوا بلى، قال: فمن كنت مولاه فهذا علي مولاه ".

نفس المعنى الذي قاله في حديث الغدير، هو نفس المفهوم الذي تجدونه في آية المباهلة، وبالنظر إلى ما ذكرنا من المقدّمات والممهّدات، التي كلّ واحد منها أمر قطعي أساسي، لا يمكن الخدشة في شيء مما ذكرت.

مع ابن تيمية في آية المباهلة

ولو أنّ مدّعيا يَدعّي أو متعصبا أوَ جاهلا يقولَ كما قال ابن تيمية فيّ منهاج السنة[1] بأنّ رسول الله إنمّا أخرج هؤلاء معه،

ولم يخوّج غيرهم، يعترف بعدم خروج أحد معرسول الله غير هؤلاء، يعترف ابن تيميّة،واعتراف ابن تيمية في هذه الأيام وفي أوساطنا العلميّة وفي مباحثنا العلمية له أثر كبير، لأنّ كثيرا مِن الخصوم يرون ابن تيمية " شيخ الإسلام "، إلا أنّ بعضّ كبارهم قال: من قال بأنّ ابن تيميّة شيخ الإسلام فهو كافر!!

المهم، فابن تيميّة أيضاً يعترف بعدم خروج أحد معرسول الله في قضية المباهلة غير هؤلاء الأربعة، يعترف بهذا، وراجعوا كتابه منهاج السنّة، موجود، إلاّ أنهّ يقول بأن عّادة العرب في المباهلة أنهمّ كانوا يخوجون أقرب الناس إليهم، كانوا يخوجون معهم إلى المباهلة من يكون أقرب الناس إليهم، كانت عادتهم أن يخوجوا الأقرب نسباً وإنْ لم يكن ذا فضيلة،وإن لم يكن ذا تقوى،وإنْ لم يكن ذا منزلة خاصة أو مرتبة عند الله سبحانه وتعالى، يقول هكذا.

لكنّه يعترض على نفسه ويقول: إنْ كان كذلك، فلم لم يخوج العباس عمة معه؟والعباس في كلمات بعضهم .ولربماّ نتعرّض إلى بعض تلك الكلمات في حديث الغدير . أقرب إلىرسول الله من علي، فحينئذ لمِ لم يْخوج معه؟

يقول في الجواب: صحيحٌ، لكنْ لم يكن للعباس تلك الصلاحية والقابلية واللياقة

1- منهاج السنة 7 / 122 ـ 130.

لأن يحضر مثل هذه القضية، هذا بتعبيري أنا، لكنراجعوا نصّ عبارته هذا النقل كان بالمعنى، يقول بأنّ العباس لم يكن في تلك المرتبة لأن يحضر مثل هذه القضيّة، يقول ابن تيمية فلذا يكون لعلي في هذه القضية نوع فضيلة.

بهذا المقدار يعترف، ونغتنم من مثل ابن تيميّة أن يعترف بفضيلة لعلي في هذه القضيّة.

ولو أنكراجعت الفضل ابن روزبهان الخنجي، ذلك الذي ردّ كتاب العلامّة الحليّرحمه الله بكتاب أسماه إبطال الباطل، لرأيته في هذا الموضع أيضاً يعترف بثبوت فضيلة لعلي لا يشاركها فيها أحد [1].

نعم، يقول ابن تيميّة: لم تكن الفضيلة هذه لعلي فقط،وإنمّا كانت لفاطمة والحسنين أيضاً، إذن، لم تختصّ هذه الفضيلة بعلي.

وهذا كلام مضحك جدّاً،وهل الحسنان وفاطمة يدعّون التقدم على علي؟وهل كان البحث في تفضيل علي على فاطمة والحسنين، أو كان البحث في تفضيل علي على أبي بكر؟ أو كان البحث في قبح تقدم المفضول على الفاضل بحكم العقل؟

والعجب أنّ ابن تيمية يعترف في أكثر من موضع من كتابه منهاج السنةّ بقبح تقدمّ المفضول على الفاضل، يعترف بهذا المعنى ويلتزم، ولذلك يناقش في فضائل أمير المؤمنين لئلاّ تثبت أفضليتّه من الغير.

ثمّ مضافاً إلى كل هذا، ترون في قضيةّ المباهلة أنرّسول الله يقول لعلي وفاطمة والحسنين: " إذا أنا دعوت فأمنوا" [2]، أي فقولوا آمين،وأيّ تأثير لقول هؤلاء آمين، أن يقولوا لله سبحانه وتعالى بعد دعاءرسول الله على النصارى أن يقولوا آمين، أيّ تأثير لقول هؤلاء؟ ألم يكف دعاءرسول الله على النصارى حتىّ يقولرسول الله لفاطمة والحسنين وهما صغيران أن يقول لهم قولوا آمين؟

1- أنظر: إحقاق الحق 3 / 62.

2- الكشاف 1 / 368 ، الخازن 1 / 243 ، وغيرهما.

خاتمة المطاف

إذن، كان لعلي ولفاطمة وللحسنين سهم في تقدّم الإسلام، كان علي شريكاً لرسول الله في رسالته.

وهذا معنى (فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءاً يُصَدِّقُنِي)[1] ، فهارون كان ردءاً يصدّق موسى في رسالته، وهارون كان شريكاً لموسى في رسالته.

وهذا معنى: " أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنّه لا نبي بعدي "، وقد قلت من قبل: إن الأحاديث هذه كلها تصب في مصبّ واحد، تؤيد بعضها بعضاً، تؤيد الآية تصدّق الحديث، وتؤيد الحديث يصدّق القرآن الكريم، وهكذا الأمر فيما يتعلّق بأهل البيت:

رسول الله يجمع أهله تحت الكساء فتنزل الآية المباركة آية التطهير، وفي يوم الغدير ينصب علياً ويعلن عن إمامته في ذلك الملأ فتنزل الآية المباركة: (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ)[2].

وأي ارتباط هذا بين أفعال رسول الله والآيات القرآنيّة النازلة في تلك المواقف، ترون الإرتباط الوثيق، يقول الله سبحانه وتعالى: (قُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ) وَيُخْرِجُ رَسُولَ اللهِ بَعْلِيْ وفاطمة والحسن

1- سورة القصص: 34.

2 – سورة المائدة: 3.

والحسين فقط، وهذا هو الإرتباط بين الوحي وبين أفعال رسول الله وأقواله.

إذن، فالآية المباركة غاية ما دلّت عليه هو الأمر بالمباهلة، وقد عرفنا معنى المباهلة، لكن الحديث دلّ على خروج علي وفاطمة والحسن والحسين مع رسول الله.

الآية المباركة ليس فيها إلاّ كلمة: (وأنفسكم) لكن الحديث فسّر تفسيراً عملياً هذه الكلمة من الآية المباركة، وأصبح علي نفس رسول الله، ليس نفس رسول الله بالمعنى الحقيقي، فكان كرسول الله، كنفس رسول الله، فكان مساوياً لرسول الله، ولهذا أيضاً شواهد أُخرى، شواهد أُخرى من الحديث في مواضع كثيرة.

يقول رسول الله مهدّداً إحدى القبائل: " لتنتهنّ أو لأرسلن إليكم رجلا كنفسي "، وكذا ترون في قضية إبلاغ سورة البراءة، إنّه بعد عودة أبي بكر يقول: بأنّ الله سبحانه وتعالى أوحى إليه بأنّه لا يبلغ السورة إلا هو أو رجل منه، ويقول في قضية: " علي منّي وأنا من علي وهو وليكم من بعدي "، وهو حديث آخر، وهكذا أحاديث أُخرى يصدّق بعضها بعضاً.

إلى هنا ينتهي البحث عن دلالة آية المباهلة على إمامة أمير المؤمنين (عليه السلام) ، وإنْ شئتم المزيد فهناك كتب أصحابنا

من الشافي للسيد المرتضى، وتلخيص الشافي، وكتاب الصراط المستقيم للبيّاضي، وكتب العلاّمة الحليّ رحمة الله عليه، وأيضاً كتب أُخرى مؤلفّة في هذا الموضوع.

ولي .والحمد لله .رسالة في هذا الموضوع أيضاً، وتلك الرسالة مطبوعة، ومن شاء التفصيل فليراجع.

وصلّى الله على سيدّنا محمدّ وآله الطاهرين.

آية التطهير

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وآله الطيبين الطاهرين، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين.

موضوع البحث في هذه الليلة آية التطهير.

انتهينا من البحث بنحو الإجمال عن آية المباهلة، وبقيت نقاط تتعلّق بآية المباهلة سنتعرض لها إن شاء الله في مبحث تفضيل الأئمّة على الأنبياء، في الليلة المقرّرة لهذا البحث إن شاء الله.

قوله تعالى: (إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا)[1].

هذه الآية في القرآن الكريم ضمن آيات تتعلّق بزوجات الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ، أقرأ الآيات:

(يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ

1- سورة الأحزاب: 33.

الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا)[1] صدق الله العليّ العظيم.

هذه الآية المباركة أيضاً من جملة ما يستدلّ به من القرآن الكريم على إمامة أمير المؤمنين سلام الله عليه.

وكما ذكرنا في الليلة الماضية حيث ذكرنا الخطوط التي لابدّ وأن يجري البحث على أساسها، ورسمنا تلك الخطوط، وذكرنا بأنّ القرآن الكريم لم يأت فيه اسم أحد، وكلّ آية يستدلّ بها على إمامة أمير المؤمنين أو غير أمير المؤمنين، لابدّ وأن يرجع في دلالتها وفي شأن نزولها إلى السنّة المفسّرة لتلك الآية، والسنةّ المفسرةّ للآية أيضا يجب أن تكون مقبولة عند الطرفين المتنازعين المتخاصمين في مثل هذه المسألة المهمّة.

1- سورة الأحزاب: 32 ـ 34.

المراد من أهل البيت (عليهم السلام) في آية التطهير

إذن، لابدّ من بيان المراد من أهل البيت (عليهم السلام) في هذه الآية المباركة، لأنّ الله سبحانه وتعالى يقول: (**إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنكمَ الرِّجْسَ أهل البيتَ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا**).

محلّ الإستدلال في هذه الآية المباركة نقطتان:

النقطة الأُولى: المراد من أهل البيت.

النقطة الثانية: المراد من إذهاب الرجس.

فإذا تمّ المدّعى على ضوء القواعد المقرّرة في مثل هذه البحوث في تلك النقطتين، تم الإستدلال بالآية المباركة على إمامة علي أمير المؤمنين، وإلاّ فلا يتمّ الإستدلال.

المراد من أهل البيت في هذه الآية المباركة مَن؟ لابدّ هنا من الرجوع أيضا إلى كتب الحديث والتفسير، والى كلمات العلماء من محدّثين ومفسّرين ومؤرخين، لنعرف المراد من قوله تعالى في هذه الآية، أي: المخاطب بأهل البيت من هم؟ ونحن كما قرّرنا من قبل، نرجع أولا إلى الصحاح والمسانيد والسنن والتفاسير المعتبرة عند أهل السنة.

وإذا ما رجعنا إلى صحيح مسلم، وإلى صحيح الترمذي، وإلى صحيح النسائي، وإلى مسند أحمد بن حنبل، وإلى مسند البزّار، وإلى مسند عبد بن حُميد، وإلى مستدرك الحاكم، وإلى تلخيص المستدرك للذهبي، وإلى تفسير الطبري، وإلى تفسير ابن كثير، وهكذا إلى الدر المنثور، وغير هذه الكتب من تفاسير ومن كتب الحديث:

نجد أنّهم يروون عن ابن عباس، وعن أبي سعيد، وعن جابر بن عبدالله الأنصاري، وعن سعد بن أبي وقّاص، وعن زيد بن أرقم، وعن أُمّ سلمة، وعن عائشة، وعن بعض

الصحابة الآخرين:

أنّه لمّا نزلت هذه الآية المباركة على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ، جمع أهله . أي جمع عليّاً وفاطمة والحسن والحسين . وألقى عليهم كساءً وقال: " اللهمّ هؤلاء أهل بيتي ".

وفي بعض الروايات: ألقى الكساء على هؤلاء، فنزلت الآية المباركة.

والروايات بعضها تفيد أنّ الآية نزلت ففعل رسول الله هكذا.

وبعضها تفيد أنّه فعل رسول الله هكذا، أي جمعهم تحت كساء فنزلت الآية المباركة.

قد تكون القضيّة وقعت مرّتين أو تكرّرت أكثر من مرتيّن أيضا، والآية تكرر نزولها، ولو راجعتم إلى كتاب الإتقان في علوم القرآن للجلال السيوطي لرأيتم فصلاً فيه قسمٌ من الآيات النازلة أكثر من مرة، فيمكن أن تكون الآية نازلة أكثر من مرة والقضيّة متكرّرة.

وسنقرأ إن شاء الله في البحوث الآتية عن حديث الثقلين: أنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: " إنّي تارك فيكم الثقلين: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، ما إن تمسّكتم بهما لن تضلوّا... " إلى آخر الحديث، قاله في مواطن متعددّة.

وقد ثبت عندنا أنّ النبي قال: " من كنت مولاه فهذا علي مولاه " أكثر من مرة، وإنْ اشتهرت قضيةّ غدير خم.

وحديث " أنت منّي بمنزلة هارون من موسى "ورد عن رسول الله في مصادر أهل السنّة في أكثر من خمسة عشر موطناً.

فلا نستبعد أن تكون آية التطهير نزلت مرّتين أو أكثر، لأنّا نبحث على ضوء الأحاديث الواردة، فكما ذكرت لكم، بعض الأحاديث تقول أنّ النبي جمعهم تحت الكساء ثمّ نزلت الآية، وبعض الأحاديث تقول أنّ الآية نزلت فجمع رسول الله عليا ً وفاطمة والحسنين وألقى عليهم الكساء وقال: " اللهمّ هؤلاء أهل بيتي ".

فالحديث في:

1 . صحيح مسلم [1] .

2 . مسند أحمد، في أكثر من موضع [2] .

3 . مستدرك الحاكم [3] ، مع إقرار الذهبي وتأييده لتصحيح الحاكم لهذا الحديث [4] .

4 . صحيح الترمذي، مع تصريحه بصحّته [5] .

5 . سنن النسائي [6] ، الذي اشترط في سننه شرطاً هو أشدّ من شرط الشيخين في صحيحيهما، كما ذكره الذهبي بترجمة النسائي في كتاب تذكرة الحفاظ [7] .

ولا يخفى عليكم أنّ كتاب الخصائص الموجود الآن بين أيدينا الذي هو من تأليف النسائي، هذا جزء من صحيحه، إلاّ أنهّ نشر أو انتشر بهذه الصورة بالإستقلال، وإلاّ فهو جزء من صحيحه الذي اشترط فيه، وكان شرطه في هذا الكتاب أشدّ من شرط الشيخين في صحيحيهما.

6 . تفسير الطبري، حيث روى هذا الحديث من أربعة عشر طريقاً [8] .

7 . كتاب الدر المنثور للسيوطي، يرويه عن كثير من كبار الأئمّة الحفاّظ من أهل السنةّ [9] .

وقد اشتمل لفظ الحديث في أكثر طرقه على أنّ أُم سلمة أرادت الدخول معهم تحت الكساء، فجذب رسول الله الكساء ولم يأذن لها بالدخول، وقال لها: "وإنّك على خير "

1- صحيح مسلم 7 / 130.

2- مسند أحمد 1 / 330 و 6 / 292 و 323.

3 - المستدرك على الصحيحين 2 / 416.

4 - تلخيص المستدرك (ط مع المستدرك) 2 / 416.

5 - صحيح الترمذي 5 / 327 كتاب التفسير و 627 و 656 كتاب المناقب.

6- خصائص علي من سنن النسائي: 49 و 62 و 81 ، ط الغري.

7 - تذكرة الحفاظ 1 / 700.

8 - تفسير الطبري 22 / 5 . 7.

9- الدرّ المنثور 5 / 199.

أو " إلى خير "[1].

والحديث أيضاً ورد عن عائشة كذلك[2].

واشتمل بعض ألفاظ الحديث على جملة أنّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أرسل إلى فاطمة، وأمرها بأن تدعو علياً والحسنين، وتأتي بهم إلى النبي، فلمّا اجتمعوا ألقى عليهم الكساء وقال: " اللهمّ هؤلاء أهل بيتي " ممّا يدل على أن النبي كانت له عناية خاصة بهذه القضيّة، ولمّا أمر رسول الله فاطمة بأن تأتي هي وزوجها وولداها، لم يأمرها بأن تدعو أحداً غير هؤلاء، وكان له أقرباء كثيرون، وأزواجه في البيت عنده، وحتّى أنّه لم يأذن لأمّ سلمة أن تدخل معهم تحت الكساء.

إذن، هذه القضيّة تدلّ على أمر وشأن ومقام لا يعمّ مثل أم سلمة، تلك المرأة المحترمة المعظمة المكرمة عند جميع المسلمين.

إلى هنا تمّ لنا المراد من أهل البيت في هذه الآية المباركة.

وهذا الإستدلال فيه جهة إثبات وجهة نفي، أمّا جهة الإثبات، فإنّ الذين كانوا تحت الكساء ونزلت الآية في حقهّم هم: علي وفاطمة والحسن والحسين فقط، وأمّا جهة النفي، فإنّه لم يأذن النبي لأن يكون مع هؤلاء أحد.

في جهة الإثبات وفي جهة النفي أيضاً، تكفينا نصوص الأحاديث الواردة في الصحاح والمسانيد وغيرها من الأحاديث التي نصّوا على صحتّها سنداً، فكانت تلك الأحاديث صحيحة، وكانت مورد قبول عند الطرفين.

1- أحمد 6 / 292، والترمذي، وغيرهما.

2- صحيح مسلم 7 / 130.

آية التطهير وأزواج النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)

لكن يبقى هناك في جهة النفي بحث يتعلّق بقولين:

أحدهما: ما ينقل عن عكرمة مولى عبدالله بن عباس، فهذا كان يصرّ على أنّ الآية نزلة في خصوص أزواج النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ، حتّى أنّه كان يمشي في الأسواق ويعلن عن هذا الرأي، ويخطئ الناس باعتقادهم باختصاص الآية المبركة بأهل البيت، ممّا يدلّ على أنّ الرأي السائد عند المسلمين كان هذا الرأي، حتىّ أنه كان يقول: من شاء باهلته في أن الآية نزلة في أزواج النبي خاصّة، وفي تفسير الطوي: إنّه كان ينادي في الأسواق بذلك[1] ، وفي تفسير ابن كثير إنّه كان يقول: من شاء باهلته أنّها نزلت في نساء النبي خاصّة[2] ، وفي الدر المنثور، كان يقول: ليس بالذي تذهبون إليه، إنّما هو نساء النبي[3] .

فهذا هو القول الأوّل.

لكنّ هذا القول يبطله:

أوّلاً: إنّه قول غير منقول عن أحد من أصحاب النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) .

ثانياً: قول تردّه الأحاديث الصحيحة المعتوة المعتمدة المتفق عليها بين المسلمين.

ثالثاً: هذا الرجل كان منحرفاً فكراً وعملا، وكان معاديا لأهل البيت ومن دعاة الخوارج.

1- تفسير الطبري 22 / 7، ابن كثير 3 / 415.

2- ابن كثير 3 / 415، الدرّ المنثور 5 / 198.

3- الدرّ المنثور 5 / 198.

أذكر لكم جملاً ممّا ذكر بترجمة هذا الرجل:

كان خارجيّاً بل من دعاتهم، وانمّا أخذ أهل أفريقيّة هذا الرأي . أيرأي الخوارج . من عكرمة، ولكونه من الخوارج تركه مالك بن أنس ولم يرو عنه.

قال الذهبي: قد تكلّم الناس في عكرمة لأنّه كان يرى رأي الخوارج، بل كان هذا الرجل مستهتراً بالدين، طاعنا في الإسلام، فقد نقلوا عنه قوله: إنّما أنزل الله متشابه القرآن ليضلّ به الناس، وقال في وقت الموسم أي موسم الحج: وددت أنيّ بالموسم وبيدي حربة فأعترض بها من شهد الموسم يميناً وشمالاً، وانهّ وقف على باب مسجد النبي وقال: ما فيه إلا كافر، وذكر أنه كان لا يصلّي، وأنّه كان يرتكب جملة من الكبائر.

وقد نصّ كثير من أئمّة القوم على أنهّ كان كذاباً، فقد كذب على سيده ّعبدالله بن عباس حتى أوثقه علي بن عبدالله بن عباس على باب كنيف الدار، فقيل له: أتفعلون هذا بمولاكم؟ قال: إنّ هذا يكذب على أبي.

وعن سعيد بن المسيّب أنهّ قال لمولاه: يا برد إياك أن تكذب عليَ كمّا يكذب عكرمة على ابن عباس.

وعن القاسم بن محمّد بن أبي بكر الذي هو من فقهاء المدينة المنورّة: إن ّعكرمة كذابّ.

وعن ابن سيرين: كذّاب.

وعن مالك بن أنس: كذّاب.

وعن يحيى بن معين: كذّاب.

وعن ابن ذويب: كان غير ثقة.

وحرّم مالك الرواية عن عكرمة.

وقال محمّد بن سعد صاحب الطبقات: ليس يحتج بحديثه.

هذه الكلمات بترجمة عكرمة نقلتها: من كتاب الطبقات لابن سعد، من كلمات الضعفاء الكبير لأبي جعفر العقيلي، من تهذيب الكمال للحافظ المزّي، من وفيات

الأعيان، من ميزان الإعتدال للذهبي، المغني في الضعفاء للذهبي، سير أعلام النبلاء للذهبي، تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني [1].

هذه خلاصة ترجمة هذا الشخص.

لكن الحافظ ابن حجر العسقلاني في شرحه على صحيح البخاري، في مقدمة هذا الشرح [2]، له فصل يدافع فيه عن رجال صحيح البخاري المقدوح فيهم، عن الرجال المشاهير المجروحين الذين اعتمدهم البخاري، فيعنون هناك عكرمة مولى ابن عباس ويحاول الذبّ عن هذا الرجل بما أُوتي من حول وقوة.

إلاّ أنكّم لو رجعتم إلى كلماته لوجدتموه متكلفاً فيّ أكثرها أو في كل تلّك الكلمات، وهذه مصادر ترجمة هذا الشخص ذكرتها لكم، ومن أراد التوسع فليرجع إلى الكتب التي ذكرتها.

ومن طريف ما أُحبّ أن أذكره هنا: إن ّعكرمة وانٍ أخرج عنه البخاري، لم يخرج عنه مسلم، عكرمة أعرض عنه مسلم وانٍ اعتمده البخاري، ومن هنا قالوا: إن أصحّ الكتب كتاب البخاري وكتاب مسلم، وأصحّهما كتاب البخاري، فلأمر ما قدمّوا البخاري!! ولي أيضاً شواهد على هذا.

سأقرأ لكم حديث الثقلين من صحيح مسلم، والبخاري لم يرو حديث الثقلين في صحيحه، سأذكر لكم . إن شاء الله . حديثاً عن صحيح مسلم فيه مطلب مهمّ جداً يتعلقّ بالشيخين، وقد ذكره البخاري في صحيحه في مواضع متعددة وحرفهّ وذكره بألفاظ وأشكال مختلفة.

إذن، كون عكرمة من رجال البخاري لا يفيد البخاري ولا يفيد عكرمة إنّه ربمّا يحتج لوثاقة عكرمة باعتماد البخاري عليه، ولكن الأمر بالعكس، إنّ رواية البخاري عن

1 - طبقات ابن سعد 5 / 287، تهذيب الكمال 20 / 264، تهذيب التهذيب 7 / 263 ، المغني في الضعفاء للذهبي 2 / 84، ميزان الاعتدال 3 / 93، وغيرها.

2 – هدي الساري مقدّمة فتح الباري: 524.

عكرمة من أسباب جرحنا للبخاري، من أسباب عدم اعتمادنا على البخاري، ولو أنّ بعض الكتّاب المعاصرين .ولربمّا يكون أيضاً من أصحابنا الإماميّة . يحاولون الدفاع عن عكرمة، فإنهّم في اشتباه.

وعلى كلّ حال، فالقول باختصاص الآية المباركة بأزواج النبي، هذا القول مردود، إذ لم يرو إلاّ عن عكرمة، وقد رفع عكرمة راية هذا القول، وجعل ينشره بين الناس، وطبيعي أن الذين يكونون على شاكلته سيتقبلون منه هذا القول.

الثاني: وهو القول بأنّ المراد من أهل البيت في هذه الآية المباركة: أهل البيت . أي علي وفاطمة والحسنان .والأزواج أيضاً.

هذا القول إذا رجعنا إلى التفاسير المعتبرة، لوجدنا مثل ابن الجوزي في كتابه زاد المسير في علم التفسير [1] ، الذي هو من التفاسير المشهورة، ينسب هذا القول إلى الضحّاك فقط، ولم نجد في كتاب ابن الجوزي وأمثاله من يعزو هذا القول إلى غير الضحّاك.

أترى أنّ قول الضحّاك وحده يعارض ما رووته الصحاح والسنن والمسانيد عن ابن عباس، وعن جابر بن عبدالله، وعن زيد بن أرقم، وعن سعد بن أبي وقّاص، وعن أُمّ سلمة، وعن عائشة؟

وعجيب، إنّ هؤلاء يحاولون أن يذكروا لزوجات النبي فضيلة، والحال أنّ نفس الزوجات هنّ بأنفسهن ينفين هذا القول، فأمّ سلمة وعائشة من جملة القائلين باختصاص الآية المباركة بأهل البيت، وكم من عجيب عندهم، وما أكثر العجب والعجيب عندهم، يحاولون الدفاع عن الصحابة أجمعين اكتعين كما يعبّر السيد شرف الدين رحمة الله عليه: أجمعين أكتعين، والحال أنّ الصحابة أنفسهم لا يرون مثل هذا المقام لهم، نحن نقول بعدالتهم جميعاً وهم لا يعلمون بعدالتهم؟!

1- زاد المسير في علم التفسير 6 / 381.

فأُمّ سلمة وعائشة تنفيان أن تكون الآية نازلة في حق أزواج النبي، ويأتي الضحاك ويضيف إلى أهل البيت أزواج النبي، وكأنّه يريد الإصلاح بين الطرفين، وكأنّه يريد الجمع بين الحقيّن.

لكنّي وجدت في الدر المنثور [1] حديثاً يرويه السيوطي عن عدّة من أكابر المحدثّين عن الضحاك، يروي عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) حديثاً يتنافى مع هذه النسبة إلى الضحّاك.

وأيضاً: الضحّاك الذي نسب إليه ابن الجوزي هذا القول في تفسيره، هذا الرجل أورجه ابن الجوزي نفسه في كتاب الضعفاء، وذكره العقيلي في كتاب الضعفاء، وأورده الذهبي في المغني في الضعفاء، وعن يحيى بن سعيد القطّان الذي هو من كبار أئمّتهم في الجرح والتعديل أنّه كان يجرح هذا الرجل، وذكروا بترجمته أنّه بقي في بطن أمهُ مدة سّنتين.

وهذا ما أدري يكون فضيلة له أو يكون طعناً له، وكم عندهم من هذا القبيل، يذكر عن مالك بن أنس أنّه بقي في بطن أمهُ أكثر من سنتين أو ثلاث سنوات على ما أتذكّر الآن، وراجعوا كتاب وفيات الأعيان لابن خلكّان وغيره.

وعلى كلّ حال، فإنّا نرجع إلى ما في الصحاح، والأفضل لهم أن يرجعوا إلى ما في الصحاح، وهذا ما دعا مثل ابن تيمية إلى أن يعترف بصحّة حديث نزول الآية في أهل البيت الأطهار واختصاصها بهم، وأمّا عكرمة والضحاك وقول مثل هذين الرجلين المجروحين المطعونين، فإنّما يذكر لتضعيف استدلال الإمامية بالآية المباركة، والذاكرون أنفسهم يعلمون بعدم صلاحيّة مثل هذه الأقوال للإستدلال.

بحث في مقتضى سياق الآية:

لكنّهم مع ذلك يحاولون توجيه هذا الرأي، أيرأي الضحّاك، يقولون بأنّه مقتضى

1- الدرّ المنثور في التفسير بالمأثور 5 / 199.

سياق الآية المباركة.

وقد قرأت لكم بنفسي الآيات السابقة على آية التطهير، والكل يعلم وأنتم تعلمون بأنّ الآية الآن في القرآن الكريم جاءت في ضمن الآيات التي خاطب الله سبحانه وتعالى نساء النبي، وقد تعمّدت قراءة الآية، عندنا اصطلاح في علم الأُصول، يقولون: بأنّ السياق قرينة في الكلام، أي أنّه متى ما أردنا أن نفهم معنى كلام أو معنى كلمة، نراها محفوفة بأي كلام، وفي أي سّياق، فالألفاظ التي تحفّ بهذه الكلمة، والسياق الذي جاءت الجملة في ذلك السياق، يكون معيناً لنا أو معيناً لنا على فهم المراد من تلك الكلمة أو الجملة، هذا شيء يذكرونه في علم الأصول، وهذا أيضاً أمر صحيح في مورده ولانقاش فيه.

إلاّ أنّ الذين يقررّون هذه القاعدة، ينصونّ على أن السياق إنما يّكون قرينة حيث لا يكون في مقابله نص يعّارضه، وهل من الصحيح أن نرفع اليد عمّا رواه أهل السنّة في صحاحهم وفي مسانيدهم وفي سننهم وفي تفاسيرهم، عن امُ سّلمة وعن عائشة وعن غيرهما من كبار الصحابة: أنّ الآية مختصّة بالنبي وّبالأربعة الأطهار من أهل البيت، نرفع اليد عن جميع تلك الأحاديث المعتبرة المعتمدة المتفق عليها بين المسلمين، لأجل السياق وحده، حتّى ندعّي شيئاً لأمُ سّلمة أو لعائشة، وهن ينقين هذا الشيء الذي نريد أن ندّعيه لهن؟!

ليس هناك دليل أو وجه لهذا المدّعى، إلاّ إخراج الآية المباركة عن مدلولها، عن معناها، عن المراد الذي هو بحسب الأحاديث الواردة هو مراد الله سبحانه وتعالى.

ولولا أنّ الآية المباركة تدلّ على معنى، تدل ّعلى مقام، تدل عّلى مرتبة، تدل عّلى شأن، لما كانت هذه المحاولات، لا من

مثل عكرمة الخارجي،ولا من مثل ابن كثير الدمشقي، الذي هو تلميذ ابن تيميّة، فالآية المباركة لا يراد من (أهل البيت) فيها إلاّ من دلّت عليه الأحاديث الصحيحة المتفق عليها، المقبولة بين الطرفين المتنازعين في هذه المسألة.

معنى إذهاب الرجس والإرادة

ننتقل الآن إلى النقطة الثانية في الآية المباركة،وهي معنى إذهاب الرجس (إِنَّمَا يرِيدُ اللهُ لِيذْهِبَ عَنكُمَ الرِجْسَ أَهلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِرَكُمَ تَطْهِيرَا) ، فتعيّن المراد من أهل البيت بقول رسول الله وبفعل رسول الله، فأصبحت السنّة المتفق عليها مفسرّة للآية المباركة.

فما معنى إذهاب الرجس عن أهل البيت؟

لابدّ من التأمل في مفردات الآية المباركة:

كلمة (إنّما) تدلّ على الحصر،وهذا ممّا لا إشكال فيه ولا خلاف من أحد.

(يريد الله) الإرادة هنا إمّا إرادة تكوينيّة كقوله تعالى: (إِذَا أَرَادَ شَيئَا أَنْ يَقُولَ لَهَ كُن فَيكَوُن) [1]،وَإمّا هُي تشريعيّة كقوله تعالى: (يُرِيد ُاللهُ بِكُمِ الْيُسرَ وُلاَ يُرِيدَ بِكَمُ الْعِسْرُ) [2].

فالإرادة، تارةً تكوينيّة،وأُخرى تشريعيّة، وكلا القسمين وردان في القرآن الكريم،ولله سبحانه وتعالى إرادة تكوينيةوإرادة تشريعيّة،ولا خلاف في هذه الناحية أيضاً.

لكن المراد من " الإرادة " في الآية لا يمكن أن يكون إلاّ الإرادة التكوينيّة، لأن الإرادة التشريعيّة لا تختص بأهل البيت، سواء كان المراد من أهل البيت هم الأربعة

1- سورة يس: 82.

2 – سورة البقرة: 185.

الأطهار، أو غيرهم أيضاً، الإرادة التشريعيّة لا تختصّ بأحد دون أحد، الإرادة التشريعيّة يعني ما يريد الله سبحانه وتعالى أن يفعله المكلَّف، أو يريد أن لا يفعله المكلّف، هذه الإرادة التشريعية، أي الأحكام، الأحكام عامّة تعم جميع المكلفينّ، لا معنى لأن تكون الإرادة هنا تشريعيّة ومختصّة بأهل البيت أو غير أهل البيت كائناً من كان المراد من أهل البيت في هذه الآية المباركة، إذ ليس هناك تشريعان، تشريع يختصّ بأهل البيت في هذه الآية وتشريع يكون لسائر المسلمين المكلفّين، فالإرادة هنا تكون تكوينيّة لا محالة.

(إنّما يريد الله ليذهب عنكم الرجس) و (الرجس) إذا رجعنا إلى اللغة، فيعمّ الرجس ما يستقذر منه ويستقبح منه، ويكون المراد في هذه الآية الذنوب، (إنّما يريد الله ليذهب عنكم الرجس) ، أي إنّما يريد الله بالإرادة التكوينيّة أن يذهب عنكم الذنوب

أهل البيت، ويطهّركم من الذنوب تطهيراً، فهذا يكون محصّل معنى الآية المباركة.

إنّ إرادة الله التكوينيّة لا تتخلّف، وبعبارة أخرى: المراد لا يتخلّف عن الإرادة الإلهية، ﴿إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾[1].

فإذا كانت الإرادة تكوينيّة، والمراد إذهاب الرجس عن أهل البيت، فهذا معناه طهارة أهل البيت عن مطلق الذنوب، وهذا واقع العصمة، فتكون الآية دالّة على العصمة.

الإرادة التكوينية والجبر:

ويبقى سؤال: إذا كانت الإرادة هذه تكوينيّة، فمعنى ذلك أن نلتزم بالجبر، وهذا لا يتناسب مع ما تذهب إليه الإماميّة من أنّه لا جبر ولا تفويض بل أمر بين الأمرين، هذه الشبهة موجودة في الكتب، وممّن تعرّض لها ابن تيميّة في منهاج السنة.

وقد أجاب علماؤنا عن هذه الشبهة في كتبهم بما ملخصه:

1- سورة يس: 82.

إنّ الله سبحانه وتعالى لمّا علم أنّ هؤلاء لا يفعلون إلا مّا يؤمرون، وليست أفعالهم إلا مطّابقة للتشريعات الإلهية منّ الأفعال والتروك، وبعبارة أُخرى: جميع أفعالهم وتروكهم تكون مجسّدة للتشريعات الإلهية، جميع ما يفعلون ويتركون ليس إلا مّا يحبه الله سبحانه وتعالى أو يبغضه ويكرهه سبحانه وتعالى، فلمّا علم سبحانه وتعالى منهم هذا المعنى لوجود تلك الحالات المعنوية في نواتهم المطهّرة، تلك الحالة المانعة من الإقتحام في الذنوب والمعاصي، جاز له سبحانه وتعالى أن ينسب إلى نفسه إرادة إذهاب الرجس عنهم.

وهذا جواب علميّ يعرفه أهله ويلتفت إليه من له مقدار من المعرفة في مثل هذه العلوم، والبحث لغموضه لا يمكن أن نتكلّم حوله بعبارات مبسّطة أكثر ممّا ذكرته لكم، لأنهّا اصطلاحات علمية، ولابد وأن يكون السامعون على معرفة ما بتلك المصطلحات العلميّة الخاصّة.

وعلى كلّ حال لا يبقى شيء في الإستدلال، إلاّ هذه الشبهة، وهذه الشبهة قد أجاب عنها علماؤنا، وبإمكانكم المراجعة إلى الكتب المعنيّة في هذا البحث بالخصوص، حتّى في كتب علم الأصول أيضاً.

أتذكّر أنّ بعضهم يتعرض لمبحث آية التطهير بمناسبة حجية سنة الأئمة، حجية سّنة أهّل البيت، ومنهم العلامة الكّبير السيد محمّد تقي الحكيم في كتابه الأُصول العامة للفقه المقارن، هناك يطرح مبحث آية التطهير، ويذكر هذه الشبهة ويجيب عنها بما ذكرت لكم بعبارة مبسّطة بقدر الإمكان، وهناك أيضاً موارد أخُرى يتعرّضون فيها لهذه الشبهة وللإجابة عنها.

وحينئذ، إذا كان المراد من أهل البيت خصوص النبي والأربعة الأطهار، وإذا كان المراد من إذهاب الرجس إذهاب الذنوب، والإرادة هذه إرادة تكوينيّة لا تتخلّف، فلا محالة ستكون الآية المباركة دالةّ على عصمة الخمسة الأطهار فقط.

ومن يدّعي العصمة لزوجات النبي؟ ومن يتوهّم العصمة في حق الأزواج، لاسيما

التي خالفت قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾[1] ، الآية المباركة الواردة في نفس السورة، والتي تكون آية التطهير في سياق تلك الآية، وهل يكفي أن يقال بأنّها ندمت عمّا فعلت وكانت تبكي، فخروجها على إمام زمانها أمر ثابت بالضرورة، وبكاؤها وتوبتها أمر يروونه هم، ولنا أن لا نصدّقهم، ومتى كانت الرواية معارضة للواية؟ ومتى أمكننا رفع اليد عن الواية بالرواية؟ وكيف يدّعى أن تكون تلك المرأة من جملة من أراده الله سبحانه وتعالى في آية التطهير.

نعم، يقول به مثل عكرمة الخارجي العدو لأمير المؤمنين بل للنبي وللإسلام.

1- سورة الأحزاب: 33.

بعض التحريفات في كتب القوم

ورأيت من المناسب أن أذكر لكم نقطة تتعلّق بآية التطهير، وبالحديث الوارد في ذيل الآية المباركة، ومن خلال ذلك تطّلعون على بعض التحريفات في كتب القوم.

إنّ من جملة الأحاديث الواردة في مسألة آية التطهير ونزولها في أهل البيت: هذا الحديث عن سعد بن أبي وقّاص، وهو بسند صحيح، مضافاً إلى أنّه في الكتب الصحيحة، كصحيح مسلم، وصحيح النسائي وغيره:

يقول الراوي: عن سعد بن أبي وقّاص: أمر معاوية سعداً فقال: ما يمنعك أن تسبّ أبا تراب؟ يعني علياً.

يقول معاوية لسعد بن أبي وقّاص لماذا لا تسبّ علياً، وكأنه أمره أن يسب فامتنع، فسأله عن وجه الإمتناع.

فقال: أمّا إن ذكرت ثلاثاً قالهن رسول الله فلن أسبه.

يقول سعد: لأن يكون لي واحدة منها أحبّ إليّ من حمر النعم، سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول له وخلفه في بعض مغازيه: " أنت منّي بمنزلة هارون من موسى " إلى آخره، وسمعته يقول يوم خيبر: " سأُعطي الراية غداً رجلا " إلى آخره، الخصلة الثالثة: ولمّا نزلت: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ دعا رسول الله علياً وفاطمة والحسن والحسين فقال: " اللهمّ هؤلاء أهل بيتي ".

هذا الحديث تجدونه في صحيح النسائي وفي غيره من المصادر.

ترون في هذا اللفظ أمر معاوية بن أبي سفيان سعداً فقال: ما منعك أو ما يمنعك أن

تسبّ أبا تراب؟ بهذا اللفظ، وهذا اللفظ ترونه في صحيح مسلم وفي غيره من المصادر أيضاً.

لكن النسائي يروي هذا الحديث بنفس السند في موضع آخر من كتابه يريد أن يلطّف اللفظ ويهذّب العبارة فيقول عن سعد: كنت جالساً، فتنقّصوا علي بن أبي طالب فقلت: قد سمعت رسول الله يقول فيه كذا وكذا.

كنت جالساً فتنقّصوا علي بن أبي طالب، أين كان جالساً؟ وعند منَ؟ ومن الذي تنقصّ؟ تصوفّ في الحديث.

ثمّ يأتي ابن ماجة فيروي هذا الحديث باللفظ التالي: قدم معاوية في بعض حجّاته، فدخل عليه سعد. فذكروا علياّ فنال منه، فغضب سعد.

فذكروا عليّاً، من ذكر علياً؟ غير معلوم، فنال منه، من نال من علي؟ غير معلوم، فغضب سعد وقال: تقولون هذا لرجل سمعت رسول الله يقول له كذا وكذا إلى آخر الحديث.

ثمّ جاء ابن كثير، فحذف منه جملة: فنال منه فغضب سعد، فلفظه: قدم معاوية في بعض حجّاته فدخل عليه سعد، فذكروا عليّاً، فقال سعد: سمعت رسول الله يقول في علي كذا وكذا.

نصّ الحديث بنفس السند في نفس القضيّة.

أترون من يروي القضيّة الواحدة بسند واحد بأشكال مختلفة، أترونه قابلاً للإعتماد؟ أترونه يحكي لكم الوقائع كما وقعت؟ أترونه ينقل شيئاً يضرّ مذهبه أو يخالف مبناه أو ينفع خصمه؟

ولكن الله سبحانه وتعالى شاء أن تبقى فضائل أمير المؤمنين ودلائل إمامته وولايته بعد رسول الله، أن تبقى في نفس هذه الكتب، وسنسعى بأيّ شكل من الأشكال لأن نستخوجها، نستفيد منها، نبلورها، وننشرها، وهذا ما يريده الله سبحانه وتعالى.

(يُرِيدُونَ أَن يَطْفِئُوا نُورَ اللهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللهُ إِلاَّ أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ)[1].

وصلّى الله على محمدّ وآله الطاهرين.

1- سورة التوبة: 32.

آية الولاية

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيّدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين من الأولين والآخرين.

قال الله تعالى: (إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ)[1].

هذه الآية المباركة تسمّى في الكتب بـ " آية الولاية "، استدلّ بها الإماميّة على إمامة أمير المؤمنين سلام الله عليه، وكما ذكرنا من قبل، لابدّ من الرجوع إلى السنّة لتعيين مَن نزلت فيه الآية المباركة، وبعبارة أخرى لمعرفة شأن نزول الآية.

ثمّ بعد معرفة شأن نزول الآية المباركة، لابدّ من بيان وجه الإستدلال بها على إمامة أمير المؤمنين، ثم يأتي دور الإشكالات والإعتراضات والمناقشات التي نجدها في كتب الكلام والعقائد من قبل علماء السنّة في الإستدلال.

فالبحث إذن يكون في جهات:

1- سورة المائدة: 55.

الجهة الأُولى

في شأن نزول هذه الآية المباركة

أجمعت الطائفة الإماميّة، ورواياتهم بهذا الأمر متواترة، بأنّ الآية المباركة نزلت عندما تصدقّ أمير المؤمنين سلام الله عليه بخاتمه على السائل، وهو في أثناء الصلاة وفي حال الركوع.

فالأمر مفروغ منه من جهة الشيعة الإماميّة.

إلاّ أنّ هذا المقدار لا يكفي للإستدلال على الطرف المقابل، كما ذكرنا من قبل، فله أن يطالب برواة هذا الخبر من أهل السنّة، من المحدثّين والمفسرّين، وله أيضا أن يطالب بصحة سند هذا الخبر في كتب السنة، ليكون حجة عليه.

ونحن على طبق هذه القاعدة المقرّرة في أُصول البحث والمناظرة، نذكر في الجهة الأُولى أسماء بعض من روى هذه القضيّة، ونزول هذه الآية المباركة في أمير المؤمنين، في خصوص تصدقّه في حال الركوع بخاتمه على الفقير، على السائل، لتتمّ الحجّة حينئذ على من يرى حجيةّ كتبه، على من يرى اعتبار رواياته، على من يلتزم بلوازم مذهبه، فحينئذ تتم الجهة الأُولى، ويتعينّ منَ نزلت فيه الآية المباركة، ويكون الخبر متفقاً عليه بين الطرفين، ومقبولا بينً الخصمين أو المتخاصمين.

قول المفسّرين:

1 . يعترف القاضي الإيجي في كتابه المواقف في علم الكلام وهو من أهم متون أهل السنّة في علم الكلام وأصول الدين، فالقاضي الإيجي المتوفّى سنة 756 هـ يعترف بإجماع المفسّرين على نزول الآية المباركة في هذه القضيّة الخاصة المتعلقة بأمير

المؤمنين (عليه السلام)[1] .

2 .وأيضاً يعترف بهذا الإجماع: الشريف الجرجاني المتوفّى سنة 816 هـ، في كتابه شرح المواقف في علم الكلام، وهذا الكتاب متناً وشرحاً مطبوع وموجود الآن بين أيدينا[2] .

3 .وممّن يعترف بإجماع المفسّرين على نزول الآية المباركة في شأن علي (عليه السلام) : سعد الدين التفتزاني المتوفىّ سنة 793 هـ، في كتابه شرح المقاصد[3] ، وشرح المقاصد أيضاً من أهم كتب القوم في علم الكلام، ومن شاء فليرجع إلى كتاب كشف الظنون ليجد أهميّة هذا الكتاب بين القوم، وفي أوساطهم العلميّة، حيث كان هذا الكتاب من جملة كتبهم التي يتدارسونها في حوزاتهم العلميّة، لذلك كثر منهم الشرح والتعليق على هذا الكتاب.

4 .وممّن يعترف بإجماع المفسّرين من أهل السنةّ على نزول الآية المباركة في أمير المؤمنين، في هذه القضيةّ الخاصة: علاء الدين القوشجي السمرقندي في كتابه شرح التجريد، وهذا الكتاب أيضاً مطبوع وموجود بين أيدينا[4] .

فعلماء الكلام الذين يبحثون عن أدلة الإمامة، وعمّا يقول الطرفان في مقام الإستدلال، وعمّا يحتجّ به كل مّن الطرفين على مدّعاه، يقولون بنزول الآية المباركة في هذه القضيّة الخاصة.

إذن، فالمفسّرون من أهل السنّة مجمعون على نزول الآية المباركة في هذه القضيةّ، والمعترفِ بهذا الإجماع كبار علماء

القوم في علم الكلام، الذين يرجع إليهم ويعتمد على أقوالهم ويستند إلى كتبهم.

1- المواقف في علم الكلام: 405.

2 – شرح المواقف 8 / 360.

3 – شرح المقاصد 5 / 170.

4 – شرح التجريد للقوشجي: 368.

قول المحدّثين:

فقدرأيت من رواة هذا الحديث في كتبهم:

1 . الحافظ عبد الرزّاق الصنعاني، صاحب كتاب المصنّف،وهو شيخ البخاري صاحب الصحيح.

2 . الحافظ عبد بن حميد، صاحب كتاب المسند.

3 . الحافظ رزين بن معاوية العبدري الأندلسي، صاحب الجمع بين الصحاح الستّة.

4 . الحافظ النسائي، صاحب الصحيح، روى هذا الحديث في صحيحه.

5 . الحافظ أبو جعفر محمّد بن جرير الطبري، صاحب التاريخ المعروف والتفسير المعروف المشهور.

6 . ابن أبي حاتم الحافظ الرازي المحدّث المفسرّ المشهور، الذي يعتقد ابن تيمية في منهاج السنة بأن تفسير ابن أبي حاتم خال من الموضوعات.

7 . الحافظ أبو الشيخ الإصفهاني.

8 . الحافظ ابن عساكر الدمشقي.

9 . الحافظ أبو بكر ابن مردويه الإصفهاني.

10 . الحافظ أبو القاسم الطبراني.

11 . الحافظ الخطيب البغدادي.

12 . الحافظ أبو بكر الهيثمي.

13 . الحافظ أبو الفرج ابن الجوزي الحنبلي.

14 . الحافظ المحبّ الطبري شيخ الحرم المكّي.

15 . الحافظ جلال الدين السيوطي، المجدّد في القرن العاشر عند أهل السنّة.

16 . الحافظ الشيخ علي المتّقي الهندي، صاحب كتاب كنز العمّال.

هؤلاء جماعة من أعلام الأئمّة في القرون المختلفة، يروون هذا الحديث في كتبهم.

يقول الآلوسي صاحب التفسير المسمّى بروح المعاني: غالب الأخباريين على أنّ هذه الآية نزلت في علي كرّم الله وجهه[1].

فالقضيّة بين المفسّرين مجمع عليها، وغالب المحدثّين والأخباريين ينصوّن على هذا، ويقولون بنزول الآية في علي ويروون هذا الحديث. وذكرت لكم أسماء جماعة من أعلامهم، منذ زمن البخاري إلى القرن الحادي عشر.

ولو أنّك تراجع تفسير ابن كثير في ذيل هذه الآية المباركة[2]، تجده يعترف بصحّة بعض أسانيد هذه الأخبار، واعتراف ابن كثير بصحّة بعض هذه الأسانيد يمكن أن يكون لنا حجة على الخصوم، لأنّ اعتراف مثل ابن كثير بصحة هذه الروايات، وهو ممّن لا نرتضيه نحن ونراه رجلاً متعصباً في تفسيره وتاريخه، هذا الإعتراف له قيمته العلمية.

وأنا شخصيّاً راجعت عدةّ من أسانيد هذه الرواية، ولاحظت كلمات علماء الجرح والتعديل من كبار علمائهم في رجال هذه الروايات والأسانيد، ورأيت تلك الأسانيد صحيحة على ضوء كلمات علمائهم.

منها هذا الحديث الذي أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره[3]، فإنّه يرويه عن أبي سعيد الأشج، عن الفضل بن دكين، عن موسى بن قيس الحضرمي، عن سلمة بن كهيل قال: تصدّق علي بخاتمه وهو راكع فنزلت الآية: ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ﴾ إلى آخرها.

فإذن، هذا الخبر مجمع عليه بين المفسّرين، وعليه غالب المحدثّين باعتراف الآلوسي، وذكرت لكم أسامي عدةّ من رواته من الأعلام، وذكرت لكم اعتراف ابن كثير بصحّة بعض أسانيده، كما أنّي شخصياً حقّقتّ بعض الأسانيد على ضوء كلمات علمائهم وصحّحتها على طبق قواعدهم.

1- روح المعاني 6 / 168.

2- تفسير ابن كثير 2 / 64.

3- تفسير ابن أبي حاتم 4 / 1162.

وقد اشتهر هذا الخبر وثبت، بحيث يروى أنّ حسّان بن ثابت الشاعر الأنصاري الصحابي المعروف، قد نظم هذه المنقبة وهذه القضيّة في شعر له، ومن الناقلين لهذا الشعر هو الآلوسي البغدادي صاحب روح المعاني[1]. يقول في شعر له:

فأنت الذي أعطيت إذ كنت راكعاً زكاةً فدتك النفس يا خيرَ راكعِ

فأنزل فيك الله خيرَ ولاية وأثبتها أثنى كتاب الشرايع

إذن، هذه القضيّة لا يمكن المناقشة في سندها بشكل من الأشكال، ولا مجال لأن تكذّب هذه القضيّة. أو تضعفّ روايات هذه

القضيّة.

مع ابن تيمية:

وإذا بلغ الأمر إلى هذه المرحلة، فلا بأس لو أقرأ لكم عبارة ابن تيميّة حول هذا الحديث وهذا الإستدلال، نصّ عبارته هكذا، يقول هذا الرجل:

قد وضع بعض الكذّابين حديثاً مفترى أنّ هذه الآية نزلت في علي لما تصدّق بخاتمه في الصلاة، وهذا كذب بإجماع أهل العلم بالنقل، وكذبه بيّن.

ويضيف هذا الرجل: وأجمع أهل العلم بالنقل على أنّها لم تنزل في علي بخصوصه، وأنّ علياً لمّا تصدّق بخاتمه في الصلاة، وأجمع أهل العلم بالحديث على أنّ القصّة المروية في ذلك من الكذب الموضوع، وأنّ جمهور الأمّة لم تسمع هذا الخبر[2].

فليسمع المقلّدون لابن تيميّة في بحوثهم العلميّة، ولينتبه أولئك الذين يأخذون من مثل هذا الرجل عقائدهم وأحكامهم وسننهم وآدابهم.

فالقاضي الإيجي والشريف الجرجاني وكبار علماء الكلام .وهذه كتبهم موجودة . ينصّون على إجماع المفسّرين بنزول الآية المباركة في علي في القصّة الخاصّة هذه، ويقول هذا الرجل: إنّ بعض الكذابّين قد وضع هذا الخبر المفترى، وعلي لم يتصدّق

1- روح المعاني 6 / 168.

2- منهاج السنّة 2 / 30.

بخاتمه، وأجمع أهل العلم في الحديث!!

أتصوّر أنّه يقصد من أهل العلم حيث يدّعي الإجماع يقصد نفسه فقط أو مع بعض الملتفينّ حوله، فإذا رأى نفسه هذا الرأي، ورأى اثنين أو ثلاثة من الأشخاص يقولون رأيه، فيدّعي إجماع أهل الحديث وأهل النقل وإجماع الأُمّة كلهمّ على ما يراه هو، وكأنّ الإجماع في كيسه، متى ما أراد أن يخرجه من كيسه أخرجه وصرفه إلى الناس، وعلى الناس أن يقبلوا منه ما يدّعي.

وعلى كلّ حال، فهذه القضيّة واردة في كتبهم وكتبنا، في تفاسيرهم وتفاسيرنا، في كتبهم في الحديث وكتبنا.

مثلاً: لو أنكّم تراجعون من التفاسير: تفسير الثعلبي وهو مخطوط، تفسير الطوسي وأسباب النزول للواحدي، وتفسير الفخر الرازي، وتفسير البغوي، وتفسير النسفي، وتفسير القرطبي، وتفسير أبي السعود، وتفسير الشوكاني، وتفسير ابن كثير، وتفسير الآلوسي، والدر المنثور للسيوطي.

لرأيتم كلّهم ينقلون هذا الخبر، بعضهم يروي بالسند، وبعضهم يرسل الخبر[1]، وكأنّ هؤلاء كلّهم ليسوا من هذه الأمّةّ.

وعلى كلّ حال، فالقضيّة لا تقبل أي شكّ وأي مناقشة من جهة السند، ومن ناحية شأن النزول، وحينئذ ينتهي بحثنا عن

الجهة الأُولى، أي جهة شأن نزول الآية المباركة وقضية أمير المؤمنين وتصدقّه بخاتمه وهو راكع.

1 - تفسير ابن أبي حاتم 4 / 1162، تفسير الطبري 6 / 186، تفسير السمعاني 2/47، أسباب النزول: 113، تفسير العز الدمشقي 1 / 393، تفسير ابن كثير 2 / 64، الكشاف 1 / 649، الدرّ المنثور 3 / 105.

وراجع من كتب الحديث مثلا: جامع الأصول 9 / 478، المعجم الأوسط 7 / 129، تاريخ دمشق 42 / 356.

الجهة الثانية

وجه الإستدلال بالآية المباركة على الإمامة

وجه الإستدلال يتوقّف على بيان مفردات الآية المباركة (إِنَّما وليكمِ اللهُ ورسولُه وَالذينَ آمنوا الذينَ يقيمُون الصلاةَ وَيؤتُونَ الزكاةَ وَهمَ راكعُونَ).

فكلمة (إنّما) تدلّ على الحصر، لم ينكر أحد منهم دلالة إنمّا على الحصر.

(وليّكم) هذه الولاية بأيّ معنى؟ سنبحث عن معنى الولاية في حديث الغدير بالتفصيل، وأيضاً في حديث الولاية، عندنا آية الولاية وهي هذه الآية التي هي موضوع بحثنا في هذه الليلة، وعندنا حديث الولاية وهو قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) : " علي منّي وأنا من علي وهو وليكم من بعدي "، فكلمة " الولاية " موجودة في هذه الآية المباركة بعنوان " وليكّم "، وأيضا فيّ ذلك الحديث بعنوان " وليّكم ".

معنى الولاية:

الولاية: مشترك، إمّا مشترك معنوي، وإمّا مشترك لفظي، نحن نعتقد بالدرجة الأُولى أن تكون الولاية مشتركا معنويا، فمعنى الولاية إذا قيل: فلان وليّ فلان، أي فلان هو القائم بأمر فلان، فلان ولي هذه الصغوة، أي القائم بشؤون هذه الصغوة، فلان وليّ الأمر أي القائم بشؤون هذا الأمر، ولذا يقال للسلطان ولي، هذا المعنى هو واقع معنى الولاية.

ونجد هذا المعنى في كلّ مورد ذكر موردا للولاية مثلاً: الصديق ولي، الجار ولي،

الحليف وليّ، الأب وليّ، الله ولي، ورسوله ولي، وهكذا في الموارد الأخرى من الأولياء.

هذا المعنى موجود في جميع هذه الموارد، وهو القيام بالأمر، هذا هو معنى الولاية على ضوء كلمات علماء اللغة، فلو تراجعون كتب اللغة تجدون أنّ هذه الكلمة يذكرون لها هذا المعنى الأساسي، وهذا المعنى موجود في جميع تلك الموارد المتعددة مثلاً: الجار له الولاية أي الجار له الأولوية في أن يقوم بأمور جاره، يعني لو أنّ مشكلة حدثت لشخص فأقرب الناس في مساعدته في تلك المشكلة والقيام بشؤون هذا الشخص يكون جاره، هذا حقّ الجوار، مثلاً الحليف كذلك، مثلا الناصر أو الأخ، هذه كلّها ولايات، لكن المعنى الوحداني الموجود في جميع هذه الموارد هو القيام بالأمر.

هذا بناء على أن تكون الولاية مشتركاً معنوياً.

وأمّا إذا جعلنا الولاية مشتركاً لفظياً، فمعنى ذلك أن يكون هناك مصاديق متعددة ومعاني متعددة للفظ الواحد، مثل كلمة العين، كلمة العين مشترك لفظي، ويشترك في هذا: العين الجارية، والعين الباصرة، وعين الشمس، وغير ذلك كما قرأتم في الكتب الأُصولية.

فالإشتراك ينقسم إلى إشتراك معنوي وإشتراك لفظي، في الدرجة الأُولى نستظهر أن تكون الولاية مشتركاً معنوياً، وعلى فرض كون المراد من الولاية المعنى المشترك بالإشتراك اللفظي، فيكون من معاني لفظ الولاية: الأحقية بالأمر، الأولويّة بالأمر، فهذا يكون من جملة معاني لفظ الولاية، وحينئذ لتعيين هذا المعنى نحتاج إلى قرينة معيّنة، كسائر الألفاظ المشتركة بالإشتراك اللفظي.

وحينئذ لو رجعنا إلى القرائن الموجودة في مثل هذا المورد، لرأينا أنّ القرائن الحالية والقرائن اللفظية، وبعبارة أخرى القرائن المقاميّة والقرائن اللفظية كلها تدل على أن المراد من الولاية في هذه الآية المعنى الذي تقصده الإمامية، وهو الأولوية والأحقيّة بالأمر.

ومن جملة القرائن اللفظيّة نفس الروايات الواردة في هذا المورد.

الصفحة 85

يقول الفضل ابن روزبهان في ردّه[1] على العلاّمة الحلّي رحمة الله عليه: إنّ القرائن تدل على أن المراد من الولاية هنا النصرة، فـ (إِنَّمَا وَلِيكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا) ، أيْ إنّما ناصركم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة إلى آخر الآية المباركة.

فابن روزبهان يجعل الولاية بمعنى النصرة، والنصرة أحد معاني لفظ الولاية كما في الكتب اللغويّة، لكن الروايات أنفسها ونفس الروايات الواردة في القضيّة تنفي أن يكون المراد من الولاية هنا النصرة.

مثلاً هذه الرواية .وهي موجودة في تفسير الفخر الرازي، موجودة في تفسير الثعلبي، موجودة في كتب أُخرى[2]: أنّ النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) لمّا علم بأن عليا تصدق بخاتمه للسائل، تضوع إلى الله وقال: " اللهم إن أخيّ موسى سألك قال: (رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي يَفْقَهُوا قَوْلِي وَاجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِي هَارُونَ أَخِي اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي كَيْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا إِنَّكَ كُنْتَ بِنَا بَصِيرًا) فأُوحيَ إليه: (قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَا مُوسَى)[3] ، اللهمّ وإنّي عبدك ونبيّك فاشرح لي صدري ويسّر لي أمري واجعل لي وزيرا مِن أهلي عليا أشدُد به ظهري... "

قال أبو ذر: فوالله ما استتمّ رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) الكلمة حتّى هبط عليه الأمين جوائيل بهذه الآية: (إنّما وليّكم الله ورسوله) إلى آخر الآية.

فهل يعقل وهل يرتضي عاقل فاهم له أدنى إلمام بالقضايا، وباللغة، وبأُسلوب القرآن، وبالقضايا الواردة عن رسول الله، هل يعقل حمل الولاية في هذه الآية مع هذه القرائن على النصرة؟ بأن يكون رسول الله يطلب من الله سبحانه وتعالى أن يعلن إلى

الملأ، إلى الناس، بأنّ علياً ناصركم، فيتضوعّرسول الله بهذا التضوع إلى الله سبحانه

1- إحقاق الحقّ 2 / 408.

2 – تفسير الرازي 11 / 25، تفسير الثعلبي . مخطوط.

3 – سورة طه: 25 . 36.

وتعالى في هذا المورد، فيطلب من الله نزول آية تفيد بأنّ علياً ناصر المؤمنين؟وهل كان من شك في كون علياً ناصراً للمؤمنين حتّى يتضوّعرسول الله في مثل هذا المورد، مع هذه القرائن، وبهذا الشكل من التضوع إلى الله سبحانه وتعالى، وقبل أن يستتمّرسول الله كلامه تنزل الآية من قبل الله **(إنّما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا)** أي إنّما ناصركم الله ورسوله والذين آمنوا إلى آخر الآية؟ هل يعقل أن يكون المراد من **(وليّكم)** أي ناصركم في هذه الآية مع هذه القرائن؟

إذن، لو أصبحت " الولاية " مشتركاً لفظياً، وكنا نحتاج إلى القرائن المعينة للمعنى المراد، فالقرائن الحالية والقرائن اللفظية كلّها تعينّ المعنى، وتكون كلمة " الولاية " بمعنى: الأولوية، فالأولوية الثابتة لله وللرسول ثابتة للذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون.

إذن، عرفنا معنى " إنّما " ومعنى " الولاية " في هذه الآية.

ثمّ الواو في **(والذين آمنوا)** هذه الواو عاطفة، وأمّا الواو التي تأتي قبل **(وهم راكعون)** هذه الواو الحاليّة .وهم راكعون . أي في حال الركوع.

حينئذ يتمّ الإستدلال، إنّما وليكّم أي إنماّ الأولى بكم: الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة في حال الركوع، والروايات قد عيّنت المراد من الذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون.

فهذا وجه الإستدلال بهذه الآية وإلى هذه المرحلة وصلنا.

إذن تمّ بيان شأن نزول الآية المباركة، وتمّ بيان وجه الإستدلال بالآية المباركة بالنظر إلى مفرداتها واحدة واحدة.

الجهة الثالثة

الاعتراضات والمناقشات

وحينئذ، يأتي دور الاعتراضات:

أمّا اعتراض شيخ الإسلام ابن تيميّة، فقد عرفتم أنهّ ليس باعتراض وانماّ هو افتراء، لا على الإمامية فقط، وانما افتراء على عموم المفسّرين والمحدثّين من أهل السنةّ أيضاً، افتراء على المتكلمينّ من كبار علماء طائفته، وهذا ديدن هذا الرجل في كتابه، وقد تتبّعت كتابه من أوله إلى آخره، واستخرجت منه النقاط التي لو اطلّعتم عليها لأيدتّم من قال بكفر هذا الرجل، لا بكفره بل

بكفر من سمّاه بشيخ الإسلام.

تبقى الاعتراضات الأُخرى:

الاعتراض الأوّل:

هو الاعتراض في معنى الولاية، وقد ذكرناه.

وذكرنا أنّ قائله هو الفضل ابن روزبهان الذي ردّ على العلامّة الحليّ بكتابه إبطال الباطل، ورد عليه السيد القاضي نور الله التستري بكتاب إحقاق الحق، وأيضاً ردّ عليه الشيخ المظفر في كتاب دلائل الصدق.

الاعتراض الثاني:

احتمال أن تكون الواو في **(وهم راكعون)** واو عاطفة لا واو حاليّة، وحينئذ يسقط الاستدلال، لأنّا نحن الطلبة نقول: إذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال، الاستدلال يتوقّف

على أن تكون الواو هذه حاليّة، فالذي أعطى الخاتم، إعطاؤه كان حال كونه راكعاً، وهو علي (عليه السلام)، أمّا لو كانت الواو عاطفة يكون المعنى **(إنّما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون)** أي هم يركعون، يؤتون الزكاة ويصلّون ويركعون، إذن لا علاقة للآية المباركة بالقضية، فهذا الإحتمال إن تم سقط الإستدلال.

لكنّ هذا الاحتمال يندفع بمجرّد نظرة سريعة إلى الروايات الواردة في القضية، تلك الروايات التي تجدونها بأقل تقدير لو ترجعون إلى الدر المنثور، لوجدتم الروايات هناك، وهي صريحة في كون الواو هذه حاليّة....

ففي هذا الكتاب وغيره من المصادر عدّة روايات وردت تقول: تصدّق علي وهو راكع[1]، حتّى في رواية تجدونها في الدر المنثور أيضاً هذه الرواية هكذا: إنّ النبي (صلى الله عليه وسلم) سأل السائل، سأل ذلك المسكين الذي أعطاه الإمام خاتمه، سأله قائلاً: " على أيّ حال أعطاكه " . أي الخاتم .؟ قال: أعطاني وهو راكع[2].

فالرسول نفسه يسأله: على أيّ حال أعطاكه؟ يقول: أعطاني وهو راكع، فالواو حالية، ولا مجال لهذا الإشكال.

الاعتراض الثالث:

هذا الاعتراض فيه أُمور:

الأمر الأوّل: من أين كان لعلي ذلك الخاتم؟ من أين حصل عليه؟

الأمر الثاني: ما قيمة هذا الخاتم وبأيّ ثمن كان يسوى في ذلك الوقت؟ ولا يستحقّ شيء من هذا القبيل من الاعتراض أن ينظر إليه ويبحث عنه.

1- تفسير ابن أبي حاتم 4 / 1162.

2 – الدرّ المنثور في التفسير بالمأثور 3 / 105.

نعم يبقى:

الأمر الثالث: وله وجه ما، وهو أنّه يفترض أن يكون علي (عليه السلام) في حال الصلاة منشغلاً بالله سبحانه وتعالى، منصرفاً عن هذا العالم، ولذا عندنا في بعض الروايات أنّه لمّا أُصيب في بعض الحروب بسهم في رجله وأُريدُ إخراج ذلك السهم من رجله، قيل انتظروا ليقف إلى الصلاة، وأخرجوا السهم من رجله وهو في حال الصلاة، لأنه حينئذ لا يشعر بالألم، المفترض أن يكون أمير المؤمنين هكذا، ففي أثناء الصلاة وهو مشغول بالله سبحانه وتعالى كيف يسمع صوت السائل؟ وكيف يلتفت إلى السائل؟ وكيف يشير إليه ويومي بالتقدم نحوه، ثمّ يرسل يده ليخرج الخاتم من أصبعه؟ وهذا كلّه انشغال بأمُور دنيويّة، عدول عن التكلّم مع الله سبحانه وتعالى، والإشتغال بذلك العالم.

هذا الإشكال قد يسمّى بإشكال عرفاني، لأنّ الإشكال السابق مثلاً حيث أرادوا جعل الواو عاطفة لا حالية إشكال نحوي، وليكن الإشكال السابق عليه في الرواية إشكالاً لغوياً، فلنسمّ هذا الإشكال بالإشكال العرفاني، فالله سبحانه وتعالى عندما يخاطب أمير المؤمنين في الصلاة وعلي يخاطبه، وهما يتخاطبان، وهو منشغل بالله سبحانه وتعالى، كيف يلتفت إلى هذا العالم؟

والجواب:

أوّلاً: لقد عدُتّ هذه القضية عند الله ورسوله وسائر المؤمنين من مناقب أمير المؤمنين، فلو كان لهذا الإشكال أدنى مجال لمّا عدّ فعله من مناقبه.

وثانياً: هذا الإلتفات لم يكن من أمير المؤمنين إلى أمر دنيوي، وإنّما كانت عبادة في ضمن عبادة.

ولعلّ الأفضل والأولى أنْ نرجع إلى أهل السنة أنفسهم، الذين لهم ذوق عرفاني، في نفس الوقت الذي هم من أهل السنة، ومن كبار أهل السنّة:

يقول الآلوسي[1]: قد سئل ابن الجوزي[2] هذا السؤال، فأجاب بشعر، وقد سجّلت الشعر، والجواب أيضاً جواب عرفاني في نفس ذلك العالم، يقول:

يسقي ويشربُ لا تلهيه عن النديم ولا يلهو عن سكرتهُ الناسِ

أطاعَهُ سرُّه حُتى تمكن من فعلِ الصحاةِ فهذا واحد ُالناس ِ

هذا شعر ابن الجوزي الحنبلي، الذي نعتقد بأنّه متعصّب، لأنه في كثير من الموارد نرى أمثال ابن تيمية والفضل ابن روزبهان وأمثالهما يعتمدون على كتب هذا الشخص في ردّ فضائل أمير المؤمنين ومناقبه، أمّا في مثل هذا المورد يجيب عن

السؤال بالشعر المذكور.

أمير المؤمنين (عليه السلام) جمع في صفاته الأضداد، هذا موجود في حال أمير المؤمنين، وإلاّ لم يكن واحد الناس، وإلاّ لم يكن متفرّداً بفضائله ومناقبه، وإلا لّم يكن وصيا لرسول الله، والا لم يكن كفوا للزهراء البتول بضعة رسول الله، والى آخره.

فحينئذ هذا الإشكال أيضاً مما لا يرتضيه أحد في حق أمير المؤمنين، بأن يقال: إن عليا انصرف في أثناء صلاته إلى الدنيا، انصرف إلى أمر دنيوي.

نعم وجدت في كتب أصحابنا .ولم أجد حتّى الآن هذه الرواية في كتب غير أصحابنا .: عن عمر بن الخطّاب أنه قال: تصدّقت بخاتمي أربعين مرة ولم تنزل في حقي آية.

إذن هذا الاعتراض أيضاً لا مجال له.

الاعتراض الرابع:

وهو الاعتراض المهم الذي له وجه علميّ، قالوا: بأنّ علياً مفقود، ولماذا جاءت

1- روح المعاني 6 / 169.

2 – ابن الجوزي هذا جدّ سبط ابن الجوزي، وإنّما نبهّنا على هذا، لأنه قد يقع اشتباه بين ابن الجوزي وسبط ابن الجوزي، فالمراد هنا: أبو الفرج ابن الجوزي الحنبلي الحافظ، صاحب المؤلّفات الكثيرة، المتوفى سنة 597 هـ.

الألفاظ بصيغة الجمع: **(والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون).**

هذا الإشكال له وجه،ولا يختصّ هذا الإشكال والاعتراض بهذه الآية، عندنا آيات أُخرى أيضاً،وآية المباهلة نفسها التي قرأناها أيضاً بصيغة الجمع، إلاّ أن رسول الله جاء بعلي، مع أن اللفظ لفظ جمع **(أنفسنا وأنفسكم)** وجاء بفاطمة والحال أنّ اللفظ لفظ جمع " النساء "، هذا الاعتراض يأتي في كثير من الموارد التي تقع مورد الاستدلال، وفي سائر البحوث العلمية المختلفة لا في بحث الإمامة فقط.

الزمخشري الذي هو من كبار علماء العامّة، وليس من أصحابنا الإماميّة، صاحب الكشاف وغير الكشافّ من الكتب الكثيرة في العلوم المختلفة، يجيب عن هذا الإشكال، وتعلمون أنّ الزمخشري تفسره تفسير للقرآن من الناحيّة الأدبيةّ والبلاغيةّ، هذه مزة تفسير الكشّاف للزمخشري، وهذا شيء معروف عن تفسير الزمخشري، وأهل الخبرة يعلمون بهذا.

يجيب الزمخشري عن هذا ما ملخّصه: بأنّ الفائدة في مجيء اللفظ بصيغة الجمع في مثل هذه المورد هو ترغيب الناس في مثل فعل أمير المؤمنين، لينبّه أنّ سجيةّ المؤمنين يجب أن تكون على هذا الحد من الحرص على الإحسان إلى الفقراء والمساكين، يكونون حريصين على مساعدة الفقراء وإعانة المساكين، حتّى في أثناء الصلاة، وهذا شيء مطلوب من عموم المؤمنين، ولذا جاءت الآية بصيغة الجمع. هذا جواب الزمخشري [1].

فإذن، لا يوافق الزمخشري على هذا الاعتراض، بل يجيب عنه بوجه يرتضيه هو ويرتضيه كثير من العلماء الآخرين.

ولكن لو لم نرتض هذا الوجه ولم نوافق عليه، فقد وجدنا في القرآن الكريم وفي السنّة النبويّة الثابتة الصحيحة، وفي الإستعمالات العربيّة الصحيحة الفصيحة: أنّ اللفظ

1- تفسير الكشّاف 1 / 649.

يأتي بصيغة الجمع والمقصود شخص واحد، كثير من هذا الإستعمال موجود في القرآن وفي السنّة وفي الموارد الأُخرى، وهذا شيء موجود.

مضافاً إلى جواب يجيب به بعض علمائنا وعلمائهم: أنّه في مثل هذا المورد أراد الله سبحانه وتعالى أن يعظّم هذه الفضيلة أو هذا الفعل من علي، وجاء بلفظ الجمع إكراماً لعلي ولما فعله في هذه القضيّة.

وتبقى نظرية أُخرى، أتذكّر أنّ السيد شرف الدين رحمة الله عليه يذكر هذه النظرية وهذا الجواب ويقول: لو أن الآية جاءت بصيغة المفرد، لبادر أعداء أمير المؤمنين من المنافقين إلى التصرّف في القرآن الكريم وتحريف آياته المباركات عداءً لأمير المؤمنين، إذ ليست هذه الآية وحدها بل هناك آيات أُخرى أيضاً جاءت بصيغة الجمع، والمراد فيها علي فقط، فلو أنّه جاء بصيغة المفرد لبادر أُولئك وانبروا إلى التصرّف في القرآن الكريم.

إنّه في مثل هذه الحالة يكون الكناية، صيغة الجمع، أبلغ من التصريح . بأن يأتي اللفظ بصيغة المفرد، والذي آمن وصلّى وتصدّق بخاتمه في الصلاة في الركوع أو آتى الزكاة وهو راكع .والروايات تقول هو علي، فيكون اللفظ وإن لم يكن صريحاً باسمه إلاّ أنّه أدل على التصريح، أدل على المطلب من التصريح، من باب الكناية أبلغ من التصريح. يختار السيد شرف الدين هذا الوجه [1].

ويؤيّد هذا الوجه رواية واردة عن إمامنا الصادق (عليه السلام) بسند معتبر، يقول الراوي للإمام: لماذا لم يأت اسم علي في القرآن بصراحة بتعبيري أنا، لماذا لم يصرّح الله سبحانه وتعالى باسم علي في القرآن الكريم؟ فأجاب الإمام (عليه السلام) : لو جاء اسمه بصراحة وبكلّ وضوح في القرآن الكريم لحذف المنافقون اسمه ووقع التحرّف في القرآن، وقد شاء الله سبحانه وتعالى أن يحفظ القرآن **(وإنّا له لحافظون)**.

وهذه وجوه تذكر جواباً عن السؤال: لماذا جاءت الكلمة أو الكلمات بصيغة الجمع؟

1- المراجعات: 263.

ولعلّ أوفق الوجوه في أنظار عموم الناس وأقربها إلى الفهم: أنّ هذا الإستعمال له نظائر كثيرة في القرآن الكريم، وفي السنّة النبويّة، وفي الإستعمالات الصحيحة الفصيحة، ثم إن الروايات المعتبرة المتفقّ عليها دلتّ على أن المراد هنا خصوص علي (عليه السلام) .

إذن، مجيء اللفظ بصيغة الجمع لابدّ وأن يكون لنكتة، تلك النكتة ذكرها الزمخشري بشكل، والطبرسي بنحو آخر، والسيد شرف الدين بنحو ثالث، وهكذا.

وإذا راجعتم كتاب الغدير لوجدتم الشيخ الأميني رحمة الله عليه يذكر قسماً من الآيات التي جاءت بصيغة الجمع وأُريد منها الشخص الواحد، ويذكر الروايات والمصادر التي يُستند إليها في شأن نزول تلك الآيات الواردة بصيغة الجمع والمراد منها المفرد.

فإذن، لا غرابة في هذه الجهة.

هذه عمدة الاعتراضات المطروحة حول هذه الآية المباركة.

إذن، بيّنا شأن نزول الآية، وبينا وجه الاستدلال بالآية، وتعرضنا لعمدة المناقشات في هذا الاستدلال، وحينئذ لا يبقى شيء آخر نحتاج إلى ذكره.

نعم، هناك بعض الأحاديث أيضاً ـ كما أشرت من قبل ـ هي مؤيّدة لاستدلالنا بهذه الآية المباركة على إمامة أمير المؤمنين، منها حديث الغدير، ومنها حديث الولاية الذي أشرت إليه من قبل.

فحينئذ، لا أظنّ أنّ الباحث الحر المنصف يبقى متردداً في قبول استدلال أصحابنا بهذه الآية المباركة على إمامة أمير المؤمنين، فتكون الآية من جملة أدلّة إمامته عن طريق ثبوت الأولوية له، تلك الأولوية الثابتة لله ولرسوله، فيكون علي ولياً للمؤمنين، كما أنّ النبي وليّ المؤمنين، وهذه المنقبة والفضيلة لم تثبت لغير علي، وقد ذكرنا منذ اليوم الأوّل أن طرف النزاع أبو بكر، وليس لأبي بكر مثل هذه المنقبة والمنزلة عند الله ورسوله.

وصلّى الله على محمدٍ وآله الطاهرين.

الصفحة 94

الصفحة 95

حديث الدار

الصفحة 96

الصفحة 97

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين من الأولين والآخرين.

تعرضنا في البحوث السابقة إلى بعض آيات من القرآن الكريم يستدلّ بها على إمامة أمير المؤمنين (عليه السلام) ، وكانت الآيات المذكورة دالة على عصمته، أو على ولايته، أو على أفضليّته (عليه السلام) من غيره، فكانت دالة على إمامة أمير المؤمنين بالوجوه المختلفة.

ننتقل الآن إلى الحديث والبحث عن عدّة من الأحاديث المستدل بها على إمامة أمير المؤمنين، فإنّ الأحاديث الواردة في كتب أهل السنّة الدالّة على إمامة أمير المؤمنين كثيرة لا تحصى، وهي أيضا تنقسم إلى أقسام:

منها: ما هو نصّ في إمامته وخلافته.

ومنها: ما يدلّ على أفضليّته بعد رسول الله.

ومنها: ما يدلّ على أولويّته وولايته.

ومنها: ما يدلّ على العصمة.

الصفحة 98

الصفحة 99

نصّ حديث الدار

موضوع بحثنا في هذه الليلة حديث الإنذار أو حديث الدار.

لمّا نزل قوله تعالى (وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الأَقْرَبِينَ)[1] دعا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) رجال عشيرته، ودعاهم إلى الإسلام، وهذا الخبر ورد في كتب التاريخ، في كتب السيرة، في كتب التفسير، وفي الحديث أيضاً.

قبل كلّ شيء، أقرأ لكم نصّ الحديث عن تفسير البغوي المتوفى سنة 510 هـ، يقول البغوي:

روى محمّد بن إسحاق، عن عبد الغفار بن القاسم، عن المنهال بن عمرو، عن عبدالله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطّلب، عن عبدالله بن عباس، عن علي بن أبي طالب قال:

لمّا نزلت هذه الآية على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) (وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الأَقْرَبِينَ) دعاني رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقال: يا علي، إنّ الله يأمرني أن أُنذر عشيرتي الأقربين، فضقت بذلك ذرعاً، وعرفت أنيّ متى أباديهم بهذا الأمر أرى منهم ما أكره، فصمتُّ عليها، حتّى جاءني جبرئيل فقال لي: يا محمدّ إلا تفّعل ما تؤمر يعذبكّ ربك،ّ فاصنع لنا صاعا منً طعام، واجعل عليه رِجل شاة، واملأ لنا عسّاً مّن لبن، ثم اجمع لي بني عبد المطلبّ حتى أبلغهُم ّما أمرت ُبه.

ففعلت ما أمرني به، ثمّ دعوتهم له، وهم يومئذ أربعون رجلاً، يزيدون رجلا ًأو ينقصونه، فيهم أعمامه أبو طالب وحمزة والعباس وأبو لهب.

فلمّا اجتمعوا إليه دعاني بالطعام الذي صنعته، فجئتهم به، فلمّا وضعته، تناول

1- سورة الشعراء: 214.

رسول الله (صلى الله عليه وسلم) جذبة من اللحم، فشقّها بأسنانه، ثمّ ألقاها في نواحي الصفحة، ثم قال: خذوا باسم الله، فأكل القوم حتّى ما لهم بشيء حاجة، وأيم الله أنْ كان الرجل الواحد منهم ليأكل مثل ما قدمت لجميعهم.

ثمّ قال: إسقِ القوم، فجئتهم بذلك العس فشربوا حتىّ رووا جميعا،ً وأيم الله أن كان الرجل الواحد منهم ليشرب مثله.

فلمّا أراد رسول الله أن يكلمّهم بدره أبو لهب فقال: سحركم صاحبكم، فتفرّق القوم ولم يكلمّهم رسول الله (صلى الله عليه وسلم).

فقال في الغد: يا علي، إنّ هذا الرجل قد سبقني إلى ما سمعت من القول، فتفرّق القوم قبل أن ْأكلُمهّم، فأعد لنا من الطعام مثل ما صنعت ثمّ اجمعهم، ففعلت ثمّ جمعت، فدعاني بالطعام فقربّته، ففعل كما فعل بالأمس، فأكلوا وشربوا، ثم تكلمّ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقال:

يا بني عبد المطّلب، إنيّ قد جئتكم بخير الدنيا والآخرة، وقد أمرني الله تعالى أن ْأدعوكم إليه، فأيكّم يوازرني على أمري هذا ويكون أخي ووصيّي وخليفتي فيكم؟

فأحجم القوم عنها جميعاً.

فقلت وأنا أحدثهم سنّاً: يا نبي الله، أكون وزيرك عليه.

قال: فأخذ برقبتي وقال: إنّ هذا أخي ووصيّي وخليفتي فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا.

فقام القوم يضحكون ويقولون لأبي طالب: قد أمرك أنْ تسمع لعلي وتطيع [1].

1- معالم التنزيل 4/278 ـ 279 ـ طبعة دارالفكر ـ بيروت ـ 1405 هـ.

رواة حديث الدار

هذا الخبر يرويه محمّد بن إسحاق مسنداً عن ابن عباس، وهو موجود في كتاب كنز العمال مع فرق سأذكره فيما بعد.

يرويه صاحب كنز العمال عن:

1. ابن إسحاق.
2. ابن جرير الطوي، صاحب التفسير والتاريخ.
3. ابن أبي حاتم الرازي، صاحب التفسير المعروف.
4. ابن مردويه.
5. أبي نعيم الإصفهاني الحافظ.
6. البيهقي [1].

فرواة هذا الحديث أئمّةٌ أعلام من أهل السنةّ، منهم:

محمّد بن إسحاق صاحب السيرة، المتوفى سنة 152 هـ [2].

محمّد بن إسحاق يروي هذا الخبر عن عبد الغفار بن القاسم، وهو أبو مريم الأنصاري، وهو شيخ من شيوخ شعبة بن الحجاج الذي يلقّبونه بأمير المؤمنين في الحديث، ويقولون بترجمته إنّه لا يروي إلا ّعن ثقة، وشعبة بن الحجاج كان يثني على

1- كنز العمال 13/131 رقم 36419 ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ 1405 هـ، تفسير الطبري 19/74 ـ دار المعرفة ـ بيروت، السنن الكبرى 9/7 ـ دار المعرفة ـ بيروت، تفسير ابن أبي حاتم 9/2826 رقم 16015 باختلاف ـ مكتبة نزار الباز ـ مكة المكرمة ـ 1417 هـ.

2 – من رجال البخاري. في المتابعات. ومسلم والأربعة. تقريب التهذيب 2 / 144.

عبد الغفار بن القاسم الذي هو شيخه، لكن المتأخرين من الرجاليين يقدحون في عبد الغفار، لأنّه كان يذكر بلايا عثمان، أي كان يتكلّم في عثمان، أو يروي بعض مطاعنه، ولذا نرى في ميزان الإعتدال عندما يذكره الذهبي يقول: رافضي.

فإذا عرفنا وجه تضعيف هذا الرجل وهو التشيع، أو نقل بعض قضايا عثمان، إذا عرفنا هذا السبب للجرح، فقد نصّ ابن

حجر العسقلاني في مقدمة فتح الباري في شرح البخاري على أنّ التشيع بل الرفض لا يضر بالوثاقة، هذا نص عبارة الحافظ ابن حجر العسقلاني في مقدمة شرح البخاري.

فإذن، هذا الرجل لا مطعن فيه ولا مورد للجرح، إلاّ أنّه يروي بعض مطاعن عثمان، لكن شعبة تلميذه يروي عنه ويثني عليه، وشعبة أمير المؤمنين عندهم في الحديث. فهذا عبد الغفار بن القاسم.

والمنهال بن عمرو، من رجال صحيح البخاري، والصحاح الأربعة الأُخرى فهو من رجال الصحاح ما عدا صحيح مسلم[1].

وأمّا عبدالله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلّب، فهذا من رجال الصحاح الستة كلهاّ[2].

عن عبدالله بن العباس.

عن أمير المؤمنين علي (عليه السلام) .

فالسند في نظرنا معتبر، وعلى ضوء كلمات علمائهم في الجرح والتعديل، إلاّ عبد الغفار بن القاسم، الذي ذكرنا وجه الطعن فيه والسبب في جرح هذا الرجل، وهذا السبب ليس بمضر بوثاقته، استناداً إلى تصريح الحافظ ابن حجر العسقلاني في مقدمة فتح الباري[3].

1- من رجال البخاري والأربعة، تقريب التهذيب 2 / 278.

2 – تقريب التهذيب 1 / 408.

3 – مقدمة فتح الباري: 382، 398، 410.

فهذا نص الخبر، وفيه كما سمعتم أنّ النبي يقول: " فأيكم يوآزرني على أمري هذا ويكون أخي ووصيّي وخليفتي فيكم، فقال أمير المؤمنين: يا نبي الله أكون وزيرك عليه، فأخذ رسول الله برقبة علي وقال: إنّ هذا أخي ووصيّي وخليفتي فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا، فقام القوم يضحكون ويقولون لأبي طالب: قد أمرك أن تسمع لعلي وتطيع ".

وليست الإمامة والخلافة إلاّ: وجوب الإطاعة، وجوب الإقتداء، وجوب الأخذ، وجوب التمسك بالشخص، وأي نص أصرح من هذا في إمامة علي أو غير علي؟

يعني لو كان هذا اللفظ وارداً في حقّ غير علي بسند معتبر متفق عليه لوافقنا نحن على إمامة ذلك الشخص.

فهذا هو الخبر، وهو خبر متفق عليه بين الطرفين، إذ ورد هذا الخبر بأسانيد علمائنا وأصحابنا في كتبنا المعتبرة المشهورة.

فمن رواة هذا الخبر:

1 . ابن إسحاق، صاحب السيرة.

2 . أحمد بن حنبل، يروي هذا الخبر في مسنده[1].

3 . النسائي، صاحب الصحيح [2] .

4 . الحافظ أبو بكر الزار، صاحب المسند.

5 . الحافظ سعيد بن منصور، في مسنده.

6 . الحافظ أبو القاسم الطواني، في المعجم الأوسط.

7 . الحافظ أبو عبدالله الحاكم النيسابوري، في مستدركه على الصحيحين.

8 . عرفتم أنّ من رواته أبو جعفر محمّد بن جرير الطبري.

9 . الحافظ أبو جعفر الطحاوي، صاحب كتاب مشكل الآثار.

1- مسند أحمد 1/111 رقم 885 ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ 1414 هـ.

2- سنن النسائي 6/248 . دار إحياء التراث العربي . بيروت.

10 . عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، صاحب التفسير.

11 . أبو بكر بن مردويه.

12 . الحافظ أبو نعيم الإصفهاني، صاحب دلائل النبوة وكتاب حلية الأولياء.

13 . الحافظ البغوي، صاحب التفسير.

14 . الضياء المقدسي، في كتابه المختارة، وهذا الكتاب الذي التزم فيه الضياء المقدسي بالصحة، فلا يروي في كتابه هذا إلاّ الروايات الصحيحة المعتبرة، ولذا قدّم بعض علمائهم هذا الكتاب على مثل المستدرك للحاكم، ومن جملة من ينصّ على ذلك هو ابن تيميّة صاحب منهاج السنّة، ينصّ على أن كتاب المختارة أفضل وأتقن من المستدرك للحاكم.

15 . الحافظ ابن عساكر الدمشقي، صاحب تاريخ دمشق.

16 . أبو بكر البيهقي، صاحب دلائل النبوة.

17 . الحافظ ابن الأثير، صاحب الكامل في التاريخ.

18 . الحافظ أبو بكر الهيثمي، في كتابه مجمع الزوائد يروي هذا الحديث [1] .

19 . الحافظ الذهبي، في تلخيص المستدرك ينصّ على صحّة هذا الحديث.

20 . الحافظ جلال الدين السيوطي، في كتابه الدر المنثور.

21 . الشيخ علي المتقي الهندي، صاحب كنز العمال، يرويه صاحب كنز العمال عن: أحمد، والطحاوي، وابن إسحاق، ومحمّد بن جرير، وابن أبي حاتم، وابن مردويه، وأبي نعيم الإصفهاني، والضياء المقدسي.

هذا بالنسبة إلى متن الحديث، وعدّة من كبار علماء القوم الرواة لهذا الحديث في كتبهم.

1- مجمع الزوائد 9 / 113، وفيه: وإسناده جيّد ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ 1403 هـ.

وأمّا بالنسبة إلى سنده، فسنده في كتاب محمدّ بن إسحاق قد قرأته لكم وصحّحت السند.

ويقول الحافظ الهيثمي في كتابه مجمع الزوائد بعد أن يرويه عن أحمد بن حنبل يقول: رواه أحمد ورجاله ثقات [1].

ويقول بعد أن يرويه بسند آخر عن بعض كبار علمائهم من أحمد وغير أحمد يقول: رجال أحمد وأحد إسنادي البزّار رجال الصحيح غير شريك وهو ثقة [2].

إذن، حصلنا على أسانيد عديدة ينصّون على صحّتها.

مضافاً: إلى سند الحافظ المقدسي في كتابه المختارة الملتزم في هذا الكتاب بالصحّة.

كما ذكر المتقي الهندي صاحب كنز العمال: أنّ الطبري محمدّ بن جرير قد صحّح هذا الحديث.

وأيضاً، صحّحه الحاكم في المستدرك عن ابن عباس في حديث طويل، ووافقه على التصحيح الحافظ الذهبي في تلخيص المستدرك.

وأيضاً نصّ على صحة هذا الحديث الشهاب الخفاجي في شرحه على الشفاء للقاضي عياض، حيث يذكر هناك معاجز رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ، ومن جملة معاجزه هذه القضية، حيث أنّ الطعام كان صاعاً واحداً وعليه رجل شاة فقط، فأكلوا وكلّهم شبعوا، وهذا من جملة معاجز رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ، ويقول الشهاب الخفاجي: إنّ سند هذا الخبر صحيح [3].

وعندما نراجع نصوص الحديث في الكتب المختلفة، نجد في بعضها هذا اللفظ: " فأيّكم يوازرني على أمري هذا ويكون أخي ووصيّي وخليفتي فيكم؟ قال علي: أنا يا

1- مجمع الزوائد 8/302 ـ باب معجزاته صلّى الله عليه وسلّم في الطعام.

2 – مجمع الزوائد 8/303.

3 – نسيم الرياض . شرح الشفاء للقاضي عياض 3 / 35.

نبيّ الله، أكون وزيرك عليه، فأخذ برقبتي فقال: إنّ هذا أخي ووصيّي وخليفتي فيكم فاسمعوا له وأطيعوا، فقام القوم يضحكون ويقولون لأبي طالب: قد أمرك أن تسمع وتطيع لعلي ".

وهذا لفظ، وقد قرأناه عن عدّة من المصادر.

لفظ آخر: " من يضمن عنّي ديني ومواعيدي ويكون معي في الجنّة ويكون خليفتي في أهلي؟ فقيل له: أنت كنت بحراً من يقوم بهذا، فعرض ذلك على أهل بيته واحداً واحداً، فقال علي: أنا، فبايعه رسول الله على هذا " [1].

ومن ألفاظ هذا الحديث ما يلي: " قال رسول الله: من يبايعني على أن يكون أخي ووصيّي ووليّكم من بعدي؟ قال علي: [2]

فمددت يدي فقلت: أنا أُبايعك. فبايعني رسول الله (صلى الله عليه وسلم) " .

فهذه ألفاظ الحديث، وتلك أسانيد الحديث، وتلك كلمات كبار علمائهم في صحّة هذا الحديث وتنصيصهم على صحتّه.

1- تفسير ابن كثير 6/168 ـ دار طيبة ـ الرياض ـ 1418 هـ، كنز العمال 13/128 رقم 36408 ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ 1405 هـ.

2- كنز العمال 13/149 رقم 36465.

دلالة حديث الدار على إمامة أمير المؤمنين (عليه السلام)

وهذا الحديث الصحيح المتفق عليه هو من جملة أدلّتنا على إمامة أمير المؤمنين الدالّة على إمامته وولايته بالنص.

وإنّما اخترت من بين الأحاديث التي هي نصّ على إمامة أمير المؤمنين هذا الحديث في هذه الليلة، لخصوصيات موجودة في هذا الحديث، قد لا تكون في غيره، مضافاً إلى صحتّه وكونه مقبولاً بين الطرفين، بل يمكن دعوى تواتر هذا الحديث:

الخصوصية الأولى:

صدور هذا الحديث في أوائل الدعوة النبويّة، وفي بدء البعثة المحمّديّة، فكأن رّسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) مأمور بأنْ يبلغّ ثلاثة أُمور في آن واحد وفي عرض واحد:

مسألة التوحيد والدعوة إلى الله سبحانه وتعالى.

ومسألة رسالته.

ومسألة خلافته من بعده الثابتة لعلي (عليه السلام) .

وقد أسفر ذلك المجلس وتلك الدعوة عن هذه الأُمور الثلاثة.

الخصوصية الثانية:

إنّ القوم من أبي لهب وغيره قالوا .وهم يضحكون . لأبي طالب: قد أمرك أن تسمع وتطيع لابنك علي.

هذا ممّا يؤيدّ استنتاجنا من هذا الحديث واستظهارنا من هذا الكلام، إنهّ حتىّ أولئك المشركون أيضا فهموا من هذا الحديث ومن هذا اللفظ ومن كلام رسول الله: إنّه يريد أن ينصب علياً إماماً مطاعاً من بعده لعموم الناس.

الخصوصية الثالثة:

إستدلال أمير المؤمنين (عليه السلام) بهذا الخبر في جواب سائل، يروي هذا الحديث النسائي في صحيحه[1] يقول: إنّ رجلاً قال لعلي: يا أمير المؤمنين بم ورثت ابن عمك دون عمك؟ أي، بأي دليل أصبحت أنت وارثا لرسول الله ولم يكن العباس وارثاً لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ؟ فذكر الإمام (عليه السلام) حديث الإنذار، وجاء في هذا الحديث بهذا

اللفظ وقال: أنت أخي ووارثي ووزيري. فذكر أمير المؤمنين في جواب هذا السائل هذا الخبر ثمّ قال: فبذلك ورثت ابن عمّي دون عمّي.

إذن، يصبح علي (عليه السلام) بحكم هذا الحديث القطعي المتفق عليه خليفة لرسول الله ووزيراً له ووارثاً ووصياً وقائماً مقامه ووليّه من بعده، والناس كلهم مأمورون لأنْ يطيعوه ويسمعوه.

أو ليست الخلافة والإمامة هذا؟

وأيّ شيء يريدون منا عند إقامتنا الأدلةّ على إمامة أمير المؤمنين أوضح وأصوح من مثل هذه الأحاديث الواردة في كتبهم وبأسانيد معتبرة ينصّون هم على صحتّها؟

وهل ورد مثل هذا في حقّ أحد غير علي مع هذه الخصوصيات من حيث السند والدلالة والقرائن الموجودة في لفظه؟

1- خصائص أمير المؤمنين: 86، ط الغري، وهو من صحيحه كما ثبت في محلّه.

مع علماء أهل السنة في حديث الدار

حينئذ يأتي دور مواقف العلماء من أهل السنّة، الذين يريدون . في الحقيقة . أن يبرّروا ما وقع، الذين يحاولون أن يوجهّوا ما كان!!

اختلفت مواقفهم أمام هذا الحديث الصحيح سنداً، الصريح دلالةً على إمامة أمير المؤمنين (عليه السلام) .

مع الفضل ابن روز بهان:

يقول الفضل ابن روزبهان[1] : إنّ كلمة خليفتي التي هي مورد الإستدلال غير موجودة في مسند أحمد، وهي من إلحاقات الرافضة.

لو لم يكن مسند أحمد موجوداً بين أيدينا، لو لم ينظر أحد في كتاب مسند أحمد، لأمكن للفضل أن يتفوّه بمثل هذه الكلمة ويقول هذا الكلام ويتركه على عواهنه، إذا لم يراجع أحد المسند، أو كان كتاب المسند غير موجود بين أيدينا، ولكن يقتضي أن يكون الإنسان عندما يتكلّم يتصوّر الآخرين يسمعون كلامه، ويلتفت إلى أنهّم سيراجعون إلى المصادر التي يحيل إليها، إما إثباتاً وإما نفياً، والا فمن العيب للإنسان العاقل عندما يريد أن يتكلم يتصور الناس كأنهم لا يسمعون، أو لا يفهمون، أو سوف لا يراجعون إلى تلك المصادر أو الكتب التي يذكرها.

1- أنظر: دلائل الصدق 2 / 359.

إنّ هذا الحديث موجود في غير موضع من مسند أحمد بن حنبل والكلمة أيضاً موجودة في رواية مسند أحمد، وقد راجعناه [1]

نحن، ومسند أحمد بن حنبل موجود الآن بين أيدينا .

فالتكلم بهذا الأُسلوب، إمّا أن يكون من التعصب وقلة الحياء، وإمّا أن يكون من الجهل وعدم الفهم، والإ فكيف يكذبّ الإنسان مثل العلاّمة الحلّي الذي هو في مقام الإستدلال على العامة بكتبهم، ينقل عنهم ليستدلّ بما يروونه، فيلحق كلمة أو كلمات في حديث، وهو في مقام الإحتجاج والإستدلال؟! هذا شيء لا يكون من مثل العلاّمة وأمثاله.

هذا بالنسبة إلى الفضل ابن روزبهان، وقد أراد أن يريح نفسه بهذا الأُسلوب.

مع ابن تيمية:

وأمّا ابن تيميّة، فقد أراح نفسه بأحسن من هذا، وأراد أن يريح الآخرين أيضاً، قال: هذا الحديث كذب عند أهل المعرفة بالحديث، فما من عالم يعرف الحديث إلاّ وهو يعلم أنّه كذب موضوع، ولهذا لم يروه أحد منهم في الكتب التي يرجع إليها في المنقولات، لأنّ أدنى من له معرفة بالحديث يعلم أنّ هذا كذب[2] .

إنّ هذا الأُسلوب من الكلام يدلّ بشكل آخر على صحةّ هذا الحديث، وتمامية الإستدلال بهذا الحديث، أي لولا صحة هذا الحديث ولولا تماميّة دلالة هذا الحديث على مدّعى الإمامية، لما التجأ ابن تيميةّ إلى أن يقول بهذا الشكل، وأن يتهجمّ على العلماء من الشيعة والسنّة أيضاً لروايتهم هذا الحديث، لأنهّ يقول: إن أدنى من له معرفة بالحديث يعلم أن هذا كذب.

1- مسند أحمد 1 / 111.

2- منهاج السنّة 7 / 302.

إذن، فأحمد بن حنبل مع علمه بكون هذا الحديث كذباً يرويه أكثر من مرةّ في مسنده! ومحمدّ بن جرير الطبري في تاريخه يروي هذا الخبر مع علمه بأنّه كذب! والنسائي أيضاً! وأبو بكر البزّار كذلك! وو... إلى آخره، وهؤلاء كبار علمائهم وأعلام محدّثيهم، يروون مثل هذا الحديث وهم يعلمون أنّه كذب!!

ولو أمكن للإنسان أن يرتاح بمثل هذه الأساليب، فلكلّ منكر أن ينكر في أيّ بحث من البحوث، في أيّ مسألة من المسائل، سواء في أُصول الدين أو في فروع الدين، أو في قضايا أُخرى وعلوم أُخرى، يكتفي بالإنكار، بالنفي، والتكذيب.

لكن هذا الأُسلوب ليس له قيمة في سوق الإعتبار، هذا الأُسلوب لا يسمع ولا يعتنى به، ولا جدوى له ولا فائدة، لذلك لابدّ من أساليب أُخرى.

تحريف الحديث:

من جملة الأساليب: تحريف الحديث، فالطبري يروي هذا الحديث في تاريخه وفي تفسيره أيضاً، إنْ رجعتم إلى التاريخ أو أيتم الحديث كما ذكرناه، ورووه عنه في كتبهم كصاحب كنز العمال[1] وغيره، وأيضاً السيوطي في الدر المنثور[2] يروي هذا الحديث عن الطبري، وينصّ صاحب كنز العمال على أنّ الطبري قد صحّح هذا الحديث، فالحديث في تاريخه كما رأيتم

وسمعتم.

أمّا في تفسيره، إذا لاحظتم تفسير الطوي في ذيل هذه الآية المباركة: **(وأنذر عشيرتك الأقربين)** تأتي العبارة بهذا الشكل: " إنّ هذا أخي وكذا وكذا "[3]، وأصل العبارة: " إنّ هذا أخي ووصيّي وخليفتي فيكم "، جاء بدل هذه العبارة: " إنّ هذا أخي وكذا وكذا ".

1- مجمع الزوائد 9 / 113، كنز العمال 13 / 131.

2- الدر المنثور 6/324 . 329 . دار الفكر . بيروت . 1403 هـ.

3 - تفسير الطوي 19/75 . دار المعرفة . بيروت.

لكنّنا لا نعلم هل هذا من صنع الطوي نفسه، أو من النسّاخ لتفسيره، أو من الطابعين؟ هذا لا نعلمه،ولا يمكننا أن نرمي الطوي نفسه، لأنّه يكون من باب الرجم بالغيب، لا نتمكّن أن نقول، أو أن نتهّم الطوي نفسه، فربما كان هذا من النساخ للتفسير، أو كان من الطابعين،والله العالم.

هذا أُسلوبٌ، أسلُوب التحريف.

وأيضاً، إذاراجعتم الدر المنثور للسيوطي، ففي الدر المنثور ينقل نفس الحديث عن نفس الأشخاص من ابن إسحاق،وابن جرير الطوي،وأبي نعيم،والبيهقي،وابن مردويه،وغيرهم، عندما يصل إلى هذه الجملة التي هي محل الإستدلال، تأتي الجملة في الدرّ المنثور بهذا الشكل: " فأيكم يوآزرني على أمري هذا، فقلت وأنا أحدثهم سناً: أنا، فقام القوم يضحكون "[1]، ولا يوجد أكثر من هذا، يعني حذف من اللفظ جملة: " ويكون أخي ووصيّي وخليفتي فيكم ". هذا حذف.

وأيضاً حذفوا منه: قام القوم يضحكون وقالوا لأبي طالب: قد أمرك أن تسمع وتطيع لعليّ. هذا أيضاً محذوف.

وهل هذا من السيوطي نفسه؟ لا نعلم، من النسّاخ؟ لا نعلم، من الناشرين للكتاب؟ لا نعلم.

مع النوي:

ومن علماء العامّة المؤلفّين المعروفين في هذا الزمان: أبو الحسن النوي.

وهذا الرجل الذي هو من كبار علماء السنّة، يسكن في الهند،وعنده دار النوة مدرسة كبرة يعلّم هناك الطلبة ويربّيهم، وله إرتباطات ببعض الجهات الكذائية، له كتب، ومن جملة مؤلفاته كتاب المرتضى سرة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) وكرّم الله

1- الدرّ المنثور 6 / 324 و329.

وجهه،وهو كتاب صغير في حجمه جدّاً، وكثير من مطالب هذا الكتاب لا علاقة لها بأمير المؤمنين أصلاً، لعل مّائة

صفحة أو مائة وخمسين صفحة من هذا الكتاب . الذي هو في مائتين وخمسين صفحة تقريباً . يتعلّق بأمير المؤمنين، وأصبح كتاب سيرة علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) وكرّم الله وجهه!! في مائة وخمسين صفحة تقريباً!!

فهناك عندما يصل إلى هذه القضية يقول: وتكلّم ابن كثير في بعض رواة القصة، وفيها ما يشكك في صحتّها وضبطها. انتهى، وهذا غاية ما حقّقه هذا الرجل العالم في نظرهم الذي له أتباع وأنصار في مختلف البلاد.

مع هيكل:

وأمّا محمدّ حسين هيكل، فقد قامت القيامة عليه عندما نشر كتابه حياة محمدّ، وذكر القصة كما هي في كتب القوم في كتابه المذكور، قامت القيامة ضدّه حتىّ ألجأوه إلى حذف القصة في الطبعة الثانية من كتابه.

مع البوطي:

ويأتي محمّد سعيد رمضان البوطي، فيؤلّف كتابا في السيرة النبوية يسميها فقه السيرة النبوية، يكتب السيرة النبوية كمّا يشاء له هواه، وهناك إذا راجعتم لا يشير إلى هذه القصة لا من قريب ولا من بعيد، وهذا أيضاً له أنصار وأتباع وأعوان، ويذكر كعالم من علمائهم في هذا الزمان.

الصفحة 114

الصفحة 115

خاتمة المطاف

فتلخص ممّا ذكرنا: إنّ الحديث حديث متفق عليه بين الطرفين، مقطوع الصدور، وقد يمكن دعوى أنّ هذا الخبر قد بلغ إلى حدّ التواتر ولا يحتاج إلى رواية، ورواه كبار علماء القوم في كتبهم ونصوّا على صحتّه كما ذكرت لكم بعض الكلمات.

كما أنّي حاولت أنْ أحُصلّ على سند محمد بن إسحاق نفسه كي أرى مدى اعتبار هذا السند، وقد قرأته لكم ووثقتّ رجاله، إلاّ عبد الغفار بن القاسم الذي تكلمّوا فيه، لأنهّ كان يذكر بعض معايب عثمان ورموه بالتشيعّ والرفض، وقد قلنا: إن التشيع والرفض لا يضرّان بالوثاقة كما نصّ الحافظ ابن حجر العسقلاني في مقدمة شرح البخاري، مضافا إلى أن هذا الرجل يثني عليه شعبة ويروي عنه، وشعبة عندهم أمير المؤمنين في الحديث.

فإذاً تمّ سنده، وكانت دلالته صريحة، ورأينا أنهّم ليس لهم كلام معقول في الجواب عن هذا الإستدلال.

مثلاً: إذا تراجعون منهاج السنة يقول في الإشكال على هذا الخبر: بأنّ رجال قريش في ذلك العهد لم يكونوا يبلغون الأربعين، وهذا من علائم كذب هذا الخبر.

هذا وجه يقوله ابن تيميّة، لا أدري من الذّي يرتضي هذا الكلام من مثل هذا الشخص الذي هو شيخ إسلامهم!؟

وأيضاً: إنهّ يشكل على هذا الخبر بأنّ العرب لم يكونوا أكالّين بهذا المقدار، بحيث أن هؤلاء أكلوا وشبعوا والطعام كفاهم كلّهم، فهذا من قرائن كذب هذا الخبر.

ليس عندهم كلام معقول يذكر في مقام ردّ الاستدلال بهذا الحديث، لذا تراهم يلتجئون إلى التحريف، يلتجئون إلى التصرّف في الحديث.

وإنّني على يقين بأنّ الباحث الحرّ المنصف، إذا وقف على هذا المقدار من البحث، أي بّاحث يكون، سواء كان مسلما أوً خارجاً عن الدين الإسلامي، ويريد أن يحقّق في مثل هذه القضايا، لو أُعطي هذا الحديث مع مصادره، وعرف رواة هذا الحديث، وأنّهم كبار علماء السنّة في العصور المختلفة، ثم لاحظ متن الحديث ولفظه بدقةّ، ثم راجع كلمات المناقشين في هذا الحديث والمعارضين لهذا الإستدلال، من مثل ابن تيميّة والفضل ابن روزبهان وأمثالهما، وثمّ تصرّفات هؤلاء في متن هذا الحديث.

لو أنّ هذا الباحث الحرّ المنصف يحقّق هذه الأمور، وفي ما يتعلّق بهذا الحديث وحده فقط، أنا على يقين بأن البّاحث الحر المنصف يكفيه هذا الحديث للإعتقاد بإمامة علي بعد رسول الله، كما أنّي أعتقد أنّ الذين يأخذون معالم دينهم ومعالم دينهم من مثل الفضل ابن روزبهان أو من مثل ابن تيميّة أو النووي أو البوطي، لو دقّقوا النظر وراجعوا القضايا على واقعياتها، واستمعوا القول لاتباع الأحسن، لرفعوا اليد عن اتباع مثل هؤلاء الأشخاص، وعن أن يقلّدوهم في أُصولهم وفروعهم.

ولكنّ الله سبحانه وتعالى إذا أراد أن يهدي أحداً يهديه، وما تشاءون إلا أن يْشاء الله.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله على محمدّ وآله الطاهرين.

حديث الغدير

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وآله الطيبين الطاهرين، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين من الأولين والآخرين.

كلامنا في هذه الليلة حول حديث الغدير، هذا الحديث العظيم الذي اهتمّ به الله سبحانه وتعالى، واهتمّ به رسوله، والأئمة الأطهار، وكبار الصحابة، والعلماء عبر القرون، وقوله تعالى (يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ)[1] هذه الآية المباركة من الآيات المتعلقة بيوم الغدير، إلاّ أنّها وردت في القرآن الكريم في سياق آيات يخاطب بها الله سبحانه وتعالى أهل الكتاب: (وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَأَدْخَلْنَاهُمْ جَنَّاتِ النَّعِيمِ وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ مِنْهُمْ أُمَّةٌ مُقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ)[2]، ثمّ بعد الآية أيضاً: (قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُقِيمُوا التَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ)[3].

1- سورة المائدة: 67.

2 – سورة المائدة: 65 . 66.

3 – سورة المائدة: 68.

المخاطب في هذه الآيات وإنْ كان أهل الكتاب، لكنّ الآيات هذه منطبقة على أمُة محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) أيضا تمام الإنطباق، إذ يجوز أن يقال: ولو أنّ الأمُة الإسلامية آمنت، ولو أنهم آمنوا واتقوا، لكفونا عنهم سيئاتهم ولأدخلناهم جنات النعيم، ولو أنّهم أقاموا الكتاب والسنة، وما أنزل إليهم من ربهم في أمير المؤمنين وأهل البيت الأطهار، لأكلوا من فوقهم ومن تحت أرجلهم، والأمة الإسلامية أيضا منهم أمة مقتصدة وكثير منهم ساء ما يعملون.

مرة أخرى يعود ويقول: (قُلْ يا أهلَ الكتابِ لستم علىَ شيء حتى تقيموا التَّوراةَ والانجيل)، فقبل (يا أيها الرسولُ بلغ ما أنزل إليك من ربك) كانت الآية (ولو أنهم أقاموا التوراة والانجيل)، وبعدها أيضاً (لستمُ على شيء حتى تقيموا التوراة والانجيل وما أنزل إليكم من ربكم) ومع ذلك (ليزيدن كثيراَ منهم) من هذه الأمة (ما أنزل إليك من ربك طغياناً وكفراً فلا تأس على القوم الكافرين).

كما أنّ أهل الكتاب أمروا بالعمل بكتبهم، أي اليهود مأمورون بالعمل بالتوراة، والنصارى مأمورون بالعمل بالإنجيل، فالمسلمون مأمورون بالعمل بالكتاب والسنة، فإذا عملوا بالكتاب والسنة وما أنزل إليهم من ربهم، لأكلوا من فوقهم ومن تحت أرجلهم، ولكنْ ليزيدنّ كثيراً منهم ما أنزل إليك من ربك طغيانا وكفرا.

وحديث الغدير من أظهر مصاديق ما أنزل إلى رسول الله، وأتم به الله سبحانه وتعالى الحجة على الأمُة، قال تعالى: (يا أيُّها الرسُولُ بلغ ما أنزلَ إليك من ربك وان لم تفعل فما بلغت رسالته).

وقد قرأنا في حديث الدار في يوم الإنذار: إنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: " أمرني ربّي بأن أبلغ القوم ما أمرت به، فضقت بذلك ذرعاً حتى نزل جبرئيل وقال: إن لم تفعل لم تبلغ ما ارسلت به ".

فكانت الدعوة وكان إبلاغ إمامة أمير المؤمنين وخلافة إمامنا (عليه السلام) من جملة ما أمر به رسول الله منذ بدء الدعوة، وإلى أواخر أيّام حياته الشريفة المباركة، لأنّ هذه الآية في سورة المائدة، وسورة المائدة آخر ما نزل من القرآن بإجماع المسلمين.

أتذكّر في تفسير القرطبي يذكر الإجماع بصراحة على أنّ سورة المائدة آخر ما نزل من القرآن، كما أنا في رواياتنا أيضا يوجد عندنا نصّ على أنّ سورة المائدة آخر ما نزل من القرآن.

فكان النبي مبلّغاً خلافة علي من بعده وداعياً الناس إلى الإيمان بها إلى جنب الإيمان بالله والرسول... في جميع أدوار رسالته المباركة.

وحديث الغدير حديث عظيم جليل لجهات عديدة:

منها: تلك الظروف الخاصة التي خطب فيها رسول الله هذه الخطبة.

ومنها: كون اللفظ الوارد عن رسول الله في هذه الخطبة لفظاً لا مرية فيه ولا ارتياب في دلالته على إمامة أمير المؤمنين.

ومنها: نزول الآيات من القرآن الكريم.

ولقد بذلت جهود كثيرة في إبقاء هذا الحديث ونقله ونشره، كما بذلت جهود في ردّه وكتمانه والتعتيم عليه.

نصّ حديث الغدير

وقبل الورود في البحث، لابدّ من ذكر نصّ أو نصيّن من حديث الغدير عن بعض المصادر المعتبرة:

أخرج أحمد بن حنبل بسند صحيح عن زيد بن أرقم قال:

نزلنا مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بواد يقال له: وادي خم، فأمر بالصلاة فصلاّها بهجير، قال: فخطبنا، وظلّل لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) بثوب على شجرة سمرة من الشمس، فقال رسول الله: " ألستم تعلمون؟ ألستم تشهدون أنّي أولى بكلّ مؤمن من نفسه؟ " قالوا: بلى، قال: " فمن كنت مولاه فإنّ علياً مولاه، اللهم عاد من عاداه ووال من والاه " [1].

وأخرج النسائي بسند صحيح عن أبي الطفيل عن زيد بن أرقم قال:

لمّا رجع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) من حجة الوداع ونزل غدير خم، أمر بدوحات فقممن . أي فكنس . ثمّ قال: " كأنّي قد دعيت فأجبت، وإنّي تارك فيكم الثقلين، أحدهما أكبر من الآخر: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، فانظروا كيف تخلفوني فيهما، فإنّهما لن يفترقا حتّى يردا عليَ الحوض "، ثم قال: " إن الله مولاي وأنا ولي كلّ مؤمن "، ثم إنه أخذ بيد علي (رضي الله عنه) وقال: " من كنت وليّه فهذا وليّه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه ".

يقول أبو الطفيل: فقلت لزيد: سمعته من رسول الله؟ فقال: إنّه . وفي بعض الألفاظ:

1- مسند أحمد 5/501 رقم 18838 ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ 1414 هـ.

والله، بدل إنّه . ما كان في الدوحات أحد إلاّ رآه بعينه وسمعه بأذنيه [1].

فهذان لفظان بسندين معتبرين عن زيد بن أرقم.

وهنا ملاحظات لابدّ من الإشارة إليها:

الملاحظة الأُولى:

في حديث الغدير في صحيح مسلم [2]، وفي المسند [3]، وفي غيرهما يقول الراوي: فخطبنا أو يقول قام فينا خطيباً، لكنْ في المستدرك [4]: فقام خطيباً فحمد الله وأثنى عليه وذكّر ووعظ فقال ما شاء الله أن يقول، وفي مجمع الزوائد لأبي بكر الهيثمي الحافظ [5]: فوالله ما من شيء يكون إلى يوم الساعة إلاّ قد أخبرنا به يومئذ.

أليس من حقّنا أن نسأل الرواة، أن نسأل المحدثّين، أن نسأل الأمُناء على سنةّ رسول الله: أين هذه الخطبة، خطبة الغدير

التي لم يترك رسول الله يوم الغدير شيئاً يكون إلى يوم القيامة إلاّ قد أخبرنا به؟ لماذا لم ينقلوه؟

إنّه أثنى على الله، وذكّر ووعظ فقال ما شاء الله أن يقول، أين وعظ رسول الله يوم الغدير؟ وأين ما ذكّر به رسول الله في يوم الغدير؟ وأين تلك الخطبة؟ لماذا لم يروها؟ أليسوا هؤلاء حفّاظ سنّة رسول الله؟ أليس من وظيفتهم أن ينقلوا لنا ما قال رسول الله كما قال؟ لماذا لم ينقلوا؟

هذه هي الملاحظة الأُولى، ألهم جواب على هذا؟

1- فضائل الصحابة: 15 رقم 45 ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت.

خصائص أمير المؤمنين (عليه السلام) : 96 رقم 79 . مكتبة المعلاّ . الكويت . 1406 هـ.

2- صحيح مسلم 4/1873 رقم 36 . دار الفكر . بيروت . 1398 هـ.

3- مسند أحمد 5/498 رقم 18815.

4 - مستدرك الحاكم 3/533 . دار الفكر . بيروت . 1398 هـ.

5 - مجمع الزوائد 9/104 . 105 . دار الكتاب العربي . بيروت . 1402 هـ.

الملاحظة الثانية:

هناك قاعدة في علم الحديث يعبّرون عنها بقاعدة الحديث يفسّر بعضه بعضاً، إن الحديث كالقرآن يفسّر بعضه بعضا، ونحن في هذين اللفظين المذكورين المرويين بسندين صحيحين، نرى أحدهما يقول: " من كنت مولاه فإنّ علياً مولاه "، والآخر يقول: " من كنت وليّه فهذا وليّه "، فلو كان هناك إبهام في معنى كلمة المولى ومجيء هذه الكلمة بمعنى الولي، ومجيء هذه الكلمة بمعنى الأولى، لو كان هناك إبهام، فإنّ اللفظ الثاني يفسّر اللفظ الأوّل.

وكم من شواهد من هذا القبيل عندنا في الحديث، هذه الشواهد الكثيرة الصحيحة سنداً تأتي مفسرة للفظ المولى لو كان هناك حاجة إلى تفسير هذه الكلمة.

الملاحظة الثالثة:

إنّ مسلم بن الحجّاج يروي هذا الحديث في صحيحه إلى حد حديث الثقلين، وذلك لأنه كان عندنا في لفظ النسائي أنه قال: " كأنّي دعيت فأجبت وإنّي تارك فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر كتاب الله وعترتي " إلى آخر هذا الحديث، ثم قال: " إن الله مولاي وأنا وليّ كلّ مؤمن " إلى آخره [1].

ومسلم يروي هذا الحديث إلى حدّ الحديث الأول وهو حديث إنيّ تارك فيكم الثقلين، مع تغيير في الألفاظ، ولا يروي بقية الحديث ممّا يتعلّق بـ " من كنت مولاه فهذا علي مولاه "، ونحن مع ذلك شاكرون لمسلم، حيث روى هذا الحديث بهذا المقدار، لأنّ البخاري لم يرو منه شيئاً أبداً، نشكر مسلم على أمانته بهذا المقدار.

وربّ قائل يقول: بأنّ مشايخ مسلم ورواة الحديث لم يرووا له أكثر من هذا، أو أنّ مسلما عًلى أساس الضوابط والشروط التي تبنّاها في صحيحه لم يجد سنداً آخر من أسانيد هذا الحديث متوفرة فيه تلك الشروط إلا هذا الحديث الذي نقله وأورده بهذا

1- خصائص أمير المؤمنين: 93، ط الغري.

الشكل المبتور.

ولكن كلّ هذا لا يمكننا قبوله، مع ذلك نشكره على نقله بهذا المقدار.

انتهت الملاحظات.

نحن لو أردنا أن نبحث عن حديث الغدير، أنتم جميعاً أهل الفضل والفضيلة والإطلاع، خاصة عًلى مثل حديث الغدير، هذا الحديث المهم الذي اهتمّ به الكل من مخالفين وموافقين.

إنّه ليس عندي شيء جديد أُبينّه لكم في هذه الليلة حول حديث الغدير، والليلة الواحدة لا تكفي بل الليلتان أيضا، لكنيّ أذكر لكم رؤوس المطالب والنقاط المهمّة التي سجلّتها مع شيء من التوضيح وابداء بعض الملاحظات فقط.

نحن عندما نريد أن نجعل لبحثنا منهجاً فلابدّ وأن يكون المنهج على الشكل التالي، أن نبحث عن حديث الغدير في جهتين.

الجهة الأُولى في الجهود التي بذلت في سبيل هذا الحديث إثباتاً ورواية وتصحيحا ونشرا، وإلى آخره.

والجهة الثانية: الجهود التي بذلت في سبيل إبطال هذا الحديث، في سبيل ردّ هذا الحديث، وكتم هذا الحديث والتعتيم عليه، وتحريفه بأيّ شكل من الأشكال.

الجهة الأُولى

الجهود التي بذلت في سبيل إثبات هذا الحديث

وهذه الجهة تشتمل على نقاط:

النقطة الأُولى:

لقد نزلت في قضية الغدير، وفي يوم الغدير، آيات من القرآن الكريم، نزلت آية قبل خطبة الغدير هي قوله تعالى: (**يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ...**) إلى آخر الآية، ونزلت آية بعد خطبة الغدير هي قوله تعالى: (**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا**) [1] ونزل قوله تعالى: (**سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ**) [2] عندما اعترض ذلك الأعرابي على ما قاله رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، سائلاً النبي بأنّك أمرتنا بالصلاة فصلينّا، أمرتنا بالزكاة فأدينّا، والى آخره، واليوم جئت وأخذت بعضد ابن عمّك ونصبته علينا وليا، أهذا أمر من الله أو شيء من عندك؟ تقويبا بهذا اللفظ، فنزل قوله تعالى: (**سَأَلَ**

سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ) إلى آخره.

فهذه آيات متعلّقة بقضية الغدير، ولكلّ آية بحث مستقل، أي لو أردنا أن نذكر الروايات في شأن نزول هذه الآيات لاحتجنا إلى مجال أكثر، وكما أشرت من قبل، فالليلة الواحدة لا تكفي للإحاطة بجميع جوانب قضية الغدير.

1- سورة المائدة: 3.

2 – سورة المعارج: 1.

إذن، نكتفي بهذا المقدار، وعليكم أن تراجعوا المصادر.

النقطة الثانية:

الرواة لحديث الغدير من الصحابة، يبلغ عددهم أكثر من مائة وعشرين رجل وامرأة، هؤلاء يروون حديث الغدير، وطرق أهل السنّة إلى هؤلاء الصحابة موجودة في الكتب، والروايات الواردة عن هؤلاء أو الرواية الواردة عن كلّ واحد من هؤلاء تلك الرواية موجودة في الكتب المعنيّة بحديث الغدير.

واختلف القوم في عدد الحاضرين في يوم الغدير عند خطبة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ، وهناك قول بأنّهم كانوا مائة وعشرين ألف شخص، فإذا كان كذلك فقد وصلنا حديث الغدير من 10001 من الحاضرين.

النقطة الثالثة:

الرواة لحديث الغدير من التابعين عددهم أضعاف عدد الصحابة، وهذا واضح، لأنّ كلاً من الصحابة قد سمع الحديث منه أكثر من تابعي، والتابعون أيضاً نقلوا الحديث إلى أصحابهم وهكذا.

فكان العلماء الرواة لحديث الغدير من أعلام السنّة في القرون المختلفة يبلغ عددهم المئات.

النقطة الرابعة:

الأسانيد التي نروي بها حديث الغدير لا تحصى كثرة، وهي فوق حد التواتر بكثير، ويشهد بذلك:

أوّلاً: كثرة الكتب المؤلفة في جمع طرق حديث الغدير وأسانيده، وهذا لو أردنا أن نشرحه لاحتاج إلى وقت إضافي، أي أسامي المؤلفين في حديث الغدير من كبار العلماء السابقين.

ثانياً: ذكر حديث الغدير في الكتب المختصة بجمع الأحاديث المتواترة:

فللسيوطي أكثر من كتاب ألّفه في الأحاديث المتواترة وأورج فيها حديث الغدير.

والزبيدي صاحب تاج العروس له كتاب خاص بالأحاديث المتواترة وفيه حديث الغدير.

والكتّاني له كتاب في الأحاديث المتواترة وحديث الغدير موجود فيه.

والشيخ علي المتقي الهندي صاحب كنز العمّال له كتاب خاص بالأحاديث المتواترة وفيه حديث الغدير.

والشيخ علي القاري الهروي له أيضاً كتاب في الأحاديث المتواترة وحديث الغدير موجود فيه.

فالكتب المختصة بالأحاديث المتواترة مشتملة على حديث الغدير.

ثالثاً: وجدنا تنصيص عدّة كبيرة من أعلام الحفاظ والمحدثيّن على تواتر هذا الحديث:

كالذهبي مثلاً يقول هذا الحديث متواتر أتيقّن أنّ رسول الله قاله. والقائل من؟ الذهبي، والذهبي متشدد ومتعصب.

وممّن يعترف بتواتر حديث الغدير: ابن كثير الدمشقي [1].

وممّن يعترف بتواتر حديث الغدير: ابن الجزري شمس الدين [2]، وهذا حافظ كبير من حفّاظهم.

فهذه نقاط، وكلّ نقطة، وكلّ واحدة من هذه الأمُور تحتاج إلى بحث مستقل، ونحن ليس عندنا ذلك المجال الكافي للتفصيل في هذه الأمور.

رواة حديث الغدير:

ولا بأس الآن بأنْ نذكر أسامي أشهر مشاهير رواة حديث الغدير في القرون

1- البداية والنهاية 5 / 213.

2- أسنى المطالب في مناقب علي بن أبي طالب: 3 . 4.

المختلفة، فأشهر مشاهيرهم في القرون المختلفة هم:

1 . محمّد بن إسحاق، صاحب السيرة.

2 . معمر بن راشد.

3 . محمّد بن إدريس الشافعي، إمام الشافعية.

4 . عبد الرزاق بن همّام الصنعاني، شيخ البخاري.

5 . سعيد بن منصور، صاحب المسند.

6 . أحمد بن حنبل، إمام الحنابلة، صاحب المسند.

7 . ابن ماجة القزويني، صاحب أحد الصحاح الستة.

8 . الترمذي، صاحب الصحيح.

9 . أبو بكر الزّار، صاحب المسند.

10 . النسائي، صاحب الصحيح.

11 . أبو يعلى الموصلي، صاحب المسند.

12 . محمّد بن جرير الطبري، صاحب التفسير والتاريخ المشهورين المعروفين.

13 . أبو حاتم ابن حبّان، صاحب الصحيح.

14 . أبو القاسم الطواني، صاحب المعاجم الثلاثة.

15 . الحافظ أبو الحسن الدارقطني، الذي كان إمام وقته في بغداد، ويلقّبونه بأمير المؤمنين في الحديث.

16 . الحاكم النيسابوري، صاحب المستدرك.

17 . ابن عبد البر، صاحب الإستيعاب.

18 . الخطيب البغدادي، صاحب تاريخ بغداد.

19 . أبو نعيم الإصفهاني، صاحب حلية الأولياء ودلائل النبوة وغيرهما من الكتب.

20 . أبو بكر البيهقي، صاحب السنن الكبرى.

21 . البغوي، صاحب مصابيح السنّة.

22 . جار الله الزمخشري، صاحب الكشّاف في التفسير.

23 . ابن عساكر الدمشقي، صاحب تاريخ دمشق.

24 . الفخر الرازي، صاحب التفسير المعروف.

25 . الضياء المقدسي، صاحب المختارة.

26 . ابن الأثير الجزري، صاحب أُسد الغابة.

27 . أبو بكر الهيثمي، الحافظ الكبير، صاحب مجمع الزوائد.

28 . الحافظ المزّي، صاحب كتاب تهذيب الكمال، وهو حافظ كبير من حفاّظهم.

29 . الحافظ الذهبي، صاحب تلخيص المستدرك وغيره من الكتب.

30 . الحافظ الخطيب التبريزي، صاحب مشكاة المصابيح.

31 . نظام الدين النيسابوري، صاحب التفسير المعروف.

32 . ابن كثير الدمشقي، صاحب التاريخ والتفسير.

33 . الحافظ ابن حجر العسقلاني، يلقّبونه بشيخ الإسلام، وهو إنصافاً عالم من علمائهم، يعتمد عليه في النقل وينظر إلى كلماته ككلمات عالم، أنا بنظري إنّ ابن حجر العسقلاني عالم محترم، هذا صاحب فتح الباري في شرح البخاري وغيره من الكتب.

34 . العيني الحنفي، صاحب عمدة القاري في شرح صحيح البخاري.

35 . الحافظ جلال الدين السيوطي، صاحب المؤلفات الكثيرة المعروفة.

36 . ابن حجر المكّي، صاحب الصواعق المحرقة في الردّ على الشيعة.

37 . الشيخ علي المتقي الهندي، صاحب كنز العمّال.

38 . الشيخ نور الدين الحلبي، صاحب السيرة الحلبية.

39 . شاه ولي الله الدهلوي، صاحب المؤلفات الكثيرة، هذا يسمّونه بعلاّمة الهند، ويعتمدون على مؤلفاّته وينقلون عنها.

40 . شهاب الدين الخفاجي،رجل محقق محدّث أديب، له شرح على الشفاء للقاضي عياض وله تعليقة على تفسير البيضاوي أيضاً وهما كتابان معتوان.

41 . الزبيدي، صاحب تاج العروس.

42 . أحمد زيني دحلان، صاحب السيرة الدحلانيّة المعروفة.

43 . الشيخ محمّد عبده المصري، صاحب التفسير وشرح نهج البلاغة والآثار الأُخرى.

هؤلاء أشهر مشاهير رواة حديث الغدير في القرون المختلفة.

دواعي عدم نقل الحديث:

وهنا فصلٌ لابدّ من التعرّض له بإيجاز، وذلك أنه لو راجع الباحث الحر المنصف أسانيد حديث الغدير وألفاظه، ومتون هذا الحديث، لوجد في متون الحديث قرائن كثيرة تدلّ على أنّ الداعي إلى عدم نقله أو الموانع عن نقله كثيرة، فمثلاً:

يقول الراوي:رأيت ابن أبي أوفى وهو في دهليز له بعد ما ذهب بصره، فسألته عن حديث، فقال: إنّكم يا أهل الكوفة فيكم ما فيكم، قلت: أصلحك الله إنّي لست منهم، ليس عليك منّي عار، فلماّ اطمأن بّي قال: أي حّديث تريد؟ قال: قلت: حديث علي في غدير خم[1]. هذا من الصحابة.

ويقول الراوي: أتيت زيد بن أرقم فقلت له: إنّ ختَناً لّي [أي صهرا] حدثنيّ عنك بحديث في شأن علي يوم غدير خم، فأنا أُحبّ أن أسمعه منك، فقال: إنكمّ معاشر أهل العراق فيكم ما فيكم، فقلت له: ليس عليك منيّ بأس، فقال: نعم، عندما اطمأن قال: نعم كنّا بالجحفة... إلى آخر الحديث، قال: فقلت له: هل قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : اللهمّ وال من والاه وعاد من عاداه؟ قال: إنّما أُخبرك بما سمعت. هذا الحديث في المسند[2].

قارنوا هذا الحديث الوارد في المسند عن زيد بن أرقم، مع الحديث الذي قرأناه في

1- مناقب علي بن أبي طالب لابن المغازلي: 16.

2- مسند أحمد 4 / 368.

أوّل البحث عن زيد بن أرقم، إنّه لم يرو هنا هذه القطعة في ذيل الحديث، لكن هناك قال: نزلنا مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بواد يقال له غدير خم... إلى آخره، قال: " فمن كنت مولاه، فإنّ علياً مولاه، اللهم عاد من عاداه ووال من والاه ".[1]

وهذا أيضاً في المسند .

فأحمد يروي الحديثين بفاصل أوراق معدودة، في أحدهما لا يذكر زيد بن أرقم هذه القطعة الأخيرة من الحديث لهذا الشخص، لكنْ هناك للشخص الآخر يروي هذه الجملة أيضاً.

وسأقرأ لكم حديثاً آخر عن المعجم الكبير للطواني، سترون أنّ زيد بن أرقم يروي هذه القطعة أيضا لذلك الراوي الآخر.

يقول الراوي أيضاً: قلت لسعد بن أبي وقاّص . الذي هو من رواة حديث الغدير، ومن كبار الصحابة، وأحد العشرة المبشرة كما يقولون .: إنّي أُريد أن أسألك عن شيء، وانيّ أتقيك . يظهر التقية موجودة بينهم حتى مّن أنفسهم هم . قال: سل عما بدا لك فإنّما أنا عمك، قال: قلت مقام رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فيكم يوم غدير خم، فجعل سعد يحدثه بالحديث [2] .

لكنّ الراوي عندما يريد أن يسأله يقول: أُريد أن أسألك عن شيء وانيّ أتقيك.

أُنظر إلى الظروف المحيطة بقضيّة حديث الغدير، وكيف كانوا يريدون التوصّل إلى هذا الحديث بهذه الأساليب.

يقول الراوي عندما وقف شخص على حلقة فيها زيد بن أرقم قال: أفي القوم زيد؟ قالوا: نعم هذا زيد، فقال: أُنشدك بالله الذي لا إله إلاّ هو يا زيد، أسمعت رسول الله يقول لعلي: من كنت مولاه فعلي مولاه اللهمّ وال من والاه وعاد من عاداه؟ قال: نعم، فانصرف الرجل.

وكأنّه عندما يريد أن يسأل زيداً لابدّ وأن يُحلفه حتى يحكي له الواقع كما سمع من

1- مسند أحمد 4 / 372.

2- كفاية الطالب في مناقب علي بن أبي طالب: 620.

رسول الله. هذا الحديث في المعجم الكبير للطواني.

فإلى هنا انتهينا ممّا يتعلّق بسند حديث الغدير ومتن حديث الغدير.

إثبات التواتر اللفظي لحديث الغدير:

ورأينا أنّ هذا الحديث حديث متواتر، بل لقد تجاوز حدّ التواتر بأضعاف مضاعفة، والتواتر كما تعلمون على أقسام:

تارة التواتر لفظي.

وتارة التواتر إجمالي.

وتارة التواتر معنوي.

وبقرينة ذكر القوم هذا الحديث في كتبهم المتعلّقة بالأحاديث المتواترة يظهر أنّ هذا الحديث بهذا اللفظ متواتر، وهذا شيء مهم، لأنّهم في كتب الحديث وعلم رواية الحديث . إذا راجعتم . يقولون بأنّ التواتر اللفظي قليل جداً، حتى أنّهم يحصرون التواتر اللفظي بحديث إنّما الأعمال بالنيّات فقط، وربمّا أضافوا إلى هذا الحديث حديثا آخر، هكذا يدعوّن، ويقولون بأن الأحاديث الواصلة إلينا من رسول الله هي وإن كانت متواترة إلاّ أنّها متواترة معنى أو إجمالاً، هذا في أكثر الأحاديث الواصلة

إلينا التي يمكننا أن ننسبها إليه (صلى الله عليه وآله وسلم) بالقطع واليقين.

إلاّ أنّ حديث الغدير بهذا اللفظ متواتر، وهذا شيء له أهميته، ولابد مّن الدقة في هذه النقطة فإنها أمر مهم.

فانتهينا إذن، من لفظ الحديث ومتنه، وانتهينا من سنده، وأنّه متواتر قطعاً.

وقد نصّ الشيخ عبد العزيز الدهلوي صاحب كتاب التحفة الإثنا عشرية. هذا الكتاب الذي طبع مختصره بالعربية بقلم الآلوسي البغدادي، ونشره بعض أعداء الدين مع تعاليق شحنها بالسباب والشتائم وبالشحناء والبغضاء لأهل البيت ولشيعتهم.

يقول المولوي عبد العزيز الدهلوي في كتابه التحفة الإثنا عشرية: إنّ الحديث إذا

وصل حدّ التواتر وأصبح قطعي الصدور عن رسول الله، كان بمنزلة آية قرآنية، فكما أنّ القرآن الكريم مقطوع الصدور من الله سبحانه وتعالى، ولا ريب في أنّ هذا القرآن مقطوع الصدور من الله سبحانه وتعالى، ولا ريب في هذا القرآن وفي ألفاظه ووصول القرآن الكريم إلينا بالتواتر القطعي، فكلّ حديث يروى عن رسول الله ويصل إلينا بأسانيد تفيد القطع واليقين يكون هذا الحديث بحكم الآية القرآنيّة وبمثابة القرآن الكريم.

إذن أصبح قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) : " من كنت مولاه فهذا علي مولاه " بمثابة آية في القرآن الكريم من حيث أنّه مقطوع الصدور.

دلالة حديث الغدير على إمامة أمير المؤمنين (عليه السلام) :

حينئذ، لابدّ من بيان وجه الإستدلال بهذا الحديث المتواتر قطعاً على إمامة أمير المؤمنين (عليه السلام) .

وجه الإستدلال بهذا الحديث يتلخّص في أنّه (صلى الله عليه وآله وسلم) بعد أن أخذ منهم الإقرار وأشهدهم على أنه أولى بهم من أنفسهم، مشيراً إلى قوله تعالى: (النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ)[1]، مُقتَضَى هذه الآية المباركة كون النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم في كلّ مالهم الولاية عليه، فأخذ منهم الإقرار على هذا المعنى، ثمّ فرّع على ذلك بقوله: " فمن كنت وليّه " ويوجد في بعض الألفاظ " فمن كنت أمره " " فعليّ مولاه " " فعلي وليه" " فعلي أمره " إلى آخره، فأثبت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لعلي ما ثبت له من الأولويّة بالناس من الناس، أي من أنفسهم، ثمّ إنهّم جميعا بايعوه على هذا وسلّموا عليه بإمرة المؤمنين، وهنأوه، ونظمت فيه الأشعار.

ومحور الإستدلال بحديث الغدير كلمة " مولى "، ومجيء هذه الكلمة بمعنى " الأولى "، وذلك موجود في القرآن الكريم في سورة الحديد، موجود في الأحاديث

1- سورة الأحزاب: 6.

النبوية المعتبرة حتّى في الصحيحين، موجود في الأشعار العربية والإستعمالات الفصيحة.

وحينئذ، يتمّ الإستدلال على ضوء الكتاب والسنّة والإستعمالات العربية الصحيحة الفصيحة.

وإذا كان أمير المؤمنين بمقتضى هذا الحديث أولى بالمؤمنين من أنفسهم، فكلّ من عدا رسول الله، كلّ من كان مؤمناً عدا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ، كان مؤمناً حقيقة أو ادّعي له الإيمان، فعلي أولى به من نفسه، بما فيهم كبار الصحابة ومشايخ القوم و... إلى آخره.

هذا وجه الإستدلال.

لكن في مقام الإستدلال لابدّ وأنْ ننتظر، ولننظر ماذا يقولون في مقابل هذا الإستدلال، وتلك هي الجهة الثانية.

فتلخص إلى هنا: إنّ حديث الغدير له جذور في القرآن الكريم، جذور في السنّة النبويّة المعتوة القطعية المتفق عليها بين الفريقين، وجذور أيضاً في الأخبار والآثار.

وما أكثر المناشدات والإحتجاجات بحديث الغدير، من أمير المؤمنين أولاً، ومن الزهراء البتول بضعة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ، ومن الأئمّة الأطهار، ومن كبار الصحابة، والعلماء، وأيضاً في الأشعار الكثيرة، من كبار شعراء الصحابة أنفسهم وحتّى القرون المتأخّرة، فلحديث الغدير هكذا جذور.

ولو أردنا أن ندخل في هذا الباب لطال بنا المجلس، لأنّ المناشدات وحدها تحتاج إلى أكثر من مجلس في نظري، واحتجاج الصدّيقة الطاهرة سلام الله عليها بحديث الغدير وهي بضعة رسول الله، وكونها بضعة رسول الله ليس بالشيء الهيّن.

قول رسول الله: " فاطمة بضعة منّي " هذا الحديث موجود في الصحاح، ولأجل هذا الحديث نصّ غير واحد من أعلام القوم على أفضليّة الزهراء حتّى من الشيخين، تعلمون أنهّم يؤخرّون عليا عّن عثمان، وعثمان متأخر عّن الشيخين، ويجعلون الفضيلة والأفضليّة بترتيب الخلافة، هذا هو المشهور بينهم، لكنّ الزهراء سلام الله عليها يفضلّها

بعضهم على الشيخين، بمقتضى حديث " فاطمة بضعة منّي "وعندما نصل إلى بحث الصديّقة الطاهرة سلام الله عليها سأطرح لكم تلك الكلمات، لأنّها مهمّة للغاية.

فهي الأُخرى أيضاً احتجّت بحديث الغدير.

وهذا كلّه بغضّ النظر عن شواهد حديث الغدير، فلحديث الغدير شواهد كثيرة في السنّة القطعيّة، منها حديث الولاية الذي سنبحث عنه في ليلة وقد جعلناه موضوعاً مستقلاً، سنبحث عنه سنداً ودلالة إن شاء الله تعالى. فهذا هو الحديث.

الجهة الثانية

الجهود التي بذلت في سبيل إبطال هذا الحديث

وفي الجهة الثانية: تعلمون بأنّ علماء القوم يحاولون توير الواقع التلريخي، يحاولون توجيه ما وقع، يقول الله سبحانه وتعالى: **(وما محمّد إلاّرسول قد خلت من قبله الوسل أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ومن ينقلب على عقبيه فلن يضرّ الله شيئا ً)** لكن القوم يحاولون أنّ يبرّروا ما فعلوا، فكانوا مصاديق لهذه الآية المبلركة، فلننظر ماذا يقولون تجاه حديث الغدير:

مسألة أن علياً (عليه السلام) لم يكن في حجة الوداع:

ولعلّكم تتعجّبون أو تضحكون ممنّ يقول ـ قبل كل شّيء ـ: بأن عّليا لمّ يًكن في حجة الوداع، كان علي فيّ اليمن في ذلك الوقت، فكلّ حديث ورد فيه أنهّ أخذ بيد عليّ وجعل يعرفهّ إلى الناس ويقول: فمن كنت مولاه فهذا علي مولاه، هذه الأحاديث كلّها كاذبة، لأنّ عليا ّكًان باليمن، تستغربون لو قلت لكم أن القائل بهذا القول هو الفخر الرازي.

لكن من حسن الحظ أنّ مثل ابن حجر المكّي صاحب الصواعق [1] يردّ هذا الكلام، وكذا شرّاح الحديث الذين نرجع إليهم دائماً في فهم الأحاديث.

وهذا ديدني في بحوثي، أرجعُ إلى مثل المنلّوي صاحب فيض القدير الشرّاح

1- الصواعق المحرقة: 25.

للجامع الصغير، أُرجعُ إلى الشيخ علي القاري الشارح للشفاء للقاضي عياض، وصاحب المرقاة في شرح المشكاة، وهكذا أُرجعُ إلى الشروح كشروح المواهب اللدنيّة وصاحبه الزرقاني المالكي، أُرجعُ إلى هؤلاء لأنهّم شراحّ الحديث، وأهل فهم الحديث، وكلماتهم حجة ّفي شرح الحديث وبيان معاني الأحاديث النبويّة، أُرجع إليهم إحتجاجاً بكلماتهم والزاماً للقوم بأقوال علمائهم.

يقول علي القاري في المرقاة في شرح المشكاة[1] بأنّ هذا القول باطل، لثبوت أنّ علياّرجع من اليمن، وكان معرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في حجّة الوداع.

وفي الصحاح أيضاً حديث بقضيّة الخروج من الإحرام، كلهّم يروون هذا الحديث، أصحاب الصحاح الستةّوغيرهم، وفيه: إنّ علياً كان معرسول الله في حجةّ الوداع.

فقول الفخر الرازي بأنّ علياً كان في اليمن في ذلك الوقت، يدل مّن جهة أخرى على صحة هّذا الحديث، وتمامية دلالة حديث الغدير على إمامة أمير المؤمنين.

مسألة عدم التسليم بصحة حديث الغدير:

ثمّ هناك محاولة أُخرى لرد ّحديث الغدير، يقول بعضهم: لا نسلم ّصحة ّهذا الحديث، ومن هؤلاء الفخر الرازي أيضا.

وقد ذكرنا عدّة من أعلام القوم الذين ينصوّن على تواتر حديث الغدير، ويذكرون حديث الغدير في كتبهم المختصة بالأحاديث المتواترة.

مسألة عدم تواتر حديث الغدير:

هناك مطلب ثالث، يقوله ابن حزم الأندلسي وبعض أتباعه، وتبعهم الشيخ سليم البشري المالكي يقوله في مراجعته للسيّد شرف الدين، يقول: بأنّكم معاشر الإماميّة

1- المرقاة في شرح المشكاة 5 / 574.

تذهبون إلى أنّ الإمامة من أُصول الدين،ولاريب أن ّأُصول الدين لا تثبت إلا بالأخبار المتواترة أو الأدلة القطعية، ّ وحديث الغدير لا توافق على تواتره، فإذن، لا تثبت بحديث الغدير إمامة علي.

ويتلخص هذا الإشكال في إنكار تواتر حديث الغدير، الإشكال السابق كان إنكار صحّة حديث الغدير، فيسلمّ هؤلاء بصحة حديث الغدير، إلاّ أنهّم يناقشون في تواتره، فإذا لم يتم تواتر حديث الغدير لم يتم الإستدلال به على إمامة علي، لأن ّالحديث الظنّي وإنْ كان صحيحاً،وان كان معتبراً، لا يثبت لنا أصلا مّن أصوُل الدين، إذ لابْد في ّأصولُ الدين من القطع واليقين، والحديث الظنّي لا يفيد القطع، إذن، لا يثبت به أمر قطعي.

وهذا الإشكال إشكال أساسي إن تمّ نفي تواتر حديث الغدير، لكننّا نلزمهم بمثل تصويح الذهبي، وابن كثير، وابن الجزري،

والسيوطي، والكتّاني، والزبيدي، والمتقي الهندي، والشيخ علي القاري، وغيرهم، بتواتر حديث الغدير.

أمّا ابن حزم فقد ذكروا في ترجمته إنّه كان من النواصب، وأيضاً: يذكرون بترجمته إن لسان ابن حزم وسيف الحجاج شقيقان، والأشقى منه من يتّبعه فيما يقول ويستند إلى كلماته وإلى أباطيله، وليس المجال الآن يسع لأكثر من هذا، وإلاّ لذكرت لكم بعض أباطيل هذا الرجل، لذكرت لكم كلامه المقتضي للحكم بكفر هذا الشخص.

إذن، هذا الإشكال أيضاً يندفع باعتراف كبار أئمة القوم بتواتر حديث الغدير.

مسألة مجيء ((المولى)) بمعنى ((الأُولى))

عمدة الإشكال: مسألة المولى ومجيء هذه الكلمة بمعنى " الأولى ".

يقول الشيخ عبد العزيز الدهلوي صاحب كتاب التحفة الإثنا عشرية: بأنّ لفظة مولى لا تجيء بمعنى الأولى بإجماع أهل اللغة.

فهو ينفي مجي المولى بمعنى الأولى، ويدّعي إجماع أهل اللغة على هذا النفي.

نقول في الجواب:

أوّلاً: قد لا نستدل بالحديث المشتمل على لفظ المولى، ونستدل بالأحاديث الأخرى التي جاءت بلفظ " الولي " و " الأمير " ونحو ذلك من الألفاظ.

وثانياً: نقول بأنّ الحديث يفسرّ بعضه بعضاً، فالألفاظ الأخرى رافعة للإبهام المدعىّ وجوده في هذا اللفظ، ولا تبقى حينئذ مشكلة.

الجواب الثالث: الآية الكريمة الموجودة في سورة الحديد في القرآن الكريم، والأحاديث الصحيحة الموجودة حتّى في الصحيحين، الدالة على مجيء كلمة المولى بمعنى الأولى، لكنّ الورود في بحث مجيء المولى بمعنى الأولى على ضوء القرآن والحديث والأشعار العربية وغير ذلك يتطلّب وقتاً، ونحن لا يسعنا أن ندخل في ذلك البحث، غاية ما هناك نكتفي الآن بذكر أسامي عدّة من كبار علماء اللغة والتفسير والأدب. وهم من أهل السنّة. يصرّحون وينصون على مجيء مولى بمعنى الأولى، فمنهم:

1. أبو زيد الأنصاري، اللغوي المعروف.
2. أبو عبيدة البصري معمر بن المثنى.
3. أبو الحسن الأخفش.
4. أبو العباس ثعلب.
5. أبو العباس المبرّد.
6. أبو إسحاق الزجّاج.

7 . أبو بكر ابن الأنباري.

8 . أبو النصر الجوهري، صاحب كتاب صحاح اللغة.

9 . جار الله الزمخشري، صاحب الكشّاف.

10 . الحسين البغوي، صاحب التفسير وصاحب مصابيح السنّة.

11 . أبو الفرج ابن الجوزي الحنبلي.

12 . البيضاوي، صاحب التفسير المعروف.

13 . النسفي، صاحب التفسير المعروف.

14 . أبو السعود العمادي، صاحب التفسير المعروف.

وأيضاً، ممّن ينصّ على مجيء المولى بمعنى الأولى من العلماء الآخرين الذين سجلتّ أسماءهم هنا:

15 . شهاب الدين الخفاجي، الذي ذكرته لكم.

وأيضاً بعض المحشّين والمعلقّين من كبار العلماء والمدرسّين في تعاليقهم على تفسير البيضاوي.

ويكفي هذا المقدار للجواب عن هذه الشبهة.

إذن، يتلخص الجواب عن هذه الشبهة بالقرآن الكريم، فنفس كلمة المولى موجودة فيه وقد فسّرت بالأولى، في سورة الحديد قوله تعالى: (هِيَ مَوْلاكمَ) أي النار (وَبِئْسَ المَصِيرُ)[1] يفسّرون الكلمة بـ: هي أولى بكم وبئس المصير، والأحاديث أيضاً كثيرة، والأشعار العربيّة الفصيحة موجودة، وكلمات اللغويين أيضاً موجودة.

فارجعوا: إلى كتاب عبقات الأنوار، ونفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار . في قسم حديث الغدير .وارجعوا إلى كتاب الغدير للشيخ الأميني رحمة الله عليه، التفاصيل موجودة هناك،ولا أعتقد أنّ من العسير عليكم الحصول على تلك المطالب.

مسألة دلالة حديث الغدير على إمامة علي (عليه السلام) بعد عثمان:

وإذ رأوا أنْ لا جدوى في هذه النزاعم وفي هذه المناقشات،رأوا أنْ لا فائدة في إنكار وجود علي في يوم الغدير،رأوا أنْ لا فائدة في إنكار تواتر حديث الغدير،رأوا أنْ

1- سورة الحديد: 15.

لا فائدة في إنكار مجيء المولى بمعنى الأولى، إذن، يضطرّون لأنْ يسلمّوا بدلالة حديث الغدير على إمامة أمير المؤمنين وكونه أولى بالمؤمنين من أنفسهم كالنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ، لكنّهم لا يريدون أن يعترفوا، فقالوا: سلمّنا بأنّ الحديث

يدلّ على الإمامة، لكنْ، لتكنْ الإمامة لعلي بعد عثمان كما هو الحال الواقع، فالحديث يدل ّعلى الإمامة، لكن رّسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أراد إمامته بعد عثمان!! فهم يسلّمون بدلالة حديث الغدير على الإمامة، لكن يحملون الإمامة على المرتبة الرابعة، بأنْ يكون علي بعد عثمان، والشيخان أفضل من عثمان عندهم، وعثمان أفضل من علي أو لا؟ فعندهم خلاف، وبعضهم يفضّل علياً ًعلى عثمان.

ولكن عندي .وأعتقد بيني وبين ربّي بحسب أحاديثهم . إنّ عثمان أفضل من الشيخين، هذا ما أعتقده بحسب أحاديثهم، وهذه دعوى لابدّ من إثباتها في وقت وفي فرصة تسنح لطرح مثل هذا البحث، وله أثره، لأنّه في النتيجة، إذا كان علي ّأفضل من عثمان . كما هو قول عدّة كبيرة من أعلامهم . فيكون عليّ أفضل من الكل ّبالقطع واليقين.

وعلى كلّ حال، فيحملون إمامة عليّ التي يدل ّعليها حديث الغدير على الإمامة بعد عثمان.

لكن هذا الحمل:

أوّلاً: يحتاج إلى أدلةّ تفيد حقيةّ ما يذهبون إليه في الإمامة والخلافة بعد رسول الله، فإن أقاموا الدليل على صحة إمامة المشايخ الثلاثة كان حديث الغدير دالاً على إمامة عليّ بعدهم، ولكن لو كان هناك حديث معتبر على معتقدهم لما كان بيننا نزاع، لو كان هناك حديث يفيد القطع واليقين ويكون متّفقاً ًعليه بين الطرفين، لما كان بيننا نزاع.

إذن، هذه الدعوى أول الكلام، وهي مساوية بالمطلوب.

وثانياً: مفاد حديث الغدير إنّ علياّ أولى بهؤلاء من أنفسهم.

وثالثاً: ماذا يفعلون بالأحاديث الصحيحة الواردة في تهنئة المشايخ لعلي يوم غدير خم ومبايعتهم له بالإمامة والخلافة، وقد أصبحت كلمة عمر " بخ بخ لك يا علي، أصبحت

مولاي ومولى كلّ مؤمن ومؤمنة " من أشهر الكلمات في العالم، كما أنّ كلمته " لولا علي لهلك عمر " يعرفها العالم والجاهل، يعرفها العالي والداني، حتّى الصبيان أيضاً ربمّا يحفظون هذه الكلمة عن عمر في حق ّعلي. ّ

وكيف يحمل حديث الغدير على إفادة الإمامة بعد عثمان مع تلك البيعة؟ وهل بايعوا على أن يكون بعد ثالثهم؟ وهذا الوجه أيضاً لا يفيد وهم ملتفتون إلى هذا.

مسألة دلالة حديث الغدير على الامامة الباطنية:

وهل من وجه آخر؟ قال بعضهم: نعم، إنّ حديث الغدير يدلّ على إمامة علي، ّلكن الإمامة تنقسم إلى قسمين، هناك إمامة باطنيّة هي الإمامة في عرف المتصوفة، فعلي ّإمام المسلمين بعد رسول الله بلا فصل لكن هو إمام في المعنى، إمام في القضايا المعنوية، إمام في الأُمور الباطنية، والمشايخ الثلاثة هم أئمةّ المسلمين في الظاهر، ولهم الحكومة ولهم الأمر والنهي، ولهم القول المسموع واليد المبسوطة والكلمة النافذة.

يقولون هذا، وكأنّه قد فوّض إليهم أمر الإمامة والخلافة وتقسيم الإمامة، بأن يضعوها بذلك المعنى لعلي وولده، وبالمعنى

الآخر للمشايخ الثلاثة، ثمّ لمعاوية ثمّ ليزيد ثم للمتوكلّ ثم وثم إلىّ يومنا هذا!! كأن الإمامة أمر يرجع إلى هؤلاء وما تهواه أنفسهم، بأن يقولوا لعليّ: أنت إمام بمعنى كذا، وأنت يا فلان إمام بالمعنى الآخر، وهذا أشبه بالمضحكة، وإنْ دلّ على شيء فإنما يدلّ على عجزهم عن الوجه الصحيح المعقول، والقول المقبول.

(فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يؤمِنُونْ) أي ليسوا بمؤمنين، أي لا يكونوا مؤمنين (حَتَّى يحُكَمُوكَ فيمَا شِجَرَ بيَنهَمَ ثمَ لاَ يجُدوا فُي أَنفُسُهم حِرجَا مَماً قضِيّت وَيسَلموَا تَسليما)[1].

الصفحة 146

(رَبَّنَا آتنا فِي الدنيا حُسْنَة وَفيَ الآخِرَةِ حسنةُ وقِنا عَذابَ النَارَ)[2] (وَمَا كنَّا لِّنهتدَيْ لوِلا أنَ هْدانَا ألله)[3].

الحمد لله الذي جعلنا من المتمسّكين ولاية أمير المؤمنين وأبنائه المعصومين، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله على محمدّ وآله الطاهرين.

1- سورة النساء: 65.

2 - سورة البقرة: 201.

3 - سورة الأعراف: 43.

الصفحة 147

حديث الولاية

الصفحة 148

الصفحة 149

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وآله الطيبين الطاهرين، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين من الأولين والآخرين.

موضوع البحث: حديث الولاية، وهذا الحديث أيضاً من الأحاديث المتفق عليها بين الفريقين، حديث نقطع بصدوره عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) .

هذا الحديث يدلّ على إمامة أمير المؤمنين من جهات عديدة:

الجهة الأُولى: ثبوت الولاية والأولوية لأمير المؤمنين (عليه السلام) .

الجهة الثانية: دلالته على عصمة أمير المؤمنين (عليه السلام) .

الجهة الثالثة: إنّ بغض عليّ يخرج المبغض عن الإسلام وعليه أنْ يجدّد إسلامه ويشهد الشهادتين من جديد.

وكلّ جهة من هذه الجهات الثلاث يمكن أنْ يستدلّ بها بالإستقلال على إمامة أمير المؤمنين (عليه السلام) .

رواة حديث الولاية

هذا الحديث يروونه [أي أبناء السنّة]:

1 . عن أمير المؤمنين (عليه السلام) .

2 . عن الإمام الحسن السبط (عليه السلام) .

ويروونه أيضاً:

3 . عن ابن عباس.

4 . عن أبي ذر الغفاري.

5 . عن أبي سعيد الخدري.

6 . عن البراء بن عازب.

7 . عن عمران بن حصين.

8 . عن أبي ليلى الأنصاري.

9 . عن بريدة بن الحصيب.

10 . عن عبدالله بن عمرو.

11 . عن عمرو بن العاص.

12 . عن وهب بن حمزة.

وبعض هؤلاء الصحابة هم من مشاهير أعلامهم، وعلى رأسهم أمير المؤمنين (عليه السلام) .

ومن أشهر مشاهير الأئمّة الحفاّظ وأعلام الحديث الرواة لهذا الحديث الشريف في كتبهم عبر القرون المختلفة:

1 . أبو داود الطيالسي، صاحب المسند.

2 . أبو بكر بن أبي شيبة، صاحب المصنّف.

3 . أحمد بن حنبل، صاحب المسند، إمام الحنابلة.

4 . أبو عيسى الترمذي، صاحب الصحيح.

5 . النسائي، صاحب الصحيح.

6 . أبو يعلى الموصلي، صاحب المسند.

7 . أبو جعفر الطوي، صاحب التاريخ والتفسير المعروفين.

8 . أبو حاتم بن حبّان، صاحب الصحيح.

9 . أبو القاسم الطواني، صاحب المعاجم الثلاثة.

10 . الحاكم النيسابوري، صاحب المستدرك.

11 . أبو بكر بن مردويه، صاحب التفسير.

12 . أبو نعيم الإصفهاني، صاحب حلية الأولياء وغيره من الكتب.

13 . أبو بكر الخطيب البغدادي، صاحب تاريخ بغداد.

14 . ابن عبد البر، صاحب الإستيعاب.

15 . ابن عساكر الدمشقي، صاحب تاريخ دمشق.

16 . ابن الأثير الجزري، صاحب أُسد الغابة.

17 . الضياء المقدسي، صاحب المختارة.

18 . البغوي، صاحب مصابيح السنّة، وصاحب التفسير المعروف معالم التنزيل.

ومن رواته أيضاً:

19 . الحافظ شمس الدين الذهبي، صاحب الكتب المعروفة.

20 . ابن حجر العسقلاني، صاحب فتح الباري والإصابة وغيرهما من الكتب.

21 . الحافظ جلال الدين السيوطي، صاحب المؤلفات الكثيرة المعروفة.

22 . شهاب الدين القسطلاني، صاحب إرشاد الساري في شرح صحيح البخاري.

23 . الشيخ علي المتقي الهندي، صاحب كنز العمّال.

24 . الحافظ محمّد بن يوسف الصالحي الدمشقي، صاحب السيرة الشامية.

25 . ابن حجر المكّي، صاحب الصواعق المحرقة.

26 . الشيخ علي بن سلطان القاري الهروي، صاحب المرقاة في شرح المشكاة.

27 . عبد الرؤوف المنّاوي، صاحب فيض القدير في شرح الجامع الصغير.

28 . شاه ولي الله الدهلوي، علاّمة الهند، والمحدّث الكبير، صاحب المؤلفات الكثيرة، وصاحب المدرسة المعروفة في مدينة دهلي بالهند.

فهؤلاء وغيرهم يروون هذا الحديث الشريف عن الصحابة المذكورين.

نصّ حديث الولاية وتصحيحه

إلاّ أنّ المشهور برواية هذا الحديث من بين الصحابة:

1 . عبدالله بن عباس.

2 . بريدة بن الحصيب.

3 . عمران بن الحصين.

هؤلاء الثلاثة أكثر الروايات تنتهي إليهم.

أمّا رواياتهم عن ابن عباس، فلا يروون عنه إلاّ هذا المقدار من الحديث وهو محل الشاهد: " أنت ولي كل مؤمن بعدي " وهذا لفظ أبي داود الطيالسي في مسنده [1] ، أو " أنت وليّ كلّ مؤمن بعدي ومؤمنة " وهذا لفظ الحاكم في المستدرك [2] ، أو " أنت وليّي في كلّ مؤمن بعدي " وهذا لفظ أحمد في المسند [3] .

فرسول الله يخاطب عليّاً بمثل هذا الخطاب: " أنت وليّ كل مؤمن بعدي ومؤمنة "، أو " أنت ولي كل مؤمن من بعدي "، أو " أنت وليّي في كلّ مؤمن بعدي ".

ولا يخفى عليكم وجود كلمة بعدي في جميع الألفاظ الثلاثة في هذه المصادر التي ذكرتها.

هذا هو اللفظ عن ابن عباس، يرويه ابن عباس ضمن حديث يشتمل على مناقب

1- مسند أبي داود الطيالسي: 360 رقم 2752 ـ دار المعرفة ـ بيروت.

2 – مستدرك للحاكم 3/134.

3– مسند أحمد 1/545 ذيل حديث 3052.

عشر لأمير المؤمنين (عليه السلام) ، ينصّ عبدالله بن عباس فيه على اختصاص هذه المناقب بعلي أمير المؤمنين (عليه السلام)ولا يشركه فيها أحد من الأصحاب.

وأمّا عن عمران وعن بريدة فيذكرون قضيةً وفيها قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : " علي منيّ وأنا من علي وعلي وليّ كلّ مؤمن بعدي "، ففي رواياتهم عن عمران بن حصين وعن بريدة بن الحصيب توجد هذه الإضافة: " علي منيّ وأنا من علي وعلي وليّ كلّ مؤمن بعدي ".

إذن، عرفنا إلى الآن: الصحابة الرواة لهذا الحديث وأعلام المحدّثين وأشهر الأئمة الحفاظ من أهل السنة في القرون المختلفة، الذين يروون هذا الحديث، وأيضاً عرفنا متن الحديث ولفظه الذي نريد أن نستدلّ به.

وأمّا سند الرواية عن ابن عباس، هذا السند الموجود في مسند أحمد، والموجود في مسند أبي داود الطيالسي، وفي مستدرك الحاكم، وغيرها من الكتب التي هي من أهمّ المصادر، هذا السند صحيح قطعاً، وقد نصّ على صحتة أيضا كبار الأئمة: كابن عبد البرّ صاحب الإستيعاب[1] ، والمزّي صاحب تهذيب الكمال[2] ، والسيوطي[3] ، والمتقي[4] وغيرهم.

يقول الذهبي حيث يروي هذا الحديث في رسالته في حديث الغدير[5] في الرقم (81) عن بريدة: وهو حديث ثابت عن بريدة.

1- الإستيعاب في معرفة الأصحاب 3 / 1092.

2 – المزّي في تحفة الأشراف 5/191 رقم 6316 . دار الكتب العلمية . بيروت، تهذيب الكمال 20 / 481.

3– القول الجلي في مناقب عليّ: 60 ، جمع الجوامع كما في ترتيب كنز العمال 11 / 32941.

4– كنز العمال 11 / 608.

5 – الرسالة مخطوطة، عثر عليها المرحوم المحقق العلاّمة السيد عبد العزيز الطباطبائي رحمة الله عليه وحققّها.

وهذا نصّ من الحافظ الذهبي على ثبوت هذا الحديث.

إذن، سند الرواية عن ابن عباس صحيح، وأنا راجعت أسانيده وحقّقت رجاله، وقد اعترف بصحتّه كبار الأئمة الذين ذكرتهم.

أمّا اللفظ الذي يروونه عن عمران بن حصين، فممنّ أخرجه وصححّه: ابن أبي شيبة في المصنفّ، وابن أبي شيبة كما تعلمون شيخ البخاري صاحب الصحيح، روى الحديث في المصنّف وعنه في كنز العمّال ونصّ على صحتة[1] .

وأيضاً: رواه محمّد بن جرير الطبري.

وقد نصّ على صحتّه أيضاً جلال الدين السيوطي[2] والمتقي الهندي صاحب كنز العمّال[3] .

اللفظ الذي يروونه عن عمران، فيه شيء من التفصيل، وهذا لفظ الحديث كما في كنز العمّال[4] :

عن ابن أبي شيبة والطوي عن عمران بن حصين يقول: بعث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) سرية . السرية قطعة من الجيش .واستعمل عليها علياً، فغنموا، فصنع علي شيئاً فأنكروه، وفي لفظ: فأخذ علي من الغنيمة جارية، فتعاقد أربعة من الجيش إذا قدموا على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أنْ يعلموه، وكانوا إذا قدموا من سفر بدأوا برسول الله، فسلّموا عليه ونظروا إليه ثمّ ينصرفون إلى رحالهم، فلمّا قدمت السرية سلموّا على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فقام أحد الأربعة فقال: يا رسول الله ألم تر أنّ علياً قد أخذ من الغنيمة جارية، فأعرض عنه رسول الله، ثم قام الثاني فقال مثل ذلك، فأعرض عنه رسول الله، ثمّ قام الثالث فقال مثل ذلك، فأعرض عنه، ثمّ قام الرابع فأقبل إليه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يعرف الغضب في وجهه فقال: " ما تريدون من علي؟ ما

1- كنز العمال 11 / 608.

2- القول الجلي في مناقب عليّ: 60.

3- كنز العمال 11 / 608.

4- كنز العمال 13/142 رقم 36444.

تريدون من علي؟ علي منّي وأنا من علي، وعلي وليّ كلّ مؤمن بعدي ".

هذا لفظ كتاب المصنف ولفظ الطوي على ما يرويه عنهما المتقي الهندي في كنز العمال.

وكذا الحديث في المسند لأحمد بن حنبل وفي آخره: " فأقبل رسول الله على الرابع وقد تغيّر وجهه فقال: دعوا علياً، دعوا علياً، إنّ علياً منّي وأنا منه، وهو ولي كلّ مؤمن بعدي "[1] .

وفي صحيح الترمذي: فأقبل إليه . أي إلى الرابع .رسول الله، والغضب يعرف في وجهه فقال: " ما تريدون من علي، ما تريدون من علي، ما تريدون من علي، إنّ علياً منيّ وأنا منه، وهو ولي كل مؤمن بعدي "[2] .

وكذا تجدون الحديث في صحيح ابن حبّان[3] ، وفي صحيح النسائي[4] ، وفي المستدرك وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه[5] ، وكذا تجدون الحديث في المصادر الأُخرى.

إذن، قرأنا لفظ الحديث عن ابن عباس، فكان حديثاً مختصراً لم يرووا منه إلا ذلك المقدار المستشهد به، ثم قرأنا الحديث عن عمران بن حصين وفيه بعض التفصيل وذكر تلك القضية التي قال فيها رسول الله هذا الكلام.

لكن عند بريدة الخبر الصحيح "وعند جهينة الخبر الصحيح " فلننظر ماذا يروي بريدة بن الحصيب، فإنّه صاحب القضية، وهو الرجل الرابع الذي أقبل إليه رسول الله

1- مسند أحمد 5/606 رقم 19426.

2- سنن الترمذي 5/632 رقم 3712 . دار إحياء التراث العربي . بيروت.

3- صحيح ابن حبان 15/373 رقم 6929 . مؤسسة الرسالة . بيروت . 1418 هـ.

4- خصائص علي: 75، فضائل الصحابة للنسائي: 14 رقم 43 . دار الكتب العلمية . بيروت.

5 - مستدرك الحاكم 3/110 . 111.

وقال له كذا وكذا، إلاّ أنّهم لم يذكروا اسمه، إنهّ ينقل القصة كاملة،ًوالراوي عنه ولده عبدالله، يقول بريدة:

أرسل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إلى اليمن جيشين، على أحدهما علي بن أبي طالب وعلى الآخر خالد بن الوليد، قال (صلى الله عليه وسلم) : " إذا كان قتال فعلي على الناس كلّهم "، فالتقى الجيشان، وكان علي (عليه السلام) على الجيشين، وكان خالد تحت إمرة علي بأمر من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فافتتح علي حصناً.

يقول بريدة: فغنمنا، فخمّس علي الغنائم، وكانت في الخمس جارية حسناء فأخذها عليّ لنفسه، فخرج ورأسه يقطر.

يقول بريدة: كنت أبغض عليّاً بغضا لَم أبغُضه أحدا قطّ،وأحببت خالدا حبًا لمّ أحبه إلاّ على بّغض علي، لأن خالداً كان يبغض عليّاً، فلماّ أخذ علي الجارية من الخمس، دعا خالد بن الوليد بريدة وقال له: إغتنمها . وكلاهما يبغضان عليا ّ. اًغتنمها فأخبر النبي بما صنع.

هذا لفظ الطواني في المعجم الأوسط[1] .

وفي تاريخ دمشق لابن عساكر: فقال خالد بن الوليد: دونك يا بريدة.

يقول بريدة: فكتب بذلك خالد بن الوليد إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) ،وأمرني أن أنال منه،وهذا لفظ النسائي أيضاً.

وفي تاريخ دمشق: فكتب معي خالد يقع في علي وأمرني أنْ أنال منه، فأعطى الكتاب بيد بريدةوعبأ معه ثلاثة[2] .

وكأنّه يريد بذلك إقامة البينّة اللازمة على ما صنع علي عندرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) .

يقول بريدة . كما في المعجم الأوسط[3] للطواني وغيره من المصادر .: فقدمت

1- المعجم الأوسط 6/232 رقم 6085 ـ دار الحديث ـ القاهرة ـ 1417 هـ.

2 - تاريخ ابن عساكر . ترجمة الإمام علي (عليه السلام) 1/400 رقم 466 . مؤسسة المحمودي . بيروت.

3- المعجم الأوسط 5/217 رقم 4842.

المدينة، ودخلت المسجد، ورسول الله في مترله، وناس من أصحابه على بابه، فقالوا: ما أقدمك؟ قال: جارية أخذها علي من الخمس، فجئت لأُخبر النبي، قالوا: فأخرِه فإنهّ يسقطه من عين رسول الله، ورسول الله في البيت يسمع الكلام، هذا لفظ الطواني.

فخرج رسول الله من بيته، فقام أحد الأربعة فقال: يا رسول الله، ألم تر أنّ علياً ًصنع كذا وكذا، فأعرض عنه النبي، ثم قال الثاني ما قال الأوّل، فأعرض عنه رسول الله، ثمّ قام الثالث فقال ما قال، فأعرض عنه رسول الله.

يقول بريدة: أعطيته الكتاب، فأخذه بشماله، فطأطأت رأسي، فتكلّمت في علي حتىّ فرغت ففعت رأسي.

ويقول كما في لفظ آخر: وكنت من أشدّ الناس بغضاً لعلي، فوقعت في علي حتىّ فرغت ففعت رأسي.

يقول: فرأيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) غضب غضباً لم أره غضب مثله إلاّ يوم قريظة وبني النضير، فقال: " ماذا تريدون من علي؟ ماذا تريدون من علي؟ ماذا تريدون من علي؟ إنّ علياً منيّ وأنا من علي، وهو ولي كل مؤمن بعدي ".

ثمّ قال رسول الله . كما في سنن البيهقي [1] ، وايضاً في معجم الصحابة لأبي نعيم الإصفهاني، وفي تاريخ دمشق لابن عساكر، وفي سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد، وفي غيرها من المصادر، فراجعوها إن شئتم .: قال لهم رسول الله: " إنّ له في الخمس أكثر من ذلك ".

ثمّ قال (صلى الله عليه وسلم) . كما في المستدرك للحاكم، وفي المختارة للضياء المقدسي، وفي المعجم الأوسط [2] وفي غيرها من المصادر: " إنّه [أي علي] لا يفعل إلاّ ما يؤمر "، أو: " إنمّا يفعل علي بما يؤمر به".

1- سنن البيهقي 6/342 ـ دارالفكر.

2- المعجم الأوسط 5 / 425.

ثمّ التفت إلى بريدة قائلاً: "أنافقت من بعدي يا بريدة؟" فقال بريدة: يارسول الله، أما بسطت يدك حتىّ أبايُعك على الإسلام جديداً! قال: فما فارقته حتىّ بايعته، أي بايعت رسول الله على الإسلام.

يقول بريدة: فقمت وما من الناس أحد أحبّ إليّ من علي.

لاحظوا الفوارق بين رواياتهم للقصة عن عمران بن حصين وعن بريدة ابن الحصيب، ولاحظوا، كيف تلاعبوا بالقضية فزاد أحدهم ونقص الآخر، ذكر بعضهم بعض القصة ولم يذكر البعض الآخر، وأحدهم أو آحاد منهم يذكرون القصة مبتورة.

فهذه هي القصة كما يرويها بريدة بن الحصيب وهو صاحب القصة.

دلالة حديث الولاية على العصمة

وهذه ألفاظ رسول الله في حق علي (عليه السلام) ، تارة يقول رسول الله: " إنّ علياً لا يفعل إلا ما يؤمر به "، أو " إنما يفعل ما أُمر به ".

هذه العبارة تدلّ دلالة واضحة على العصمة.

العبارة هذه في الحقيقة صغرى لكبرى، أو مصداق لآية مباركة وهي قوله عزّ من قائل: **(بَلْ عِبادٌ مُكْرَمُوْنَ لا يَسبِقُوْنَهُ بِالْقَوْلِ وهمْ بأمْرِهِ يَعْمَلُوْنَ)**[1].

وفي خطبة لأمير المؤمنين (عليه السلام) يرويها شيخ الطائفة أبو جعفر الطوسي رحمة الله عليه في مصباح المتهجّد، رأيت من المناسب أنْ أقرأ لكم هذه القطعة من تلك الخطبة يقول الشيخ: إنّ أمير المؤمنين خطب هذه الخطبة في يوم الغدير:

"وإنّ الله اختصّ لنفسه بعد نبيّه (صلى الله عليه وآله وسلم) من بريّته خاصة، اختص منّهم . أي من الخلائق بعد النبي . خاصة علاهم بتعليته، وسما بهم إلى رتبته، وجعلهم الدعاة بالحق إليه والأدلاء بالرشاد عليه، لقرن قرن وزمن زمن، أنشأهم في القدم قبل كلّ مدر ومبر، وأنوارا أنطقها لتحمده، وألهمها شكره وتمجيده، وجعلهم الحجج على كل معترف له بملكة الربوبية وسلطان العبودية، واستنطق بها الخواسات بأنواع اللغات، بخوعاً له بأنّه فاطر الأرضين والسموات، وأشهدهم على خلقه، وولاّهم ما شاء من أمره، جعلهم تراجمة مشيّته [هذه هي العصمة] وألسنة إرادته، عبيدا [مع ذلك هم عبيد] لا يسبقونه

1- سورة الأنبياء: 26، 27.

بالقول وهم بأمره يعملون، يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم، ولا يشفعون إلاّ لمن ارتضى، وهم من خشيته مشفقون "[1].

فهذه مراتب من كان لا يفعل إلاّ بما يؤمر به، عبادٌ مكرمون، أي مقربّون، لا يسبقونه بالقول، أي لا يقولون قبل أن يْقول الله سبحانه وتعالى، هذا بالقول، وأمّا في الفعل والعمل: لا يفعلون إلاّ ما يؤمرون.

فحديثنا يدلّ على العصمة.

وهذه في الجهة الأُولى من جهات البحث.

1- مصباح المتهجد: 753 ـ مؤسسة فقه الشيعة ـ بيروت ـ 1411 هـ.

دلالة حديث الولاية على ولاية أمير المؤمنين (عليه السلام)

الجهة الثانية: يدلّ هذا الحديث على ولاية أمير المؤمنين (عليه السلام) : " علي منّي وأنا من علي، وهو وليكّم من بعدي ".

ووجه الإستدلال بهذا الحديث الشريف: إنّ هذا الحديث يدلّ على ثبوت الأولويّة بالتصوف لعلي (عليه السلام) ، وهذه الأولوية مستلزمة للإمامة، وذلك:

أوّلاً: لأنّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) حصوها في علي عندما قال: "وهو وليكّم من بعدي "، ومن المعلوم أن المعاني الأُخرى من الولاية، كالنصوة والمحبّة وغيوهما، ليست بأمور مختصة بعلي (عليه السلام) .

ثانياً: لوجود كلمة " بعدي " في ألفاظ الحديث كلّها أو أكثوها، فكلمة " بعدي " صويحة في هذا المعنى، لأنّ البعدية هذه إما بعديّة زمانية أو بعديّة رتبيّة:

ربّما يستظهر بالدوجة الأُولى أن تكون البعديّة رتبيّة، " علي وليكمّ بعدي " أي غيوي، أي ما عداي في الوتبة علي وليكم.

أمّا إذا كانت كلمة " بعدي " بمعنى الزمان والظوف، علي وليكم من بعدي، يدل وّجود هذه الكلمة على أن أمير المؤمنين وليّ المؤمنين بعد رسول الله بلا فصل، وإلاّ لما أسقط بعضهم كلمة " بعدي " في الحديث، لما حوقوا هذا الحديث بإسقاط كلمة " بعدي " كما سنعلم!

ثالثاً: هذه الوواية وودة بألفاظ أُخوى أيضاً، وتلك الألفاظ هي الأخوُى تدل عّلى إمامة أمير المؤمنين وأولويته.

فمثلاً: لاحظوا المسند لابن حنبل، والمستدرك، وتاريخ دمشق، وغيوها من الكتب، كلّهم يووون عن بويدة في نفس هذه القصة يقول: فلمّا قدمت على رسول الله ذكوت علياً فتنقصّته، فوأيت وجه رسول الله يتغيرّ، فقال: " يا بويدة، ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟" قلت: بلى يا رسول الله، قال: " فمن كنت مولاه فعلي مولاه "[1] .

نفس الحديث الذي سيقوله رسول الله يوم الغدير في أُخويات حياته، نفس هذا اللفّظ ورد في ألفاظ هذه القصة.

ولاحظوا المسند وغيوه من المصادر التي ذكوتها وفي تاريخ دمشق بطوق عديدة يقول رسول الله بعد تلك العبوات: " يا بويدة، من كنت وليّه فعليّ وليّ "[2] .

رابعاً: هناك في ألفاظ هذا الحديث وهذه القصة مناقب أُخوى لأمير المؤمنين، تلك المناقب تختصّ بعلي ولا يشوكه فيها غيوه من الصحابة. فمثلاً، لاحظوا المعجم الأوسط للطواني[3] يقول (صلى الله عليه وآله وسلم) في هذه القضيّة: " ما بال أقوام ينتقصون عليّاً؟ [لاحظوا بدقة]من ينتقص عليا فقد تنقصني، ومن فوق عليا فقد فوقني، إن علياً مني وأنا منه، خلق من طينتي، وخلقت من طينة إوواهيم، وأنا أفضل من إوواهيم، ذريّة بعضها من بعض والله سميع عليم ".

فهذه المناقب جاءت في نفس هذه القصة، مضافاً إلى قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) : " إنّه لا يفعل إلا ما يؤمر به "، وغير ذلك من ألفاظ هذا الحديث، كما قوأنا.

خامساً: ابن عباس يذكر هذه المنقبة، وهذه الفضيلة، ضمن فضائل لأمير المؤمنين يصوّح بأنها خاصة بعلي، وحديث عبدالله ابن عباس موجود في مسند الطيالسي، في مسند أحمد، في المستدرك للحاكم، وفي غيوها من الكتب بسند ينصّون بصحّة ذلك

السند... كما ذكرنا سابقاً.

1- مسند أحمد 4/502 رقم 18841 هـ، مستدرك الحاكم 3/110 ـ دارالفكر ـ بيروت ـ 1398 هـ.

2 – تاريخ ابن عساكر . ترجمة الإمام علي (عليه السلام) 1/404 رقم 473 . 478.

3– المعجم الأوسط 6/232 رقم 6085.

سادساً: حديث الولاية بهذا اللفظ من جملة ما قاله رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في بدء الدعوة المحمّدية، في حديث الإنذار الذي قرأناه، حيث قال لهم . أي للحاضرين .: " من يبايعني على أنْ يكون أخي وصاحبي ووليّكم بعدي ".

إذن، الحديث ظاهر أو نصّ في الأولويّة، مضافاً إلى القرائن الموجودة في داخل الحديث، والقرائن الموجودة في خارج الحديث.

وحتّى الآن فهمنا كيف يكون الحديث دالاً على العصمة؟ وكيف يكون دالاً على الأولوية؟

وفي هذا الحديث والقصة التي قرأناها فوائد كثيرة، ينبغي للباحث أنْ يدقّق النظر فيها.

وجود حركة النفاق في زمن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) :

يدلّ هذا الحديث وتلك القصة على وجود حركة النفاق في زمن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ، وبين المقرّبين من أصحابه، حتّى بين بعض قوّاد جيوشه، فلا يقال: بأنّ النفاق كان يختصّ بعبدالله بن أبيُ وأمثاله من المنافقين المعروفين المشهورين الذين كان يشار إليهم بالبنان، وقد عرفوا بالنفاق بين جميع الناس.

يظهر من هذه القصة أنّ النفاق كان في داخل المقرّبين من رسول الله، حتىّ في خواصّ أصحابه، إن هذه القصة تكشف لنا خفايا حالات المقرّبين من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) .

وكم كنت أُحبّ أنْ أعرف الثلاثة الآخرين الذين جاءوا من اليمن مع بريدة إلى المدينة قبل أن يرجع الجيش، أرسلهم خالد بن الوليد بلا علم من أمير المؤمنين، وإنْ كنت قد وجدت اسم واحد أو اثنين منهم!

وأيضاً، كم كنت أُحبّ أن أعرف أولئك الذين كانوا جالسين على باب النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ، واستقبلوا بريدة ومن معه، وكأنّ هناك تنسيقاً بين خالد وأصحابه، وبين أولئك الذين

كانوا عند النبي وعلى بابه!

خالد بن الوليد . كما في صريح القصّة . كان يبغض علياً، ويعترف عليه بهذا المعنى بريدة بن الحصيب في هذه القصة، ويقرّ على نفسه أيضاً، فيظهر أنّ خالد بن الوليد كان عدوا لعلي منذ حياة رسول الله.

وخالد هذا هو الذي أرسله أبو بكر إلى القبائل العربية التي أبت أن تبايع لأبي بكر، وامتنعت من دفع الزكاة إلى أبي بكر،

وأعلنت عن اعتقادها بإمامة علي (عليه السلام) .

وخالد هذا هو الذي أمره أبو بكر بأن يقتل عليّاً في أثناء الصلاة، ثم ّلما ّتدم على ذلك قبل أن يسلم قّال: يا خالد لا تفعل ما أمرتك به.

وخالد هذا من جملة المهاجمين على دار علي والزهراء في قضية السقيفة.

فقد كان أبو بكر يعرف من يرسل لقتل أنصار أمير المؤمنين، ويعرف من يكلّف بقتل الإمام في أثناء الصلاة، ولولا هذا الخبر الذي وجدناه في كتاب الأنساب [1] للسمعاني، يذكر لنا حضور علي في صلاة أبي بكر، وأنّ أبا بكر قد أمر خالداً بأنْ يقتل علياً في أثناء الصلاة، لولا هذا الخبر المشتمل على هذه الفائدة الكبرى . لا أتذكرّ الآن حديثا فِي كتاب معتبر، حتى فِي كتاب يعتمد عليه، يدلّ على أنّ علياً كان ملتزما بالحضور للصلاة مع أبي بكر أو غيره من الصحابة، ولو وجدتم فأخبروني، أكون لكم من الشاكرين . الذي وجدناه إلى الآن هذا الخبر، وهو يفيدنا هذه الفائدة: إنّ أبا بكر أمر خالداً أنْ يقتل علياً وّهو يصلّي خلفه في أثناء الصلاة! وهو في مسجد رسول الله! أمره بأنْ يقتل علياً! ثم إنّه ندم على ذلك، وقبل أن يسْلم قالّ: يا خالد لا تفعل ما أمرتك.

وهذا قد لا يجده أحد، لأنّ كتاب الأنساب للسمعاني ليس بكتاب حديث، وليس بكتاب رواية، قد تقول: لا يوجد مثل هذا الحديث في شيء من الصحاح، في شيء من المسانيد، في شيء من السنن، في شيء من معاجم الحديث، ولكنّ الله شاء أنْ يصلنا هذا

1- الأنساب للسمعاني 6/170 ـ نشر محمّد أمين دمج ـ بيروت ـ 1400 هـ.

الخبر ولو في كتاب في الرجال، ولو من ناحية من يتّهمونه بالتشيّع .وهو عبادّ بن يعقوب الرواجني . يتهمّونه بالتشيع ّلروايته مثل هذه الأخبار، ممّا يدلّ على فضائل أمير المؤمنين، وبعض ما يسيء الآخرين.

وعلى كلّ حال، فخالد هذا وضعه، وهذا شأنه، ترون أنه أراد أن ينتهز تلك الفرصة، قضية أخذ أمير المؤمنين تلك الجارية، يقول الحديث: وكانت جارية حسناء . عندما قرأت هذه الكلمة، تذكّرت قضية زوجة مالك، فإنّ مالك بن نويرة عندما قبض عليه خالد وأمر بقتله، إلتفت إلى زوجته وقال: أنت التي قتلتيني، وذلك لأنّها كانت من أجمل نساء العرب، وكان خالد يهواها، ولذا زنا بها في نفس الليلة التي قتل فيها مالكاً، وهذا ما أدّى إلى ضجة شديدة بالمدينة المنورة بين عامة المسلمين . ففعل علي هذا، أي أخذ الجارية هذه من الخمس، وقال رسول الله: " إنّ له أكثر من ذلك "، وكان خالد يتصورّ بأنهّ لو ينتهز هذه الفرصة، ويرسل هؤلاء الجماعة، ويكتب هذا الكتاب، وينسّق مع الموجودين في المدينة المنورّة، الذين يفكرّون تفكيره ويخطّطون معه، يمكنهم أن يستفيدوا من هذه القضية، لأنْ يحطوّا من منزلة علي عند رسول الله وعند المسلمين، وكأن قّي القضيّة مؤامرة مدبرّة من هؤلاء المنافقين، ورسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ملتفت إلى جميع القضايا، رسول الله يعلم، رسول الله عالم بنوايا هؤلاء القوم، وهم لا يعلمون أنّه يسمع أصواتهم من وراء الباب، من وراء الجدار، وهم جالسون على

بابه، فخرج (صلى الله عليه وآله وسلم) والغضب يعرف في وجهه فقال: " ما تريدون من علي، ما تريدون من علي، دعوا عليّاً... ".

ومازالت المؤامرات ضدّ علي وإلى يومنا هذا، ومازال علي مظلوماً تحاك له المؤامرات وتدبرّ له المخططّات، والي متى؟ حتّى بعض من ينسب نفسه إليه، حتّى بعض من يدعّي الإنتساب إليه، والي متى يبقى علي مظلوما، لكن الله شاء هذا، وشاءت المصلحة العامة أن يكون حال علي كحال هارون، وأن تكون منزلته من رسول الله منزلة هارون من موسى، كما سنقرأ في حديث المنزلة.

والخلاصة: إنّي أرى في هذه القضيّة خطةّ مدبرةّ ومؤامرة منسقةّ مرتبة بّين الغائبين

الصفحة 170

عن المدينة المنورّة والحاضرين هناك ضدّ أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام.

وقد انقلبت المؤامرة عليهم، وأصبحت القضية من جملة موارد إعلان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) من قبل الله سبحانه وتعالى، إعلانه عن إمامة أمير المؤمنين، عن ولاية أمير المؤمنين، وعن عصمة أمير المؤمنين، وعن أنّ كلّ من يبغض علياً عليه أن يستغفر، وعليه أن يجددّ إسلامه بعد استغفاره.

أرادوا أنْ ينتهزوا هذه الفرصة ضدّ علي، فانتهزها رسول الله في صالح علي والإسلام، فكان حديث الولاية دالاً على إمامة أمير المؤمنين من جهات عديدة.

الصفحة 171

المناقشات في حديث الولاية

والآن، فلننظر ماذا يقول المخالفون في مقام الرد على هذا الحديث.

ليست لهم مناقشة تسمع وتستحق الذكر، إلاّ مناقشتهم في معنى "وليكم"، لاحتمال أنْ يكون المراد: علي ناصركم، علي محبّكم من بعدي.

لكن الحديث بقرائنه الداخليّة وقرائنه الخارجيّة والقصة بأجمعها تأبى كلّ هذه التشكيكات وهم أيضا يعلمون بهذا، هم المستشكلون يعلمون.

ولذا يضطرّون إلى اللجوء إلى طريقة أُخرى، تلك الطريقة هي تحريف الحديث، وقد ذكرت هنا بعض مواضع تحريفاتهم.

مثلاً: إذا راجعتم صحيح البخاري [1]، ترونه يروي بسنده عن عبدالله بن بريدة، عن أبيه. نفس السند.، يقول: بعث النبي (صلى الله عليه وسلم) علياً إلى خالد ليقبض الخمس، يقول بريدة: وكنت أبغض علياً وقد اغتسل. التقطيع في الحديث واضح، فمن يدقّق النظر في لفظ هذا الحديث المبتور يرى أنّ فيه تقطيعاً! يرى أن فيه تحريفاً! لاحظوا: بعث النبي (صلى الله عليه وسلم) علياً إلى خالد ليقبض الخمس وكنت أبغض علياً وقد اغتسل، فقلت لخالد: ألا ترى إلى هذا، فلما قدمنا على النبي ذكرت

ذلك له.

لا يقول: تنقّصت علياً عند النبي، لا يقول: أمرني خالد،ولا،ولا،ولا، يقول: ذكرت ذلك له .وكأنه يذكر قضية طبيعية . ذكرت ذلك له فقال: " يا بريدة، أتبغض عليّاً؟ " فقلت:

1- صحيح البخاري 5/207 ـ دار إحياء التراث ـ بيروت.

نعم، فقال: " لا تبغضه فإنّ له في الخمس أكثر من ذلك ".

فأين حديث " علي منّي وأنا من علي،وهو وليكم من بعدي "؟

هذا لفظ البخاري.

وإذا راجعتم البيهقي في سننه[1] ، البيهقي تلميذ الحاكم النيشابوري، قرأت لكم لفظ الحاكم النيشابوري في مستدركه،وهو أيضاً يروي الحديث عن الحاكم، البيهقي يروي الحديث عن شيخه الحاكم بإسناده ويسقط من آخره: " إنّ علياً منّي وأنا من علي وهو وليّكم من بعدي "، لا يوجد هذا في سنن البيهقي.

وإذا راجعتم مصابيح السنّة[2] للبغوي، الذي هو من أهم كتب الحديث عندهم، ترون أنّه لا توجد فيه كلمة " بعدي "، ففيه: "علي منّي وأنا من علي وهو وليكم".

فعندما تسقط كلمة " بعدي " يصبح علي لائقاً للولاية أو منصوباً للولاية من قبل النبي، لكن متى؟ ليكن بعد عثمان!!

وإذا راجعتم المشكاة[3] ، يروي هذا الحديث عن الترمذي بلا لفظة "بعدي"، أي ينسب هذا الحديث المحرّف إلى الترمذي، مع أنّ الحديث موجود في الترمذي مع كلمة " بعدي "!! وكأنهم لا يشعرون أن هناك ناظراً في الكتاب، أن هناك من يقرأ كتابه، أن هناك من يرجع إلى صحيح الترمذي ويطابق بين النقلين وبين اللفظين، لكنهم لا يستحون.

إذن، هذه طريقة ثانية وهي طريقة التحريف.

لكنْ لا مناص لمن يريد أنْ يخالف الله ورسوله، لمن يريد أن يعرض عما أراد الله ورسوله، من أن يتبعّ طريقة ابن تيمية، إنّه يقول: هذا الحديث كذب،وهذه أحسن طريقة لمن يريد أن يخالف الله ورسوله فيما قالا، وفيما أرادا، أنْ ينفي أصل القضية، وينكر أصل الخبر، ويكذّب الحديث من أصله، نصّ عبارة ابن تيمية:

1- سنن البيهقي 6 / 342.

2- مصابيح السنّة 4/172 رقم 4766 وفيه باختلاف: "وهو وليّ كلّ مؤمن ".

3- المشكاة 3 / 1720.

قوله: "وهو وليّ كلّ مؤمن بعدي " كذب على رسول الله، وكلام يمتنع نسبته إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم)[1] .

هذه الطريقة التي لهم أن يتّخذوها، والأفضل لهم أن يسلكوا هذا الطريق، فلماذا التحريف؟ ولماذا التكذيب لبعض الألفاظ؟ ولبعض الخصوصيات الموجودة في الحديث؟ لننكر أصل الحديث ونرتاح.

(فَوَيْلٌ لَهمَ مُمّا كَتبَتَ أيدَيهَمْ ووَيْلٌ لهِمْ مَمّا يكْسِبوَنُ)[2].

(فَلاَ ورَبكَ لاَ يؤمَنوُنْ حِتُى يَحكمَوَّكَ فيمَا شَجرَ بينِهمَ ثم لاَ يَجدوَا فيُ أنفسُهَم حَرَجاِ مُما قِضيتَ وُيسِلمِوا تسَليماً)[3].

وصلّى الله على محمّد وآله الطاهرين.

1- منهاج السنة 7 / 391.

2 – سورة البقرة: 79.

3 – سورة النساء: 65.

حديث الثقلين

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وآله الطيبين الطاهرين، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين من الأولين والآخرين.

موضوع بحثنا " حديث الثقلين "، هذا الحديث الذي لو عمل به وطبّق لما وقع خلاف بين المسلمين.

إنّ الدعوة إلى الوحدة الإسلامية والى نبذ الخلافات بين الفرق، من جملة الأُمور التي يهتم بها المفكرّون المصلحون من

المسلمين، وعندهم للوصول إلى هذا الهدف مشاريع واقتراحات ونظريات، ولكن حديث الثقلين خير جامع بين المسلمين، لأنّه حديث يتّفق عليه كلّ الأطراف، وهو حديث واضح في مدلوله وفي معناه.

ولنذكر قبل الورود بالبحث لفظاً أو لفظين من ألفاظ هذا الحديث الشريف:

في صحيح الترمذي بسنده عن جابر بن عبدالله الأنصاري، قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : " يا أيّها الناس إنّي تركت فيكم ما إنْ أخذتم به لن تضلّوا: كتاب الله وعترتي أهل بيتي "[1].

وفي صحيح الترمذي أيضاً بإسناده عن زيد بن أرقم قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : " إنّي تارك فيكم ما إنْ تمسّكتم به لن تضلّوا بعدي، أحدهما أعظم من الآخر: كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي، ولن يتفرقا حتّى يردا عليَّ الحوض،

1- صحيح الترمذي 5/662 رقم 3786 ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

فانظروا كيف تخلفوني فيهما "[1].

فهذان لفظان من ألفاظ الحديث، عن صحابيين من رواة هذا الحديث الشريف من الصحابة.

والبحث في هذا الحديث لابدّ وأن يكون في جهات:

الجهة الأُولى: في تحقيق ألفاظ هذا الحديث.

الجهة الثانية: في رواة هذا الحديث.

الجهة الثالثة: في دلالات هذا الحديث.

الجهة الرابعة: في المناقشات والمعارضات.

1- صحيح الترمذي 5/663 رقم 3788.

الجهة الأُولى

في تحقيق ألفاظ حديث الثقلين

هذا الحديث مشهور بحديث الثقلَين، والثقَلَ: متاع المسافر كما في اللغة، فإنيّ تارك فيكم الثقلينَ، الثقلين تثنية ثقل، وَجماعة من المحدّثين واللغويين يقرأون الكلمة بالثقِّلْين: " إنيّ تارك فيكم الثقلِّنْ "، فيكون تثنية للثقل.

ولعلّ الأظهر كون الكلمة محركة، أي " إنيّ تارك فيكم الثقلينَّ " على أن تكون تثنية للثقل.

يقول صاحب القاموس: والثقل . محركة . متاع المسافر وحشمه وكلّ شيء نفيس مصون، ومنه الحديث: إنّي تارك فيكم الثَقَلين كتاب الله وعترتي[1].

وإنّما أُرجّح الثقلَ وَالثقلينَ على الثقلين، لأنه إذا كان الثقل بمعنَى متاع المسافر، فهذا أنسب بحال النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ، وبالظروف التي قال فيها هذا الكلام، لأنّ المسافر من بلد إلى بلد وخاصةً مع العزم على عدم العود إلى بلده السابق، يأخذ معه متاعه، ولمّا كانت المراكب في تلك العصور لا تتحمل أخذ جميع وسائل الإنسان وأمتعته، فلابدّ أن يأخذ المسافر أنفس الأشياء وأغلى الأشياء وأثمن الأشياء التي يمتلكها، أو تكون في حوزته.

ورسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول في حديث الثقلين: " إنّي قد دعيت فأجبت "، أو: " يوشك أنْ أُدعى فأجيب "، هذه مقدمة حديث الثقلين، فيخبر رسول الله عن دنوّ أجله وقرب

1- القاموس المحيط 3/342 ـ ثقل ـ دارالفكر ـ بيروت ـ 1403 هـ.

رحيله عن هذه الحياة، وحينئذ يقول: "وإنّي تارك "،ولا يخفى أنّ أغلى الأشياء عند النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وأثمنها في حياته: القرآن والعترة، فكان ينبغي أنْ يأخذ القرآن والعترة معه، لكن مقتضى رأفته بهذه الأُمةّ وحرصه على بقاء هذا الدين هو أن يبقي أغلى الأشياء عنده في هذا العالم، ويترك الثقلين الأمرين اللّذين كان مقتضى الحال أن يأخذهما معه، فيقول: " إنّي تارك فيكم الثقَلَين كتاب الله وعترتي أهل بيتي "، ثم يوّصيهم بقوله: " ما إن تمسكتمّ بهما لن تضلوا "، فالغرض من إبقاء هذين الأمرين بين الأُمّة، والهدف من تركهما فيهم هو أن لا يضلواّ من بعده.

فبهذه القرائن الموجودة في داخل الحديث، والظروف المحيطة بهذا الحديث، نرجّح أنْ تكون الكلمة الثقلَين لا الثقلَيْن.

وقد لاحظتم في اللفظين المذكورين أنّه في اللفظ الأوّل يقول: " ما إنْ أخذتم بهما لن تضلواّ "، وفي اللفظ الثاني يقول: "ما إنْ تمسكتم بهما لن تضلواّ"، وهذان اللفظان موجودان عند غير الترمذي أيضاً.

فلفظة " ما إن أخذتم " أو لفظة " الأخذ " موجودة في مسند أحمد [1] ، وفي مسند ابن راهويه [2] ، وفي طبقات ابن سعد [3] ، وفي صحيح الترمذي [4] ، وفي مسند أبي يعلى [5] ، وفي المعجم الكبير للطواني [6] ، وفي مصابيح السنّة للبغوي [7] ، وفي جامع الأُصول لابن الأثير [8] ، وفي غيرها من المصادر.

1- مسند أحمد 5/492 رقم 18780.

2 – أنظر: المطالب العالية لابن حجر العسقلاني، رقم 1873.

3– طبقات ابن سعد 1 / 194.

4 – صحيح الترمذي 2 / 219.

5– على مافي بعض المصادر، مثل كتاب مفتاح النجا للعلامة البدخشي.

6 – المعجم الكبير للطواني 3/62 رقم 2678 . دار إحياء التراث العربي.

7– مصابيح السنة 4/190 رقم 4816 . دار المعرفة . بيروت . 1407 هـ.

8- جامع الأصول 1/278 رقم 66 . دار الفكر . بيروت . 1403 هـ.

ولفظ " التمسك " تجدونه في مسند عبد بن حميد [1] ، وفي الدر المنثور [2] ، وغيرهما من المصادر.

وأنتم لو راجعتم اللغة لوجدتم معنى " الأخذ " في مثل هذا المقام، ومعنى " التمسك " في مثل هذا المقام هو " الإتّباع ".

لكنّ كلمة " الإتبّاع " أيضاً مَن ألفاظ حديث الثقلين، وهذا ما تجدونه في رواية ابن أبي شيبة [3] .

وفي رواية الخطيب البغدادي [4] لفظ " الاعتصام " بدل لفظ " التمسك " و"الأخذ"، يقول رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : " إنّي تركت فيكم مالن تضلّوا بعدي إن اعتصمتم به كتاب الله وعترتي "، و" الإعتصام " في اللغة العربية في الكتاب والسنّة وفي الإستعمالات الفصيحة هو " التمسك ".

ولذا نرى في الحديث المتفق عليه . أي الموجود في كتب أصحابنا وفي كتب القوم . عن الإمام الصادق (عليه السلام) بتفسير قوله تعالى: (وَاعتَصِمُوا بِحبلِ اللهِ جميعا وَلا تفرّقوا) [5] يَقُولُ الإمام جعفر بن محمّد الصادق (عليه السلام) : " نحن حبل الله ". حديث الصادق (عليه السلام) هذا بتفسير الآية المباركة موجود في تفسير الثعلبي، وفي الصواعق المحرقة [6] ، وبعض المصادر الأُخرى.

وإذا راجعتم تفسير الفخر الرازي [7] في تفسير هذه الآية المباركة، وأيضاً تفسير

1- منتخب مسند عبد بن حميد: 265.

2- الدر المنثور، الجامع الصغير، إحياء الميت: 12.

3- مصنف ابن أبي شيبة 10/505 رقم 10127 . الدار السلفية . الهند . 1401 هـ.

4 - مفتاح النجا للعلامة البدخشي عن المتفق والمفترق للخطيب.

5 - سورة آل عمران: 103.

6 - الصواعق المحرقة: 233 . دار الكتب العلمية . بيروت . 1414 هـ.

7 - تفسير الرازي 8/173.

الخازن [1] وبعض التفاسير الأُخرى، لرأيتم أنهّم يذكرون حديث الثقلين في تفسير الآية المباركة، وقد عرفنا أنّ الإعتصام هو " التمسك "، و" التمسك " يرجع إلى " الإتّباع " أيضاً، وذلك موجود أيضاً بسند صحيح في مستدرك الحاكم [2] .

وإذا وجب " الإتّباع " ثبتت الإمامة بلا نزاع، فيكون علي وأهل البيت (عليهم السلام) خلفاء رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) من بعده.

لكن حديث الثقلين ورد بلفظ " الخليفتين " أيضاً، كما تجدونه عند أحمد في المسند [3] ، وابن أبي عاصم في كتاب السنّة [4] ، وفي المعجم الكبير للطواني، يقول الحافظ الهيثمي بعد أن يرويه عن المعجم الكبير للطواني يقول: ورجاله ثقات [5] ، وكذا

صحّح الحديث جلال الدين السيوطي [6].

والألطف من هذا، عندما نراجع فيض القدير في شرح الجامع الصغير [7] يقول المنّاوي بشرح كلمة " عترتي " يقول: وهم أصحاب الكساء الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً.

فلاحظوا، ألفاظ هذا الحديث كيف تنتهي إلى الإمامة والخلافة، وإلى تعيين الإمام والخليفة بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) .

فظهر: أنّ هذا الحديث بجميع ألفاظه يؤدّي معنىً واحداً، وهو معنى الإمامة، أما بلفظ " الخليفتين " فهو نص، ولا خلاف في هذا، وأيّ لفظ يكون أصرح في الدلالة على

1- تفسير الخازن 1/277 ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ 1415 هـ.

2 – المستدرك على الصحيحين 3 / 109.

3– مسند أحمد 6/232 رقم 21068 و244 رقم 21145.

4– كتاب السنّة لابن أبي عاصم: 336 رقم 754 . المكتب الإسلامي . بيروت . 1405هـ.

5 – مجمع الزوائد 9/165 . دار الكتاب العربي . بيروت . 1402 هـ.

6 – الجامع الصغير بشرح المناوي 3 / 14.

7– فيض القدير 3/14 شرح حديث 2631 . دار الفكر . بيروت . 1391 هـ.

الإمامة والخلافة من هذا اللفظ؟! " إنّي تارك فيكم خليفتين . أو الخليفتين :. كتاب الله وعترتي، ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي ".

إذن، رأينا كيف يصدّق الحديث القرآن الكريم، وكيف يصدّق القرآن الكريم الحديث النبوي الشريف.

(وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا).

فهذه هي الجهة الأُولى فيما يرتبط بألفاظ حديث الثقلين، وأنّه كيف نستكشف الإمامة والخلافة من نفس الألفاظ، بغضّ النظر عن ذلك اللفظ الذي هو نصّ صريح بالخلافة بعد رسول الله.

الجهة الثانية

رواة حديث الثقلين

إنّ رواة حديث الثقلين من الصحابة هم أكثر من ثلاثين شخص، على رأسهم:

1 . أمير المؤمنين (عليه السلام) .

2 . الإمام الحسن السبط (عليه السلام) .

3 . أبو ذر الغفاري.

4 . سلمان الفارسي.

5 . جابر بن عبدالله الأنصاري.

6 . أبو الهيثم ابن التّيهان.

7 . حذيفة بن اليمان.

8 . حذيفة بن أسيد أبو شريحة أو سريحة.

9 . أبو سعيد الخدري.

10 . خزيمة بن ثابت.

11 .زيد بن ثابت.

12 . عبد الرحمن بن عوف.

13 . طلحة.

14 . أبو هريرة.

15 . سعد بن أبي وقّاص.

16 . أبو أيّوب الأنصاري.

17 . عمرو بن العاص.

وغير هؤلاء من الصحابة.

18 . فاطمة الزهراء بضعة الرسول صلوات الله عليها.

19 . أُمّ سلمة أمُ المؤمنين.

20 . أُم هاني أُخت الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) .

ورواة الحديث من مشاهير الأئمّة في مختلف القرون يبلغون المئات، وسأذكر أسامي خمسين رجلاً منهم، وهؤلاء أشهر مشاهيرهم عبر القرون المختلفة:

1 . سعيد بن مسروق الثوري.

2 . سليمان بن مهران الأعمش.

3 . محمّد بن إسحاق، صاحب السيرة.

4 . محمّد بن سعد، صاحب الطبقات.

5 . أبو بكر ابن أبي شيبة، صاحب المصنّف.

6 . ابن راهويه، صاحب المسند.

7 . أحمد بن حنبل، صاحب المسند.

8 . عبد بن حُميد، صاحب المسند.

9 . مسلم بن الحجّاج، صاحب الصحيح.

10 . ابن ماجة القزويني، صاحب السنن الذي هو أحد الصحاح الستّة.

11 . أبو داود السجستاني، صاحب السنن وهو أحد الصحاح.

12 . الترمذي، صاحب الصحيح.

13 . ابن أبي عاصم، صاحب كتاب السنّة.

14 . أبو بكر الزّار، صاحب المسند.

15 . النسائي، صاحب الصحيح.

16 . أبو يعلى الموصلي، صاحب المسند.

17 . محمّد بن جرير الطوي، صاحب التاريخ والتفسير.

18 . أبو القاسم الطواني، صاحب المعاجم.

19 . أبو الحسن الدارقطني البغدادي، الإمام المعروف.

20 . الحاكم النيسابوري، صاحب المستدرك.

21 . أبو نعيم الإصفهاني، صاحب المؤلّفات المعروفة.

22 . أبو بكر البيهقي، صاحب السنن الكوى.

23 . ابن عبد البر، صاحب الإستيعاب.

24 . الخطيب البغدادي، صاحب تاريخ بغداد.

25 . محي السنّة البغوي، صاحب مصابيح السنّة.

26 . رزين العبدري، صاحب الجمع بين الصحاح الستّة.

27 . القاضي عياض، صاحب كتاب الشفاء.

28 . ابن عساكر الدمشقي، صاحب تاريخ دمشق.

29 . ابن الأثير الجزري، صاحب أُسد الغابة.

30 . الفخر الرازي، صاحب التفسير الكبير.

31 . الضياء المقدسي، صاحب كتاب المختارة.

32 . أبو زكريا النووي، صاحب شرح مسلم.

33 . أبو الحجّاج المزّي، صاحب تهذيب الكمال.

34 . شمس الدين الذهبي، صاحب الكتب المشهورة.

35 . ابن كثير الدمشقي، صاحب التاريخ والتفسير.

36 . نور الدين الهيثمي، صاحب مجمع الزوائد.

37 . جلال الدين السيوطي، صاحب المؤلفات المعروفة.

38 . شهاب الدين القسطلاني، شارح البخاري.

39 . شمس الدين الصالحي الدمشقي، تلميذ الحافظ السيوطي، صاحب السيرة النبوية.

40 . شهاب الدين ابن حجر العسقلاني، شيخ الإسلام، وصاحب المؤلفات الكثيرة المعتبرة.

41 . شمس الدين ابن طولون الدمشقي.

42 . شهاب الدين ابن حجر المكّي، صاحب الصواعق.

43 . المتقي الهندي، صاحب كنز العمّال.

44 . علي القاري الهروي، صاحب المرقاة في شرح المشكاة.

45 . المنّاوي، شارح الجامع الصغير.

46 . الحلبي، صاحب السيرة.

47 . دحلان، صاحب السيرة.

48 . منصور علي ناصف، صاحب التاج الجامع للأُصول.

49 . النبهاني، صاحب المؤلّفات.

50 . المبارك پوري، شارح صحيح الترمذي.

هؤلاء خمسون نفر، وهذا العدد عُشر رواة حديث الثقلين من أعلام أهل السنّة في القرون المختلفة.

الجهة الثالثة

دلالات حديث الثقلين

قد عرفتم بنحو الإجمال دلالة حديث الثقلين على الإمامة في نفس البحث حول ألفاظه فقط، فكان الحديث في بعض ألفاظه نصّاً على إمامة وخلافة علي أمير المؤمنين (عليه السلام) ،وهو في ألفاظه الأُخرى . كلفظ " التمسك " ولفظ " الأخذ " ولفظ " الإتّباع " و " الاعتصام " ونحو ذلك . يدلّ على الإمامة والخلافة بالدلالة الإلتزامية، من حيث أن هذه الألفاظ تدل على وجوب " الإتّباع " و " الإنقياد " و" الإطاعة المطلقة "، وهناك ملازمة بين " الإطاعة المطلقة " وبين " الإمامة " و" الخلافة ".

وإن كنتم في شك فارجعوا إلى شرّاح الحديث، بإمكانكم أن ترجعوا إلى فيض القدير في شرح جامع الصغير، وإلى المرقاة في شرح المشكاة، وإلى نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض، وإلى شرح المواهب اللدنيّة، والسراج المنير في شرح الجامع الصغير، وحتى إذا ترجعون إلى الصواعق المحرقة، إلى كتاب جواهر العقدين، وإلى أمثال هذه الكتب، لكي تروا كيف يشرحون حديث الثقلين وينصّون على أنّ هذا الحديث حثٌّ وأمر ٌمن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بالإهتداء بهدي أهل البيت، بالتعلّم من أهل البيت، بالإقتداء بأهل البيت:

يقول المنّاوي: في هذا الحديث تصريح بأنّهما . أي القرآن والعترة . كتأمين خلفّهما وأوصى أمتُه بحسن معاملتهما، وايثارٍ حقّهما على أنفسهم، والإستمساك بهما في الدين [1] .

1- فيض القدير في شرح الجامع الصغير 3/15.

ويقول القاري في شرح الحديث: معنى التمسك بالعترة محبّتهم والإهتداء بهداهم وسيرتهم [1].

ويقول الزرقاني المالكي وهو أيضاً محقق في الحديث يقول: وأكّد تلك الوصية وقواها بقوله: فانظروا بم تخلفوني فيهما بعد وفاتي، هل تتبعونهما فتسرّوني أو لا فتسيئوني [2].

ويقول ابن حجر المكّي: حثّ (صلى الله عليه وسلم) على الإقتداء والتمسك بهم والتعلّم منهم [3].

وحينئذ، يكون من دلالات حديث الثقلين: أعلميّة أهل البيت من غيرهم، والأعلميّة المطلقة، وهي تستلزم أفضليتهم، والأفضليّة مستلزمة للإمامة، كما سنقرأ إن شاء الله تعالى ونحقّق هذا الموضوع.

إذن، كلّ الصحابة كانوا مأمورين بالرجوع إلى أهل البيت، والإقتداء بهم، والتعلّم منهم، واطاعتهم والإنقياد لهم.

ومن هنا، فقد جاء في بعض ألفاظ حديث الثقلين. كما هو عند الطواني [4]، وفي مجمع الزوائد [5]، وعند ابن الأثير في أُسد الغابة [6]، وأيضاً في الصواعق المحرقة [7]. قال رسول الله بعد: " إنّي تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي ما إن تمسّكتم بهما... " قال: " فلا تقدّموهما فتهلكوا، ولا تقصروا عنهما فتهلكوا، ولا تعلموّهم فإنهمّ أعلم منكم "، ففي نفس حديث الثقلين توجد هذه الفقرة في رواية القوم.

1- المرقاة في شرح المشكاة 5 / 600.

2 – شرح المواهب اللدنية 7 / 5.

3 – الصواعق المحرقة: 231. دار الكتب العلمية. بيروت. 1414 هـ.

4– المعجم الكبير 5 / 186. 187.

5 – مجمع الزوائد، عن الطواني.

6– أُسد الغابة 1/490. دار الفكر. بيروت. 1409 هـ.

7 – الصواعق المحرقة: 90.

أمّا الشرّاح فيوضحّون هذه الناحية أيضاً، مثلا يقول القاري في المرقاة: الأظهر هو أن أهل البيت غالبا يكونون أعرف بصاحب البيت وأحواله، فالمراد بهم أهل العلم منهم المطّلعون على سيرته، الواقفون على طريقته، العارفون بحكمه وحكمته، وبهذا يصلح أن يكونوا عِدلاً لكتاب الله سبحانه، كما قال تعالى: (يُعلمِّهُمُ الكتابْ وَالحكمة) [1].

وإذا راجعتم الصواعق لوجدتم هذه العبارة بالنص يقول: وفي قوله (صلى الله عليه وسلم) : " فلا تقدّموهم فتهلكوا، ولا تقصّروا عنهم فتهلكوا، ولا تعلّموهم فإنهّم أعلم منكم " في قوله هذا دليل على أن مّن تأهل منهم للمراتب العلية والوظائف

الدينيّة كان مقدّماً على غيره.

فتكون هذه الفقرة الدالة على وجوب التعلّم منهم دالة على إمامتهم وتقدّمهم على غيرهم.

وهذه أيضاً من دلالات حديث الثقلين.

وفي قرآن أهل البيت بالقرآن دلالة على عصمة أهل البيت، وعلى وجود الإمام من أهل البيت في كلّ زمان، يصلح للإمامة، ولأن يكون قدوة للناس، ولأن يتعلّم منه الناس جميع العلوم الإسلامية وجميع الأمُور المحتاج إليها، لابد وأن يكون موجوداً في كلّ زمان مادام القرآن موجوداً، وسنبحث عن هاتين الدلالتين في المباحث الآتية، لأن مسألة العصمة سنخصصّ لها ليلة، ومسألة إمامة بقيّة الأئمة أيضاً سنخصصّ لها ليلة كذلك.

1- سورة آل عمران: 164، سورة الجمعة: 2.

تتمّة

تشتمل على مطالب

المطلب الأول: اقتران حديث الثقلين بأحاديث أُخرى

لقد اقترن حديث الثقلين في كثير من ألفاظه ومواردة بأحاديث أُخرى، تلك الأحاديث هي بدورها من الأدلّة المعتبرة على إمامة أمير المؤمنين (عليه السلام) .

ففي بعض الألفاظ عن ابن جرير الطبري، وابن أبي عاصم، وأمالي المحاملي الذي هو محدّث كبير من المحدثّين عند القوم وقد صحّح المحاملي هذا الحديث، ويرويه عنهم صاحب كنز العمّال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، وهو آخذ بيد علي (عليه السلام) في يوم الغدير: " أيها الناس ألستم تشهدون أنّ الله ورسوله أولى بكم من أنفسكم، وأنّ الله ورسوله مولاكم؟ " قالوا: بلى، قال: " فمن كان الله ورسوله مولاه فإنّ هذا مولاه، وقد تركت فيكم ما إنْ أخذتم بهما لن تضلوّا بعدي كتاب الله وأهل بيتي " [1] .

واقتران حديث الثقلين بحديث الغدير المتواتر الدال على إمامة أمير المؤمنين ومجيؤهما في سياق واحد، يدلّ على دلالة حديث الثقلين أيضاً على نفس مدلول حديث الغدير، والسياق كما قلنا قرينة يؤخذ بها ما لم يكن في مقابلها نصّ قاطع، وليس هنا في المقابل نصّ قاطع يمنعنا من الأخذ بهذا السياق.

ومن مصادر اقتران الحديثين: المعجم الكبير [2] للطبراني، ومسند ابن راهويه [3] ،

1- كنز العمال 13/140 رقم 36441 ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ 1405 هـ.

2- المعجم الكبير 5/195 رقم 5070.

3 - مسند ابن راهويه: مخطوط.

والمستدرك[1]، ونوادر الأُصول للحكيم الترمذي[2]، والإصابة[3]، وأُسد الغابة[4]، والسيرة الحلبيّة[5].

ولقد اقترن حديث الثقلين بحديث الغدير وحديث المنزلة أيضاً، فأصبح ثلاثة أحاديث في سياق واحد، في رواية ابن حجر في كتاب الفتاوي الفقهية[6] وكلّ منها يدلّ على إمامة أمير المؤمنين بالإستقلال.

المطلب الثاني: تكرار الوصية بالكتاب والعترة في عدّة مواطن

قد ثبت أنّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) كرّر هذه الوصية، أي الوصية بالكتاب والعترة، في موارد عديدة:

المورد الأول: عند انصرافه (صلى الله عليه وآله وسلم) من الطائف، وهذا الحديث أخرجه ابن أبي شيبة، وعنه ابن حجر المكي في الصواعق المحرقة[7].

المورد الثاني: في حجة الوداع، وفي عرفة بالذات، وقد أخرج هذا الحديث ابن أبي شيبة كما في كنز العمال[8]، والترمذي في صحيحه[9]، والطواني في المعجم الكبير[10]،

1- مستدرك الحاكم 3 / 109، 174.

2 - نوادر الاصول، كما في غير واحد من المصادر عنه.

3- الإصابة 7/78 رقم 4767 . دار الكتب العلمية . بيروت.

4- أُسد الغابة 3/605.

5 - السيرة الحلبيّة 3/274 . دار إحياء التراث العربي . بيروت.

6 - الفتاوي الفقهية 2 / 122.

7 - الصواعق المحرقة: 64.

8- كنز العمال 1 / 48 ط1.

9 - صحيح الترمذي 5 / 621.

10- المعجم الكبير 3 / 63 رقم 2679.

وابن الأثير في جامع الأصول[1]، وغير هؤلاء.

المورد الثالث: في يوم غدير خم، وفي الخطبة، وقد أخرج هذا الحديث أحمد في المسند[2]، الدارمي في السنن[3]، البيهقي في السنن الكبرى[4]، وابن كثير في تاريخه[5]، وغيرهم.

المورد الرابع: في مرضه (صلى الله عليه وآله وسلم) الذي توفي فيه، قاله وقد امتلأت الغرفة أو الحجرة بالناس، أخرجه ابن أبي شيبة[6]، والبزّار[7]، وابن حجر المكي[8]، وغيرهم.

وربّما يكون هناك مورد أُخرى لقول رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : " إنيّ تارك فيكم الثقلين... ".

المطلب الثالث: مسألة الدعوة إلى الوحدة الإسلامية على ضوء حديث الثقلين

كان جدّنا السيدّ الميلاني رحمة الله عليه يحدثّنا عن مباورة بعض أعلام النجف الأشرف[9] إلى التفاهم والتقارب مع بعض علماء السنّة في ذلك الزمان، كان يقول رحمة الله عليه: كنّا نقترح عليه وعلى غيره: إنّ السبيل الصحيح السليم للتقارب بين المذاهب الإسلامية، هو الأخذ بحديث الثقلين، لأنّ المفروض أنّه حديث صحيح عند الطرفين إنْ

1- جامع الأصول 1 / 277.

2- مسند أحمد 3 / 17.

3 - سنن الدارمي 2 / 310.

4- سنن البيهقي 2 / 148.

5 - البداية والنهاية 5 / 209.

6 - رواه عنه العصامي في سمط النجوم العوالي 2 / 502 رقم 136.

7 - كشف الأستار عن زوائد البزّار 3 / 221 رقم 2612.

8 - الصواعق المحرقة: 89.

9- هو الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء.

لم يكن متواتراً وهو متواتر قطعاً، حديث مقبول عند الطرفين، ودلالته واضحة.

فحينئذ إذا كان هناك شيء عن رسول الله نفسه وهو صحيح سنداً ودلالته تامّة، ويصلح لأن يكون جامعاً بيننا، لماذا نتركه ونتوجّه إلى نظريّات واقتراحات ومشاريع أُخرى، قد لا تفيدنا ولا نصل عن طريقها إلى الهدف.

كان رحمة الله عليه يقول: كنّا نصرّ على هذا المعنى، وكان بعض أعلام النجف الأشرف الذي كان يقود فكرة التقريب له اقتراح آخر.

حتّى أنّه عاد واعترف بأنّ الطريقة الصحيحة ليست إلا هذه الطريقة، ولا علاج لهذه المشكلة إلا الرّجوع إلى هذا الحديث وأمثاله.

وتلخّص: إنّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قد أخبر عن دنوّ وفاته وقرب رحيله، وأخبر الأمةُ بأنه تركّ بينهم أعز الأشياء عنده وأثمن الأشياء وأغلاها عنده، إنّه تارك بين الأُمةّ القرآن والعترة، حتىّ لا يضلوا من بعده، وكلمة " لن " تدل علّى التأبيد، وهذه موجودة في ألفاظ الحديث: " ما إن تمسّكتم بهما "، أو " ما إنْ أخذتم بهما لن تضلوّا ".

ثمّ إنّه (صلى الله عليه وآله وسلم) أكدّ عليهم أنه سيسألهم عند الحوض عن معاملتهم مع الثقلين، وأنهم كيف خلفوه فيهما.

ولعلّه أراد أن يشير بهذا الموعد والملتقى إلى أنّ أمير المؤمنين (عليه السلام) هو الساقي على هذا الحوض، وهو الذي يذود المنافقين عنه.

وأيضاً: لعلّه كان يريد الإشارة إلى حديث الحوض الشهير الذي قال (صلى الله عليه وآله وسلم) كما في الصحاح: " سيرد عَلَيَّ أصحابي وأنهم يذادون عن الحوض وأقول: يا رب هؤلاء أصحابي، فيقول: إنك لا تدري ما أحدثوا من بعدك ".

وسنذكر هذه الأحاديث في موضعها إنْ شاء الله تعالى.

الجهة الرابعة

المناقشات والمعارضات في حديث الثقلين

وإذا راجعنا كتب القوم، رأينا أنّ محاولات القوم في ردّ حديث الثقلين وابطاله تتلخّص بالطرق التالية:

الطريق الأوّل:

ما مشى عليه أبو الفرج ابن الجوزي، حيث أورد حديث الثقلين في كتاب العلل المتناهية في الأحاديث الواهية[1]، فقد ذكر فيه هذا الحديث بسند واحد، وجعل يناقش في سنده ويضعّفه، وهذا الكتاب خاص بالأحاديث الضعيفة بنظره، كما أنّ له كتاباً آخر عنوانه كتاب الموضوعات جعله للأحاديث الموضوعة بنظره، فأورد هذا الحديث في كتاب العلل المتناهية ليقول بأنّه حديث ضعيف، ونحن إلى الآن لم نجد أحداً ضعّف هذا الحديث قبل أبي الفرج ابن الجوزي.

وتضعيفه مردود حتّى من قبل علمائهم، وسنقرأ بعض الأسماء من كبار العلماء المحققين المتأخرين الذين خطّؤه في عمله هذا.

مضافاً إلى أنّ هذا الحديث موجود في صحيح مسلم وإنْ كان مبتوراً، وفي صحيح

1- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية 1/268 رقم 432 ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ 1403 هـ.

الترمذي، وفي صحيح ابن خزيمة الملقّب عندهم بإمام الأئمّة، وفي صحيح أبي عوانة، وفي الجمع بين الصحيحين، وفي تجريد الصحاح، وقد صحّح الحاكم هذا الحديث، وكذا محمّد بن إسحاق، والضياء المقدسي، والبغوي، والمحاملي، وابن النجار، والنووي، والمزي، والذهبي، وابن كثير، والهيثمي، والسيوطي، والقسطلاني، وابن حجر المكي، والمنّاوي، والزرقاني، وولي الله الدهلوي، وغيرهم.

مضافاً إلى أنّ أبا الفرج ابن الجوزي معروف عندهم بالتسرّع في الحكم بالوضع أو الضعف، ومعروف عندهم بالتعصب، وفي خصوص هذا الحديث خطّأه غير واحد من المحققين كما أشرنا، منهم:

1 . سبطه، في كتاب تذكرة الخواص.

2 . الحافظ السخاوي، في كتاب إرتقاء الغرف.

3 . الحافظ السمهودي، في كتاب جواهر العقدين.

4 . ابن حجر المكي، في الصواعق.

5 . المنّاوي، في فيض القدير.

وكلّهم قالوا: قد أخطأ ابن الجوزي، وحذّروا من الإغترار بفعله، حتىّ أن بّعضهم يقول: واياكّ أن تغْتر بمّا صنع.

فالطريق الأوّل تضعيف الحديث، وهذا جوابه باختصار.

الطريق الثاني:

الحكم بنكارة المتن، متن الحديث منكر، نسبه البخاري إلى أحمد بن حنبل، ففي التاريخ الصغير للبخاري [1] يقول: قال أحمد في حديث عبد الملك عن عطية عن أبي

1- التاريخ الصغير 1 / 302.

سعيد قال النبي (صلى الله عليه وسلم) : " تركت فيكم الثقلين " قال: أحاديث الكوفيين هذه مناكير.

ونحن نقول: أمّا نسبة هذا الكلام إلى أحمد، فنسبة كاذبة، لأنّ أحمد يروي هذا الحديث في مسنده، وفي كتاب فضائل الصحابة، بأسانيد كثيرة عن عدة من الصحابة، وأين قال أحمد هذا؟ ومتى قال؟

وأمّا دعوى: أنّ هذا الحديث منكر، فنقول: صحيح، إنهّ منكر عند البخاري، لأنه ّيدل عّلى إمامة أمير المؤمنين وأهل البيت، عن طريق الأفضليّة، عن طريق الأعلميّة، بالقرآن مع القرآن، بدلالته على العصمة، وغير ذلك من جهات الدلالة الموجودة في هذا الحديث.

الطريق الثالث:

تحريف الحديث، وهذا ما صنعه مسلم في صحيحه، وفي تاريخ بغداد للخطيب البغدادي [1] يقول: أخبرنا المطيّن، حدثّنا نصر بن عبد الرحمن، حدّثنا زيد بن الحسن، عن معروف، عن أبي الطفيل، عن حذيفة بن أسيد: إنّ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال: " يا أيّها الناس إنّي فرط لكم وأنتم واردون علىَ الحوض، واني ّسائلكم حين تردون علي َعَن ّالثقلين فانظروا كيف تخلفوني فيهما: الثقل الأكبر كتاب سبب طرفه بيد الله، وطرفه بأيديكم، فاستمسكوا به ولا تضلّوا ولا تبدلّوا " انتهى الحديث.

وهذا الحديث بنفس السند، أي عن طريق نصر بن عبد الرحمن عن زيد بن الحسن عن معروف عن أبي الطفيل عن حذيفة، فبنفس السند وبنفس اللفظ موجود في المصادر، أقرأ لكم نصّ الحديث عن واحد منها، عن نوادر الأُصول للحكيم [2]

الترمذي ففيه: " إنّي فرطكم على الحوض وإنّي سائلكم حين تردون عليَّ عن الثقلين فانظروا

1- تاريخ بغداد 8/442 ـ دار الكتب العربي ـ بيروت.

2 – نوادر الأصول: 68.

كيف تخلفوني فيهما: الثقل الأكبر كتاب الله سبب طرفه بيد الله وطرفه بأيديكم فاستمسكوا به ولا تضلّوا ولا تبدّلوا، وعترتي أهل بيتي، فإنّي قد نبأني اللطيف الخبير أنهما لن يفترقا حتىّ يردا عليَ الحوض ".

فهذا كتاب نوادر الأُصول، وهذا كتاب تاريخ بغداد، وكلاهما موجودان بين أيدي الناس، وهل المتصرف بالحديث هو الخطيب نفسه أو النسّاخ أو الناشرون؟ الله أعلم.

وأكتفي من التحريفات بهذا المقدار إذ طال بنا المقام.

الطريق الرابع:

المعارضة بأحاديث يروونها في كتبهم، يعارضون بها حديث الثقلين، والمعارضة كما تعلمون بحث على القاعدة وأسلوب مقبول، المعارضة معناها أنّ هناك حديثاً صحيحاً في سنده وتاماً في دلالته، يعارض هذا الحديث الصحيح التام دلالة، ولذا نحن الطلبة نقول: المعارضة وقع الحجية، فلابدّ وأنْ يكون الخوان كلاهما حجة، فإذا كانا تاميّن سنداً ودلالة فيتعارضان فيكون أحدهما صدقاً والآخر كذباً، فإن تمكنا من ترجيح أحدهما على الآخر فهو، وإلا يتّعارضان ويتساقطان، فالبحث عن طريق المعارضة بحث على القاعدة.

لكنْ بأيّ شيء يعارض حديث الثقلين وهو حديث الوصية بالقرآن وأهل البيت؟

يعارضون حديث الثقلين بأشياء، أهمّها:

حديث الإقتداء بالشيخين، وأيّ حديث هذا؟ إنهّم يروونه عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إنهّ قال: " إقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر " هذا الحديث موجود في بعض كتبهم، فإذا كان حديث الثقلين أي الوصيّة بالكتاب والعترة، دالاً على وجوب الإقتداء بالقرآن والعترة، فهذا الحديث يدلّ على وجوب الإقتداء بالشيخين، إذن يقع التعارض بين الحديثين.

الحديث الآخر المهم الذي يحاول بعض كتّاب عصرنا أنْ يعارض به حديث الثقلين، أي الوصية بالكتاب والعترة، هو حديث الثقلين والوصية بالكتاب والسنّة، قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : " إنّي تارك فيكم الثقلين كتاب الله وسنتّي "، فحديث الوصيّة بالكتاب والعترة يدلّ على وجوب الإقتداء بالكتاب والعترة الأخذ والتمسك بهما، وهذا الحديث يقول بوجوب الأخذ والتمسّك بالكتاب والسنّة، إذن يقع التعارض بين الحديثين.

وهذا هو الطريق الرابع لردّ حديث الوصية بالقرآن والعترة.

أمّا الحديث الأول فسنبحث عنه إن شاء الله في إحدى الليالي الآتية، حيث سنتعرض لأدلة القوم على إمامة الشيخين، وقد خصّصنا ليلة للبحث عن تلك الأدلة.

وأمّا حديث الثقلين والوصية بالكتاب والسنة، فقد كتبت فيه رسالة مستقلة مفردة، وهي رسالة مطبوعة، فمن شاء فليرجع إليها.

فهذا هو الطريق الرابع.

وقد كان الطريق الأول: التضعيف، والطريق الثاني: دعوى نكارة المتن، والطريق الثالث: تحريف الحديث، والطريق الرابع: المعارضة.

وهل من فائدة في هذه الطرق؟ وأيّ فائدة؟ بل المتعيّن هو:

الطريق الخامس:

وهو طريق شيخ الإسلام!! ابن تيميّة، إنّه يقول: هذا الحديث كذب.

وما أسهل هذا الطريق وأيسره؟ ولماذا يتعبون أنفسهم فيحرّفون الحديث، أو يجيؤون بأحاديث فيعارضون بها حديث الثقلين، وما الفائدة من تضعيف الحديث من ابن الجوزي فينوي للرد عليه أعلام طائفته ويخطّئونه في هذا التضعيف؟ فأحسن طريق أنْ لا يصدّق بحديث الثقلين، ويدّعي أن ليس هناك سند معتبر لقوله (صلى الله عليه وآله وسلم) : "وعترتي أهل بيتي ما إن تمسّكتم بهما لن تضلوّا "، ولماذا يصرّ الشيعة على هذا الحديث ويبنون

عليه إمامة أمير المؤمنين؟ وهذا هو دأب شيخ إسلامهم في قبال أحاديث إمامة أمير المؤمنين، ومناقب أهل البيت (عليهم السلام) .

ونعم الحكم الله بين ابن تيميّة وأمثاله وبين أهل البيت، نعم الحكم الله وهو خير الحاكمين، وصلّى الله على محمدّ وآله الطاهرين.

حديث الطير

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وآله الطاهرين، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين من الأولين والآخرين.

موضوع بحثنا حديث الطير.

وهو أيضاً من الأحاديث التي نستدلّ بها على إمامة أمير المؤمنين (عليه السلام) ، إنّه حديث سُعي المخالفون إخفاءه، والمنع عن نقله وعن انتشاره بين المسلمين، حتّى أدّى ذلك إلى جهل كثير من الناس. وربمّا من أبناء الحق. بهذا الحديث، هذا الحديث الشريف الذي رواه أكثر من عشرة من الصحابة.

ولابدّ من البحث حول هذا الحديث في جهات عديدة.

الجهة الأُولى

رواة حديث الطير وأسانيده

نبدأ بأسماء الصحابة الذين وصلتنا رواياتهم لهذا الحديث الشريف وهم:

أولا: علي أمير المؤمنين (عليه السلام) ، ويوجد حديثه عند ابن عساكر [1] ، وغيره من كبار المحدّثين، وأشار إليه الحاكم النيسابوري في المستدرك [2].

ثانياً: سعد بن أبي وقاّص، وحديثه يوجد في حلية الأولياء [3] لأبي نعيم الإصفهاني.

ثالثاً: أبو سعيد الخدري، وحديثه يوجد في تاريخ ابن كثير [4] ، وغيره، وأشار إليه الحاكم في المستدرك [5].

رابعاً: أبو رافع، وحديثه يوجد عند ابن كثير [6].

1- ترجمة الإمام علي عليه السلام من تاريخ دمشق 2/106 رقم 613 ـ مؤسسة المحمودي ـ دار التعارف ـ بيروت.

2 – المستدرك 3/130 . 131.

3 – حلية الأولياء 4 / 356.

4 – البداية والنهاية 7 / 354.

5 – المستدرك 3/131.

6 – البداية والنهاية 7 / 354.

خامساً: أبو الطفيل، وأخرج حديثه ابن عقدة، والحاكم النيسابوري [1]، وغيرهما.

سادساً: جابر بن عبدالله الأنصاري، ويوجد حديثه عند ابن عساكر، وابن كثير [2].

سابعاً: حبشي بن جنادة، ويوجد حديثه عند ابن كثير [3].

ثامناً: يعلى بن مرّة، ويوجد حديثه عند الخطيب البغدادي، وابن كثير [4].

تاسعاً: عبدالله بن عباس، وحديثه عند الطواني [5].

عاشراً: سفينة مولى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، ويوجد حديثه عند أبي يعلى الموصلي [6]، وأشار إليه الحاكم النيسابوري [7].

الحادي عشر: عمرو بن العاص، ويوجد حديثه في كتاب له إلى معاوية بن أبي سفيان، روى ذلك الكتاب الخطيب الخوارزمي في كتاب المناقب [8].

الثاني عشر: أنس بن مالك، وهو المشهور برواية هذا الحديث، لأنّه صاحب القصّة.

وهذا الحديث الشريف ورد من طرق أصحابنا، عن الأئمّة الأطهار (عليهم السلام)، وعن بعض الأصحاب، حتّى أنّ أبا الشيخ الحافظ الإصفهاني روى هذا الحديث عن الإمامين الباقر والصادق (عليهما السلام) في كتابه، وهو من كبار حفّاظ أهل السنّة.

فهؤلاء رواة هذا الحديث من الصحابة.

وأمّا رواته من التابعين، فإنّ التابعين الرواة لهذا الحديث عن أنس بن مالك فقط

1- أنظر: كفاية الطالب للحافظ الكنجي: 368.

2 – ترجمة الإمام علي (عليه السلام) لابن عساكر 2/105 رقم 612.

3 – البداية والنهاية 7 / 354.

4 – تاريخ بغداد 11/376 . دار الكتب العربي . بيروت.

5 – المعجم الكبير 10/343 رقم 10667.

(1 و 2) وفي ترجمة الإمام علي (عليه السلام) لابن عساكر 2/133 رقم 643.

8 – المناقب: 200 . مؤسسة النشر الإسلامي لجماعة المدرسين . قم . 1411 هـ.

يبلغون حدود التسعين رجلاً.

ورواه من أئمّة المذاهب:

1 . أبو حنيفة.

2 . أحمد بن حنبل.

3 . مالك بن أنس.

4 . الإمام الأوزاعي، ذلك الفقيه الكبير الذي كان يعدّ مذهبه مذهباً مستقلاً من بين المذاهب، إلى أن حصروا المذاهب في الأربعة المشهورة.

ومن رواته جماعة كبيرة من مشايخ البخاري ومسلم.

وكثير من رواته من رجال الصحاح الستّة عند أهل السنّة.

ولنذكر أسماء أشهر مشاهير رواة هذا الحديث من أئمّة الحديث وكبار الحفّاظ في القرون المختلفة:

1 . شعبة بن الحجّاج، أمير المؤمنين في الحديث، كما يلقبّونه.

2 . الأوزاعي، الإمام المعروف.

3 . مالك بن أنس، إمام المذهب.

4 . أبو حنيفة، صاحب المذهب.

5 . أحمد بن حنبل، صاحب المذهب.

6 . أبو عاصم النبيل، شيخ البخاري.

7 . أحمد بن حنبل.

8 . عبد الرزاق الصنعاني، شيخ البخاري.

9 . البخاري نفسه، يروي هذا الحديث، لكن لا في صحيحه، بل في تاريخه الكبير، وسنذكر نصّ حديثه فيما بعد.

10 . البلاذري، صاحب أنساب الأشراف.

11 . أبو حاتم الرازي، الذي هو من أقران البخاري ومسلم.

12 . الترمذي، صاحب الصحيح.

13 . أبو بكر البزّار، صاحب المسند.

14 . النسائي، صاحب الصحيح.

15 . أبو يعلى الموصلي، صاحب المسند.

16 . محمّد بن جرير الطوي، صاحب التاريخ والتفسير المعروفين.

17 . ابن أبي حاتم، صاحب التفسير، والمحدّث الكبير الذي يعدوّنه من الأبدال.

18 . ابن عبدربّه، في العقد الفريد.

19 . أبو الحسين المحاملي، صاحب الأمالي.

20 . أبو العباس ابن عُقدة، له كتاب في حديث الطير.

21 . المسعودي المؤرخ، صاحب مروج الذهب.

22 . أبو القاسم الطواني، صاحب المعاجم الثلاثة.

23 . أبو الشيخ الاصفهاني، صاحب كتاب طبقات المحدّثين بإصفهان.

24 . ابن السقا الواسطي، هذا الحافظ الكبير من علماء القرن الرابع، سنذكر قصّته في حديث الطير.

25 . أبو حفص ابن شاهين، له كتاب في حديث الطير.

26 . أبو الحسن الدارقطني، صاحب كتاب العلل.

27 . أبو عبدالله الحاكم النيشابوري، صاحب المستدرك، وله كتاب بطرق حديث الطير.

28 . أبو بكر ابن مردويه، له كتاب في طرق حديث الطير.

29 . أبو نعيم الأصفهاني، صاحب حلية الأولياء وغيره من الكتب، له كتاب في طرق حديث الطير.

30 . أبو طاهر ابن حمدان الخراساني، المحدّث الكبير، له كتاب في طرق حديث الطير.

31 . أبو بكر البيهقي، صاحب السنن الكبرى.

32 . ابن عبد البر، صاحب الإستيعاب.

33 . الخطيب البغدادي، صاحب تاريخ بغداد.

34 . محي السنّة البغوي، صاحب مصابيح السنّة.

35 . رزين العبدري، صاحب الجمع بين الصحاح الستّة.

36 . أبو القاسم ابن عساكر، صاحب تاريخ دمشق.

37 . ابن الأثير الجزري، صاحب جامع الأُصول.

38 . وأيضاً أخوه ابن الأثير الآخر، صاحب أُسد الغابة.

39 . الخطيب التبريزي، صاحب مشكاة المصابيح.

40 . أبو الحجّاج المزّي، صاحب تهذيب الكمال وكتاب تحفة الأشراف.

41 . شمس الدين الذهبي، صاحب المؤلفات المعروفة المشهورة.

42 . ابن كثير الدمشقي، صاحب التفسير والتاريخ.

43 . أبو بكر الهيثمي، صاحب مجمع الزوائد.

44 . شمس الدين ابن الجزري، صاحب المؤلفات.

45 . ابن حجر العسقلاني، صاحب المؤلفات، شيخ الإسلام، والفقيه المحدث الرجالي المعروف.

46 . جلال الدين السيوطي، أيضاً صاحب المؤلفات المشهورة.

47 . ابن حجر المكي، صاحب الصواعق.

48 . شاه ولي الله الدهلوي، محدّث الهند.

وكما عرفتم في خلال ذكر أسماء الرواة هؤلاء: إنّ جماعة من الأعلام ومن كبار المحدثّين ألفوّا كتبا خًاصة تتعلق ّبطرق حديث الطير، وهؤلاء هم:

1 . الطوي، صاحب التفسير والتاريخ.

2 . ابن عقدة.

3 . الحاكم النيسابوري.

4 . ابن مردويه.

5 . أبو نعيم.

6 . أبو طاهر ابن حمدان.

7 . الذهبي نفسه يذكر في كتابه تذكرة الحفّاظ بترجمة الحاكم النيسابوري: أنّ له كتابا ً أي الذهبي نفسه . في طرق حديث الطير [1].

فهؤلاء رواة هذا الحديث بنحو الإجمال من الصحابة، وأشرنا إلى أنّ عدد التابعين الرواة لهذا الحديث من أنس بن مالك وحده يبلغون حدود التسعين رجلا، وذكرنا أشهر مشاهير علماء الحديث في القرون المختلفة الرواة لحديث الطير، وذكرنا من ألّف في خصوص حديث الطير كتاباً.

وحديث الطير موجود في عدّة من الصحاح، كصحيح الترمذي، وصحيح النسائي، وصحيح ابن حبّان، وأيضا ًموجود في المختارة للضياء المقدسي، وفي المستدرك للحاكم، وفي الجمع بين الصحيحين، وفي الجمع بين الصحاح.

كما أنّ لهذا الحديث أسانيد صحيحة هي أكثر من عشرين سند موجودة في خارج الصحاح.

ولا أظن أنّ من يقف على هذه الأسامي، وهذه الأسانيد، يشك في صدور هذا الحديث عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ، هذا الحديث المتفق عليه بين المسلمين، وحينئذ ننتقل إلى الجهة الثانية.

1- تذكرة الحفّاظ 3/1042 ـ 1043 ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

الجهة الثانية

دلالة حديث الطير على إمامة أمير المؤمنين (عليه السلام)

إنّ حديث الطير يدلّ على إمامة أمير المؤمنين بالقطع واليقين، وذلك، لأنّ القضيّة التي تتعلق بحديث الطير، هذه القضية قد أسفرت عن كون علي (عليه السلام) أحبّ الناس إلى الله وإلى الرسول، فكأنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قد انتهز فرصة إهداء طير إليه ليأكله، انتهز هذه الفرصة للإعلان عن مقام أمير المؤمنين وعن شأنه عند الله والرسول، هذا الشأن الذي سوى أنّ عائشة تمنّت أن يكون لأبيها، وحفصة تمنّت لأن يكون لأبيها، وأنس بن مالك ـ صاحب القصة ـ حال دون أن تكون هذه المرتبة وأن يكون هذا الشأن والمقام لأمير المؤمنين، زاعماً أنّه أراد أن يكون لأحد من الأنصار، وربمّا سعد ابن عبادة بالخصوص، بل سنقرأ في بعض ألفاظ هذا الحديث أنّ الشيخين، وفي سند أنّ عثمان أيضاً جاؤوا إلى الباب ولم يتشرفوا بالدخول على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في تلك اللحظة التي كان يدعو الله أن يأتي إليه بأحبّ الخلق إلى الله وإلى الرسول.

فلنذكر ـ إذن ـ طائفةً من ألفاظ القصة، لنقف على واقع الأمر أولاً، ولنطلع على تصرفات القوم في نقل هذا الحديث، وكيفية تصرّفهم في الحديث، إمّا إختصاراً له وإما نقلاً له بنحو يقلل من أهمية القضية فيما يتعلق بأمير المؤمنين (عليه السلام).

يقول الترمذي في صحيحه[1] عن أنس بن مالك: كان عند النبي (صلى الله عليه وسلم) طير فقال: " اللهمّ

1- صحيح الترمذي 5 / 595 باب مناقب علي بن أبي طالب.

ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي هذا الطير، فجاء علي فأكل معه ".

هذا لفظ الحديث بهذا المقدار في صحيح الترمذي، فلا يذكر فيه دور أنس في القضيّة هذه كما سنقرأ، ولا يذكر مجيء غير علي ورجوعه من باب رسول الله.

وجاء في كتاب مناقب علي لأحمد بن حنبل[1] ما نصّه: عن سفينة خادم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) الذي هو أحد رواة هذا الحديث يقول: أهدت امرأة من الأنصار إلى رسول الله طيرين بين رغيفين، فقدّمت إليه الطيرين، فقال (صلى الله عليه وسلم) : " اللهمّ ائتني بأحبّ خلقك إليك والي رسولك "، ورفع صوته، فقال رسول الله: " من هذا؟ " فقال: علي.

لاحظوا نصّ الحديث الذي يرويه أحمد بن حنبل، وقارنوا بينه وبين رواية الآخرين.

ولكم أن تقولوا: لعلّ الآخرين تصرّفوا في لفظ الحديث بإسقاط كلمة "ورفع صوته " فقال (صلى الله عليه وآله وسلم) : " اللهمّ ائتني بأحبّ خلقك إليك والي رسولك ورفع صوته "، إنّ معنى "رفع صوته " أنّه عندما كان يدعو كان يدعو بصوت عال، لنفرض أنّ هذا معنى الحديث إلى هنا " اللهمّ ائتني بأحبّ خلقك إليك والي رسولك ورفع صوته " لكن الحقيقة إن لفظ أحمد

محرّف، لأنّا سنقرأ في بعض الألفاظ: إنّ عليا عندما جاء في المرة الأولى فرجعه أنس ولم يأذن له بالدخول، وفي المرة الثانية كذلك، في المرّة الثالثة لمّا جاء علي رفع صوته فقال رسول الله: من هذا؟

فمن هنا يظهر معنى "ورفع صوته" ويتبيّن التحريف، وإلاّ فأي علاقة بين قوله: " اللهم ائتني بأحب الخلق إليك والى رسولك ورفع صوته "، وقوله: فقال رسول الله من هذا؟ فقال: علي، أي: قال سفينة: الذي خلف الباب هو علي، قال: افتح له، ففتحت، فأكل مع رسول الله من الطيرين حتّى فنيا.

1- فضائل الإمام علي (عليه السلام) لابن حنبل: 42 رقم 68، تحقيق السيد عبد العزيز الطباطبائي.

فالتصرف في لفظ الحديث عند أحمد أيضاً واضح تماماً، والتلاعب في هذا اللفظ باد بكل وضوح.

أمّا الهيثمي صاحب مجمع الزوائد، فيروي هذا الحديث باللفظ التالي[1]:

عن أنس بن مالك قال: كنت أخدم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فقُدّم فوخا مشويا أو فقدم فوخا مشويا [يقتضي أن يكون: فقُدّم فوخ مشوي، أو فقدم رسول الله فوخا مشويا]فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : " اللهم ائتني بأحب الخلق إليك وإليّ يأكل معي من هذا الفوخ " فجاء علي ودق الباب، فقال أنس: من هذا؟ قال: علي، فقلت . أي أنس . يقول: النبي على حاجة، وفي بعض الألفاظ: النبي مشغول، أي لا مجال للدخول عليه، والحال أنّ النبيّ كان مراراً يدعو: " اللهم ائتني بأحب الخلق إليك "، قال: النبي على حاجة، فانصرف علي. عاد رسول الله مرّة أخرى يقول: " اللهم ائتني بأحب الخلق إليك والي يأكل معي من هذا الفوخ "، فجاء علي فدقّ الباب دقاً شديدا، فسمع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فقال: " يا أنس من هذا؟ " قال: علي، قال: " أدخله "، فدخل فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : " لقد سألت الله ثلاثاً أنْ يأتيني بأحب الخلق إليه والي يأكل معي هذا الفوخ "، فقال علي: وأنا يا رسول الله، لقد جئت ثلاثاً كلّ ذلك يردني أنس، فقال رسول الله: " يا أنس، ما حملك على ما صنعت؟ " قال: أحببت أن تدعو رجلاً من قومي، فقال رسول الله: " لا يلام الرجل على حبّ قومه ".

في هذا الحديث جاء علي مرّتين فردّه أنس قائلاً: رسول الله على حاجة، في المرة الثالثة دق علي الباب دقا شديدا.

وفي بعض الألفاظ: رفع صوته فسمع رسول الله صوت علي وقال لأنس: " إفتح الباب ليدخل علي "، ثمّ اعترض عليه رسول الله، أي على أنس، واعتذر أنس كما في

1- مجمع الزوائد 9/125 ـ دار الكتب العربي ـ بيروت ـ 1402 هـ.

الخبر: أحببت أن تدعو رجلاً من قومي.

لكن الحديث في مسند أبي يعلى كما يلي: حدّثنا قطن بن نسير، حدثّنا جعفر بن سليمان الضبعي، حدثّنا عبدالله بن مثنى، حدّثنا عبدالله بن أنس عن أنس قال: أُهدي لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) حجل مشوي، فقال رسول الله (صلى الله عليه

وسلم) : " اللهمّ ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي من هذا الطعام "، فقالت عائشة: اللهم اجعله أبي، وقالت حفصة: اللهم اجعله أبي، قال أنس: فقلت أنا: اللهمّ اجعله سعد بن عبادة، قال أنس: سمعت حركة الباب، فإذا علي، فسلّم، فقلت: إنّ رسول الله على حاجة، فانصرف، ثمّ سمعت حركة الباب فسلّم علي، فسمع رسول الله صوته، أي رفع علي صوته [أُريد أن أؤكد أن لفظ أحمد محرّف] فسمع رسول الله صوته فقال: " أنُظر من هذا؟ " فخرجت، فإذا علي، فجئت إلى رسول الله فأخبرته، فقال: " ائذن له "، فأذنت له، فدخل، فقال رسول الله: " اللهمّ والِ اللهم وَالِ ".

هذا لفظ أبي يعلى.

ولاحظوا الفوارق بين هذا اللفظ ولفظ الهيثمي، ثمّ لفظ الترمذي، ولفظ أحمد بن حنبل.

أمّا في الخصائص للنسائي[1] [الذي نصّ الحافظ الذهبي على أنّ كتاب الخصائص داخل في السنن،راجعوا سير أعلام النبلاء[2] وكذاراجعوا مقدمة تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني] فيروي النسائي هذا الحديث بسند صحيح، مضافاً إلى أنّ كتابه داخل في السنن الكبرى للنسائي الذي يقولون بأنّ له شروطاً في هذا الكتاب أشدّ من شروط الشيخين:

عن أنس بن مالك: إنّ النبي (صلى الله عليه وسلم) كان عنده طائر، فقال: " اللهمّ ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي من هذا الطائر "، فجاء أبو بكر فردّه، ثمّ جاء عمر فردّه، ثم جّاء علي فأذن له.

1- الخصائص للنسائي: 29 رقم 10 ـ مكتبة المعلا ـ الكويت ـ 1406 هـ.

2- سير أعلام النبلاء 14/133 . مؤسسة الرسالة . بيروت . 1404 هـ.

وفي مسند أبي يعلى بنفس السند، ترون مجيء الشيخين ومجيء عثمان أيضاً، قال: " اللهمّ ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير "، فجاء أبو بكر فردّه، ثمّ جاء عمر فردّه، ثم جّاء عثمان فرده، ثم جاء علي فأذن له[1] .

لاحظوا الفوارق بين الألفاظ، وقد تعمّدت التنوع في النقل حتّى تلتفتوا إلى أنهّم إذا أرادوا أن ينقلوا القضيةّ الواحدة وهي ليست في صالحهم، كيف يتلاعبون باللفظ، وكيف ينقصون من القصة، وكيف يسقطون تلك النقاط الحساسة التي يحتاج إليها الباحث الحر المنصف في تحقيقه عن سنّة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ، وفي فحصه عن القول الحق من بين الأقوال.

أقول: سند النسائي كما أكّدت سند صحيح، وهو نفس السند في مسند أبي يعلى، لكنّ بعضهم يحاول أن يناقش في سند هذا الحديث الأخير الذي نقلته عن النسائي وأبي يعلى، يحاول أنْ يناقش في هذا السند، ونحن نرحّب بالمناقشة، وأيّ مانع لو كانت المناقشة مناقشة علميّة، على كلّ منصف أن يسلمّ، وأي مّانع لو كانت المناقشة واردة، وحينئذ لرفعنا اليد عن هذا الحديث وتمسّكنا بغيره من الألفاظ، أو تمسكنا بغير هذا الحديث من الأحاديث، وأيّ مانع؟ لكن كيف لو كانت المناقشة ظاهرة البطلان، واضحة التعصّب!!

يحاول بعضهم أنْ يناقش في وثاقة أحد رجال هذا السند، وهو السُدي، والسدُي هو إسماعيل بن عبد الرحمن، ربماّ يناقش

فيه بعض، لكنّه من رجال مسلم، من رجال الترمذي، من رجال النسائي، من رجال أبي داود، ومن رجال ابن ماجة.

ويقول أحمد بترجمته: ثقة.

ويقول غيره من كبار الرجاليين: ثقة.

1- مسند أبي يعلى 7/105 رقم 4052 ـ دار المأمون للتراث ـ دمشق ـ 1406 هـ.

حتّى أنّ ابن عدي المتشدّد في الرجال يقول: هو مستقيم الحديث صدوق، بل إنه من مشايخ شعبة.

وقد ذكرنا أنّ شعبة أمير المؤمنين عندهم، وهو لا يروي إلاّ عن ثقة هكذا يقولون، يقولون شعبة بن الحجاج لا يروي إلا عن ثقة، وممّن يعترف بهذا المعنى أو يدّعي هذا المعنى هو ابن تيمية، وينقل السبكي كلامه في كتابه شفاء الأسقام [1].

فإذا كان الرجل من رجال خمسة من الصحاح الستّة، ويوثّقه أحمد، ويوثّقه العجلي، ويوثّقه ابن عدي، ويوثّقه الآخرون من كبار الرجاليين [2]، فأيّ مناقشة تبقى في السدُي ليطعن الطاعن عن هذا الطريق في هذا الحديث الذي هو في نفس الوقت الذي يدلّ على فضيلة لأمير المؤمنين، يدلّ على ما يقابل الفضيلة لمن يقابل أمير المؤمنين؟

وهناك قرائن داخل الحديث وقرائن في خارج الحديث لا نحتاج إلى ذكرها كلّها، بل نكتفي بالإشارة إلى بعض القرائن الداخليّة وبعض القرائن الخارجيّة فقط.

في بعض ألفاظ هذا الحديث يقول (صلى الله عليه وآله وسلم) : " اللهمّ ائتني بأحبّ خلقك إليك وأوجههم عندك "، وهذه الإضافة موجودة في بعض الألفاظ.

وفي بعض الألفاظ: " اللهمّ أدخل عليَ أحب خلقك إلي من الأولين والآخرين ".

وربّما يدلّ هذا الحديث بهذا اللفظ على أفضليّة أمير المؤمنين من الأولين والآخرين، أما الآخرون فالأمر فيهم سهل. أما الأوّلون فإنّه يشمل الأنبياء أيضاً، يشمل حتىّ أولي العزم منهم، ويكون هذا الحديث بهذا اللفظ من أدلتنا على أفضلية أمير المؤمنين من جميع الأنبياء إلاّ النبي والرسول الأعظم (صلى الله عليه وآله وسلم) .

وفي بعض ألفاظ الحديث يقول أنس: فإذا علي . أي فتحت الباب فإذا علي . فلمّا رأيته حسدته.

1- شفاء الأسقام في زيارة خير الأنام: 10.

2- تهذيب التهذيب 1 / 313.

وفي بعض ألفاظ الحديث: فلمّا نظر إليه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قام قائماً فضمّه إليه وقال: " يا رب وّالي يا رب والي، ما أبطأ بك ياعلي؟ ".

وفي لفظ آخر بعد تلك العبارات: " ما أبطأ بك يا علي؟ " قال: يا رسول الله قد جئت ثلاثاً كلّ ذلك يردني أنس، قال أنس:

فرأيت الغضب في وجه رسول الله، وقال: " يا أنس ما حملك على ردّه؟ " قلت: يا رسول الله سمعتك تدعو، فأحببت أن تكون الدعوة في الأنصار.

وكأنّ بهذا العذر زال غضب رسول الله!! ذلك الغضب الشديد الذي رآه أنس في وجهه، زال بمجرّد اعتذاره بهذا العذر، حتى أنّه (صلى الله عليه وآله وسلم) لمّا اعتذر هذا العذر قال: لست بأوّل رجل أحب قومه!!

وإنّي أعتقد أنّ هذا الكلام من رسول الله مفتعل عليه في حديث الطير: " لا يلام الرجل على حبّ قومه " أو " لست بأوّل رجل أحبّ قومه "، أعتقد أنّ هذه إضافة من المحدثّين.

لكنْ لو سألتم بأيّ دليل تعتقد؟

ليس عندي الآن دليل، وإنّما أقول: كيف غضب رسول الله ذلك الغضب ثمّ زال غضبه بمجرّد اعتذار أنس بهذا العذر الواهي؟ بل يعتذر له رسول الله مرّةً أُخرى، ويبدي له عذراً!! ألم يكن يعلم رسول الله بهذا: لا يلام الرجل على حب قومه؟ فلماذا غضب عليه إذن؟ بل قاله له رسول الله وكأنّه يلاطفه بعد ذاك الغضب الشديد، كما في هذا الحديث: " لست بأوّل رجل أحبّ قومه، أبى الله يا أنس إلاّ أنْ يكون ابن أبي طالب ".

وهذه قرائن داخليّة في الألفاظ، ولو أردت أن أُعيد عليكم الألفاظ بكاملها من أولّها إلى آخرها لطال بنا المجلس، لكن تلك المقاطع التي نحتاج إليها. كقرائن داخليّة تؤيدّ ما نريد أنْ نستدل بّه من هذا الحديث. هذه القرائن انتخبتها واستخرجتها بهذا الشكل.

مضافاً: إلى أنّ أمير المؤمنين (عليه السلام) احتجّ بحديث الطير في يوم الشورى.

ولماذا احتجّ؟ وعلى من احتجّ؟

احتجّ على كبار الصحابة الذين انتخبهم عمر، لأنْ يستشيروا فيما بينهم، فيتعينّ الخليفة في ذلك المجلس، هؤلاء أعلام القوم وأهل الحلّ والعقد.

إذن، احتجّ علي على هؤلاء، ومن المحتج؟ علي أمير المؤمنين، وهل يحتج علي بما ليس له أصل؟ وهل يحتج علي بما هو ضعيف سنداً أو كذب أو موضوع؟ فالمحتج علي، والمحتج عليه أُولئك الأصحاب المنتخبون من قبل عمر لأن يعينَّ من بينهم خليفة عمر، واحتجّ علي في ذلك المجلس بحديث الطير.

وأيضاً: سعد بن أبي وقاّص الذي أمره معاوية بن أبي سفيان بسبّ علي، فأبى سعد من أن يسب، وسأله معاوية عن السبب، فاعتذر بأنّه سمع من رسول الله خلالاً أو خصالا لًعلي، ومادام يذكر تلك الخصال فلن يسب علياً، هًذا الحديث الذي قرأناه من قبل، وفيه تحريفات كثيرة كما ذكرت لكم في ذلك المجلس.

في بعض ألفاظ هذا الحديث: إنّ سعداً اعتذر من أنْ يسب عليا بّخًصال، فذكر الخصال ومنها حديث الطير، الخصال التي اعتذر بها سعد في هذه الرواية هي: حديث الراية، وحديث الطير، وحديث الغدير، وهذه الرواية موجودة في حلية الأولياء لأبي

نعيم، ومن شاء فليراجع .

هذا، والشواهد والقرائن الخارجيّة الدالّة على أنّ عليا أحبّ الخلق إلى الله والى الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) دون غيره، تلك القرائن كثيرة لا تحصى، والله يشهد على ما أقول، وأنتم أيضاً تعلمون، فلا نطيل المجلس بذكر تلك الشواهد.

بل في الأحاديث التي بحثنا عنها، والآيات التي درسناها فيما سبق، والتي

1- حلية الأولياء 4 / 356.

سنذكرها فيما سيأتي، كفاية لأن تكون شواهد لهذا الحديث.

وما معنى الأحبيّة إلى الله والى الرسول؟ وأيّ علاقة بين الأحبيّة وبين الإمامة والولاية؟ أي إرتباط بين الأمرين؟

أتتصوّرون أنْ تكون الأحبيّة إلى الله والى الرسول، أن يكون الشيء أحب الأشياء إلى الله والرسول، أو يكون شخص الأحب إلى الله والى الرسول، أن تكون الأحبيّة اعتباطيّة ليس لها معيار، ليس لها ملاك، ليس لها ضابط، أيمكن هذا؟ أتتصوّرون هذا؟ أتحتملون هذا؟ وأنتم بأنفسكم، كلّ واحد منكم إذا أحبّ شيئاً، وجعله أحب الأشياء إلى نفسه، أو أحب شخصا واتّخذه أحب الناس إلى نفسه، يُسأل لماذا؟ ولابدّ وأن يكون له ضابط، قطعا يكون له سبب، فالأحبيّة ليست أمرا اعتباطيا، الإنسان لا يحب كل صوت، لا يحبّ كلّ صورة، لا يحب كلّ شيء، لابدّ وأن يكون هناك ضوابط للحب فكيف الأحبية؟ أن يكون شيء أحب الأشياء إلى الإنسان من كلّ الأشياء في العالم، أن يكون شخص أحبّ الأشخاص إلى الإنسان من كلّ أفراد الإنسان وبني آدم، ويكون هذا بلا حساب وبلا سبب من الأسباب؟ أيمكن هذا ويعقل؟

نحن لكوننا أفراداً من البشر وذي عقول، ونحاول أن تكون أعمالنا وتروكنا عن حكمة، عن سبب، عن علّة، لا نذر شيئاً ولا نختار شيئاً إلاّ لعلّة، إلا لحساب، إلا لسبب، أيعقل أن تقول بأني أحبُ الكتّاب الفلاني وهو أحب إليّ من بين جميع كتب العالم، فإذا سئلت عن السبب لا يكون عندك سبب، لا يكون عندك جواب معقول.

الله سبحانه وتعالى يجعل فرداً من أفراد البشر، وواحداً من خلائقه أحبّ الخلائق إلى نفسه، ورسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يتّخذ أحداً ويجعله أحبّ الخلق إليه، أترى يكون هذا بلا حساب وهل يعقل؟

وجميع التصرّفات التي صدرت من المحدثّين والمؤلفّين في هذا الحديث، وما سنقرأ أيضا ممّا يحاولونه أمام الإمامية في استدلالهم بهذا الحديث، كلّ تلك القضايا أدلة

أُخرى وشواهد على أنّ هذا الحديث يدلّ على مقام عظيم لأمير المؤمنين، يدلّ على شأن كبير، والا لمّا فعلوا، ولما تصرّفوا، ولما ضربوا وكسروا المنبر، ولما أهانوا المحدّث الحافظ الشهير الكبير عندهم، كما سنقرأ.

ثمّ إنّ الأحبيّة إلى الله والرسول لما لا تكون اعتباطا، ولابد من سبب، والمفروض أن تلك الأحبية إلى رسول الله لم تكن لميول نفسانيّة ولم تكن لأغراض شخصيّة، لأن رسول الله أعلى وأجل وأسمى من أن يحب شخصا ويجعله أحب الخلق إليه

لمجرّد ميل نفساني، فما هي تلك الضوابط التي أشرنا إليها؟

نحن لا علم لنا بتلك الضوابط على نحو الدقّة، لا نعلم بها، الأمر أدقّ من هذا، أدقّ من أن تتوصلّ إليه عقولنا وأفهامنا، الأمر أدقّ من أن نفهم أنّ النبي ـ أي مّعيار كان عنده لأن يتّخذ أحدا أحبّ الخلق إليه، نحن لسنا في ذلك المستوى لأن نعرف ذلك المعيار، لأنْ نعرف ملكات رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ، حتّى نتمكنّ من تعيين من هو أحب، اللهم إلا عنّ طريق تلك الأحاديث الواردة عنه (صلى الله عليه وآله وسلم) ، عن طريق الأحاديث المتواترة القطعيّة، عن طريق الأحاديث المتفق عليها بين الطرفين.

فأحبيّة شخص إلى رسول الله لا يمكن أن تكون لميل نفساني ولشهوة خاصّة، ولغرض شخصي عند رسول الله، فيجعل أحداً أحبّ الخلق إليه ولا يجعل الآخر والآخرين، بل هناك ضوابط، وهي التي تقرّب إليه أبعد الناس وتبعدّ عنه أقرب الناس، تلك الضوابط لابدّ وأن تكون هكذا، وإلاّ فليس بنبي مرسل من قبل الله سبحانه وتعالى، يفعل ويترك وما يفعل وما يترك إلا عن وحي من الله سبحانه وتعالى (وَما ينطِقُ عَنِ الهَوى إِنْ هو إِلاّ وحْيَ يوحَى)[1].

فإذا كانت الأحبيّة بملاك، بسبب، وبحساب، تلك الأحبية تنتهي إلى الأقربية

1- سورة النجم: 3 ـ 4.

المعنويّة، تنتهي إلى الأفضلية، تنتهي إلى وجود ما يقتضي أن يكون ذلك الشخص الأحب إلى رسول الله، أن يكون مقدمّاً على غيره في جميع شؤون الحياة.

وإليكم عبارة الحافظ النووي في شرح صحيح مسلم، وهذا حافظ كبير من حفّاظهم، وكتابه في شرح صحيح مسلم ومن أشهر كتبهم وأكثرها اعتباراً وشهرة، يقول في معنى محبّة الله تعالى لعبده .والمراد من هذه الكلمة في النصوص الإسلامية كتاباً وسنّةً . فيشرح قائلاً:

محبّة الله سبحانه وتعالى لعبده تمكينه من طاعته، وعصمته، وتوفيقه، وتيسير ألطافه وهدايته، وإفاضة رحمته عليه، هذه مباديها، وأمّا غايتها فكشف الحجب عن قلبه، حتّى يراه [أي يرى الله تعالى] ببصيرته فيكون [هذا الشخص المحبوب لله سبحانه وتعالى] كما قال في الحديث الصحيح: فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره[1] .

هذه عبارته، وما ألطفها من عبارة.

فهل من شك حينئذ في استلزام الأحبية للإمامة؟ إنّ من كان محبوباً لله تعالى يكون له هذه المنزلة، فكيف من كان أحب الخلق إليه، عبارة النووي كانت في محبّة الله لأحد، أمّا كون هذا الشخص وحده هو الأحبّ من كل الخلائق إلى الله سبحانه وتعالى فحدّث ولا حرج، هذا الذي قلت بأنّ أفهامنا تقصر عن درك مثل هذه القضايا، إلا أنناّ نتكلم بقدر ما نفهم.

إذن، لا شكّ ولا ريب في استلزام الأحبيّة للإمامة والخلافة والولاية.

هذا على ضوء الحديث الذي قرأناه برواته وأسانيده وألفاظه، وبعض العبارات المتعلّقة بالمطلب ذكرتها لكم.

فتمّ البحث إلى الآن عن دلالة حديث الطير على الإمامة واستلزام الأحبيّة

1- المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج 15/151.

للأفضليّة.

ملاك الأحبية على صعيد الواقع التاريخي

وأمّا على صعيد الواقع التاريخي، أذكر لكم شاهدين فقط على صعيد الواقع التاريخي، حتّى تعرفوا أنّ استدلالنا بحديث الطير على إمامة أمير المؤمنين لا مجال لأيّ خدشة فيه من أيّ أحد من الأولين والآخرين.

الشاهد الأوّل:

إنّهم يروون عن عمر بن الخطّاب أنّه قيل له لما طعن: لو استخلفت، فقال: لو كان أبو عبيدة حيا لاستخلفته.

يقول: لو كان أبو عبيدة الجرّاح حياً لاستخلفته، لا أريدُ أن أخوج عن موضوع البحث، والا فعندي تعليق هنا، يقول: لو كان أبو عبيدة حيّاً لاستخلفته.

فإنْ سأله الله: لماذا وبأيّ ملاك استخلفت أبا عبيدة؟

يقول: وقلت لربّي إنْ سألني: سمعت نبيك يقول: أبو عبيدة أمين هذه الأمةّ.

ولي تعليق على هذا الحديث أتركه إلى وقت آخر.

ويقول عمر أيضاً: ولو كان سالم مولى أبي حذيفة حياً استخلفته.

وعندي تعليق هنا، أتركه لوقته.

يقول: فقلت لربّي إنْ سألني: سمعت نبيك يقول: إن سالما شديد الحب لله.

يقول عمر بن الخطّاب: لو كان سالم مولى أبي حذيفة حياً لاستخلفته، هذا الشخص المولى، ولاعتزت إلى الله بأنيّ سمعت نبيّك يقول: إنّ سالما شديد الحب لله.

إذن، أصبح الحب ملاكاً ومعياراً للخلافة، وهو مولى، وقد أجمعوا على أنّ الإمام يجب أن يكون من قريش، لكن لماذا كان سالم مولى أبي حذيفة بهذه المثابة في نظر عمر بن الخطّاب؟ نتركه لوقته. هذا هو الشاهد الأول.

هذا الشاهد موجود في تاريخ الطوي [1]، وفي تاريخ ابن الأثير الكامل [2]، فراجعوا.

الشاهد الثاني:

والأهم من هذا هو الشاهد الثاني، تجدونه في صحيح البخاري في قضيّة السقيفة نفسها، في بيعة أبي بكر بالذات، يقول الراوي والعبارة هكذا:

اجتمعت الأنصار إلى سعد بن عبادة في سقيفة بني ساعدة، فقال أبو بكر: نحن الأُمراء وأنتم الوزراء، فقال عمر: نبايعك أنت، فأنت سيّدنا وخيّرنا وأحبنا إلى رسول الله، فبايعه عمر وبايعه الناس[3].

فأصبحت الأحبية إلى رسول الله هي الملاك على صعيد الواقع، دعنا عن البحث الصغروي فله مجال آخر، نستدلّ الآن بهذا الحديث على ما هو في صحيح البخاري صدقاً أو كذباً، حجة عليهم ونحن نلزمهم بهذه الحجة، عمر بن الخطّاب يدعّي لأبي بكر إنّه كان أحبّ الخلق إلى النبي، ولذا . أمام الأنصار وغيرهم . نادى بأنّ أبا بكر هو المتعينّ للخلافة، بأي دليل؟ لأنه أحبّ الخلق إلى رسول الله.

لكن حديثنا حديث متواتر قطعي الصدور عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ، مقبول بين الطرفين، وقد ذكرت لكم رواة هذا الحديث، وذكرت لكم كيفيّة الإستدلال به، وفقه هذا الحديث.

الحسد لأمير المؤمنين (عليه السلام) :

ومن فوائد حديث الطير أنّه كان هناك بين أصحاب رسول الله حتّى المقربّين منهم،

1- تاريخ الطبري 2/580 ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ 1408 هـ.

2 – الكامل في التاريخ 3/65 . دار صادر . بيروت . 1399 هـ.

3 – صحيح البخاري 5 / 7 . 8.

من كان في قلبه حسد بالنسبة لأمير المؤمنين (عليه السلام) ،وأنس بن مالك خادم رسول الله يكذب، لا مرّةً ولا مرتّين، يكذب مرّات لأجل الحسد الذي في قلبه على علي أمير المؤمنين، لكن أنساً كشف عن واقع حاله أكثر فأكثر، عندما ناشده أمير المؤمنين (عليه السلام) بحديث الغدير فأبى أن يشهد، وكتم الشهادة، وكتمان الشهادة ذنب كبير من كبائر المعاصي، حتّى أنّ أمير المؤمنين دعا عليه، وابتلي بالبرص.

إنّه لابدّ أن نعرف حقائق الأشخاص من خلال السنةّ النبوية، قبل أن نقرأ تراجمهم وأحوالهم في كتب التراجم، ففي السنة وفي الأحاديث الواردة في المصادر المعتبرة ما يستكشف به حقائق حالات الأشخاص أكثر بكثير، وهذا ممّا لا يخفى على المتضلّعين بمثل هذه البحوث.

الجهة الثالثة

محاولات القوم في ردّ حديث الطير

فننتقل الآن إلى محاولات القوم في ردّ هذا الحديث وإبطاله، وفي المنع عن نقله وانتشاره وما صنعوا.

تتلخّص محاولاتهم في وجوه:

الأول: المناقشة في سند الحديث

فإذا راجعتم كتاب العلل المتناهية في الأحاديث الواهية لأبي الفوج ابن الجوزي، تجدونه يذكر هذا الحديث بسند أو ببعض أسانيده ويضعّفه ويسكت عن بعض الأسانيد الأُخرى[1].

لكن ابن الجوزي أبا الفوج الحنبلي المتوفى سنة 597 هـ معروف بالتسوّع بالحكم، لا بالتضعيف فقط بل حتّى الحكم بالوضع، ولربّما ضعّف أو كذّب في كتبه أحاديث موجودة في الصحاح، وهذا ما دعا كبار المحدثيّن من المحققين من أهل السنّة إلى التحذير من الإعتماد على حكم ابن الجوزي، في أي حديث من الأحاديث، وأنّه لابد من التثبتّ.

والعجيب أنّهم ربمّا ينسبون إلى ابن الجوزي أنهّ أورج حديث الطير في كتاب

1- العلل المتناهية 1/228 من رقم 360 ـ 377.

الموضوعات، راجعوا كتاب المرقاة في شرح المشكاة للقاري[1] وبعض الكتب الأُخرى، ينسب إلى ابن الجوزي أنّه حكم على هذا الحديث بالوضع وأدرجه في كتاب الموضوعات.

والحال أنّه غير موجود في كتاب الموضوعات، نعم، موجود في كتاب العلل المتناهية، لكنّه ببعض أسناده، وانمّا يتكلمّ على بعض رجال هذا الحديث في بعض الأسانيد. ونحن لا ندّعي أنّ كل أسانيده صحيحة. ويسكت عن البعض الآخر.

ويأتي من بعده ابن كثير، فيذكر في تاريخه[2] حديث الطير، ويرويه عن عدّة من الأئمّة الأعلام، يرويه عن الترمذي، وعن أبي يعلى، وعن الحاكم، وعن الخطيب البغدادي، وعن ابن عساكر، وعن الذهبي، وعن غيرهم، إلى أنْ قال:

وقد جمع الناس في هذا الحديث مصنّفات مفردة منهم: أبو بكر ابن مردويه، والحافظ أبو طاهر محمدّ بن أحمد بن حمدان فيما رواه شيخنا أبو عبدالله الذهبي يقول: ورأيت مجلداً في جمع طرقه وألفاظه لأبي جعفر ابن جرير الطوي المفسرّ صاحب التاريخ، ثمّ وقفت على مجلدّ كبير في ردهّ وتضعيفه سندا ومتنا للقاضي أبي بكر الباقلاني المتكلم.

ثمّ يذكر ابن كثير رأيه في هذا الحديث قائلاً: وبالجملة، ففي القلب من صحة هذا الحديث نظر وان كثرت طرقه.

أقول: فدليل ابن كثير على ضعف هذا الحديث أنّ قلبه لا يساعد، قلب ابن كثير لا يساعد على قبول هذا الحديث، كما أنّ قلب أبي جهل لم يساعد على قبول القرآن والإسلام، فليكنْ، وأيّ مانع؟ قلبه لا يساعد، لا يقول: إنهّ موضوع، لا يقول: إنهّ حديث مكذوب، لا يقول: في سنده كذا وكذا، لا يقول: الراوي ضعيف لقول فلان، لنصّ فلان

1- مرقاة المفاتيح 10/465 رقم 6094 ـ دارالفكر ـ بيروت ـ 1414 هـ.

2 – البداية والنهاية المجلد الرابع الجزء السابع: 350 . دار الفكر . بيروت.

على ضعفه، وأمثال ذلك، فإنّها مناقشات علمية تسمع، إنهّا مناقشات علمية قابلة للبحث، قابلة للنظر، وأي مانع! يقول:

وبالجملة، ففي القلب من صحّة هذا الحديث نظر وإن كثرت طرقه.

الرجوع إلى القلب من جملة أساليبهم في ردّ بعض الأحاديث، أذكر لكم شاهداً واحداً فقط، والا لطال بنا المجلس.

عندما يريدون أنْ يردّوا حديثاً وقد أعيتهم السبل، فلم يمكنهم المناقشة في سنده بشكل من الأشكال، يلجأون إلى القسَم أحياناً، كقولهم: والله إنّه موضوع، وأيّ دليل أقوى من هذا؟! أو يلتجئون إلى قلوبهم: والقلب يشهد بأن هذا الحديث موضوع، أذكر لكم شاهداً واحداً فقط.

في مستدرك الحاكم حديث عن علي (عليه السلام) : أخبرني رسول الله: " إنّ أوّل من يدخل الجنةّ أنا وفاطمة والحسن والحسين "، قلت: يا رسول الله فمحبّونا؟ قال: "من ورائكم". يقول الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه[1].

هذا حديث الحاكم، وما ذنبنا إنْ كان الحاكم كاذباً بنقل هذا الحديث وفي حكمه بصحتّه، نحن المحبونّ لأهل البيت ندخل الجنّة وراء أهل البيت، هم يدخلون ونحن وراءهم، لأننّا نحب أهل البيت، وهذا لا يمكن لأحد إنكاره.

فيقول الذهبي في تلخيصه للمستدرك في ذيل هذا الحديث: الحديث منكر من القول يشهد القلب بوضعه[2].

ليته ناقش في سند الحديث، بضعف راو من رواته، يشهد القلب بوضعه!! ولماذا يشهد قلب الذهبي بوضع هذا الحديث؟ الحديث يقول: إنّ أوّل من يدخل الجنةّ رسول الله وعلي وفاطمة والحسن ومحبوهّم من وراءهم، أي مانع من هذا؟ وأي ضّير على

1- مستدرك الحاكم 3/151 وذيل الصفحة.

2 – مستدرك الحاكم 3/151 وذيل الصفحة.

الذهبي حتّى يشهد قلبه بأنّ هذا الحديث موضوع؟ ولماذا؟ هل حبّ أهل البيت مانع من دخول الجنة فيكون قلبه يشهد بوضع هذا الحديث؟ أو يشُك في أنّ رسول الله وعلياً وفاطمة والحسنين أول من يدخل الجنة؟ أيشك فُي هذا؟ لماذا قلبه يشهد بوضعه؟ فتأملوا قيّ هذا.

إذن، كانت المحاولة الأُولى، المناقشة في سند الحديث والحكم بضعف الحديث، لكن الحديث في الصحاح كما ذكرنا، وله أسانيد صحيحة، وقسم كبير من أسانيده أنا بنفسي صحّحتها على ضوء كلمات كبار علماء الحديث وأئمة الجرح والتعديل وهي في خارج الصحاح.

الثاني: تحريف اللفظ

وهذا هو الطريق الثاني لردّ هذا الحديث، قد قرأنا بعض الألفاظ، وعرفتم كيف يكون التحريف.

أمّا أحمد بن حنبل، فقد قرأنا لفظ الحديث من كتاب فضائله أو مناقبه، فلنقرأ لفظ الحديث في مسنده فلاحظوا:

قال: سمعت أنس بن مالك وهو يقول: أُهديت لرسول الله ثلاثة طوائر، فأطعم خادمه طائراً، فلما كان من الغد أتت به. كلمة الخادم تطلق على المرأة والرجل. فقال لها (صلى الله عليه وسلم) : " ألم أنهك أن ترفعي شيئاً، فإنّ الله عزوّجل يأتي برزق كلّ غد ".

هذا هو الحديث في مسند أحمد [1].

ولك أن تقول: لعلّ هذا الحديث في قضيّة أُخرى لا علاقة لها بحديث الطير.

لكنْ عندما راجع ألفاظ الحديث نجد بعض ألفاظه بنفس هذا اللفظ وبنفس السند الذي أتى به أحمد، وفيه ما يتعلّق بعليّ (عليه السلام) وكونه أحبّ الخلق إلى الله إلى آخره، نعم،

1- مسند أحمد 4/52 رقم 12631.

كنت أتصوّر أنّ هذا الحديث ورد في قضيّة لا علاقة لها بحديث الطير الذي نحن نبحث عنه، هذا تبادر إلى ذهني لأوّل وهلة، لكنّني دقّقت النظر في الأحاديث فوجدت الحديث حديث الطير، إلا أنّه جاء به بهذا الشكل، وهل الذي جاء في مسند أحمد من أحمد نفسه أو النسّاخ أو الطابعين لكتابه؟ الله أعلم.

وأبو الشيخ الإصفهاني الذي ذكرناه مراراً، يروي هذا الحديث وفيه ما يتعلّق بأمير المؤمنين (عليه السلام) ، إلا أنّ مّا يتعلّق بأنس، وكذب أنس، وخيانة أنس، هذا محذوف ومحرّف، لاحظوا:

عن أنس بن مالك قال: أُهدي لرسول الله طير فقال: " اللهمّ ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي هذا الطير "، فجاء علي فأكل معه، ثمّ هو يقول: فذكر الحديث انتهى [1]. وكأنّه يريد أنْ يحفظ الأمانة فلا يخون يضع كلمة: فذكر الحديث.

ومن العجيب إسقاط بعضهم كلا الفقرتين، ما يتعلّق بعلي وما يتعلّق بأنس، فأسقط كلتا الفقرتين وجاء فقط بذلك العذر الذي

ذكر أنس في آخر القضية:

عن أنس عن النبي قال: " لا يلام الرجل على حبّ قومه ".

حينئذ يقول ابن حجر العسقلاني: هذا طرف من حديث الطير [2].

الثالث: تأويل الحديث وحمل مدلوله على خلاف ما هو ظاهر فيه

فيحملون أوّلاً لفظ الحديث الذي يقول: " اللهم ائتني بأحب خلقك إليك والي رسولك "، يحملونه على أن المراد اللهم ائتني بمن هو من أحبّ خلقك إليك والى رسولك، فحينئذ لا اشكال، لأنّ مشايخ القوم أحبّ الخلق إليه أيضا، فيكون علي أيضا من أحب الخلق إليه. " اللهمّ ائتني بأحبّ خلقك إليك والي رسولك "، أي اللهم ائتني بمن

1- طبقات المحدّثين باصبهان 3 / 454.

2 – لسان الميزان 5 / 58.

هو من أحبّ خلقك إليك والى رسولك.

راجعوا شروح مصابيح السنّة،راجعوا شروح المشكاة [1] وكتاب التحفة الإثنا عشرية [2] لوجدتم هذا التأويل موجوداً في كتبهم حول هذا الحديث.

وهل توافقون عليه؟وهل هناك مجال لقبول هذاالتأويل بلا أيّ دليل؟

وقال صاحب التحفة الإثني عشرية: إنّ القضيّة إنمّا كانت في وقت كان الشيخان في خارج المدينة المنورة، فلذا لم يحضرا فحضر علي.

راجعوا كتاب التحفة الإثنا عشرية [3]، وهذا الكتاب عندهم من أحسن الكتب في باب الإمامة، أو في أبواب العقائد كلّها، وطبع مراراً وتكرارا ًطبعات مختلفة، وطبعوا خلاصته باللغة العربية مع تعاليق ذلك العدو من أعداء الدين، مرارا وًتكرارا في البلاد المختلفة.

أقول: هل كانت هذه القضية في وقت كان أبو بكر وعمر في خارج المدينة المنوّرة؟والله لو كانا في خارج المدينة المنوّرة لما كان عندنا أي كلام، فنحن ما عندنا أي غرض في إثبات شيء أو في نفي شيء، لكنْ ماذا نفعل مع حديث النسائي، مع حديث أبي يعلى: إنّه جاء أبو بكر فردّه، جاء عمر فردّه،وأضاف صاحب المسند فقال: بأن عثمان أيضا جاء ورده؟! فهؤلاء كانوا في المدينة المنوّرة،وأيّ ذنب لنا لو كان النسائي وغيره ورواة خبر حضورهم في المدينة كاذبين عليهم؟!

الرابع: المعارضة

المعارضة لها وجه علمي، نحن نوافق على هذا، لأنّ المعارضة هي الإتيان بحديث معتبر ليعارض به حديث معتبر آخر في مدلوله، فتلاحظ بينهما قواعد الجرح والتعديل

1- المرقاة في شرح المشكاة: 212.

2 – التحفة الإثنا عشرية: 212.

3 – التحفة الإثنا عشرية: 212.

لتقديم البعض على البعض الآخر، تلك القواعد المقررة في كتب السنّة، فهذا أُسلوب علمي للبحث والمناظرة، وأي مُانع من هذا، المعارضة وإلقاء التعارض بين الحديثين، ثمّ مواسة الحديثين بالسند والدلالة وإلى آخره عمل جميل وعلى القاعدة، وله وجِهة علمية، ونحن مستعدون لمواسة ما يذكرونه معارضاً لحديث الطير بلا أيّ تعصبّ، لكن أي شيء ذكروا ليعارضوا به حديث الطير؟

في كتاب التحفة الإثنا عشرية استند إلى حديث: " إقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر " في مقابلة حديث الطير.

فوالله لو تمّ هذا الحديث سنداً ودلالة، حتىّ لو ثبت اعتباره عندهم واتفقوا على صحته، فنحن نغض النظر عن انفراد القوم به، وقد قلنا منذ الأوّل أنّ الحديث الذي يريد كل طرف من الطرفين أن يستند إليه لابد وأن يكون مقبولا عند الجانبين، نحن نغضّ النظر عن هذه الناحية، وندرس الحديث على ضوء كتبهم وأقوال علمائهم هم فقط، ولو تمّ لوافقنا ولرفعنا اليد عن حديث الطير المقبول بين الطرفين بواسطة حديث: " اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر ".

ولكنْ ماذا نفعل وهم لا يقبلون بحديث الإقتداء بالشيخين، وسنقرأ ما يقولونه حول هذا الحديث بالتفصيل في موضعه إن شاء الله تعالى.

الخامس:

بعد أنْ أعيتهم السبل العلمية في الظاهر وهي: المناقشات في السند أو الدلالة، يلجأون إلى طريقة أُخرى، وماذا نسميّ هذه الطريقة؟ لا أدري الآن، لأقرأ لكم ما وجدته تحت هذا العنوان الذي عنونته أنا، فأنتم سمّوا ما فعلوا بأيّ تسمية تريدون!!

أذكر لكم قضيّة الحافظ ابن السقا الواسطي المتوفى سنة 373 هـ:

يقول الذهبي في كتاب سير أعلام النبلاء[1] بعد أن يصف ابن السقا بما يلي: الحافظ الإمام محدّث واسط، بعد أن يلقبّه بهذه الألقاب ينقل عن الحافظ السلفي يقول:

سألت الحافظ خميساً الجوزي عن ابن السقا؟ فقال: هو من مزينة مضر ولم يكن سقّاءً بَل لقب له، من وجوه الواسطيين وذي الثروة والحفظ، رحل به أبوه فأسمعه من أبي خليفة وأبي يعلى وفلان وفلان وبارك الله في سنّه وعلمه، واتفق أنّه أملى حديث الطائر فلم تحتمله نفوسهم، فوثبوا عليه فأقاموه وغسلوا موضعه، فمضى ولزم بيته لا يحدّث أحداً من الواسطيين، فلهذا قلّ حديثه عندهم.

أقول: ولم يذكر الراوي كلّ ما وقع على هذا المحدّث من ضوب وشتم واهانة وغير ذلك، يكتفي بهذه العبارة: وثبوا عليه فأقاموه عن مجلسه وغسلوا موضعه، كأنّ الموضع الذي كان جالساً فيه تنجّس لإملائه طرق حديث الطير، وغسلوا موضعه، فمضى ولزم بيته ولم يخرج.

فماذا تسمّون هذه الطريقة؟ لا أدري.

هذا ما ذكره الذهبي في ترجمة هذا الرجل في سير أعلام النبلاء، وفي كتاب تذكرة الحفّاظ [2].

أمّا الحاكم النيسابوري، فقد كان مصراً على صحة حديث الطير، وعلى تصحيح حديث الطير.

يقول في كتابه علوم الحديث [3]: حديث الطير من مشهورات الأحاديث، وكان على أصحاب الصحاح أن يخرّجوه في الصحاح.

ويقول: ذاكرت به كثيراً من المحدثين.

ويقول: كتبت فيه كتاباً، أي كتب في جمع طرقه كتاباً.

1- سير أعلام النبلاء 16/351 ـ 352 ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ 1404 هـ.

2 – تذكرة الحفاظ 3/966 . دار احياء التراث العربي . بيروت.

3 – معرفة علوم الحديث: 93 . دار الكتب العلمية . بيروت . 1397.

ثمّ إنّه في المستدرك [1] يروي هذا الحديث ويقول: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وقد رواه عن أنس جماعة من أصحابه زيادة على ثلاثين نفساً.

وقد قلت لكم أنّ الرواة عن أنس هم أكثر من ثمانين شخصاً لا ثلاثين شخصاً.

يقول: ثمّ صحّت الرواية عن علي وأبي سعيد الخدري وسفينة.

واضطرب القوم تجاه تصحيح الحاكم، وإخراج الحاكم هذا الحديث في مستدركه، وإصراره على صحّة هذا الحديث، وأصبحت قضيّة حديث الطير والحاكم قضيّة تذكر في أكثر الكتب المتعلقّة بالحاكم وبحديث الطير، أي حدثت هناك ضجةّ من فعل الحاكم هذا، وقام القوم عليه وقامت قيامتهم، ولأجل هذا الحديث رماه بعضهم بالرفض فقال: الحاكم رافضي. لكن الذهبي وابن حجر العسقلاني يقولان: الله يحبّ الإنصاف، ما الرجل رافضي. فراجعوا لسان الميزان، وراجعوا سير أعلام النبلاء، وغير هذين الكتابين [2].

ثمّ جاء بعضهم وجعل يرمي كتاب المستدرك بأنّ هذا الكتاب ليس فيه ولا حديث واحد على شرط الشيخين.

وحينئذ يقول الذهبي: هذه مكابرة وغلو [3].

ثمّ نسبوا إلى الدارقطني أنّه لما بلغه أن الحاكم قد أخرج حديث الطير في المستدرك انتقد فعل الحاكم هذا.

لكن الذهبي يقول: إنّ الحاكم إنّما ألفّ المستدرك بعد وفاة الدارقطني بمدة [4].

1- مستدرك الحاكم 3/131.

2- سير أعلام النبلاء 17/174 ، وفيه: قلت: كلاّ ليس هو رافضياً، بل يتشيّع.

لسان الميزان 6/251 وفيه: قلت: إنّ الله يحبّ الإنصاف، ما الرجل رافضي بل شيعي فقط.

3- سير أعلام النبلاء 17/175.

4- نفس المصدر 17/176.

وحينئذ، إذا راجعتم كتاب طبقات الشافعية للسبكي [1] رأيتموه ينقل عن الذهبي إنّ الحاكم سئُل عن حديث الطير فقال: لا يصحّ ولو صحّ لما كان أحد أفضل من علي بعد رسول الله. ثمّ قال شيخنا: وهذه الحكاية سندها صحيح، فما باله أخرج حديث الطير في المستدرك. يعني: إذا كان الحاكم يعتقد بأنّ الشيخين أفضل من علي، فلماذا أخرج الحديث في المستدرك؟ ولماذا صحّحه؟

حينئذ يقول السبكي: قد جوّزت أنْ يكون زيد في كتابه.

يعني: حديث الطير زيد في كتاب المستدرك!! لاحظوا إلى أي حدٍّ يحاولون إسقاط حديث من الأحاديث، قد جوّزت أن يكون زيد في كتابه، أنْ لا يكون من روايات الحاكم.

يقول السبكي: وبحثت عن نسخ قديمة من المستدرك فلم أجد ما ينشرح الصدر بعدمه [أي وجدت الحديث في كلّ النسخ] وتذكّرت الدارقطني إنّه يستدرك حديث الطير، فغلب على ظنّي إنه لم يوضع عليه [أي إن الحديث لم يوضع على الحاكم، ولم يزده أحد في المستدرك] ثمّ تأملت قول من قال: إنهّ [أي الحاكم]أخرجه من الكتاب، فإن ثُبت هذا صحتّ الحكايات، ويكون خرّجه في الكتاب قبل أن يظهر له بطلانه، ثمّ أخرجه منه لاعتقاده عدم صحتّه كما في هذه الحكاية التي صححّ الذهبي سندها، ولكنّه بقي [أي الحديث] في بعض النسخ، إمّا لإنتشار النسخ بالكتاب، أو لإدخال بعض الطاعنين في الشيخين إياّه [أي الحديث] فيه [أي في المستدرك] فكلّ هذا جائز، والعلم عند الله تعالى.

هذا نصّ عبارة السبكي.

أقول: هذه نماذج من محاولات القوم لإسقاط الحديث، ولإثبات أنّ الحاكم لم يروه في مستدركه، وذلك يكشف عن اضطراب القوم أمام تصحيح الحاكم وإخراجه هذا

1- طبقات الشافعية 4/168 ـ 169 ـ دار إحياء الكتب العربية ـ القاهرة ـ 1418 هـ.

الحديث في كتابه.

وهل اكتفوا بهذا؟ لا، وهل استفادوا من هذه الأساليب شيئاً؟ لا.

فما كان عليهم إلاّ أنْ يهجموا على الحاكم داره فيضربوه ويكسروا منبره الذي كان يجلس عليه ويحدّث، ويمنعوه من الخروج من داره.

وهلاّ فعلوا هذا من أوّل يوم، وقبل أن يتعبوا أنفسهم في التحقيق عن كتاب المستدرك باحتمال أن يكون هذا الحديث قد أدرجه بعض الطاعنين، فما أحسن هذا الطريق لإثبات الخلافة لأسيادهم!!

وهكذا فعلوا مع غير الحاكم، مع كثير من أئمّتهم!! أما فعلوا مع النسائي في دمشق؟ أما بقروا بطن الحافظ الكنجي في داخل المسجد لأنّه كان يملي فضائل علي؟وأما فعلوا؟وأما فعلوا؟ أمّا بعلماء الطائفة الشيعيّة، وبالأئمّة الإثني عشر، فأي شيء فعلوا؟ وكيف عاملوا؟

وهكذا ثبتت الإمامة والخلافة للشيخين وللمشايخ.

فأيّ داع لكلّ ما قاموا به من المناقشة في السند، من المناقشة في الدلالة، من المعارضة، من تحريف اللفظ؟ من ضرب وهتك لابن السقا والحاكم؟ لماذا لا يقلّدون إمامهم وشيخ إسلامهم الذي قال: حديث الطير من الموضوعات المكذوبات [1].

فأراح نفسه من كلّ هذا التعب؟

وهذه فتوى ابن تيميّة، وتلك فتوى ابن كثير، وتلك أفعالهم وأعمالهم مع أئمّتهم كالحاكم وغيره، وتلك تحريفاتهم لألفاظ الحديث النبوي، وتلك خياناتهم تبعاً لخيانة صاحبهم أنس بن مالك، وتلك إمامة مشايخهم التي يريدون أن يثبتوها بهذه السبل!!

وعلى كلّ منصف، كلّ محقّق، وكل حّر أن يسْتمع القول فيتبع أحسنه، والله على ما نقول شهيد، ونعم الحكم الله، والخصيم محمّد، وصلّى الله على محمدّ وآله الطاهرين.

1- منهاج السنة 7 / 371.

حديث المنزلة

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وآله الطيبين الطاهرين، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين من الأولين والآخرين.

موضوع بحثنا الليلة حديث المنزلة، قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) لأمير المؤمنين (عليه السلام) : " أما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى "، وقوله في بعض الألفاظ: " أنت منّي بمنزلة هارون من موسى "، أو " علي منيّ بمنزلة هارون من موسى ".

يمتاز هذا الحديث عن كثير من الأحاديث في أنّه حديث أخرجه البخاري ومسلم أيضاً، إلى جنب سائر المحدثّين الذين أخرجوا هذا الحديث الشريف، وهو حديث اتّفق عليه الشيخان باصطلاحهم.

ومن جهة أُخرى يستدلّ بهذا الحديث على إمامة أمير المؤمنين (عليه السلام) من جهات عديدة، لوجود دلالات متعددّة في هذا الحديث.

لذلك اهتمّ بهذا الحديث علماؤنا منذ قديم الأيام، كما اهتمّ به الآخرون أيضا فِي مجال رواية هذا الحديث بأسانيدهم، وفي مجال الجواب عن هذا الحديث بطرقهم المختلفة.

رواة حديث المنزلة

قبل كلّ شيء نذكر أسامي عدة من الصحابة الرواة لهذا الحديث، وأسماء أشهر مشاهير الرواة له، من محدثّين ومفسرّين ومؤرخين في القرون المختلفة.

على رأس الرواة لهذا الحديث من الصحابة:

1 . أمير المؤمنين (عليه السلام) .

ويرويه أيضاً:

2 . عبدالله بن العباس.

3 . جابر بن عبدالله الأنصاري.

4 . عبدالله بن مسعود.

5 . سعد بن أبي وقّاص.

6 . عمر بن الخطّاب.

7 . أبو سعيد الخدري.

8 . البراء بن عازب.

9 . جابر بن سمرة.

10 . أبو هريرة.

11 . مالك بن الحويرث.

12 .زيد بن أرقم.

13 . أبو رافع.

14 . حذيفة بن أسيد.

15 . أنس بن مالك.

16 . عبدالله بن أبي أوفى.

17 . أبو أيّوب الأنصاري.

18 . عقيل بن أبي طالب.

19 . حُبشي بن جنادة.

20 . معاوية بن أبي سفيان.

ومن جملة رواة هذا الحديث من الصحابيات:

1 . أُم سلمة أُمّ المؤمنين رضي الله عنها.

2 . أسماء بنت عميس.

رواة هذا الحديث من الصحابة أكثر من ثلاثين، وربّما يبلغون الأربعين رجل وامرأة.

يقول ابن عبد البر في الإستيعاب عن هذا الحديث: هو من أثبت الأخبار وأصحّها.

قال: وطرق حديث سعد بن أبي وقاص كثيرة جدّاً.

فذكر عدّة من الصحابة الذين رووا هذا الحديث، ثمّ قال: وجماعة يطول ذكرهم [1].

وهكذا ترون المزي يقول بترجمة أمير المؤمنين (عليه السلام) في تهذيب الكمال [2].

وذكر الحافظ ابن عساكر بترجمة أمير المؤمنين من تاريخ دمشق كثيراً من طرق هذا الحديث وأسانيده من عشرين من الصحابة تقريباً [3].

ويقول الحافظ ابن حجر العسقلاني في شرح البخاري بعد أن يذكر أسامي عدّة من الصحابة، ويروي نصوص روايات جمع

منهم يقول: وقد استوعب طرقه ابن عساكر في

1- الإستيعاب 3/1097 ـ دار الجيل ـ بيروت ـ 1412 هـ.

2- تهذيب الكمال 2/483 . مؤسسة الرسالة . بيروت . 1413 هـ.

3 - انظر ترجمة الإمام علي (عليه السلام) 1/306 . 393.

ترجمة علي [1].

فهذا الحديث مضافاً إلى أنّه متواتر عند أصحابنا من الإمامية، من الأحاديث الصحيحة المعروفة المشهورة عند أهل السنة، بل هو من الأحاديث المتواترة عندهم كذلك.

يقول الحاكم النيسابوري: هذا حديث دخل في حدّ التواتر [2].

كما أنّ الحافظ السيوطي أورد هذا الحديث في كتابه الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة [3]، وتبعه الشيخ علي المتقي في كتابه قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة.

وممّن اعترف بتواتر هذا الحديث شاه ولي الله الدهلوي محدّث الهند في كتابه إزالة الخفاء في سيرة الخلفاء.

ولنذكر أسماء عدة من أشهر مشاهير القوم الرواة لهذا الحديث في القرون المختلفة، منهم:

1 . محمّد بن إسحاق، صاحب السيرة.

2 . سليمان بن داود الطيالسي أبو داود الطيالسي، في مسنده.

3 . محمّد بن سعد، صاحب الطبقات.

4 . أبو بكر ابن أبي شيبة، صاحب المصنف.

5 . أحمد بن حنبل، صاحب المسند.

6 . البخاري، في صحيحه.

7 . مسلم، في صحيحه.

8 . ابن ماجة، في صحيحه.

1- فتح الباري في شرح صحيح البخاري 7/60 ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

2- كفاية الطالب في مناقب علي بن أبي طالب للحافظ الكنجي: 283.

3 - الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة: حرف الألف.

9 . أبو حاتم بن حبّان، في صحيحه.

10 . الترمذي، في صحيحه.

11 . عبدالله بن أحمد بن حنبل، هذا الإمام الكبير الذي ربّما يقدّمه بعضهم على والده، يروي هذا الحديث في زيادات مسند أحمد وزيادات مناقب أحمد.

12 . أبو بكر الزّار، صاحب المسند.

13 . النسائي، صاحب الصحيح.

14 . أبو يعلى الموصلي، صاحب المسند.

15 . محمّد بن جرير الطوي، صاحب التاريخ والتفسير.

16 . أبو عوانة، صاحب الصحيح.

17 . أبو الشيخ الإصفهاني، صاحب طبقات المحدثين.

18 . أبو القاسم الطواني، صاحب المعاجم الثلاثة.

19 . أبو عبدالله الحاكم النيسابوري، صاحب المستدرك على الصحيحين.

20 . أبو بكر الشيرازي، صاحب كتاب الألقاب.

21 . أبو بكر بن مردويه الإصفهاني، صاحب التفسير.

22 . أبو نعيم الإصفهاني، صاحب حلية الأولياء.

23 . أبو القاسم التنوخي، له كتاب في طرق أحاديث المقولة.

24 . أبو بكر الخطيب، صاحب تاريخ بغداد.

25 . ابن عبد البر، صاحب الإستيعاب.

26 . البغوي، الملقّب عندهم بمحي السنّة، صاحب مصابيح السنّة.

27 . رزين العبدري، صاحب الجمع بين الصّحاح.

28 . ابن عساكر، صاحب تاريخ دمشق.

29 . الفخر الرازي، صاحب التفسير الكبير.

30 . ابن الأثير الجزري، صاحب جامع الأُصول.

31 . أخوه ابن الأثير، صاحب أُسد الغابة.

32 . ابن النجّار البغدادي، صاحب تاريخ بغداد.

33 . النووي، صاحب شرح صحيح مسلم.

34 . أبو العباس محب الدين الطبري، صاحب الرياض النضرة في مناقب العشرة المبشرة.

35 . ابن سيّد الناس، في سيرته.

36 . ابن قيّم الجوزية، في سيرته.

37 . اليافعي، صاحب مرآة الجنان.

38 . ابن كثير الدمشقي، صاحب التاريخ والتفسير.

39 . الخطيب التبريزي، صاحب مشكاة المصابيح.

40 . جمال الدين المزّي، صاحب تهذيب الكمال.

41 . ابن الشحنة، صاحب التاريخ المعروف.

42 .زين الدين العراقي المحدّث المعروف، صاحب المؤلفات، صاحب الألفية في علوم الحديث.

43 . ابن حجر العسقلاني، صاحب المؤلفات.

44 . السيوطي، صاحب المؤلفات كالدر المنثور وغيره.

45 . الديار بكري، صاحب تاريخ الخميس.

46 . ابن حجر المكّي، صاحب الصواعق المحرقة.

47 . المتقي الهندي، صاحب كنز العمّال.

48 . المناوي، صاحب فيض القدير في شرح الجامع الصغير.

49 .ولي الله الدهلوي، صاحب المؤلفات ككتاب حجة الله البالغة وإزالة الخفاء.

50 . أحمد زيني دحلان، صاحب السيرة الدحلانيّة.

وغير هؤلاء من المحدّثين والمؤرّخين والمفسرّين من مختلف القرون والطبقات.

نصّ حديث المنزلة وتصحيحه

أمّا نصّ الحديث في صحيح البخاري: حدثنا محمدّ بن بشارّ، حدثنا ّغندر، حدثنا شّعبة، عن سعد قال: سمعت إبراهيم بن سعد عن أبيه [أي سعد بن أبي وقّاص] قال النبي (صلى الله عليه وسلم) لعلي: " أما ترضى أنْ تكون منيّ بمنزلة هارون من موسى "[1].

قال: وحدّثنا مسددّ، حدثنا يحيى، عن شعبة، عن الحكم، عن مصعب . مصعب بن سعد بن أبي وقاصّ . عن أبيه: إن رّسول الله (صلى الله عليه وسلم) خرج إلى تبوك فاستخلف عليّاً فقال: أتكلفنّي بالصبيان والنساء؟ قال: " ألا ترضى أن تُكون منيّ بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنهّ ليس بعدي نبي "[2].

وأمّا لفظ مسلم، فإنهّ يروي هذا الحديث بأسانيد عديدة لا بسند وسندين:

منها: ما يرويه بسنده عن سعيد بن المسيّب، عن عامر بن سعد بن أبي وقّاص، عن أبيه قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لعلي: " أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنهّ لا نبي بعدي ".

قال سعيد: فأحببت أنْ أُشافه بها سعداً، فلقيت سعدا فَحدثتهّ بما حدثنيّ به عامر فقال: أنا سمعته، قلت: أنت سمعته؟ قال: فوضع إصبعيه على أُذنيه فقال: نعم، وإلاّ أُستكتاّ[3].

في هذا الحديث، وفي هذا اللفظ نكت يجب الإلتفات إليها.

1- صحيح البخاري 5/24 ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

2 – صحيح البخاري 6/3.

3– صحيح مسلم 4/1870 رقم 2404 . دار الفكر . بيروت . 1398 هـ.

وبسند آخر في صحيح مسلم: عن بكير بن مسمار، عن عامر بن سعد بن أبي وقّاص، عن أبيه قال: أمر معاوية بن أبي سفيان سعداً فقال: ما منعك أنْ تسبّ أبا التراب؟ فقال: أماّ ما ذكرت ثلاثا قالهّن لهّ رسول الله فلن أسبه..ّ. فذكر الخصال الثلاث ومنها حديث المنزلة[1].

فهذا حديث المنزلة في الصحيحين، وأنتم تعلمون بأنّ المشهور بينهم قطعيّة أحاديث الصحيحين، فجمهورهم على أنّ جميع أحاديث الصحيحين مقطوعة الصدور، ولا مجال للبحث عن أسانيد شيء من تلك الأحاديث، وللتأكّد من ذلك يمكنكم الرجوع إلى كتبهم في علوم الحديث، فراجعوا مثلاً كتاب تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للحافظ السيوطي، وبإمكانكم الرجوع إلى شروح ألفيّة الحديث كشرح ابن كثير وشرح زين الدين العراقي وغير ذلك، وحتىّ لو راجعتم كتاب علوم الحديث لأبي

الصلاح لرأيتم هذا المعنى، ويزيد شاه ولي الله الدهلوي في كتاب حجة الله البالغة، وهو كتاب معتبر عندهم ويعتمدون عليه، يزيد الأمر تأكيداً عندما يقول. وبعد أنْ يؤكدّ على وقوع الإتفاق على هذا المعنى. يقول: اتفقوا على أن كل مّن يهون أمرهما [أي أمر الصحيحين] فهو مبتدعٌ متبع غير سبيل المؤمنين.

فظهر أنّ من يناقش في سند حديث المتولة بحكم هذا الكلام الذي ادّعى عليه الاتفاق شاه ولي الله الدهلوي، كل ّمن يناقش في سند حديث المتولة فهو مبتدع متّبع غير سبيل المؤمنين.

وعندما تراجعون كتب الرجال، هناك اتفاق بينهم على قبول من أخرج له الشيخان، حتّى أنّ بعضهم قال: من أخرجا له فقد جاز القنطرة. بهذه العبارة!

ومن هنا تراهم متى ما أعيتهم السبل في ردّ حديث يتمسك به الإمامية على إثبات حقهّم أو على إبطال باطل، عندما أعيتهم السبل عن الجواب يتذرّعون بعدم إخراج

1- صحيح مسلم 4/1871 رقم

الشيخين لهذا الحديث، ويتّخذون عدم إخراجهما للحديث ذريعة للطعن في ذلك الحديث الذي ليس في صالحهم.

أذكر لكم مثالاً واحداً، وهو حديث: " ستفترق أمُتّي على ثلاث وسبعين فرقة "، هذا الحديث بهذا اللفظ غير موجود في الصحيحين، لكنّه موجود في السنن الأربعة، يقول ابن تيميّة في مقام الرد ّعلى هذا الحديث[1] : الحديث ليس في الصحيحين ولكن قد أورده أهل السنن ورووه في المسانيد كالإمام أحمد وغيره. ومع ذلك لا يوافق على هذا الحديث متذرّعاً بعدم وجوده في الصحيحين.

إلاّ أنّ الملفت للنظر لكل ّباحث منصف، أنهمّ في نفس الوقت الذي يؤكدوّن على قطعية صّدور أحاديث الصحيحين، ويتخذون إخراج الشيخين للحديث أو عدم إخراجهما للحديث دليلاً وذريعة ووسيلة لرد ّحديث أو قبوله، في نفس الوقت إذا رأوا في الصحيحين حديثاً في صالح الإمامية يخطئوّنه ويردونّه وبكل جرّأة.

ولذا لو راجعتم إلى كتاب التحفة الإثنا عشرية[2] لوجدتم صاحب التحفة يبطل حديث هجر فاطمة الزهراء أبا بكر وأنّها لم تكلّمه إلى أن ماتت، يبطل هذا الحديث ويردّه مع وجوده في الصحيحين.

وينقل القسطلاني في إرشاد الساري في شرح البخاري[3] ،وأيضاً ابن حجر المكي في كتاب الصواعق[4] ، ينقلان عن البيهقي أنّه ضعفّ حديث الزهري الدال على أن ّعليا ً(عليه السلام) لم يبايع أبا بكر مدة ستّة أشّهر، فالبيهقي يضعف هّذا الحديث ويحكي غيره كالقسطلاني وابن حجر هذا التضعيف في كتابه، مع أنّ هذا الحديث موجود في الصحيحين.

1- منهاج السنة 3 / 456.

2 – التحفة الاثنا عشرية: 278.

3 - إرشاد الساري في شرح صحيح البخاري 6 / 363.

4 - الصواعق المحرقة: 90.

وقدرأيتم أنّ الحافظ أبا الفرج ابن الجوزي الحنبلي أورج حديث الثقلين في كتابه العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، مع وجود حديث الثقلين في صحيح مسلم، ومن هنا اعترض عليه غير واحد.

فيظهر: أنّ القضيّة تدور مدار مصالحهم، فمتى مارأوا الحديث في صالحهم وأنهّ ينفعهم في مذاهبهم، اعتمدوا عليه واستندوا إلى وجوده في الصحيحين، ومتى كان الحديث يضرّهم ويهدم أساساً من أُسس مذهبهم ومدرستهم، أبطلوا ذلك الحديث أو ضعّفوه مع وجوده في الصحيحين أو أحدهما، وهذا ليس بصحيح، وليس من دأب أهل العلم وأهل الفضل، وليس من دأب أصحاب الفكر وأصحاب العقيدة الذين يبنون فكرهم وعقيدتهم على أُسس متينة يلتزمون بها ويلتزمون بلوازمها.

وعندما نصل إلى محاولات القوم فيردّ حديث المتزلة أو المناقشة في سنده، سنرى أنّ عدةً منهم يناقشون في سند هذا الحديث أو يضعّفونه بصراحة، مع وجوده في الصحيحين، فأينراحت قطعية صدور أحاديث الصحيحين؟ وما المقصود من الإصرار على هذه القطعية؟

ونحن أيضاً لا نعتقد بقطعيّة صدور أحاديث الصحيحين، ونحن أيضاً لا نعتقد بوجود كتاب صحيح من أوله إلى آخره سوى القرآن الكريم.

لكن بحثنا معهم، وإنّما نتكلّم معهم على ضوء ما يقولون وعلى أساس ما به يصرّحون.

فإذا جاء دور البحث عن سند حديث المتزلة سترون أنّ عدةً منهم من علماء الأصول ومن علماء الكلام يناقشون في سند حديث المتزلةولا يسلّمون بصحّته، فيظهر أنهّ ليس هناك قاعدة يلجأون إليها دائما ويلتزمون بها دائما، وإنما هي أهواء يرتبونها بعنوان قواعد، يذكرونها بعنوان أُسس، فيطبقّونها متى ما شاؤا ويتركونها متى ما شاؤا.

ولا بأس بذكر عدة من ألفاظ حديث المتزلة في غير الصحيحين من الكتب المعروفة المشهورة، وفي كلّ لفظ أذكره توجد خصوصية أرجو أنْ لا تفوت عليكم، وأرجو أنْ

تتأمّلوا فيها:

في الطبقات لابن سعد، يروي هذا الحديث بطرق، ومنها: بسنده عن سعيد بن المسيّب، هذا نفس الحديث الذي قرأناه في صحيح مسلم، فقارنوا بين لفظه في الطبقات ولفظه في صحيح مسلم يقول سعيد:

قلت لسعد بن مالك . هو سعد بن أبي وقّاص .: إنّي أريد أن أسألك عن حديث، وأنا أهابك أن أسألك عنه! قال: لا تفعل يا ابن أخي، إذا علمت أنّ عندي علماً فاسألني عنهولا تهبني، فقلت: قول رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لعلي حين خلفّه في المدينة في غزوة تبوك، فجعل سعد يحدّثه الحديث[1].

لماذا عندما يريدون أن يسألوا عن حديث يتعلّق بعلي وأهل البيت يهابون الصحابي أن يسألوه، أمّا إذا كان يتعلّق بغيرهم فيسألونه بكلّ انطلاق وبكلّ سهولة وبكلّ ارتياح؟

ويروي محمّد بن سعد في الطبقات[2] باسناده عن البراء بن عازب وعن زيد بن أرقم قالا:

لمّا كان عند غزوة جيش العسرة وهي تبوك قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لعلي بن أبي طالب: " إنّه لابدّ أن أقيمُ أو تقيم ".

يظهر أنّ في المدينة في تلك الظروف حوادث، وهناك محاولات أو مؤامرات سنقرأها في بعض الأحاديث الآتية، وكان لابدّ أنْ يبقى في المدينة إمّا رسول الله نفسه وإمّا عليّ ولا ثالث، أحدهما لابد أنّ يبقى، وأما الغزوة أيضا فلابدّ وأنْ تتحقق، فيقول رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لعلي: " إنّه لابدّ أن أقيمُ أو تقيم "، فخلفه.

فلمّا فصَلَ رَسول الله غازيا قالَ ناس . وفي بعض الألفاظ: قال ناس من قريش، وفي بعض الألفاظ: قال بعض المنافقين :. ما خلّفه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إلاّ لشيء كرهه منه، فبلغ

1- طبقات ابن سعد 3/24 ـ دار صادر ـ بيروت ـ 1405 هـ.

2- طبقات ابن سعد 3/24.

ذلك عليّاً، فأتبع رسول الله حتىّ انتهى إليه، فقال له: " ما جاء بك يا علي؟ " قال: لا يا رسول الله، إلا أنّي سمعت ناساً يزعمون أنّك إنمّا خلفتّني لشيء كرهته منيّ، فتضاحك رسول الله وقال: " يا علي أما ترضى أن تكون منيّ كهارون من موسى إلاّ أنّك لست بنبي؟ " قال: بلى يا رسول الله، قال: " فإنهّ كذلك ".

وفي رواية خصائص النسائي[1] قال الناس: قالوا ملّه، أي ملّ رسول الله علياً وكرهه صحبته.

وفي رواية: قال علي لرسول الله:زعمت قريش أنّك إنمّا خلفتّني أنكّ استثقلتني وكرهت صحبتي، وبكى علي، فنادى رسول الله في الناس: " ما منكم أحد إلاّ وله خاصة، يابن أبي طالب، أما ترضى أنْ تكون منيّ بمنزلة هارون من موسى إلا أنّه لا نبي بعدي؟ " قال علي:رضيت عن الله عزّوجلّ وعن رسوله.

وإذا راجعتم سيرة ابن سيّد الناس[2] ، وكذا سيرة ابن قيّم الجوزية[3] ، وسيرة ابن إسحاق[4] ، وأيضاً في بعض المصادر الأُخرى: إنّ الذين قالوا ذلك كانوا رجالاً من المنافقين، ففي بعض الألفاظ: الناس، وفي بعض الألفاظ: قريش، وفي بعض الألفاظ: المنافقون، ومن هنا يظهر أنّ في قريش أيضاً منافقين، وهذا مطلب مهم.

وفي المعجم الأوسط للطواني عن علي (عليه السلام) : إنّ النبي قال له: " خلفّتك أن تكون خليفتي "، قلت: أتخلفّ عنك يا رسول الله؟ قال: " ألا ترضى أنْ تكون منيّ بمنزلة هارون من موسى إلا أنّه لا نبي بعدي "[5] .

ففيه: " خلّفتك أنْ تكون خليفتي ".

1- الخصائص للنسائي: 67 رقم 44 و77 رقم61.

2- عيون الأثر 2/294 . مكتبة دار التراث . المدينة المنوّرة . 1413 هـ.

3 -زاد المعاد 3/559 مـ 560 . مؤسسة الرسالة . بيروت . 1408 هـ.

4 - سيرة ابن هشام 2 / 519 . 520.

5- المعجم الأوسط 4/484 رقم 4248.

وروى السيوطي في جامعه الكبير[1] عن كتب جمع منهم: ابن النجار البغدادي، وأبو بكر الشيرازي في الألقاب، والحاكم النيسابوري في كتابه الكنى، والحسن بن بدر . الذي هو من كبار الحفّاظ . في كتابه ما رواه الخلفاء، هؤلاء يروون عن ابن عباس قال: قال عمر بن الخطّاب: كفّوا عن ذكر علي بن أبي طالب [لماذا كانوا يذكرون علياً وبم كانوا يذكرونه؟ حتى نهاهم عمر عن ذكره؟ أكانوا يذكرونه بالخير وينهاهم؟ قائلاً: كفّوا عن ذكر علي بن أبي طالب] فإنيّ سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول في علي ثلاث خصال لو كان لي واحدة منهنّ كان أحبّ إلي مما طلعت عليه الشمس.

كنت أنا وأبو بكر وأبو عبيدة بن الجرّاح [هؤلاء الثلاثة هم أصحاب السقيفة من المهاجرين] ونفر من أصحاب النبي، وهو متّكيء [أي النبي] على علي بن أبي طالب، حتىّ ضرب بيده على منكبيه ثم قال: " يا علي أنت أولّ المؤمنين إيمانا وأولهمّ إسلاماً، وأنت منيّ بمنزلة هارون من موسى، وكذب من زعم أنهّ يحبنيّ ويبغضك ".

وفي تاريخ ابن كثير[2] : " أو ما ترضى أنْ تكون منيّ بمنزلة هارون من موسى إلا النبوةّ".

وفرق بين عبارة " إلاّ النبوّة " وبين عبارة " إلا أنكّ لست بنبي " و " إلا أنّه لا نبي بعدي " فرق كثير بين العبارتين، يقول ابن كثير: إسناده صحيح ولم يخرجوه.

وفي تاريخ ابن كثير أيضاً[3] في حديث معاوية وسعد: إنّ معاوية وقع في علي فشتمه [بنصّ العبارة] فقال سعد: والله لأنْ تكون لي إحدى خلاله الثلاث أحبّ إليّ مماّ يكون لي ما طلعت عليه الشمس...، فيذكر منها حديث المنزلة.

إلاّ أن الزرندي الحافظ يذكر نفس الحديث يقول: عن سعد: إنّ بعض الأمُراء قال له:

1- الجامع الكبير 16/244 رقم 7818 ـ دارالفكر ـ بيروت ـ 1414 هـ.

2 - البداية والنهاية المجلد الرابع الجزء 7/340 . دار الفكر . بيروت.

3 - البداية والنهاية المجلد الرابع الجزء 7/340.

ما منعك أنْ تسبّ أبا تراب[1] .

فأراد أنْ لا يذكر اسم معاوية محاولةً لحفظ ماء وجهه وماء وجههم.

وفي تاريخ دمشق والصواعق المحرقة وغيرهما: إنّ رجلاً سأل معاوية عن مسألة فقال: سل عنها علياً فهو أعلم، قال

الرجل: جوابك فيها أحبّ إليّ من جواب علي، قال معاوية: بئس ما قلت، لقد كرهت رجلاً كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يغزّه بالعلم غزاً، ولقد قال له: " أنت منيّ بمنزلة هارون من موسى إلا أنّه لا نبي بعدي "، وكان عمر إذا أشكل عليه شيء أخذ منه[2].

وتلاحظون أنّ في كلّ لفظ من هذه الألفاظ التي انتخبتها خصوصية، لابدّ من النظر إليها بعين الدقة والإعتبار.

وانتهت الجهة الأُولى، أي جهة البحث عن السند والرواة.

1- نظم درر السمطين: 107.

2 – ترجمة الإمام علي (عليه السلام) من تاريخ دمشق 1/396 رقم 410 ، الرياض النضرة 3/162 . دار الكتب العلمية . بيروت، مناقب الإمام علي (عليه السلام) للمغازلي: 34 رقم 52 . دار الأضواء بيروت . 1403.

دلالات حديث المنزلة

الجهة الثانية: في دلالات حديث المنزلة، وكما أشرنا من قبل، دلالات حديث المنزلة متعددة، وكلّ واحدة منها تكفي لأن تكون بوحدها دليلاً على إمامة أمير المؤمنين.

قبل كلّ شيء لابدّ أن نرى ما هي منزل هارون من موسى حتىّ يكون علي نزلا منّ النبي منزلة هارون من موسى، لنرجع إلى القرآن الكريم ونستفيد من الآيات المباركات منزل لهارون:

المنزلة الأُولى: النبوة

قال تعالى: (وَوَهَبْنَا لَه مِنْ رَحمْتنا أَخاه هَارونَ نبيا)[1].

المنزلة الثانية: الوزارة

قال تعالى عن لسان موسى: (وَاجْعَلْ لي وزيرًا مِنْ أَهلِي هَارْون أَخي)[2]، وفي سورة الفرقان قال تعالى: (وَلَقَدْ آتينَا مُوسَى الكْتَابَ وَجعلنَا مَعَهُ أَخَاه هَارونَ وزيرًا)[3]، وفي سورة القصص عن لسان موسى: (وَأَخي هارونُ هُو أَفْصَحُ مْنيَ لِسانا فَأَرسَلْه مِعْيَ رِدءا يصدقنيَ)[1].

المنزلة الثالثة: الخلافة

1- سورة مريم: 53.

2 – سورة طه: 29.

3 – سورة الفرقان: 35.

قال تعالى: (وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ)[2].

المنزلة الرابعة: القرابة القريبة

قال تعالى عن لسان موسى: (وَاجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِي هَارُونَ أَخِي اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي)[3].

ورسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يخبر في حديث المنزلة عن ثبوت جميع هذه المنازل القرآنية لهارون وغيرها كما سنقرأ، عن ثبوتها جميعاً لعلي ما عدا النبوة، لقد أخرج رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) النبوة بعد شمول تلك الكلمة التي أطلقها، هي تشمل النبوة إلاّ أنّه أخرجها واستثناها استثناءً لقيام الضرورة على أن لا نبي بعده (صلى الله عليه وآله وسلم) ، ويبقى غير هذه المنزلة باقياً وثابتاً لعلي (عليه السلام) ، وبيان ذلك:

إنّ علياً (عليه السلام) وإن لم يكن بنبي، وهذا هو الفارق الوحيد بينه وبين هارون في المراتب والمقامات والمنازل المعنوية الثابتة لهارون، وإنْ لم يكن بنبي، إلاّ أنّه (عليه السلام) يعرّف نفسه ويذكر بعض خصائصه وأوصافه في الخطبة القاصعة، نقرأ في نهج البلاغة يقول (عليه السلام) :

" ولقد علمتم موضعي من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بالقرابة القريبة والمنزلة الخصيصة، وضعني في حجره وأنا ولد، يَضمّني إلى صدره ويكنفني في فراشه، ويمسّني جسده، ويشمّني عرفه، وكان يمضغ الشيء ثم يلقمنيه، وما وجد لي كذبة بقول ولا خطلة في

1- سورة القصص: 34.

2 – سورة الأعراف: 142.

3 – سورة طه: 31.

فعل، ولقد قرن الله به (صلى الله عليه وآله وسلم) من لدن أنْ كان فطيماً أعظم ملك من ملائكته، يسلك به طريق المكارم ومحاسن أخلاق العالَم، ليله ونهاره، ولقد كنت أتبّعه اتباّع الفصيل أثر أمهُ، يرفع لي في كل يوم من أخلاقه علماً ويأمرني بالإقتداء به، ولقد كان يجاور في كلّ سنة بحراء، فأراه ولا يراه غيري، ولم يجمع بيت واحد يومئذ في الإسلام غير رسول الله وخديجة وأنا ثالثهما ".

لاحظوا هذه الكلمة: " أرى نور الوحي والرسالة، وأشمّ ريح النبوة، ولقد سمعت رنةّ الشيطان حين نزل الوحي عليه، فقلت: يا رسول الله ما هذه الرنّة؟ فقال: هذا الشيطان قد أيس من عبادته ".

ثمّ لاحظوا ماذا يقول الرسول لعلي: " إنكّ تسمع ما أسمع وترى ما أرى، إلا أنكّ لست بنبي ولكنكّ وزير، وانكّ لعلى خير "[1].

أرجو الإنتباه إلى ما أقول، لترى كيف تتطابق الآيات القرآنيّة والأحاديث النبويّة وكلام علي في الخطبة القاصعة، إنّ علياً وإنْ لم يكن بنبي لكنهّ رأى نور الوحي والرسالة وشمّ ريح النبوة.

أترون أنّ هذا المقام وهذه المنزلة تعادلها منزل جميع الصحابة من أولهم إلى آخرهم في المنزل الثابتة لهم؟ تلك المنزل لو وضعت في كفّة ميزان، ووضعت هذه المنزلة في كفة، أترون أن تلك المنزل كلها وتلك المناقب، تعادل هذه المنقبة الواحدة؟ فكيف وأنْ يُدّعى أن شيئا مِن تلك المناقب المزعومة يرجح على هذه المنقبة؟

علي لم يكن بنبي، لكنّه شمّ ريح النبوة، لكن ما معنى هذه الكلمة بالدقة، لا نتوصل إلى معناها، وعقولنا قاصرة عن درك هذه الحقيقة، لم يكن بنبي إلاّ أنه شمّ ريح النبوة، وأيضا: لَم يكن علي نبيا إلاّ أنه كان وزيرا، لمن؟ لرسول الله الذي هو أشرف الأنبياء وخير المرسلين وأكرمهم وأعظمهم وأقربهم إلى الله سبحانه وتعالى، وأين هذه المرتبة من

1- نهج البلاغة 2/182 ـ مطبعة الإستقامة بمصر (محمّد عبده) .

مرتبة هارون بالنسبة إلى موسى الذي طلب أن يكون هارون وزيراً له، إلاّ أن كلامنا الآن في دوران الأمر بين علي وأبي بكر.

ومن الأحاديث الشاهدة بوزارة علي (عليه السلام) لرسول الله، الحديث الذي ذكرناه في يوم الدار، يوم الإنذار، حيث قال: " فأيكم يوازرني على أمري هذا؟ " قال علي: أنا يا نبي الله أكون وزيرك عليه، فقال: " إنّ هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم فاسمعوا له وأطيعوا " [1].

وفي رواية الحلبي في سيرته: " إجلس، فأنت أخي ووزيري ووصيّي ووارثي وخليفتي من بعدي " [2].

وفي تاريخ دمشق، وفي المرقاة، وفي الدر المنثور، وفي الرياض النضرة، يروون عن ابن مردويه وعن ابن عساكر وعن الخطيب البغدادي وغيرهم، عن أسماء بنت عميس قالت: سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول: " اللهمّ إنّي أقول كما قال أخي موسى: اللهمّ اجعل لي وزيراً من أهلي أخي علياً، اشدد به أزري وأشركه في أمري كي نسبحك كثيرا ونذكرك كثيراً، إنك كنت بنا بصيراً " [3].

وأيضاً، هذه دلالات حديث المنزلة، لاحظوا كيف تتطابق الآيات والروايات وكلام علي بالذات؟

إنّ لعلي (عليه السلام) موضعاً من رسول الله يقول: " قد علمتم موضعي من رسول الله بالقرابة القريبة "، هذه القرابة القريبة في قصّة موسى وهارون قول موسى: **(وَاجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِي هَارُونَ أَخِي)** ، ومِن هنا سيأتي أنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قد ذكر حديث المنزلة في قصة المؤاخاة بينه وبين علي عليهما الصلاة والسلام.

1- تفسير البغوي 4 / 278، ومصادر أُخرى.

2 – السيرة الحلبيّة 1 / 461.

3 – ترجمة الإمام علي (عليه السلام) من تاريخ دمشق 1/120 . 121 رقم 147، الدر المنثور 5/566 . دار الفكر . بيروت 1403 هـ، الرياض النضرة 3/118 . دار الكتب العلمية . بيروت.

مضافاً إلى قوله تعالى: (وَأُولُواُ الارحَّامْ بَعضِهَمْ أولَىُ بْبعَضَ فيِ كتاب اللهِ من المؤمنين والمهاجْرِيْنْ)[1].

فإنّ الأوصاف الثلاثة هذه . أي الإيمان والهجرة وكونه ذارحم . لا تنطبق إلاّ على علي، فيظهر أنّ القرابة القريبة هي جزء من مقوّمات الخلافة والولاية بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) .

وقد ذكر الفخر الرازي بتفسير الآية المذكورة استدلال محمّد ابن عبدالله بن الحسن ابن الحسن المجتبى (عليه السلام) بالآية المباركة هذه، في كتاب له إلى المنصور العباسي، استدلّ بهذه الآية على ثبوت الأولوية لعلي، وأجابه المنصور بأنّ العباس أولى بالنبي من علي، لأنّه عمّه وعلي ابن عمة، ووافق الفخر الرازي الذي ليس من العباسيين، وافق العباسيين في دعواهم هذه، لا حبّاً للعباسيين، وانمّا؟

والفخر الرازي نفسه يعلم بأنّ العباس عمّ النبي، ولكن العباس ليس من المهاجرين، إذ لا هجرة بعد الفتح، فكان علي هو المؤمن المهاجر ذا الرحم، ولو فرضنا أنّ في الصحابة غير علي من هو مؤمن ومهاجر، والإنصاف وجود كثيرين منهم كذلك، إلاّ أنّهم لم يكونوا بذي رحم، ويبقى العباس وقد عرفتم أنهّ ليس من المهاجرين، فلا تنطبق الآية إلا عّلى علي.

وهذا وجه استدلال محمّد بن عبدالله بن الحسن في كتابه إلى المنصور، وقد كان الرجل عالماً فاضلاً عارفاً بالقرآن الكريم، والفخر الرازي في هذا الموضع يوافق العباسيين و المنصور العباسي، ويخالف الهاشميين والعلويين حتّى لا يمكن . زعمه . الاستدلال بالآية على إمامة علي أمير المؤمنين.

فقوله تعالى: (وَأُولُواُ الارحَّامْ) دليل آخر على إمامة علي، ومن هنا يظهر: أنّ استدلال علي (عليه السلام) وذكره القرابة القريبة كانت إشارة إلى ما في هذه الناحية من الدخل في مسألة الإمامة والولاية.

1- سورة الأحزاب: 6.

مضافاً إلى أنّ العباس قد بايع علياً (عليه السلام) في الغدير وبقي على بيعته تلك، ولم يبايع غير أمير المؤمنين، بل في قضايا السقيفة جاء إلى علي، وطلب منه تجديد البيعة، فيسقط العباس عن الإستحقاق للإمامة والخلافة بعد رسول الله، ولو تتذكرون، ذكرت لكم في الليلة الأُولى أنّ هناك قولاً بإمامة العباس، لكنهّ قول لا يستحق الذكر والبحث عنه عديم الجدوى.

ومن منازل هارون:

أعلميّته بعد موسى من جميع بني إسرائيل ومن كلّ تلك الأمُةّ، وقد ثبتت المنزلة هذه بمقتضى تنزيل علي منه بمنزلة هارون من موسى لأمير المؤمنين (عليه السلام) ،وإلى الأعلميّة هذه يشير علي (عليه السلام) في الأوصاف التي ذكرها لنفسه في هذه الخطبة وفي غير هذه الخطبة.

في هذه الخطبة يقول: " كنت أتّبعه اتبّاع الفصيل أثر أمُهّ، يرفع لي في كل يوم من أخلاقه علما ويأمرني بالإقتداء به ".

ويقول (عليه السلام) في خطبة أُخرى بعد أنْ يذكر العلم بالغيب يقول: " فهذا علم الغيب الذي لا يعلمه أحد إلا الله، وما

سوى ذلك [أي ما سوى ما اختصّ به سبحانه وتعالى لنفسه]فعلم علمّه الله نبيهّ، فعلمنّيه ودعا لي بأن يعْيه صدري وتضطمْ عليه جوانحي ".

وأيضاً: تظهر أعلميّته (عليه السلام) من قوله في نفس هذه الخطبة عن رسول الله حيث خاطبه بقوله: " إنكّ تسمع ما أسمع وترى ما أرى ".

وأيضاً: رسول الله يقول في علي: " أنا مدينة العلم وعليّ بابها، فمن أراد المدينة فليأتها من بابها ".

هذا الحديث هو الآخر من الأحاديث الدالة على إمامة أمير المؤمنين سلام الله عليه، وكان ينبغي أن نخصّص ليلة للبحث عن هذا الحديث الشريف، لنتعرّض هناك عن أسانيده ودلالاته، ولنتعرّض أيضا لمحاولات القوم في رده وّابطاله، وما ارتكبوه من الكذب والدسّ والتزوير والتحريف.

أمّا ثبوت الأعلميّة لهارون بعد موسى، فلو أردتم، فراجعوا التفاسير في قوله تعالى: (قَالَ إِنمَاَ أُوتيتُهُ عِلىُ عِلمَ عندِيْ)[1] عن لسان قارون، في ذيل هذه الآية، تجدون التصريح بأعلميّة هارون من جميع بني إسرائيل إلاّ موسى، فراجعوا تفسير البغوي[2]، وراجعوا تفسير الجلالين[3]، وغير هذين من التفاسير.

من دلالات حديث المنزلة العصمة:

وهل من شك في ثبوت العصمة لهارون؟ وقد نزّل رسول الله أمير المؤمنين منزلة هارون، ولم يدّع أحد من الصحابة العصمة، كما لم يدّعها أحد لواحد من الصحابة، سوى أمير المؤمنين (عليه السلام) .

وحينئذ هل يجوّز عاقل أن يكون الإمام بعد رسول الله غير معصوم مع وجود المعصوم؟

وهل يجوّز العقل أنْ يجعل غير المعصوم واسطة بين الخلق والخالق مع وجود المعصوم؟

وهل يجوز عقلاً وعقلاءاً الإقتداء بغير المعصوم مع وجود المعصوم؟

وإلى مقام العصمة يشير علي (عليه السلام) عندما يقول ويصرّح بأنّه كان يرى نور الوحي والرسالة ويشمّ ريح النبوة.

وهل يعقل أن يترك مثل هذا الشخص ويقتدى بمن ليس له أقلّ قليل من هذه المنزلة؟

ولا يخفى عليكم أنّ الذي كان يسمعه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وأنّ الذي كان يراه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ، هو أسمى وأجلّ وأرقى وأرفع ممّا كان يراه ويسمعه غيره من الأنبياء السابقين

1- سورة القصص: 78.

2 – تفسير البغوي 4/357 . دار الفكر . بيروت . 1405 هـ.

3– تفسير الجلالين 2/201 . نشر مصطفى البابي الحلبي بمصر . 1388 هـ.

عليه، فكان علي يسمع ويرى ما يسمع ويرى النبي، وعليكم بالتأمّل التام في هذا الكلام.

من خصائص هارون ومنزلته:

أنّ الله سبحانه وتعالى أحلّ له ما لم يكن حلالا لغيره في المسجد الأقصى، وبحكم حديث المنزلة يتم هذا الأمر لعلي وأهل بيته بالخصوص، ويكون هذا من جملة ما يختصّ بأمير المؤمنين وأهل البيت الطاهرين ويميزهم عن الآخرين، فيكونون أفضل من هذه الناحية أيضاً من غيرهم.

والشواهد لهذا الحديث ولهذا التنزيل في الأحاديث كثيرة، ومن ذلك: حديث سدّ الأبواب، وهذه ألفاظ تتعلّق بهذا الموضوع في السنّة النبويّة الشريفة المتفق عليها بين الفريقين، وأنا أنقل لكم من بعض المصادر المعتبرة عند أهل السنة:

أخرج ابن عساكر في تاريخه، وعنه السيوطي في الدرّ المنثور[1] : إنّ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) خطب فقال: " إنّ الله أمر موسى وهارون أن يتبوّءا لقومهما بيوتاً، وأمرهما أن لا يبيت في مسجدهما جنب، ولا يقربوا فيه النساء، إلا هارون وذريّته، ولا يحلّ لأحد أن يقرب النساء في مسجدي هذا ولا يبيت فيه جنب إلا علي وذريته ".

وفي مجمع الزوائد عن علي (عليه السلام) قال: أخذ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بيدي فقال: " إنّ موسى سأل ربّه أن يطهّر مسجده بهارون، وإنّي سألت ربي أن يُطهر مسجدي بك وبذريتك "، ثم أرسل إلى أبي بكر أن سدّ بابك، فاستوجع [أي قال: إنّا لله وإنّا إليه راجعون] ثم قال: سمع وطاعة، فسد بابه، ثم أرسل إلى عمر، ثم أرسل إلى العباس بمثل ذلك، ثم قال رسول الله: " ما أنا سددت أبوابكم وفتحت باب علي، ولكن الله فتح باب علي وسدّ أبوابكم "[2].

وفي مجمع الزوائد وكنز العمال وغيرهما .واللفظ للأوّل .: لمّا أخرج أهل المسجد

1- ترجمة الإمام علي (عليه السلام) من تاريخ دمشق 1/296، الدر المنثور 4/383.

2 – مجمع الزوائد 9/114.

وترك عليّاً قال الناس في ذلك [أي تكلموا في ذلك واعترضوا] فبلغ النبي (صلى الله عليه وسلم) فقال: " ما أنا أخرجتكم من قبل نفسي، ولا أنا تركته، ولكنّ الله أخرجكم وتركه، إنّما أنا عبد مأمور، ما أُمرت به فعلت، إن أتبع إلا ما يوحى إليّ "[1].

وفي كتاب المناقب لأحمد بن حنبل، وكذا في المسند، وفي المستدرك للحاكم، وفي مجمع الزوائد، وتاريخ دمشق، وغيرها[2] عن زيد بن أرقم قال: كانت لنفر من أصحاب رسول الله أبواب شارعة في المسجد، فقال يوماً: " سدّوا هذه الأبواب إلاّ باب علي "، قال: فتكلّم في ذلك ناسٌ، فقام رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: " أما بعد، فإني أمرت بسدّ هذه الأبواب غير باب علي، فقال فيه قائلكم، والله ما سددت شيئاً ولا فتحته، ولكن أُمرت بشيء فاتبعته ".

وهذا الحديث موجود في صحيح الترمذي، وفي الخصائص للنسائي[3]، وغيرهما من المصادر أيضاً.

ولذا كانت قضية سدّ الأبواب من جملة موارد قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) : " علي منّي بمنزلة هارون من موسى إلا أنّه لا نبي بعدي ".

وإلى الآن ظهرت دلالة حديث المنزلة على إمامة أمير المؤمنين (عليه السلام) :

من جهة ثبوت العصمة له.

ومن جهة ثبوت الأفضلية له.

ومن جهة ثبوت بعض الخصائص الأُخرى الثابتة لهارون.

1- مجمع الزوائد 9/115، كنز العمال 11/600 رقم 32887 ـ دار إحياء التراث.

2 – فضائل أمير المؤمنين (عليه السلام) لأحمد بن حنبل: 72 رقم 109 ، مسند أحمد 5/496 رقم 18801 ، مستدرك الحاكم 3/125 ، مجمع الزوائد 9/114 ، ترجمة الإمام علي (عليه السلام) من تاريخ دمشق 1/279 . 280 رقم 324 ، الرياض النضرة 3/158.

3– خصائص النسائي: 59 رقم 38.

دلالة حديث المنزلة

على خلافة أمير المؤمنين (عليه السلام)

ننتقل الآن إلى دلالة هذا الحديث على خصوص الخلافة والولاية، فيكون نصّاً في المدعّى.

ولا ريب في أنّ من منزل هارون: خلافته عن موسى (عليه السلام) ، قال تعالى عن لسان موسى يخاطب هارون: (**اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ**)[1].

فكان هارون خليفة لموسى، وعلي بحكم حديث المنزلة خليفة لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ، فيكون هذا الحديث نصّاً في الخلافة والإمامة والولاية بعد رسول الله.

ومن جملة آثار هذه الخلافة: وجوب الطاعة المطلقة، ووجوب الإنقياد المطلق، والطاعة المطلقة والإنقياد المطلق يستلزمان الإمامة والولاية العامة.

ولا يتوهمنّ أحدٌ بأن وجوب إطاعة هارون ووجوب الإنقياد المطلق له كان من آثار وأحكام نبوته، لا من آثار وأحكام خلافته عن موسى، حتّى لا تجب الإطاعة المطلقة لعلي، لأنّه لم يكن نبياً.

هذا التوهم باطل ومردود، وإنْ وقع في بعض الكتب من بعض علمائهم، وذلك لأنّ وجوب الإطاعة المطلقة إنْ كان من آثار النبوّة لا من آثار الخلافة، إذن لم يثبت وجوب الإطاعة للمشايخ الثلاثة، لأنّهم لم يكونوا أنبياء، وأيضاً: لم يثبت وجوب الإطاعة

1- سورة الأعراف: 142.

المطلقة لعلي في المرتبة الرابعة التي يقولون بها له (عليه السلام) ، إذ ليس حينئذ نبيّاً، بل هو خليفة.

فإذن، وجوب الإطاعة لهارون كان بحكم خلافته عن موسى لا بحكم نبوّته، وحينئذ تجب الإطاعة المطلقة لعلي (عليه السلام) بحكم خلافته عن رسول الله، وبحكم تنزيله من رسول الله منزلة هارون من موسى. فالمناقشة من هذه الناحية مردودة.

وإذا ما رجعنا إلى الكتب المعنيّة بمثل هذه البحوث، لرأينا تصريح علمائهم بدلالة حديث المنزلة على خلافة علي (عليه السلام) .

فراجعوا مثلاً كتاب التحفة الإثنا عشرية الذي ألّفه مؤلفّه ردا ّعلى الشيعة الإمامية الإثنا عشرية، فإنه يّعترف هناك بدلالة حديث المنزلة على الخلافة، بل يضيف أنّ إنكار هذه الدلالة لا يكون إلاّ من ناصبي ولا يرتضي ذلك أهل السنة.

إنّما الكلام في ثبوت هذه الخلافة بعد رسول الله بلا فصل، أمّا أصل ثبوت الخلافة لأمير المؤمنين بعد رسول الله بحكم هذا الحديث فلا يقبل الإنكار، إلاّ إذا كان من النواصب المعاندين لأمير المؤمنين (عليه السلام) ، كما نصّ على ذلك صاحب التحفة الإثنا عشرية.

يقول صاحب التحفة هذا الكلام ويعترف بهذا المقدار من الدلالة.

إلاّ أنك لو راجعت كتب الحديث وشروح الحديث لرأيتهم يناقشون حتىّ في أصل دلالة حديث المنزلة على الخلافة والولاية بعد رسول الله، أي ترى في كتبهم ما ينسبه صاحب التحفة إلى النواصب، ويقولون بما يقوله النواصب.

فراجعوا مثلاً شرح حديث المنزلة في كتاب فتح الباري لابن حجر العسقلاني الحافظ، وشرح صحيح مسلم للحافظ النووي، والمرقاة في شرح المشكاة، تجدوهم في شرح حديث المنزلة يناقشون في دلالة هذا الحديث على أصل الإمامة والولاية، وهذا ما كان صاحب التحفة ينفيه عن أهل السنّة وينسبه إلى النواصب.

أقرأ لكم عبارة النووي في شرح صحيح مسلم، ونفس العبارة أو قريب منها موجود

في الكتب التي أشرت إليها وغيرها أيضاً من الكتب، يقول النووي[1] : وليس فيه [أي في هذا الحديث] دلالة لاستخلافه [أي استخلاف علي] بعده [أي بعد الرسول]، لأنّ النبي (صلى الله عليه وسلم) إنّما قال لعلي حين استخلفه على المدينة في غزوة تبوك [أي إنّ هذا الحديث ورد في مورد خاص].

يقول: ويؤيّد هذا أنّ هارون المشبّه به لم يكن خليفة بعد موسى، بل توفي في حياة موسى قبل وفاة موسى بنحو أربعين سنة على ما هو المشهور عند أهل الأخبار والقصص، قالوا: وإنّما استخلفه . أي استخلف موسى هارون . حين ذهب لميقات ربّه للمناجاة، فكانت الخلافة هذه خلافة موقتة، وكانت في قضية خاصة محدودة، وليس فيها أي دلالة على الخلافة بالمعنى المتنازع فيه أصلاً.

وهل هذا إلاّ كلام النواصب الذي يأبى أن يلتزم به مثل صاحب التحفة، فينسبه إلى النواصب؟

وأمّا ما يقوله ابن تيمية وغير ابن تيمية من أصحاب الردود على الشيعة الإمامية، فسنذكر مقاطع من عباراتهم، لتعرفوا من هو الناصبي، وتعرفوا النواصب أكثر وأكثر.

وإلى هنا بيّنا وجه دلالة حديث المنزلة على الخلافة والإمامة والولاية بعد رسول الله بالنص، وأنّ صاحب التحفة لا ينكر هذه الدلالة، وإنّما يقول بأنّ الدلالة على الإمامة بلا فصل أوّل الكلام، لأن النزاع والكلام في دلالة الحديث على الإمامة بعد رسول الله مباشرة.

1- شرح النووي لصحيح مسلم المجلد الثامن الجزء 15/174.

محاولات القوم في ردّ حديث المنزلة

وحينئذ ندخل في الجهة الثالثة من جهات بحثنا عن حديث المنزلة، أي في المناقشات العلمية، وفي محاولات القوم في ردّ هذا الحديث وإبطاله.

أوّلاً: المناقشات العلمية

ونحن على استعداد تام لقبول أيّ مناقشة إنْ كانت مناقشة علمية، وعلى أُسس علمية وقواعد مقررة في كيفية البحث والمناظرة، ويتلخّص ما ذكروه في مقام المناقشة في دلالة هذا الحديث في المناقشات الثلاثة التالية:

المناقشة الأُولى:

إنّ هذا الحديث لا يدلّ على عموم المنزلة، وحينئذ تتم المشابهة بين علي وهارون بوجه شبه واحد، ويكفي ذلك في صحة الحديث، أمّا أنْ يكون علي نازلاً من رسول الله منزلة هارون من موسى بجميع منازل هارون فلا نوافق على هذا.

المناقشة الثانية:

إنّ هذه الخلافة كانت خلافة موقتةً في ظرف خاص، وزمان محدود، وفي حياة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ، كما كانت خلافة هارون عن موسى في حياة موسى عندما ذهب لمناجاة ربّه، وكانت تلك الخلافة أيضاً في حياة موسى، ويؤيدّ ذلك موت هارون في حياة

موسى، فأين الخلافة بالمعنى المتنازع فيه؟

المناقشة الثالثة:

إنّ حديث المنزلة إنّما ورد في خصوص غزوة تبوك، وإنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال هذا الكلام عندما خرج في غزوة تبوك وترك عليّاً ليقوم بشؤون أهله وعياله ومن بقي في المدينة المنورة، فالقضية خاصة وحديث المنزلة إنما ورد في هذه القضية المعيّنة.

ولابدّ من الإجابة عن هذه المناقشات واحدة واحدة:

الجواب عن المناقشة الأُولى:

والمناقشة الأُولى كانت تتلخّص في نفي عموم المنزلة، فنقول في الجواب: بأنّ الحديث يشتمل على لفظ وهو اسم جنس مضاف إلى عَلَم قال: " أنت منيّ بمنزلة هارون "، فكلمة المنزلة اسم جنس مضاف إلى علم وهو هارون، ثم يّشتمل الحديث

على استثناء " إلاّ أنّه لا نبي بعدي "، فالكلام مشتمل على اسم جنس مضاف إلى علم، ومشتمل على استثناء باللفظ الذي ذكرناه، هذا متن الحديث.

ولو رجعنا إلى كتب علم أُصول الفقه، ولو رجعنا إلى كتب علم البلاغة وكتب الأدب، لوجدناهم ينصّون على أنّ الإستثناء معيار العموم، وينصّون على أنّ من ألفاظ العموم اسم الجنس المضاف، فأي مجال للمناقشة؟ اسم الجنس المضاف " بمنزلة هارون " من صيغ العموم، والإستثناء أيضاً معيار العموم، فيكون الحديث نصّاً في العموم، إذ لَيس في الحديث لفظ آخر، فلفظه: " أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنّه لا نبي بعدي "، وحينئذ يسقط الإشكال وتبطل المناقشة.

وهذه عبارة ابن الحاجب الذي هو من أئمّة علم الأُصول ومن أئمة علم النحو والصرف وعلوم الأدب، يقول في كتاب مختصر الأُصول .وهو المتن الذي كتبوا عليه الشروح والتعاليق الكثيرة، وكان المتن الذي يدرّس في الحوزات العلمية .: ثم إنّ الصيغة

الموضوعة له . أي للعموم . عند المحققين هي هذه: أسماء الشرط والإستفهام، الموصولات، الجموع المعرفة تعريف جنس لا عهد، واسم الجنس معرفاً تعريف جنس أو مضافاً[1].

وإن شئتم أكثر من هذا، فراجعوا كتابه الكافية في علم النحو بشرح المحقق الجامي المسمّى بـ (الفوائد الضيائيّة) ،وهو أيضاً كان من الكتب الدراسيّة إلى هذه الأواخر.

وراجعوا من كتب الأُصول أيضاً كتاب المنهاج للقاضي البيضاوي وشروحه.

وأيضاًراجعوا فواتح الرحموت في شرح مسلّم الثبوت، الذي هو من كتب علم أُصول الفقه المعتبرة المشهورة عند القوم.

وراجعوا من الكتب الأدبية كتاب الأشباه والنظائر للسيوطي.

وراجعوا من كتب علم البلاغة المطوّل في شرح التلخيص ومختصر المعاني في شرح التلخيص للتفتازاني، هذين الكتابين اللذين يدرّسان في الحوزات العلمية.

وهكذا غير هذه الكتب المعنية بعلم أُصول الفقه وعلم النحو والبلاغة.

وأمّا الإستثناء، فقد نصّ أئمةٌ علم أُصول الفقه كذلك كما في كتاب منهاج الوصول إلى علم الأُصول للقاضي البيضاوي، وفي شروحه أيضاً، كشرح ابن إمام الكاملية وغير هذا من الشروح، كلّهم ينصّون على هذه العبارة يقولون: معيار العموم الإستثناء.

فكلّ ما صحّ الإستثناء منه ممّا لا حصر فيه فهو عام، والحديث يشتمل على الإستثناء.

وقد يقال: لابدّ من رفع اليد عن العموم، بقرينة اختصاص حديث المنزلة بغزوة تبوك، وإذا قامت القرينة أو قام المخصص سقط اللفظ عن الدلالة على العموم، فيكون الحديث دالاً على استخلافه ليكون متولّياً شؤون الصبيان والنساء والعجزة . بتعبير ابن تيميّة . الباقين في المدينة المنوّرة لا أكثر من هذا.

1- المختصر (بيان المختصر 2) : 111 ـ مركز إحياء التراث الإسلامي ـ مكة المكرمة.

لكن يردّ هذا الإشكال وهذه الدعوى، ورود حديث المتولة في غير تبوك، كما سنقرأ.

وقد يقال أيضاً: إنّ الإستثناء إنمّا يدل عّلى العموم إن كان استثناء متصلاً، وهذا الإستثناء منقطع، لأن الجّملة المستثناة جملة خبرية، ولا يمكن أنْ تكون الجملة الخبرية استثناؤها استثناءً متصلاً.

وهذه بحوث علمية لابدّ وأنكم مطلّعون على هذه البحوث، وهذا وجه للإشكال وجيه، ذكره صاحب التحفة الإثنا عشرية[1]، فإنْ تمّ سقط الإستدلال بعموم الإستثناء.

ولكن عندما نراجع ألفاظ الحديث نجد فيها مجيء كلمة " النبوّة " مستثناة بعد " إلاّ "، وليس هناك جملة خبرية، وسند هذا الحديث أو هذه الأحاديث سند معتبر، وممّن نصّ على صحة سند الحديث بهذا اللفظ: ابن كثير الدمشقي في كتابه في التاريخ البداية والنهاية[2].

على أنّ من المقرّر عندهم في علم الأُصول وفي علم البلاغة أيضاً: إن الأصل في الإستثناء هو الإتصال، ولا ترفع اليد عن هذا الأصل إلاّ بدليل، إلاّ بقرينة، وأراد صاحب التحفة أن يجعل الجملة الخبرية المستثناة قرينة، وقد أجبنا عن ذلك بمجيء المستثنى إسماً لا جملة خبريّة.

ولو أردتم أن تطّلعوا على تعابيرهم وتصريحاتهم بأنّ الأصل في الإستثناء هو الإتصّال لا الانقطاع، فراجعوا كتاب المطوّل، هذا الكتاب الموجود بأيدينا، الذي ندرسه وندرّسه في الحوزة العلمية[3].

وأيضاً يمكنكم مراجعة كتاب كشف الأسرار في شرح أُصول البزدوي[4] للشيخ

1- التحفة الاثنا عشرية: 211.

2 – البداية والنهاية، المجلّد 4 الجزء 7/340.

3 – المطوّل: 204 . 224 . انتشارات دارالذخائر قم . 1416 هـ.

4 – كشف الأسرار 3/178 باب بيان التغير . دار الكتب العلمية . بيروت . 1418.

عبد العزيز البخاري الذي هو من مصادرهم الأُصولية.

كما بإمكانكم مراجعة كتاب مختصر الأُصول لابن الحاجب[1] أيضاً، وهو ينصّ على هذا.

بل لو راجعتم شروح الحديث، لوجدتم الشرّاح من المحدثّين أيضاً ينصون على كون الإستثناء هذا متصلاً لا منقطعاً، فراجعوا عبارة القسطلاني في إرشاد الساري[2]، وراجعوا أيضاً فيض القدير في شرح الجامع الصغير.

إذن، سقطت المناقشة الأُولى، وتمّت دلالة الحديث على العموم أي عموم المتولة، وهذه البحوث بحوث تخصصية، أرجو

الإلتفات إليها وتذكّر ما درستموه من القواعد العلمية المفيدة في مثل هذه المسائل.

الجواب عن المناقشة الثانية:

والمناقشة الثانية كان ملخصها: إنّ الإستخلاف هذا كان في قضية معيّنة، وفي حياة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ، كما أنّ استخلاف هارون كان في حياة موسى، وقد مات هارون قبل موسى، إذن لا دلالة على الإمامة والخلافة بالمعنى المتنازع فيه.

هذا الإشكال الذي طرحه كثيرون منهم، من ابن حجر العسقلاني، ومن القسطلاني، ومن القاري، ومن غيرهم من كبار المحدّثين، وأيضاً من المتكلّمين، لو راجعتم إلى كتبهم لوجدتم هذا الإشكال وهذه المناقشة.

مع ابن تيمية:

بل لو رجعتم إلى منهاج السنّة لوجدتم عبارات ابن تيميّة مشحونة بالبغض والعداء

1- المختصر (بيان المختصر2) : 246.

2 – إرشاد الساري 6/117 . 118 . دار احياء التراث العربي . بيروت.

والتنقيص والطعن في علي (عليه السلام) ، لأقرأ لكم بعض عباراته يقول:

كان النبي كلّما سافر في غزوة أو عمرة أو حجّ يستخلف على المدينة بعض الصحابة، حتىّ أنهمّ ذكروا استخلاف رسول الله ابن أُم مكتوم في بعض الموارد، ولا يدّعى لابن أُم مكتوم مقام لاستخلاف النبي إياهّ في تلك الغزوة.

يقول ابن تيميّة: فلماّ كان في غزوة تبوك، لم يأذن في التخلفّ عنها وهي آخر مغازيه، ولم يجتمع معه الناس كما اجتمعوا معه فيها، أي في المغازي الأُخرى، فلم يتخلفّ عنه إلا ّالنساء والصبيّان أو من هو معذور لعجزه عن الخروج أو من هو منافق، ولم يكن في المدينة رجال من المؤمنين أقوياء يستخلف عليهم، كما كان يستخلف عليهم في كلّ مرةّ، الباقون عجزة وأطفال وصبيان ونسوان، فهؤلاء الباقون في المدينة لم يكن حاجة أنْ يستخلف عليهم رسول الله رجلاً مهماً وًشخصية مّنً شخصيّاته الملتفيّن حوله، بل كان هذا الإستخلاف أضعف من الإستخلافات المعتادة منه (صلى الله عليه وسلم) ، أي استخلاف علي في تبوك كان أضعف من استخلاف ابن أُم مكتوم في بعض الموارد التي خرج من المدينة المنورّة فيها.

يقول: لأنّه لم يبق في المدينة رجال كثيرون من المؤمنين أقوياء يستخلف عليهم، فكان كلّ استخلاف قبل هذه يكون على أفضل ممّن استخلف عليه علياً، فلهذا خرج إليه علي يبكي ويقول: أتخلفنّي مع النساء والصبيان؟ فبين ّله النبي أني إنما ّ استخلفتك لأمانتك عندي، وأنّ الإستخلاف ليس بنقص ولا غضّ، فإن ّموسى استخلف هارون على قومه، والملوك وغيرهم إذا خرجوا في مغازيهم أخذوا معهم من يعظم انتفاعه به ومعاونته له، ويحتاجون إلى مشاورته والإنتفاع برأيه ولسانه ويده وسيفه، فلم يكن رسول الله محتاجاً إلى علي في هذه الغزوة، حتىّ يشاوره أو أن يستفيد من يده ولسانه وسيفه، فأخذ معه غيره، لأنهمّ

كانوا ينفعونه في هذه القضايا.

يقول: وتشبيه الشيء بالشيء يكون بحسب ما دلّ عليه السياق،ولا يقتضي المساواة في كلّ شيء، ألا ترى إلى ما ثبت بالصحيحين من قول النبي في حديث

الأُسارى لمّا استشار أبا بكر فأشار بالفداء،واستشار عمر فأشار بالقتل، قال: سأُخبركم عن صاحبيكم، مثلك يا أبا بكر مثل إبراهيم، ومثلك يا عمر مثل نوح، فقوله (صلى الله عليه وسلم) لهذا مثلك مثل إبراهيم وعيسى، وقوله لهذا مثلك مثل نوح وموسى أعظم من قوله: أنت منّي بمنزلة هارون من موسى.

هذا كلام ابن تيميّة، أي: قطعة من كلامه، وإنّا لنسأل الله سبحانه وتعالى أن يعامل هذا الرجل بعدله، وأن يجزيه بكل كلمة ما يستحقّه.

وهنا ملاحظات مختصرة على هذا الكلام:

أوّلاً: إذا لم يكن لعلي في هذا الإستخلاف فضل ومقام، وكان هذا الإستخلاف أضعف من استخلاف غيره من الإستخلافات السابقة، فلماذا تمنّى عمر أنْ يكون هذا الإستخلاف له؟ ولماذا تمنّى سعد بن أبي وقاصّ أن يكون هذا الإستخلاف له؟

ثانياً: قوله: إنّ علياً خرج يبكي، هذا كذب، علي خرج يبكي لعدم حضوره في تلك الغزوة، ولما سمعه من المنافقين، لا لأن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) خلّفه في النساء والصبيان.

وبعبارة أُخرى: قول علي لرسول الله: أتخلّفني في النساء والصبيان، كان هذا القول قبل خروج رسول الله في الغزوة، قبل أنْ يخرج، وبكاء علي وخروجه خلف رسول الله والتقاؤه به وهو يبكي، كان بعد خروج رسول الله وإنّما خرج. وكان يبكي. لما سمعه من المنافقين، لا لأنّ هذا الإستخلاف كان ضعيفاً، فالقول بأنهّ لما استخلف مع النساء والصبيان جعل يبكي ويعترض على رسول الله هذا الإستخلاف، افتراء عليه.

وثالثاً: ذكره الحديث الذي شبّه فيه رسول الله أبا بكر بإبراهيم، وشبّه فيه عمر بنوح، وقوله: هذا الحديث في الصحيحين، هذا كذب، فليس هذا الحديث في الصحيحين، ودونكم كتاب البخاري ومسلم، ويشهد بذلك كتاب منهاج السنّة، هذه الطبعة الجديدة المحقّقة التي حققّها الدكتور محمدّ رشاد سالم، المطبوعة في السعودية في تسعة أجزاء، راجعوا عبارته هنا، واستشهاد ابن تيميّة بهذا الحديث ونسبة الحديث إلى الصحيحين، يقول محققّه في الهامش: إنّ هذا الحديث إنما هو في مسند أحمد،

ويقول محقّقه. أي محققّ المسند الشيخ أحمد شاكر في الطبعة الجديدة .: هذا الحديث ضعيف.

وهو أيضاً في مناقب الصحابة لأحمد بن حنبل، المطبوع في جزئين في السعودية أخيراً، فراجعوا لترون المحقق يقول في الهامش: إنّ سنده ضعيف.

فالحديث ليس في الصحيحين، ليعارض به حديث المنزلة الموجود في الصحيحين، وإنّما هو في بعض الكتب، وينصّ

المحققون في تعاليقهم على تلك الكتب بضعف هذا الحديث.

وكأنّ ابن تيمية ما كان يظن أن ناظرا ينظر في كتابه، وأنه سيراجع الصحيحين، ليظهر كذبه ويتبين دجله.

وأمّا ما في كلامه من الطعن لأمير المؤمنين، فكما ذكرنا، نحيل الأمر إلى الله سبحانه وتعالى، وهو أحكم الحاكمين.

مع الأعور الواسطي:

ومثل كلمات ابن تيميّة كلمات الأعور الواسطي، هناك عندهم يوسف الأعور الواسطي، له رسالة في الرد على الشيعة، يقول هذا الرجل: لو سلّمنا دلالة حديث المنزلة على الخلافة، فقد كان في خلافة هارون عن موسى فتنة وفساد وارتداد المؤمنين وعبادتهم العجل، وكذلك خلافة علي، لم يكن فيها إلاّ الفساد، لم يكن فيها إلاّ الفتنة، ولم يكن فيها إلا قتل للمسلمين في وقعة الجمل وصفين.

وهذا كلام هذا الناصبي الخبيث.

وبعدُ، إذا لم يكن لاستخلاف أمير المؤمنين (عليه السلام) في تبوك قيمة، ولم يكن له هذا الإستخلاف مقاماً، بل كان هذا الإستخلاف أضعف من استخلاف مثل ابن أُم مكتوم، فلماذا هذا الإهتمام بهذا الحديث بنقل طرقه وأسانيده، وبالتحقيق في رجاله، وبالبحث في دلالاته ومداليله؟

إذا كان شيئاً تافهاً لا يستحق البحث، وكان أضعف من أضعف الإستخلافات، فلماذا هذه الإهتمامات؟

ولماذا قول عمر: لو كان لي واحدة منهنّ كان أحبّ إليّ مما طلعت عليه الشمس؟

وقول سعد: والله لأنْ تكون لي إحدى خلاله الثلاث أحبّ إليّ من أن يكون لي ما طلعت عليه الشمس؟

ولماذا استشهاد معاوية بهذا الحديث أمام ذلك الرجل الذي سأله مسألةً، وكان معاوية بصدد بيان مقام علي وفضله؟

ولماذا كلّ هذا السعي لإبطال هذا الحديث وردّه؟

ألم يقل الفضل ابن روزبهان . الذي هو الآخر من الرادّين على الإماميّة واستدلالاتهم بالأحاديث النبويّة . ما نصه: يثبت به . أي بحديث المنزلة . لأمير المؤمنين فضيلة الأُخوّة والمؤازرة لرسول الله في تبليغ الرسالة وغيرهما من الفضائل.

وهكذا تسقط المناقشة الثانية.

الجواب عن المناقشة الثالثة:

والمناقشة الثالثة كانت دعوى اختصاص حديث المنزلة بغزوة تبوك.

نعم لو كان الحديث مختصّاً بغزوة تبوك، ولو سلمّنا بأن سبب الورود وشأن النزول مخصصّ، لكان لهذا الإشكال ولهذه المناقشة وجه.

ولكن حديث المنزلة . كحديث الثقلين وكحديث الغدير . كرّره رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في مواطن كثيرة، وهذه كتب القوم موجودة بين أيدينا، والباحث الحرّ المنصف يمكنه العثور على تلك الروايات، وتلك المواطن الكثيرة التي ذكر فيها

رسول الله هذا الحديث.

مواطن ورود حديث المنزلة:

وأنا أذكر لكم بعض تلك المواطن ومصادر ورود حديث المنزلة فيها، وأُحاول أن أختصر:

المورد الأول: قصة المؤاخاة

قال ابن أبي أوفى: لمّا آخى النبي (صلى الله عليه وسلم) بين أصحابه، وآخى بين أبي بكر وعمر، قال علي: يا رسول الله ذهب روحي، وانقطع ظهري، حين رأيتك فعلت ما فعلت بأصحابك غيري، فإن كان هذا من سخط عَلَيّ فلك العتبى والكرامة، فقال رسول الله: "والذي بعثني بالحقّ، ما أخّرتك إلا لنفسي، وأنت منيّ بمنزلة هارون من موسى غير أنه لا نبي بعدي، وأنت أخي وورثي "، قال: ما أرث منك يا رسول الله؟ قال: " ما ورّث الأنبياء من قبلي "، قال: ما ورّث الأنبياء من قبلك؟ قال: " كتاب ربّهم وسنّة نبيهّم "، وأنت معي في قصري في الجنةّ مع فاطمة ابنتي، وأنت أخي ورفيقي "، ثم تلا رسول الله قوله تعالى: (إِخْوَاناً عَلَى سُرُرٍ مُتَقابِلِينَ).

ذكر هذا الحديث الحافظ جلال الدين السيوطي في الدر المنثور في تفسير قوله تعالى: (اللهُ يَصْطَفِي مِن المَلائِكَةِ رُسُلاً وَمِنَ النَّاسِ)[1]، ولاحظوا المناسبة بين هذا الحديث وبين الآية: (اللهُ يَصْطَفِي مِن المَلائِكَةِ رُسُلاً وَمِنَ النَّاسِ إِنَّ اللهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ).

يروي السيوطي في الدر المنثور هذا الحديث: عن البغوي، والباوردي، وابن قانع، والطواني، وابن عساكر[2].

وهو أيضاً: في مناقب علي لأحمد[3]، وفي الرياض النضرة في مناقب العشرة المبشرة[4]، وفي كنز العمال أيضاً عن مناقب علي[5].

1- سورة الحج: 75.

2- الدر المنثور 6/76 . 77.

3- فضائل أمير المؤمنين (عليه السلام) : 142 رقم 207.

4 - الرياض النضرة 3/182، قطعة منه.

5- كنز العمال 9/167 رقم 25554 و13/105 رقم 36345.

المورد الثاني: في حديث الدار ويوم الإنذار

ففي رواية أبي إسحاق الثعلبي في تفسيره الكبير ذكر هذا اللفظ: " فأيّكم يقوم فيبايعني على أنّه أخي ووزيري ووصيّي ويكون منّي بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنّه لا نبي بعدي؟ "[1].

المورد الثالث: في خطبة غدير خم

وقد تقدم في بحث حديث الغدير.

المورد الرابع: في قضية سد الأبواب

وقد أشرنا إليه، وفي رواية هناك يقول رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : "وإنّ علياً مِنيّ بمنزلة هارون من موسى "، هذه الرواية رواها الفقيه ابن المغازلي في مناقب أمير المؤمنين [2].

المورد الخامس:

هو المورد الذي قرأناه عن عمر بن الخطّاب عن مصادر كثيرة قال عمر: كفوّا عن ذكر علي... إلى آخره.

المورد السادس: في قضية ابنة حمزة سيّد الشهداء

وذلك لمّا أتت من مكة، وقدمت المدينة المنورة، تخاصم فيها علي وجعفر وزيد، في هذه القضية تحاكموا إلى رسول الله، فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لعلي: " أمّا أنت يا علي، فأنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلا النبوة".

1- تفسير الثعلبي: مخطوط.

2 – مناقب الإمام علي (عليه السلام) للمغازلي: 255 . 257.

روى هذا الخبر ابن عساكر في تاريخ دمشق [1] ،والخبر موجود: في مسند أحمد [2] ، وفي سنن البيهقي [3] ،وغيرهما من المصادر، لكن بدل حديث المنزلة: " أنت منّي وأنا منك ".

المورد السابع: في حديث عن جابر

قال: جاء رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ونحن مضطجعون في المسجد قال رسول الله: " أترقدون بالمسجد! إنّه لا يرقد فيه "، فحينئذ خاطب عليّاً وكان علي فيهم قال: " تعال يا علي، إنهّ يحل لّك في المسجد ما يحل لّي، أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلاّ النبوة ".

وهذا أيضاً في تاريخ دمشق [4].

المورد الثامن:

" يا أُم سلمة، إنّ علياً لحمه من لحمي ودمه من دمي، وهو مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنهّ لا نبي بعدي ".

وهذا الحديث أيضاً في تاريخ دمشق [5].

وهناك موارد أكثر، وأنا تتبعت تلك الموارد وسجّلتها، ولكن أكتفي بهذا المقدار لغرض الإختصار.

فاندفعت المناقشات كلّها، وتمّت دلالة حديث المنزلة على خلافة أمير المؤمنين

1- ترجمة الإمام علي (عليه السلام) من تاريخ دمشق 1/368 رقم 409.

2- مسند أحمد 1/185 رقم 933.

3- سنن البيهقي 8/6.

4 - ترجمة الإمام علي (عليه السلام) من تاريخ دمشق 1/290 رقم 329.

5 - ترجمة الإمام علي (عليه السلام) من تاريخ دمشق 1/365 رقم 406.

عليه الصلاة والسلام.

خلاصة دلالة حديث المنزلة على الخلافة

وتتلخص وجوه الدلالة على الخلافة، أي على كون الحديث نصّاً في الإمامة، تتلخص في:

أوّلاً: تمنيّات بعض أكابر الأصحاب.

ثانياً: تكرار النبي هذا الحديث.

ثالثاً: القرائن الداخلية في هذا الحديث وفي ألفاظه المختلفة، وأقرأ لكم عدّة مِن تلك القرائن:

منها قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) في هذا الحديث في حديث المنزلة: " لابدّ أنْ أقيُم أو تقيم "، مما يدل عّلى أنه لا يمكن أن ينوب أحد مناب رسول الله في أمر من الأُمور غير علي، ولهذا نظائر كثيرة، منها إبلاغ سورة براءة إلى أهل مكة.

ومن القرائن الداخلية أيضاً: قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) : " خلفّتك أنْ تكون خليفتي ".

وهذا أيضاً قد تقدّم.

ومنها: قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) : " أنت منّي بمنزلة هارون من موسى . إلى آخره . فإنّ المدينة لا تصلح إلا بّي أو بك ".

أخرجه الحاكم في المستدرك قال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

ومن القرائن أيضاً: قوله لعلي: " لك من الأجر مثل مالي ومالك من المغنم مثلما لي ".

رواه صاحب الرياض النضرة في مناقب العشرة المبشّرة [1].

وفي حديث أيضاً من أحاديث المنزلة يقول رسول الله: " إنّه لا ينبغي أن أذهب إلا وأنت خليفتي ".

1- الرياض النضرة 3/119.

وهذا الحديث صحيح قطعاً، وهو موجود: في مسند أحمد [1]، وفي مسند أبي يعلى، وفي المستدرك [2]، وفي تاريخ [3] [4] [5]

دمشق ، وفي تاريخ ابن كثير ، وفي الإصابة لابن حجر ، وغيرها من المصادر.

ومن القرائن قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) : " أنت خليفتي في كلّ مؤمن بعدي أنت منّي بمنزلة هارون من موسى وأنت خليفتي في كلّ مؤمن بعدي ".

وهو أيضاً بسند صحيح في خصائص علي للنسائي [6].

وأمّا القرائن الخارجية فما أكثرها.

وإلى الآن انتهينا من البحث عن حديث المنزلة سنداً ودلالة، وظهر: إنّ حديث المنزلة نصّ في خلافة رسول الله.

ومن يسعى وراء حمل الإمامة والخلافة بعد رسول الله على أن يكون في المرتبة الرابعة، عليه أنْ يثبت حقيّة خلافة المشايخ بالأدلة القطعية، حتّى يحمل الحديث على المرتبة الرابعة المتأخّرة عن عثمان، وإلا فلا يتم هذا الحمل.

وإنّه يدلّ هذا الحديث أيضاً على عصمة أمير المؤمنين.

ويدلّ أيضاً على أفضليّة أمير المؤمنين من جهة الأعلميّة وغيرها.

1- مسند أحمد 1/545 رقم 3052.

2 – مستدرك الحاكم 3/133 . 134.

3 – ترجمة الإمام علي (عليه السلام) من تاريخ دمشق 1/209 رقم 251.

4 – البداية والنهاية المجلد 4 الجزء 7/338.

5– الإصابة لابن حجر 4/270 . دار الكتب العلمية . بيروت.

6– خصائص النسائي: 49 . 50.

قصة أروى مع معاوية

والآن يعجبني أنْ أقرأ عليكم هذا الخبر، وإن طال بنا المجلس:

دخلت أروى بنت الحارث بن عبد المطّلب بن هاشم على معاوية، وهي عجوز كبيرة، فقال لها معاوية: مرحباً بك يا خالة، كيف أنت؟

فقالت: بخير يابن أُختي، لقد كفرت النعمة، وأسأت لابن عمك الصحبة، وتسميّت بغير اسمك، وأخذت غير حقك، وكنا أهل البيت أعظم الناس في هذا الدين بلاءاً، حتّى قبض الله نبيّه مشكوراً سعيه، مرفوعاً منزلته، فوثبت علينا بعده بنو تيم وعدي وأُميّة، فابتزوّنا حقناً، وليتمّ علينا تحتجونّ بقرابتكم من رسول الله، ونحن أقرب إليه منكم وأولى بهذا الأمر، وكنا فيكم بمنزلة بني إسرائيل في آل فرعون، وكان علي بن أبي طالب بعد نبيّنا بمنزلة هارون من موسى.

فقال لها عمرو بن العاص: كفّي أيتّها العجوز الضالةّ، وقصري عن قولك مع ذهاب عقلك.

فقالت: وأنت يابن النابغة، تتكلّم وأُمك كانت أشهر بغيةّ بمكةّ، وأرخصهن أجرةً، وادعاكّ خمسة من قريش، فسألت أمكْ

عنهم فقالت: كلّهم أتاني، فانظروا أشبههم به فألحقوه به، فغلب عليك شبه العاص بن وائل، فألحقوك به.

فقال مروان: كفّي أيتّها العجوز، واقصري لما جئتي له.

قالت: وأنت أيضاً يابن الزرقاء تتكلّم.

ثمّ التفتت إلى معاوية فقالت: والله ما حرأهم علىَ هؤلاء غيرك، فإن أمّك القائلة في قتل حمزة:

نحن جزيناكُم بيومِ بدرِ والحربُ بعد الحربِ ذات سعرِ

ما كان لي في عُتبة من صبرِ وشكرُ وحشي علىَ دهري

حتّى ترمّ أعظمي في قبري

فأجابتها بنت عمّي وهي تقول:

خزيتِ في بدر وبعدَ بدرِ يابنة جبّار عظيمِ الكفرِ

فقال معاوية: عفى الله عمّا سلف يا خالة، هات حاجتك.

فقالت: مالي إليك حاجة، وخرجت عنه.

وفي رواية: قالت: أُريد ألفي دينار لأشتري بها عيناً فوّارة في أرض خوّارة، تكون لفقراء بني الحرث بن عبد المطلبّ، وألفي دينار أُخرى أزُوجّ بها فقراء بني الحرث، وألفي دينار أخرُى أستعين بها على شدة الزمان.

فأمر لها معاوية بذلك.

فأروى هذه ابنة عمّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ، استشهدت بحديث المنزلة، واستدلّت على إمامة أمير المؤمنين بهذا الحديث، وشبّهت علياً بهارون، وأيضا: شبهتّ أهل البيت ببني إسرائيل في آل فرعون.

وهذا الخبر تجدونه مع اختلاف في بعض الألفاظ: في العقد الفريد، وفي تاريخ أبي الفداء، وفي روضة المناظر لابن الشحنة الحنفي، الذي هو أيضاً من التواريخ المعتبرة[1].

وهكذا، فقد تمّت الدلالة وسقطت المناقشات كلهّا، والحمد لله.

ثانياً: المناقشات غير العلميّة

وتصل النوبة الآن إلى الطرق الأُخرى والأساليب غير العلمية في ردّ حديث المنزلة، أذكرها باختصار وانْ طال بنا المجلس، لئلاّ يبقى شيء من البحث إلى الليلة القادمة.

1- العقد الفريد 2/119 ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ 1403 هـ.

تاريخ أبي الفداء 1/188 . مكتبة المتنبي . القاهرة.

روضة المناظر . هامش ابن كثير . حوادث سنة: 60.

الطريق الأول:

الطريق الذي مشوا عليه بعد المناقشات الفاشلة، وهو: تحريف الحديث، وبعد أنْ عرفوا أن لا جدوى في المكابرة في أسانيد الحديث ودلالاته رأى بعض النواصب أنْ لا مناص من تحريف الحديث، ولكنْ ما أشنع تحريفه وما أقبح صنيعه، إنهّ حرّف الحديث تحريفاً لا يصدر من الكفّار.

لاحظوا: في ترجمة حريز بن عثمان من تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، وأيضاً في كتاب تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني، يروون عن حريز قوله:

هذا الذي يرويه الناس عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنّه قال لعلي: " أنت منّي بمنزلة هارون من موسى "، هذا حق، ولكنْ أخطأ السامع، يقول الراوي: قلت: ما هو؟ قال: إنّما هو: أنت منّي بمنزلة قارون من موسى، قلت: عمنّ ترويه؟ قال: سمعت الوليد بن عبد الملك يقوله وهو على المنبر[1].

فماذا تقولون لهذا الرجل ولرواة هذا الخبر، ولكنّ الأسف كلّ الأسف أن يكون حرَيز هذا من رجال البخاري، أن يكون من رجال الصحاح سوى مسلم، كلّهم يعتمدون عليه وينقلون عنه ويصحّحون خبره، وعن أحمد بن حنبل أنهّ عندما سئل عن هذا الرجل قال: ثقة ثقة ثقة.

والحال أنّهم يذكرون بترجمة هذا الرجل: إنهّ كان يشتم علياً ويتحامل عليه بشدة، نصوا على أنه كان ناصبيا، وأنّه كان يقول: لا أُحبّ علياً قَتَلَ آبائي، كان يقول: لنا إمامنا . يعني معاوية . ولكم إمامكم . يعني عليا، وكان يلعن عليا بالغَداة سبعين مرة وبالعشيّ سبعين مرة، وقد نقلوا عنه أشياء أُخرى غير هذه الأشياء.

1- تاريخ بغداد 8/268 رقم 4365 ـ دار الكتاب العربي، تهذيب التهذيب 2/209 ـ دارالفكر ـ 1404 هـ.

مع ذلك يصحّحون خبره، وأحمد بن حنبل يكرّر توثيقه: ثقة ثقة ثقة! ويروي عنه البخاري وأصحاب الصحاح عدا مسلم.

ومن هنا يمكن للباحث الحر أنْ يعرف موازين هؤلاء ومعاييرهم في تصحيح الحديث وتوثيق الراوي، وأنّهم كيف يتعاملون مع علي وأهل البيت.

الطريق الثاني:

إنّه عَمَدَ بَعضهم إلى وضع حديث المنزلة للشيخين، فروى عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إنه قال: أبو بكر وعمر منّي بمنزلة هارون من موسى.

هذا الحديث يرويه الخطيب البغدادي، وعنه المنّاوي في كتاب كنوز الحقائق من حديث خير الخلائق، وهو كتاب للمناوي مطوع يروي فيه هذا الحديث عن الخطيب البغدادي، والخطيب يرويه بسنده [1].

إلاّ أن من حسن الحظ أنّ ابن الجوزي يورد هذا الحديث الموضوع لكن لا في الموضوعات، بل في العلل المتناهية في الأحاديث الواهية ويقول: حديث لا يصح [2].

وأيضاً: يقول الذهبي في كتابه ميزان الإعتدال: هذا حديث منكر [3].

ويعيد ذكره أيضاً مرتين ويقول: خبر كذب [4].

وابن حجر العسقلاني أيضاً يكذّب هذا الحديث في لسان الميزان [5].

وحينئذ لا يبقى مجال لاستناد أحد إلى هذا الحديث الموضوع الذي ينصّون على

1- تاريخ بغداد 11/385 رقم 6257، كنوز الحقائق من حديث خير الخلائق ـ ط هامش الجامع الصغير ـ حرف الألف.

2- العلل المتناهية 1/199 رقم 312.

3 – ميزان الإعتدال 5/473 رقم 6900 . دار الكتب العلمية . بيروت . 1416 هـ.

4 – ميزان الإعتدال 5/207 رقم 6015.

5 – لسان الميزان 5/9 رقم 5828 . دار إحياء التراث العربي . بيروت . 1416 هـ، وفيه أبوبكر فقط.

ضعفه أو وضعه وكذبه، مع عدم وجوده في شيء من الصحاح والمسانيد والسنن.

الطريق الثالث:

وتبقى الطريقة الأخيرة، وهي ردّ حديث المنزلة وعدم قبول صحّة هذا الحديث، مع كونه في الصحيحين وغيرهما كما عرفتم.

وهذا الطريق مشى عليه كثير من علمائهم، ممّا يدلّ على فشلهم في الطرق الأخُرى بعد عدم تمكنهّم من إبطال هذا الحديث بمناقشات علمية.

يقول الآمدي .وهو أبو الحسن سيف الدين الآمدي .: إنّ هذا الحديث غير صحيح.

وابن حجر المكي ينقل كلامه في الصواعق المحرقة [1].

وتجدون الإعتماد أيضاً على رأي الآمدي هذا في شرح المواقف [2] للشريف الجرجاني.

ويقول القاضي الإيجي في الجواب عن حديث المنزلة: إنّه لا يصحّ الإستدلال به من جهة السند [3].

وهكذا غير هؤلاء الذين ذكرتهم، يردّون هذا الحديث بعدم صحّة سنده، وغير واحد منهم يعتمد على كلام الآمدي.

لكن الآمدي يذكره الذهبي في ميزان الإعتدال ونصّ عبارته: قد نفي من دمشق لسوء اعتقاده، وصحّ عنه أنّه كان يترك الصلاة[4].

وأقول: إنْ كان ترك الصلاة عيباً مسقطاً لِلعدالة، وموجباً لِسقوط الشخص وكلامه ورأيه في القضايا العلمية، فلماذا يعتمدون عليه وينقلون كلامه؟

1- الصواعق المحرقة: 73.

2 – شرح المواقف للجرجاني 8/362 . الشريف الرضي . قم . 1412 هـ.

3– المصدر نفسه.

4 – ميزان الإعتدال 3/358 رقم 3652.

ولكنْ عندي كثيرون من حفّاظ الحديث وكبار أئمتهم المحدثيّن الرواة للسنة النبوية، الأمناءُ على الدين، يذكرون بتراجمهم أنّهم كانوا يتركون الصلاة، ولو اتسّع الوقت لذكرت لكم بعضهم، وذكرت بعض عبارتهم في الثناء عليهم وتبجيلهم وتوثيقهم وتعظيمهم، ممّا يدلّ على أن ترك الصلاة التي هي عمود الدين عند المسلمين ليس بطعن في شخص من هؤلاء.

خاتمة المطاف

فهذه مناقشاتهم، وهذه محاولاتهم، وهؤلاء علماؤهم وحفّاظهم، والذين يعتمدون عليهم في عقائدهم، وفي أحكامهم وفروعهم الفقهيّة، ولو أنّ الله سبحانه وتعالى لم يقدرّ لهذه الأمةُ نخبة علمائها . من هذه الطائفة المظلومة التي أصبح حالها كما قالت أروى بنت الحارث حال بني إسرائيل في آل فرعون . لولا هؤلاء، لاندرس الدين وضاعت آثار سيّد المرسلين، ولكن الله سبحانه وتعالى أتمّ الحجة بهؤلاء على غيرهم، وعلى الباحثين المنصفين الذين يريدون أنْ يعرفوا الحق فيتبعّونه أين ما كان، أن يتوصّلوا إلى واقعيات القضايا والأحوال.

وإنّنا نسأل الله تعالى أن يثبتّنا على هذه العقيدة المستندة إلى الكتاب والسنةّ المعتبرة المقبولة عند الكل، وأن يُوفقنا لأن نؤدي واجباتنا وتكاليفنا في تبيين الحقائق وتوضيح الأُمور على ما هي عليه، ونتمكّن من مساعدة أولُئك الذين يريدون الحق، يريدون الوصول إلى الواقع، يريدون الحصول على حقيقة الأمر، وما فيه رضى الله ورسوله.

وصلّى الله على محمدّ وآله الطاهرين.

الصفحة 292

الصفحة 293

الدليل العقلي

على

إمامة علي (عليه السلام)

الصفحة 294

الصفحة 295

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيّدنا محمّد وآله الطيبين والطاهرين، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين من الأولين والآخرين.

يقول الله سبحانه وتعالى: (أَفَمَن يَهدِيْ إِلى الحَق أَحَقّ أَن يتبعُ أَمَنْ لاَ يَّهَدِيَ إِلاّ أن يَهدَى فَما لَكِمَّ كَيف تُحكَمون)[1].

الحق في اللغة بمعنى الثبوت، (أَفَمَن يَهدِيْ إِلى الحَق) أيّ: أفمن يهدي إلى الأمور الثابتة القطعية اليقينية، هذا الذي يهدي إلى الواقع، (أَحَقّ أَن يُتبعُ) أم الذي لا يهتدي (إِلاّ أَن يَهدُىْ فما لَكَمَ كيفُ تحكَمُوْنَ).

هذا الذي يقوله الله سبحانه وتعالى إرشاد إلى قاعدة عقلية قطعية عند جميع العقلاء من مسلمين وغير مسلمين، إنّهم إذا أرادوا الوصول إلى أمر واقع وإلى حقيقة من الحقائق، يهتدون بمن يعلم بتلك الحقيقة ويهدي ويوصل الإنسان إلى تلك الحقيقة، يرجعون إلى هكذا شخص، أمّا الذي ليس بمهدي، ليس بعارف بالحقيقة، الذي لا يهتدي إلى الواقع، كيف يمكن أن يكون هادياً للآخرين إلى الواقع؟

ومن هنا قرّر العلماء من الفريقين على أنّ العقائد يجب أن يتوصل إليها الإنسان بالقطع واليقين، ولا يكفي في العقيدة الظن

والتقليد، ويقول الله سبحانه وتعالى (إِنَّ الظَّنَّ

1- سورة يونس: 35.

لاَ يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا)[1] ، الظن لا يغني من الواقعيّات شيئاً، الواقعيات والأمور الحقيقيةّ، المطلوب فيها القطع واليقين، ولا يكفي فيها الظن،ولا يكفي فيها الأخذ بأقوال الآخرين،وهذه قاعدة عقليّة،والقرآن الكريم يشير ويرشد إلى هذه القاعدة العقلية القطعية.

وحينئذ إذا دار الأمر بين رجلين، أحدهما مهتدي ويمكنه هداية الآخرين إلى العقائد الحقة والأُمور الواقعية،والشخص الآخر يحتاج إلى من يهديه، يحتاج إلى من يرشده ويأخذ بيده، كيف يمكن الحكم بالاهتداء وبأخذ الحقائق والواقعيات ممّن هو بنفسه يحتاج إلى من يهديه؟

أمّا نحن فنعتقد بأنّ الإمامة أمر لا يكون إلا ّمن الله سبحانه وتعالى، الإمامة جعل ونصب من الله سبحانه وتعالى،ولا فرق بين الإمامة والنبوّة من هذه الحيثيّة،وحينئذ نحتاج في معرفة الإمام وتعينه إلى نص ٍقطعي، أو إلى أدلة تقتضي أن يكون الشخص هو الإمام لكونه مهتدياً وهادياً.

وأيضاً، لو قام الدليل على عصمة شخص أو أشخاص، فإنّ العصمة إن ْوجدت في شخص لا يجوزّ العقل الإهتداء بغير هذا الشخص مع وجوده، ومع التمكن منه ولو بالواسطة، لذا جعلنا الإمامة إمّا بالنص وإمّا بالعقل،والنص إما ّمن الكتاب واما ّمن السنّة القطعيّة.

وكان حديث المنزلة .وهو آخر الأدلة اللفظية التي بحثنا عنها . دليلاً على إمامة أمير المؤمنين (عليه السلام) من الجهات الثلاثة جميعاً، فلقد كان هذا الحديث نصّا ًفي إمامة أمير المؤمنين، ودليلا ًعلى عصمته، ودليلا ًعلى أفضليته ّ(عليه السلام) من سائر الصحابة.

وقد بحثنا عن مدلول هذا الحديث وفقهه، وبيّنا اندفاع الشبهات التي طرحت في كتب الأُصول والكلام على هذا الحديث والإستدلال به على إمامة أمير المؤمنين، وكان

1- سورة النجم: 28.

عمدة تلك الشبهات، ثلاثة شبهات ذكرتها، وقد كانت شبهات مترابطة، وبيّنا اندفاع تلك الشبهات بأدلةّ عديدة تجتمع تلك الأدلّة على اندفاع المناقشات الثلاثة كلّها في دلالة حديث المنزلة.

وموضوع بحثنا في هذه الليلة هو الاستدلال بما يحكم به العقل على إمامة أمير المؤمنين (عليه السلام) ، أي الدليل العقلي على الإمامة.

الأوصاف المجمع عليها في الإمام

لو راجعتم كتب العقائد والكلام عند أهل السنّة ككتاب: المواقف في علم الكلام للقاضي الإيجي، وشرح المواقف للشريف الجرجاني، وشرح القوشجي على التجريد، وشرح المقاصد لسعدالدين التفتزاني، وشرح العقائد النسفية، وغير هذه الكتب التي هي من أُمّهات كتب العقيدة والكلام عند أهل السنة.

لرأيتم أنّهم يذكرون في المباحث المتعلقة بالإمام فصولاً، منها:

إنّ نصب الإمام إنمّا يكون بالإختيار، وليس بيد الله سبحانه وتعالى، خلافا لًلإمامية.

وإذا كان نصب الإمام عندهم بالإختيار، فإنّهم يذكرون في فصل آخر الشروط التي يجب توفّرها في الإمام حتىّ يختُار للإمامة.

وإذا راجعتم ذلك الفصل الذي يذكرون فيه الشروط، شروط الإمام أو أوصاف الإمام، يذكرون هناك أوصافاً ويقسّمونها إلى قسمين:

قسم قالوا بأنّها أوصاف مجمع عليها.

وقسم هي أوصاف وقع الخلاف فيها.

ونحن نتكلّم على ضوء تلك الشروط التي ذكروها على مسلكهم في تعيين الإمام وهو الإختيار، تلك الشروط المجمع عليها بينهم، نتكلم معهم على ضوء تلك الشروط التي ذكروها وأوجبوا توفّرها في الإمام كي يختار إماماً على المسلمين بعد رسول الله.

نتكلّم معهم بغضّ النظر عن مسلكنا في تعيين الإمام، وهو أنهّ بيد الله سبحانه

وتعالى، بغضّ النظر عن ذلك المسلك، نتكلّم معهم على مسلكهم، وعلى ضوء ذلك القسم من الأوصاف التي نصوّا على ضرورة وجودها للإمام بالإجماع.

فما هي تلك الشروط والأوصاف التي أجمعوا على ضرورة وجودها في الإمام حتى يختار إماماً؟

تلك الشروط المجمع عليها بينهم:

الشرط الأول: العلم

بأن يكون عالماً بالأصول والفروع، بحيث يمكنه إقامة الحجج والبراهين على حقيّة هذا الدين، ويمكنه دفع الشبهات الواردة من الآخرين، بأن يدافع عن هذا الدين من الناحية الفكرية، ويمكنه دفع الشبهات والإشكالات الواردة في أصول الدين وفروعه

من المخالفين.

الشرط الثاني: العدالة

بأنْ يكون عادلاً في أحكامه، وفي سيرته وسلوكه مع الناس، أن يكون عادلاً في أحكامه عندما يتصدى رفع نزاع بين المسلمين، أن يكون عادلاً عندما يريد أن يقسّم بينهم بيت المال، أن يكون عادلاً في تصرفاته المختلفة المتعلقة بالشؤون الشخصية والعامة.

الشرط الثالث: الشجاعة

بأن يكون شجاعاً، بحيث يمكنه تجهيز الجيوش، بحيث يمكنه الوقوف أمام هجمات الأعداء، بحيث يمكنه الدفاع عن حوزة الدين وعن بيضة الإسلام والمسلمين.

هذه هي الشروط المتفقة عندهم، التي يجب توفرها في الشخص حتى يمكن اختياره للإمامة على مسلكهم من أنّ الإمامة تكون بالإختيار.

ولابدّ وأنكم تحبوّن أن أقرأ لكم نصا مّنً تلك الكتب التي أشرت إليها، لتكونوا على يقين مما أنسّبه إليهم، ومن حقكم أنّ تطالبوا بقراءة نص من تلك النصوص:

جاء في كتاب المواقف في علم الكلام وشرح المواقف [1] ما نصّه:

" المقصد الثاني: في شروط الإمامة الجمهور على أنّ أهل الإمامة ومستحقّها من هو مجتهد في الأُصول والفروع ليقوم بأُمور الدين، متمكنّا مّن إقامة الحجج وحل الشبه في العقائد الدينية، مستقلا بالفتوى في النوازل وأحكام الوقائع نصا واستنباطا، لأنّ أهمّ مقاصد الإمامة حفظ العقائد وفصل الحكومات ورفع المخاصمات، ولن يتمّ ذلك بدون هذا الشرط ".

إذن، الشرط الأول: أن يكون عالماً مجتهداً بتعبيره هو في الأصول والفروع، ليقوم بأمور الدين، وليكون متمكناً مّن إقامة الحجج والبراهين، ودفع الشبه المتوجهة إلى العقائد من قبل المخالفين.

الشرط الثاني: " ذو رأي وبصيرة، بتدبير الحرب والسلم وترتيب الجيوش وحفظ الثغور، ليقوم بأُمور الملك، شجاع ليقوى على الذب عن الحوزة والحفظ لبيضة الإسلام بالثبات في المعارك ".

لاحظوا بدقة ولا تفوتنّكم الكلمات الموجودة في هذا النص، وكتاب المواقف وشرح المواقف من أهم كتب القوم في علم الكلام، فالشرط الثاني هو الشجاعة.

" وقيل في مقابل قول الجمهور: لا يشترط في الإمامة هذه الصفات، لأنّها لا توجد الآن مجتمعة ".

وكتاب المواقف إنّما أُلفّ في القرن السابع أو الثامن من الهجرة، وهذه الصفات غير مجتمعة في الحكامّ في ذلك الوقت، إذن، يجب عليهم أن يرفعوا اليد عن اعتبارها في الإمام، ويقولوا بإمامة من لم يكن بعالم أو لم يكن بشجاع، وحتّى من يكون فاسقاً فاجراً

1- شرح المواقف في علم الكلام 8 / 349.

كما سنقرأ صفة العدالة أيضاً.

يقول: " نعم يجب أن يكون عدلاً، لئلاّ يجور، فإنّ الفاسق ربما يصرف الأموال في أغراض نفسه فيضيع الحقوق. فهذه الصفات شروط معتبرة في الإمامة بالإجماع ".

هذا نصّ عبارته، ثم يقول: "وهاهنا صفات أُخرى في اشتراطها خلاف ".

إذن، نتكلم معهم باعتبارنا عقلاء مثلهم، ونعتبر هذه الصفات الثلاث أيضاً في الإمام، ونفترض أنّ الإمامة تثبت بالإختيار، والإمامة مورد نزاع بيننا وبينهم، فنحن نقول بإمامة علي وهم يقولون بإمامة أبي بكر.

فلنلاحظ إذن، هل هذه الصفات المعتبرة بالإجماع في الإمام، المجوّز توفّرها فيه لانتخابه واختياره إماماً، هل هذه الصفات توفّرت في علي أو في أبي بكر، حتّى نختار علياً أو نختار أبا بكر، ومع غض النظر عن الكتاب والسنة الدالين على إمامة علي بالنص أو غير ذلك؟

نحن والعقل الذي يقول بأنّ الرئيس للأُمّة والخليفة عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) يجب أن يكون واجداً لهذه الصفات المجمع عليها، ونحن تبع لهذا الإجماع الذي هم يدّعونه على هذه الصفات.

وأيضاً: نحن نوافق على هذا الإجماع، وإن كنّا نقول باعتبار العصمة التي هي أعلى من العدالة، لكن مع ذلك نبحث عن هذه المسألة في هذه الليلة مع غضّ النظر عن مسلكنا في ثبوت الإمامة وتعيين الإمام.

إذن، يتلخّص كلام القوم في الصفات اللازم وجودها في الإمام بالإجماع في ثلاثة صفات:

أنْ يكون متمكناً من إقامة الحجج وحلّ الشبه في العقائد الدينية، لأن أهم مقاصد الإمامة حفظ العقائد وفصل الخصومات، فلابدّ وأن يكون عالماً في الدين بجميع جهاته من أُصوله وفروعه، ليتمكنّ من الدفاع عن هذا الدين إذا ما جاءت شبهة أو توجّهت هجمة فكرية.

وأن يكون شجاعاً، ليقوى على الذب عن الحوزة والحفظ لبيضة الإسلام بالثبات في المعارك، لأنّ الإمام إذا فرّ من المعركة فالمأمومون أيضاً يفرّون، إذا فرّ القائد فالجنود يفرّون تبعاً له، إذا انكسر الرئيس انكسر الجيش كله، وهذا واضح، إذن بنص عبارة هؤلاء يجب أن يكون من أهل الثبات في المعارك.

وأن يكون عدلاً غير ظالم ولا فاسق.

فإمّا تكون هذه الصفات مجتمعة في علي دون غيره، فيكون علي هو الإمام، وإمّا تكون مجتمعة في غير علي فيكون ذاك هو الإمام، وإمّا تكون مجتمعة في كليهما، فحينئذ ينظر إلى أنّ أيهّما الواجد لهذه الصفات في أعلى مراتبها، والا فمن القبيح تقديم المفضول على الفاضل عقلاً، والقرآن الكريم يقول: **(أَفَمَن يَهدِيْ إِلى الحَق أَحَقّ أَن يَتبعُ أَمَنْ لاَ يَّهدِيَ)**، من يكون عادلاً

أولى بأن يكون إماماً أو من يكون فاسقاً؟ العالم أولى أن يكون إماما نقتدي به أو من يكون جاهلا؟وعلى فرض أن يكون كلاهما عالمين فالأعلم هو المتعيّن أو لا؟ لابدّ من الرجوع إلى العقل والعقلاء، ونحن نتكلمّ على هذا الصعيد.

قالوا: هذه هي الصفات المعتبرة بالإجماع، أمّا أنْ يكون هاشمياّ ففيه خلاف، أما أن يكون معصوما ففيه خلاف، أما أنّ يكون حرّاً،ربمّا يكون فيه خلاف،ربماّ ينسبون إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه أمر بإطاعة من ولي ّعلى المسلمين وإنْ كان عبداً،ربمّا ينسبون إليه هكذا حديث، لكن هذه قضايا مختلف فيها، فالعصمة تقول بها الشيعة وغيرهم لا يقولون بها، وكذا سائر الصفات فهي مورد خلاف، مثل أن يكون هاشمياً، أن يكون قرشياً، أن يكون حراّ،ًوغير ذلك من الصفات المطروحة في الكتب.

أمّا الصفات المتفق عليها بين الجميع فهي: العلم والعدالة والشجاعة، ونحن نبحث على ضوء هذه الصفات.

علي (عليه السلام) والعلم

العلم والتمكن من إقامة الحجج والبراهين على حقيّة هذا الدين، والتمكن من دفع شبه المخالفين، من الصفات المتفق عليها.

لندرس سيرة علي وسيرة أبي بكر، لندرس ما ورد في هذا وهذا، لندرس ما قاله رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ، ما قاله الصحابة، ما قاله سائر العلماء في علي، وما قيل في أبي بكر.

ولا نرجع إلى شيء ممّا يروى عن كلّ واحد منهما في حق ّنفسه، فعلي (عليه السلام) يقول: " علمنّي رسول الله ألف باب من العلم، يفتح لي من كلّ باب ألف باب "[1].

لا نرجع إلى هذا الحديث، وهذا الخبر، لأنّ المفروض أنّه في علي ومن علي، نرجع إلى غير هذه الروايات.

مثلاً يقول علي: " سلوني قبل أن تفقدوني "[2] هذا لم يرد عن أبي بكر، أبو بكر لم يقل في يوم من الأيام: سلوني قبل أن تفقدوني، لكن نضع على جانب مثل هذه الروايات الواردة عن علي، وإنْ كنا نستدل ّبها في مواضعها، وهي موجودة في كتب أهل السنّة.

لكنّا نريد أن ندرس سيرة هذين الرجلين، أن ندرس سيرة أمير المؤمنين وأبي بكر على ضوء ما ورد وما قيل فيهما عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) والصحابة والعلماء، لنكون على بصيرة من أمرنا، عندما نريد أن نختار وننتخب أحدهما للإمامة بعد رسول الله على مسلك القوم.

1- كنز العمال 13 / 114 رقم 36372، 165 رقم 36500.

2 – أخرجه أحمد في المناقب وابن سعد وابن عبد البر وغيرهم، الاستيعاب 3/1103 ، الرياض النضرة 2 / 198، الصواعق المحرقة: 76.

أنا مدينة العلم وعلي بابها:

نلاحظ في كتب القوم أنّ رسول الله يقول في علي: " أنا مدينة العلم وعلي بابها ".

ونحن الآن نبحث عن الصفة الأولى وهي العلم، والتمكن من إقامة الحجج والبراهين، ورسول الله يقول في علي: " أنا مدينة العلم وعلي بابها ".

هذا الحديث موجود في كتبهم، يرويه:

1 . عبد الرزاق بن همّام الصنعاني.

2 . يحيى بن معين، الإمام في الجرح والتعديل، مع تصحيحه لهذا الحديث.

3 . أحمد بن حنبل.

4 . الترمذي.

5 . الزّار.

6 . ابن جرير الطبري.

7 . الطبراني.

8 . أبو الشيخ.

9 . ابن السقا الواسطي.

10 . ابن شاهين.

11 . الحاكم النيسابوري.

12 . ابن مردويه.

13 . أبو نعيم الإصبهاني.

14 . الماوردي.

15 . الخطيب البغدادي.

16 . ابن عبد البر.

17 . السمعاني.

18 . ابن عساكر.

19 . ابن الأثير.

20 . ابن النجّار.

21 . السيوطي.

22 . القسطلاني.

23 . ابن حجر المكي.

24 . المتقي الهندي.

25 . علي القاري.

26 . المنّاوي.

27 . الزرقاني.

28 . الشاه ولي الله الدهلوي.

وغيرهم، وكلّ هؤلاء يشهدون بأنّ رسول الله قال في علي: " أنا مدينة العلم وعلي بابها "[1].

وهل قال مثل هذا الكلام في غير علي؟

---

1 - تهذيب الآثار " مسند الإمام علي (عليه السلام) ": 105 رقم 173 ـ مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر ـ 1402، صحيح الترمذي. كما في جامع الأصول 9 / 473، وتاريخ الخلفاء للسيوطي: 170 وغيرهما، المعجم الكبير للطبراني 11/65 رقم 11061 ـ دار إحياء التراث العربي، تاريخ بغداد 4 / 348، 7 / 172، 11 / 204، الاستيعاب 3 / 1102، فردوس الأخبار 1 / 76، أسد الغابة 4 / 22، الرياض النضرة 2 / 255، تهذيب الكمال 20 / 485، تاريخ جرجان: 24، تذكرة الحفاظ 4 / 28، البداية والنهاية 7 / 358، مجمع الزوائد 9 / 114، عمدة القاري 7 / 631 ، اتحاف السادة المتقين 6 / 224 ، مستدرك الحاكم 3/126 و127 ، ترجمة الإمام علي (عليه السلام) من تاريخ دمشق 2/465 رقم 984 ، جامع الأصول 8/657 رقم 6501 ـ دارالفكر ـ بيروت ـ 1403 ، الجامع الصغير للسيوطي 1/415 رقم 2705 ـ دارالفكر ـ بيروت ـ 1401، الصواعق المحرقة: 189، كنز العمال 11/614 رقم 32978 و32979، فيض القدير للمنّاوي: 3/46 ـ دارالفكر ـ بيروت ـ 1391.

أنا دار الحكمة وعلي بابها:

ويقول رسول الله في حق علي: " أنا دار الحكمة وعلي بابها "، وعندما نراجع الكتب نرى هذا الحديث يرويه:

1 . أحمد بن حنبل.

2 . الترمذي.

3 . محمّد بن جرير الطبري.

4 . الحاكم النيسابوري.

5 . ابن مردويه.

6 . أبو نعيم.

7 . الخطيب التبريزي.

8 . العلائي.

9 . الفيروزآبادي.

10 . ابن الجزري.

11 . ابن حجر العسقلاني.

12 . السيوطي.

13 . القسطلاني.

14 . الصالحي الدمشقي.

15 . ابن حجر المكي.

16 . المتقي الهندي.

17 . المنّاوي.

18 . الزرقاني.

19 . ولي الله الدهلوي.

وغيرهم.

وهؤلاء يشهدون بأنّ رسول الله قال في علي: " أنا دار الحكمة وعلي بابها "[1].

فإذا كان رسول الله يقول في حقّ علي هكذا، وهم يروون هذا الحديث، فهل علي المتمكن من إقامة الحجج والبراهين على حقيّة هذا الدين ودفع الشبه، أو غيره الذي لم يرد مثل هذا الحديث في حقّه؟

أنت تبيّن لأُمتي ما اختلفوا فيه من بعدي:

والأظهر من هذا قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) لعلي: " أنت تبيّن لأُمتي ما اختلفوا فيه من بعدي ".

فقد نصب علياً للحكم بيننا في كلّ ما اختلفنا فيه، من أُمور ديننا ودنيانا.

وهذا الحديث يرويه:

1 . الحاكم النيسابوري، ويصحّحه.

2 . ابن عساكر، في تاريخ دمشق.

3 . الديلمي.

4 . السيوطي.

5 . المتقي الهندي.

1 - فضائل أمير المؤمنين (عليه السلام) : 138 رقم 203، سنن الترمذي 5/637 ، تهذيب الآثار " مسند علي (عليه السلام) ": 104 رقم 8، حلية الأولياء 1/64 ، مشكاة المصابيح للخطيب التبريزي 2/504 رقم 6096 ـ دار الأرقم ـ بيروت، أسنى المطالب لابن الجزري: 70 ـ مكتبة أمير المؤمنين (عليه السلام) ـ أصفهان، الرياض النضرة 2 / 255 ، شرح المواهب اللدنية 3 / 129 ، الجامع الصغير للسيوطي 1/415 رقم 2704، الصواعق المحرقة: 189، كنز العمال 11/600 رقم 32889 و13/147 رقم 36462، فيض القدير 3/46.

6 . المنّاوي.

وجماعة آخرون يروون هذا الحديث [1] .

ولم يرد مثل هذا الحديث في حقّ غير علي.

عليّ هو الأُذن الواعية:

وأيضاً، لمّا نزل قوله تعالى: ﴿وَتَعِيَها أُذُنٌ وَاعِيَة﴾ [2] نرى رسول الله يقول: بأنّ علياً هو الأذنُ الواعية.

فيكون علي وعاءً لكلّ ما أنزل الله سبحانه وتعالى، يكون وعاء لجميع الحقائق، يكون واعيا لجميع الأمور.

وهذا الحديث تجدونه في:

1 . تفسير الطوسي.

2 . تفسير الكشاف.

3 . تفسير الرازي.

4 . الدر المنثور، حيث يرويه السيوطي هناك عن: سعيد بن منصور، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، وابن مردويه، وابن عساكر، والواحدي، وابن النجار.

وتجدونه أيضاً في:

5 . حلية الأولياء.

6 . مجمع الزوائد.

---

1 - مستدرك الحاكم 3/122 ، ترجمة الإمام علي (عليه السلام) من تاريخ دمشق 2/488 رقم 1008 و1009 ، كنز العمال 11/615 رقم 32983.

2 – سورة الحاقة: 12.

وفي غير هذه الكتب [1] .

أقضاكم عليّ:

ويقول رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : " أقضاكم علي ".

وكنّا نحتاج إلى الإمام لرفع الخصومات كما ذكر صاحب شرح المواقف، كنّا نحتاج إليه لرفع الخصومات والتنازعات والخلافات بين الناس، ورسول الله يقول: " علي أقضاكم ".

ولم يرد مثل هذا الكلام في حق غير علي.

فما ذنبنا إن قلنا بأنّ علياً هو المتعينّ للإمامة حتى لو كان الأمر موكولا إلى الأمة، حتى لو كان الأمر مفوضا إلى اختيار الناس؟ كان عليهم أنْ يختاروا علياً، لأن هذه هي الضوابط التي قرروها في علم الكلام، وقالوا: بأن هذه الصفات هي صفات

مجمع على اعتبارهم في الإمام.

وحديث " أقضاكم علي " تجدونه في:

1 . صحيح البخاري.

2 . مسند أحمد.

3 . المستدرك.

4 . سنن ابن ماجه.

5 . الطبقات الكبرى.

6 . الاستيعاب.

7 . سنن البيهقي.

1- تفسير الطبري 29/35 ـ 36، تفسير الكشاف 4/151، تفسير الرازي 30/107، الدر المنثور 8/267.

8 . مجمع الزوائد.

9 . حلية الأولياء.

10 . أُسد الغابة.

11 . الرياض النضرة.

وفي غيرها من الكتب.

هذا فيما يتعلّق . باختصار . بكلمات رسول الله التي يروونها هم، وفيها شهادة رسول الله أو إخبار رسول الله بمقامات علي، وبأنّه المتمكن من إقامة الحجج، إقامة البراهين، ودفع الشبه، إنّ علياً هو المرجع من قبل رسول الله في رفع الخلافات، هو المبيّن لما اختلف فيه المسلمون بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) .

كلمات الصحابة في المقام العلمي للإمام علي (عليه السلام) :

وأمّا كلمات الصحابة فما أكثرها، وإنّي أنقل لكم نصاً مِن أحد كبار الحفاظ بترجمة أمير المؤمنين (عليه السلام) ، يشتمل هذا النص على شهادات من كبار الصحابة والتابعين في حقّ علي (عليه السلام) من حيث مقامه العلمي.

يقول الحافظ النووي في كتاب تهذيب الأسماء واللغات حيث يترجم لعلي (عليه السلام) :

أحد العلماء الربّانيين والشجعان المشهورين والزهاد المذكورين، وأحد السابقين إلى الإسلام...

إلى أن قال:

أمّا علمه، فكان من العلوم في المحلّ العالي، روى عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) خمسمائة حديث وستةّ وثمانين حديثاً، اتفق البخاري ومسلم منها على عشرين، وانفرد البخاري بتسعة، ومسلم بخمسة عشر، روى عنه بنوه الثلاثة الحسن والحسين ومحمّد بن الحنفية، وروى عنه: ابن مسعود، وابن عمر، وابن عباس، وأبو موسى، وعبدالله بن جعفر،

وعبدالله بن الزبير، وأبو سعيد، وزيد بن أرقم، وجابر بن عبدالله، وروى عنه من التابعين خلائق مشهورون.

ونقلوا عن ابن مسعود قال: كنّا نتحدّث أن أقضى المدينة علي.

قال ابن المسيّب: ما كان أحد يقول: سلوني غير علي.

وقال ابن عباس: أُعطي علي تسعة أعشار العلم، ووالله لقد شاركهم في العشر الباقي.

قال ابن عباس: وإذا ثبت لنا الشيء عن علي لم نعدل إلى غيره.

ثمّ يقول النووي:

وسؤال كبار الصحابة . متى قالوا كبار الصحابة فمقصودهم المشايخ الثلاثة وغيرهم من العشرة المبشرة، هذه الطبقة . ورجوعهم إلى فتاواه وأقواله في المواطن الكثيرة والمسائل المعضلات، مشهور "[1] .

فإذا كان كبار الصحابة يرجعون إلى علي في معضلاتهم، ويأخذون بقوله ولم نجد .ولا مورداً واحداً .رجع فيه علي إلى واحد منهم، أو احتاج إلى الأخذ عن أحدهم، فماذا يحكم عقلنا؟ وكيف تحكمون؟

عدم رجوع الإمام علي إلى أحد من الصحابة:

ويشهد بعدم رجوع علي إلى أحد منهم، ورجوع غير واحد منهم إلى علي في المعضلات كما نصّ النووي، يشهد بذلك موارد كثيرة . يذكرها ابن حزم الأندلسي في كلام له طويل . فيها جهل الصحابة وكبار الأصحاب بمسائل الدين، ورجوعهم إلى غيرهم، وليس في ذلك الكلام الطويل لابن حزم .ولا مورد واحد . يذكر رجوع علي إلى أحد من القوم.

1- تهذيب الأسماء واللغات: 1/344 ـ 346 ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت.

يقول ابن حزم:

ووجدناهم . أي الصحابة . يقرّون ويعترفون بأنّهم لم يبلغهم كثير من السنن، وهكذا الحديث المشهور عن أبي هريرة . لاحظوا هذا الحديث المشهور عن أبي هريرة . يقول: إنّ إخواني من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق، وإنّ إخواني من الأنصار كان يشغلهم القيام على أموالهم ".

وعلي ما شغله الصفق في الأسواق، ولم يشغله القيام بأمواله، وإنّما لازم رسول الله ليلاً ونهاراً.

يقول ابن حزم:

وهذا أبو بكر لم يعرف فرض ميراث الجدّة وعرّفه محمدّ بن مسلمة والمغيرة بن شعبة [فاحتاج مثل أبي بكر إلى المغيرة بن شعبة في حكم شرعي!!]وهذا أبو بكر سأل عائشة في كم كفن كفّن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ".

وهكذا يذكر موارد أُخرى عنه، حيث جهل القضايا ورجع إلى غيره.

ثمّ يقول:

وهذا عمر يقول في حديث الاستئذان: أُخفي عليَ، ألهاني الصفق في الأسواق، وقد جهل أيضا أمر إملاص المرأة وعرّفه غيره، وغضب على عيينة بن حصن حتّى ذكّره الحر بن قيس، وخفي عليه أمر رسول الله بإجلاء اليهود، وخفي على أبي بكر قبله، وخفي على عمر أمره بترك الإقدام على الوباء وعرف ذلك عبد الرحمن بن عوف، وسأل عمر أبا واقد الليثي عمّا كان يقرأ به رسول الله [وهذا طريف جدّاً] في صلاتي الفطر والأضحى، هذا وقد صلاهما رسول الله أعواما كثيرة.

صلّى رسول الله الفطر والأضحى أعواماً كثيرة، وعمر جهل إن رسول الله أي سورة كان يقرأ في هاتين الصلاتين وسأل أبا واقد الليثي!!

ثمّ يقول ابن حزم:

ولم يدر [أي عمر] ما يصنع بالمجوس حتّى ذكّره عبد الرحمن بأمر رسول الله،

ونسي قبوله الجزية من مجوس البحرين وهو أمر مشهور، ولعلّه قد أخذ من ذلك المال حظاً كما أخذ غيره، ونسي أمره بتيمّم الجنب فقال: لا يتيمّم أبداً ولا يصليّ ما لم يجد الماء، وذكره بذلك عمار، وأراد قسمة مال الكعبة حتى ذكره بعض الصحابة.

ثمّ ينتقل ابن حزم إلى عثمان وغيره فيقول:

وهذا عثمان...، وهذه عائشة...، وهذه حفصة...، وهذا ابن عمر...، وهذا زيد بن ثابت....

وليس ولا مورد واحد يذكره كشاهد على جهل علي بمسألة فيكون محتاجاً إلى غيره، ليسأله عن تلك المسألة.

هذا النص تجدونه في إحكام الأحكام[1].

لولا عليّ لهلك عمر:

وأمّا كلمة عمر بن الخطّاب: لولا علي لهلك عمر، فإن هذه الكلمة جرت مجرى الأمثال، سمع بها الكل حتىّ الأطفال.

وكذا قوله: لا أبقاني الله لمعضلة لست لها يا أبا الحسن.

وروى كلمة: لولا علي لهلك عمر في واقعة:

1. عبد الرزاق بن همّام.
2. عبد بن حميد.
3. ابن المنذر.
4. ابن أبي حاتم.
5. البيهقي.
6. ابن عبد البر.

1- الإحكام في أصول الأحكام المجلّد الأوّل الجزء 2/151 ـ 153 ـ دار الجيل ـ بيروت 1407.

7. المحب الطوي.
8. المتقي الهندي في كنز العمال[1].

وفي مورد آخر أيضاً قال هذه الكلمة. لولا علي لهلك عمر. وذلك المورد قضية المرأة المجنونة التي زنت فهمّ عمر برجمها، وتلك القضية رواها 1. عبد الرزاق.

2. البخاري.
3. الدارقطني.

وغيرهم من كبار الأئمّة[2].

وقد قالها في مولد أُخرى، لا نطيل بذكرها.

ولا بأس بذكر كلمة المنّاوي بهذا الصدد، يقول المناوي في شرح قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) : " علي مع القرآن والقرآن مع علي لن يفترقا حتّى يردا عليَ الحوض "، وهذا حديث أيضا ورد عن رسول الله، يقول:

أخرج أحمد: إنّ عمر أمر برجم امرأة، فمرّ بها علي فانتزعها، فأُخبر عمر، فقال عمر: ما فعله إلا لشيء، فأرسل إليه فسأله، فقال علي: أما سمعت رسول الله يقول: "رفع القلم عن ثلاث.... قال: نعم، فقال عمر: لولا علي لهلك عمر.

قال المنّاوي:

واتفق له مع أبي بكر نحوه. أي اتفق إنّ أبا بكر أيضاً هم بمثل هذه القضية وعلي منعه واستسلم لقول علي. وربما قال: لولا علي لهلك أبو بكر[3].

كما أنّا وجدنا في بعض المصادر مورداً عن عثمان قال فيه: لولا علي لهلك

1- الإستيعاب في معرفة الأصحاب 3 / 1103، الرياض النضرة في مناقب العشرة 4 / 194.

2- فيض القدير 4 / 357.

3- فيض القدير 4/357.

عثمان[1].

إذن، مَنِ المتمكن من إقامة الحجج والبراهين ودفع الشبه؟

نحن الآن في القرن الرابع عشر أو في القرن الخامس عشر، ومن أين نعرف حالات علي وأحوال أبي بكر، ونحن نريد أن نختار أحدهما للإمامة على مسلك القوم؟.

أليس من هذه الطرق؟ أليس طريقنا ينحصر بالإطلاع على هذه القضايا لنعرف من الذي توفّر فيه الشرط الأول، الشرط الأول المتفق عليه، المجمع عليه بين العلماء من المسلمين، فهذا علي وهذه قضاياه، وهذه هي الكلمات الواردة في حقّه، وهذا رجوع غيره إليه، وعدم رجوعه إلى غيره، أي إنّه كان مستغنياً عن الغير وكان الآخرون محتاجين إليه.

انتشار العلوم الإسلامية بالبلاد بواسطة الإمام علي وتلامذته:

ولذا نرى أنّ العلوم الإسلاميّة كلهّا قد انتشرت بالبلاد الإسلاميّة بواسطة علي وتلامذته من كبار الصحابة، وهذا أمر قد حقّقناه في موضعه في بحث مفصل، لأنّ البلاد الإسلاميّة في ذلك العصر كانت: المدينة المنورة، مكة المكرمة، البصرة، الكوفة، اليمن، الشام.

وقد دقّقنا النظر وحققّنا في الأمر، ورأينا أنّ العلوم انتشرت في جميع هذه البلدان عن علي (عليه السلام) .

أمّا في المدينة والكوفة، فقد عاش علي في هاتين المدينتين وأفاد فيهما الناس بعلومه.

أمّا الكوفة فقبل مجيء علي إليها كان فيها عبدالله بن مسعود.

والشام كان عالمها الأكبر أبو الدرداء، وأبو الدرداء تلميذ عبدالله بن مسعود،

1- زين الفتى في سورة هل أتى 1/317 رقم 225.

وعبدالله بن مسعود تلميذ علي (عليه السلام) .

وأمّا البصرة ومكة المكرمة، فانتشرت العلوم في هاتين البلدتين أو هذين القطرين بواسطة عبدالله بن عباس، وعبدالله بن عباس تلميذ علي عليه الصلاة والسلام.

وهنا نصوص سجّلتها فيما يتعلق بهذا الموضوع من ذلك البحث الذي حققّت فيه هذه القضية، ولكن لا أُريد أن أقرأ تلك النصوص لئلاّ يطول بنا المجلس.

وأمّا اليمن، فقد سافر إليها علي (عليه السلام) بنفسه أكثر من مرّة، وقبيلة همدان أسلمت على يده.

فكان حديث مدينة العلم، وحديث أنا دار الحكمة، وغير هذين الحديثين، وما ورد في تفسير قوله تعالى: **(وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ)** وشهادات كبار الصحابة، وشهادات كبار العلماء في القرون المختلفة، وأيضاً انتشار العلوم بواسطة علي، كلّ هذه الأُمور كانت أدلّة على أنّ المبرزّ في هذا الميدان هو علي (عليه السلام) ، فالشرط الأول إنماّ توفر فّي علي دون غيره.

ولدلالة هذه الأُمور على تقدّم علي على غيره من الأصحاب، يضطر القوم إلى التحريف والتكذيب، فانكم إذا راجعتم صحيح الترمذي لا تجدون حديث " أنا مدينة العلم وعلي بابها "، مع رواية غير واحد من الحفاظ الأعلام كابن الاثير والسيوطي وابن حجر هذا الحديث عنه!

وهكذا يضطرّ ابن تيمية أن يكذبّ كل هذه الأمورُ، حتى أنّ كونّ ابن عباس تلميذا لعليً يكذبه ابنّ تيمية، حتىّ أخذ عبدالله بن مسعود عن علي يكذّبه، وحديث مدينة العلم يكذبّه، وهكذا الأحاديث الأخُرى التي ذكرت بعضها.

يقول بالنسبة إلى حديث: " هو الأُذنُ الواعية " يقول: إنهّ حديث موضوع باتفاق أهل العلم.

وحديث " أقضاكم علي " يكذّبه ابن تيمية، حتىّ يقول: هذا الحديث لم يثبت، وليس له إسناد تقوم به الحجة، لم يروه أحد في السنن المشهورة، ولا المسانيد المعروفة،

لا بإسناد صحيح ولا ضعيف[1] .

وقد ذكرنا أنّه في البخاري، وفي سنن النسائي، وسنن ابن ماجة، وفي الطبقات لابن سعد، وفي مسند أحمد، وغيرها من الكتب.

وتكذيب ابن تيمية هو الآخر دليل على ثبوت هذه القضايا، وعلى تقدم علي في هذا الشرط على غيره.

وتلخّص، أنّه إذا كان العلم بالأصول والفروع، وإذا كان التمكن من إقامة الحجج والبراهين ودفع الشبه، هو الشرط الأول المتفق عليه بين المسلمين في الإمام الذي يريد المسلمون أن يختاروه على مسلك الإختيار، فهذا الشرط موجود في علي دون

غيره.

فأيّ حديث يروونه في حقّ أبي بكر في مقابل هذه الأدلةّ وغيرها؟

يروون حديثاً يقول (صلى الله عليه وآله وسلم) . أي ينسبونه إلى رسول الله . " ما صبّ الله في صدري شيئا إلّا وّصببته في صدر أبي بكر ".

إن كان هذا الحديث صدقاً، فلماذا يقول ابن حزم جهل كذا فوجع إلى فلان، جهل كذا فوجع إلى فلان، جهل كذا فوجع إلى فلان.

ولكنّ هذا الحديث أورجه ابن الجوزي في كتاب الموضوعات ونصّ على أنهّ كذب [2] .

ولا يوجد حديث آخر في باب العلم يروونه بحق أبي بكر سوى هذا الحديث الذي ذكرته.

فكيف تحكمون؟ قال الله تعالى: (**فَكَيْفَ تَحكَمُوْنُ**).

1- منهاج السنة 7 / 512.

2 – كتاب الموضوعات لابن الجوزي 1 / 219 ، الأخبار الموضوعة: 454 للملاّ علي القاري . المكتب الإسلامي . بيروت . 1406.

علي (عليه السلام) والعدالة

ننتقل الآن إلى الشرط الثاني، وهو العدالة، وأيضاً: نجد الأحاديث الكثيرة المتفق عليها بين المسلمين بين الطرفين المتخاصمين في هذه المسألة، تلك الأحاديث شاهدة على أنّ علياً (عليه السلام) كان أعدل القوم.

أذكر لكم حديثين فقط:

أحدهما: قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) : " كفّي وكفّ علي في العدل سواء ".

هذا الحديث يرويه:

1 . ابن عساكر في تاريخ دمشق.

2 . الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد.

3 . المتقي الهندي في كنز العمّال.

4 . صاحب الرياض النضرة في مناقب العشرة المبشّرة.

وغير هؤلاء [1] .

الثاني: قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) لعلي: " يا علي أخصمك بالنبوة ولا نبوة بعدي، وتخصم الناس بسبع ولا يخصمك

فيها أحد من قريش: أنت أوّلهم إيماناً بالله، وأوفاهم بعهد الله، وأقومهم بأمر الله، وأقسمهم بالسوية، وأعدلهم في الرعية، وأبصرهم بالقضية، وأعظمهم

1 - ترجمة علي (عليه السلام) من تاريخ دمشق 2/438 رقم 945 و946، تاريخ بغداد 8/77، وفيه " يدي ويد علي في العدل سواء "، كنز العمال 11/604 رقم 32921، الرياض النضرة 2/120، وفيه " كفّي وكفّ علي في العدد سواء ".

عند الله مزيّة ".

فهذا ما يقوله رسول الله، ويرويه:

1 . أبو نعيم في حلية الأولياء [1].

2 . وصاحب الرياض النضرة.

3 . ابن عساكر، حيث يرويه عن عمر بن الخطّاب نفسه حيث يقول: كفّوا عن ذكر علي...، ويذكر هذه القطعة من الحديث أيضاً.

وأنتم تعرفون قضية ما كان بين عقيل وعلي (عليه السلام) ، لعدالته، وتعرفون أيضاً قضايا أُخرى كثيرة من عدله (عليه السلام) في كتب الفريقين، ممّا لا نطيل بذكرها هذا البحث.

1- حلية الأولياء 11/65 ـ دار الكتاب العربي ـ 1405 ـ بيروت.

علي (عليه السلام) والشجاعة

وأمّا الشرط الثالث الذي هو الشجاعة، قال في شرح المواقف: إنّما اعتبر هذا الشرط ليقوى على الذب عن الحوزة والحفظ لبيضة الإسلام بالثبات في المعارك.

فراجعوا الأخبار والتواريخ وأنباء الحروب والغزوات، ليظهر لكم من كان الذاب عن الحوزة والحافظ لبيضة الإسلام والثابت أو نوالثبات في المعارك؟ من كان؟

لقد علم الموافق والمخالف أنّ علياً (عليه السلام) كان أشجع الناس، وأن بسيفه ثبتت قواعد الإسلام، وتشيدت أركان الإيمان، وكانت الراية بيده في كافة الغزوات، وما انهزم (عليه السلام) في موطن من المواطن قط.

هذه الأُمور أعتقد أنّها قد تجاوزت حد الرواية وبلغت إلى حد التواتر، فتلك مواقفه في بدر، وأحد، وخيبر، وحنين، والخندق والأحزاب. وغير ذلك من الحروب والغزوات، من ذا يشك في أشجعيّة علي ومواقفه مع رسول الله؟

نعم، يشك في ذلك مثل ابن تيميّة، لاحظوا ماذا يقول، يقول في جواب العلامة الحلي حيث يقول: إنّ علياً كان أشجع الناس، يقول: هذا كذب، فأشجع الناس رسول الله [1].

وهل كان البحث عن شجاعة رسول الله؟ وهل كان من شك في أشجعيّة رسول الله؟ إنّما الكلام بين علي وأبي بكر! كلامنا في الإمامة بعد رسول الله، كلامنا في الخلافة بعد رسول الله.

1- منهاج السنة 8 / 76.

لاحظوا كيف يغالط؟ ولماذا يغالط؟ لأنّه ليس عنده جواب، يعلم ابن تيمية . ويعلم كلهّم . بأن الشيخين قد وا قي أكثر من غزوة، وأنّهما لم يقتلا ولا واحداً في سبيل الله.

يقول العلاّمة الحلّي: إن ّعليا قتَل بسيفه الكفار.ّ

فيقول في جوابه ابن تيميّة: قوله: إنّ علياّ قتَل بسيفه الكفار،ّ فلاريب أنه لّم يقتل إلا بعضّ الكفار. ّ

وهل قال العلاّمة الحلّي: إن ّعليا قتَل كل الكّفار!ّ فلاريب أنه لم ّيقتل إلا بعضّ الكفار. ّ

يقول ابن تيميّة: وكذلك سائر المشهورين بالقتال من الصحابة، كعمر والزبير وحمزة والمقداد وأبي طلحة والولاء بن مالك وغيرهم.

يقول: ما منهم من أحد إلاّ قتل بسيفه طائفة من الكفاّر.

فإذا سئل ابن تيميّة: أين تلك الطائفة من الكفاّر الذين قتلهم عمر؟

يقول في الجواب: القتل قد يكون باليد كما فعل علي وقد يكون بالدعاء... القتال يكون بالدعاء كما يكون باليد.

بالنص عبارته .والله .راجعوا كتاب منهاج السنة فإنّه موجود [1] .

إذن، قتل عمر طائفة من الكفّار بالدعاء،ولا بأس!! وأيّ مانع من هذا!!

وإذا سألنا ابن تيميّة عن شجاعة أبي بكر . أليس الشوط الثالث: الشجاعة؟ . إذا سألناه عن شجاعة أبي بكر، يقول في الجواب بنصّ عبارته . بلازيادة ونقيصة .: إذا كانت الشجاعة المطلوبة من الأئمة شجاعة القلب، فلاريب أنّ أبا بكر كان أشجع من عمر، وعمر أشجع من عثمان وعلي وطلحة والزبير، وكان يوم بدر مع النبي في العريش [2] .

1- منهاج السنة 4 / 482.

2- منهاج السنة 8 / 79.

إذن، تكون شجاعة أبي بكر بقوّة القلب فقط، وقد جاهد وقاتل بقوة القلب.

فالشجاعة على قسمين أو لها معنيان: الشجاعة التي يفهمها كلّ عربي، ومعنى آخر وراد من الشجاعة: قوة القلب، وأبو بكر كان قوي القلب!!.

وهكذا يجيب ابن تيميّة عن توفرّ هذا الشوط في علي دون الشيخين، يجيب عن ذلك بجواب لا تجدونه في أيّ كتاب من

الكتب، فيجعل عمر مقاتلاً، لكن لا باليد بل بالدعاء، والقتال بالدعاء كالقتال باليد، ويجعل أبا بكر شجاعاً، لكن شجاعة القلب وهي المطلوبة في الأئمّة!! وكأنّ علياً كانت عنده الشجاعة البدنية ولم تكن عنده شجاعة قلبية!!

وكلّ هذا من ابن تيميّة ينفعنا في يقيننا بصحة استدلالاتنا، والإ فّأي مّعنى لتفسير القتال والجهاد في سبيل الله وقتل طائفة من الكفّار بالدعاء؟

ثمّ لو كانا واجدين لقوّة القلب . كما يقول ابن تيميّة . فلماذا فرا؟

لاريب في أنّهما قد فرا في أحُد، وقد روى الخبر أئمّة القوم، منهم:

1 . أبو داود الطيالسي.

2 . ابن سعد صاحب الطبقات.

3 . أبو بكر الزّار.

4 . الطواني.

5 . ابن حبّان.

6 . الدارقطني.

7 . أبو نعيم.

8 . ابن عساكر.

9 . الضياء المقدسي.

وغيرهم من الأئمّة الأعلام.

راجعوا كنز العمال [1] ، أعطيكم بعض الأوقات بعض الأرقام، لأنّ القضايا حساسة فأضطرّ إلى إعطاء المصدر.

أمّا في خيبر، فقد روى فرارهما:

1 . أحمد.

2 . ابن أبي شيبة.

3 . ابن ماجة.

4 . الزّار.

5 . الطوي.

6 . الطواني.

7 . الحاكم.

8 . البيهقي.

9 . الضياء المقدسي.

10 . الهيثمي.

وجماعة غيرهم.

راجعوا أيضاً كنز العمال، يروي عن كلّ هؤلاء [2].

وأمّا في حنين، فالذي صبر مع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) هو علي فقط، كما في الحديث الصحيح عن ابن عباس، وهذا الحديث في المستدرك [3].

أمّا في الخندق فالكل يعلم كلمة رسول الله: " لَضربة علي في يوم الخندق أفضل من عبادة الثقلين " [4]، أو " أفضل من عبادة الأمّة إلى يوم القيامة " [5].

1- كنز العمال 10/424.

2- كنز العمال 10/461.

3 - المستدرك على الصحيحين 3 / 111.

4 - شرح المواهب 8 / 371.

5 - المستدرك على الصحيحين 3 / 32.

خاتمة المطاف

ففي من توفّرت هذه الشروط: العلم، العدالة، الشجاعة...، هذه الشروط والصفات المتفق على ضرورة وجودها في شخص حتّى يصلح ذلك الشخص لانتخاب الناس إيّاه واختياره للإمامة بعد رسول الله على مسلك الاختيار؟

هذه الشروط إنّما توفّرت في علي (عليه السلام) ، وليست بمتوفرة في غيره، وعلى فرض وجودها في غيره أيضاً، أعني أبا بكر وعمر، فقد أمكننا أن نعرف على ضوء الأدلّة الواردة في الكتب الموثوقة المعتمدة، أن نعرف الذي كانت تلك الصفات موجودة فيه على الوجه الأتم الأفضل، وقد ثبت أنّ علياً (عليه السلام) . على فرض وجود هذه الصفات في غيره . هو الأولى، فثبت أنّه الأفضل، وثبت أنّه الأحق، (أَفَمَن يَهدِيْ إِلى الحَق أَحَقّ أَن يتبعُ أَمَنْ لاَ يَّهَدِيَ إِلاّ أن يَهدَى).

إذا كان الرجل والرجلان يجهلان المسألة والمسألتين، ومسائل فرعية في الأحكام الشرعية، ويجهل الرجل ماذا كان رسول الله يقرأ في صلاتي الفطر والأضحى، كيف نجعل هذا الشخص قائماً مقام رسول الله، متمكّناً من إقامة الحجج والبراهين، والذب عن دين الله وعن شريعة سيد المرسلين، متى ما جاءت شبهة أو توجّهت هجمة فكرية عن خارج البلاد الإسلامية؟ فما لهم كيف يحكمون.

مسألة تقدّم المفضول على الفاضل:

نعم، لا مناص لمن يقول بقبح تقدّم المفضول على الفاضل كابن تيمية . ابن تيمية ينص في أكثر من موضع من منهاج السنة على قبح تقدم المفضول على الفاضل . فحينئذ لابدّ وأنْ يلتزم بإمامة علي.

إلاّ أنّه يضطر إلى تكذيب الثوابت،ولا مناص له من التكذيب، حتىّ لو كان الحديث موجودا في الصحيحين وفي غير الصحيحين من الصحاح وفي غير الصحاح من الكتب المعتبرة بأسانيد صحيحة، لأن النصب والعداء لأمير المؤمنين (عليه السلام) يمنعه من الاعتراف بالحق والالتزام به، إلاّ أنا نوضّح هذه الحقائق ونستدل عليها، عسى أن يرجع بعض الناس عن تقليده واتّباعه،ولا أقل من إقامة الحجة، ليهلك من هلك عن بيّنة.

نعم، هناك من يعترف بصحة هذه الأحاديث، إلاّ أنّه ينفي قبح تقدم المفضول على الفاضل.

فيدور الأمر عند القائلين بإمامة أبي بكر وعمر، بين نفي قبح تقدم المفضول على الفاضل وقبول الأحاديث والآثار والأخبار هذه لصحّتها، وبين قبول قبح تقدم المفضول على الفاضل وتكذيب هذه الأحاديث والآثار والقضايا الثابتة.

وقد مشى على الطريق الثاني ابن تيميّة،وعلى الطريق الأول الفضل ابن روزبهان، وكلاهما في مقام الرد على العلاّمة الحلّي في استدلالاته على إمامة أمير المؤمنين، فابن روزبهان يقول بعدم ضرورة كون الإمام أفضل من غيره وأنّه لا يقبح تقدم المفضول على الفاضل وحكم على خلاف حكم العقلاء من الأولين والآخرين،وابن تيميّة يوافق على هذا الحكم العقلي، إلاّ أنّه يكذّب الأحاديث الصحيحة ويتصرف في معنى الشجاعة ومعنى القتل ومعنى الجهاد. والفضل ابن روزبهان لا يضطر إلى هذه التصرفات القبيحة الشنيعة الرديئة، إلاّ أنّه ينكر أن يكون تقدم المفضول على الفاضل قبيحاً،وهذا رأي على خلاف حكم العقل وبناء العقلاء.

وإذا ما رجعتم إلى كتاب المواقف، شرح المواقف، شرح المقاصد،وغير هذه الكتب، ترونهم مضطربين، لا يعلمون ما يقولون، لا يفهمون بما يحكمون، فما لهم كيف يحكمون؟راجعوا شرح المواقف وشرح المقاصد وغيرهما من كتب القوم:

فتارة يوافقون على قبح تقدم المفضول على الفاضل،وهذه الأحاديث صحيحة.

وتارة يتأمّلون وكأنّهم لا يعلمون أنّ تقديم المفضول على الفاضل قبيح أو لا، ويتركون البحث على حاله؟

وقد نقلت هنا عبارة كتاب المواقف للقاضي الإيجي، الذي ذكر في هذه المسألة الخلاف في تقدم المفضول وعدم تقدم المفضول،وأنّه قبيح أوْ لا،وهو ساكت لا يختار أحد القولين، لأنهّ لا يدري ماذا يقول؟ يبقى متحيراً، يبقى مضطربا، لأنّ الأمر يدور بين الأمرين كما ذكرت.

وإذا سألت القاضي الإيجي عن أنّ أبا بكر أفضل من علي أوْ لا، وتريد منه الكلام الصريح والفتوى الواضحة في هذه المسألة،والإفصاح عن رأيه؟

يقول: بأنّ الأفضلية لا يمكننا أنْ ندركها ونتوصلّ إليها! ثم إنّ الصحابة قدموا أبا بكر وعمر وعثمان على علي، وجعلوا

أولئك أفضل من علي، وحسن الظنّ بهم . أي بالصحابة . يقتضي أن نقول بقولهم ونوكل الأمر إلى الله سبحانه وتعالى.

وهكذا يريد الفرار من هذه المسألة، والخروج عن عهدة هذه القضية، وإلقاء المسؤولية على الصحابة.

فأقول للقاضي الإيجي: إذن، لماذا أتعبت نفسك؟ إذن، لماذا بحثت عن هذه المسألة؟ ولماذا طرحت هذه القضية في كتابك الذي أصبح أهم متن من الكتب الكلامية؟ وكان عليك من الأول أنْ تقول: بأنّ الصحابة كذا فعلوا، ونحن كذا نقول، وإنّا على آثارهم مقتدون، وكذلك يفعلون.

وإنّا لله وإنّا إليه راجعون، وسيعلم الذين ظلموا أيّ منقلب ينقلبون، وصلّى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين.

ابطال ما استدلّ به
لإمامة أبي بكر

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمّد وآله الطيبين الطاهرين، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين من الأولين والآخرين.

بعد أنْ انتهينا من الأدلة المنتخبة على إمامة أمير المؤمنين من نصوص الكتاب والسنّة، وانتهينا أيضاً من الدليل العقلي على إمامة أمير المؤمنين (عليه السلام) ، على ضوء ما أسّسه وقرّره علماء الكلام من أهل السنة، في الشروط المعتبرة في الإمام، وأنّه لولا تلك الشروط لما جاز انتخاب ذلك الشخص واختياره إماماً بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ، حيث أنهم يقولون بأنّ الإمامة تكون بالاختيار والانتخاب، وعلى هذا الأساس يعيّنون له الأوصاف والشروط التي لابدّ من توفرها فيه حتى يُنتخب، ونحن تكلّمنا معهم على أساس تلك الشروط المعتبرة فيما بينهم بالإجماع وعلى ضوء كلمات كبار علمائهم.

البحث الآن في الأدلّة التي يقيمونها على إمامة أبي بكر، ولولا التعرّض لهذه الأدلة لبقي البحث ناقصاً، لأنا قد أقمنا الأدلة على إمامة أمير المؤمنين، لكنّهم أيضاً يقيمون الأدلة على إمامة أبي بكر، فلا بد من النظر في تلك الأدلة أيضا، لنرى مدى تمامية تلك الأدلّة بحسب الموازين العلمية.

وفي هذا الفصل من بحثنا أيضاً، سنكون ملتزمين بآداب البحث وبقواعد المناظرة، وسنرى أنهم يستدلون بأحاديث أو بأدلة

تختص بهم أو يختصّون هم وينفردون هم بالاستدلال بتلك الأدلّة، وبرواية تلك الأحاديث، وقد قلنا وقرّرنا وأسسّنا منذ الليلة الأُولى أنّ الأدلةّ يجب أن تكون مورد قبول عند الطرفين، أو تكون الأدلة ّالتي يستدل بها

كلّ طرف مقبولة عند الطرف المقابل، ليتمّ لهذا الطرف الإلزام والإحتجاج بالأدلةّ التي يرتضيها الطرف المقابل ويقول باعتبارها.

لكن الأدلّة التي يستدلون بها على إمامة أبي بكر أدلةّ ينفردون هم بها، واذا كانت روايات، فإنهّا ليست إلا فّي كتبهم وعن طرقهم، ومع ذلك ننظر في تلك الروايات ونباحثهم عليها، على أساس كتبهم ورواياتهم وأقوال علمائهم.

وكما أشرتُ من قبل، نكون في هذا الفصل أيضاً ملتزمين بآداب البحث، ملتزمين بالمتانة في الكلام، ملتزمين بعدم التعصب، وكلّ استدلالاتنا ستكون على ضوء رواياتهم وكتبهم، ليتضّح لهم عدم تماميةّ أدلتهّم بحسب كلمات علمائهم، فكيف لو أرادوا أن يلزمونا بمثل هذه الأدلّة التي هم لا يقبلون بها، وعلمؤهم لا يرتضون بصحتّها وجواز الاستدلال بها؟

وعندما نريد أنْ ننقل تلك الأدلّة، نعتمد على أهم كتبهم، نعتمد على أشهر كتبهم في علم العقائد.

وأهم كتبهم: كتاب المواقف في علم الكلام وشرح المواقف وأيضاً شرح المقاصد، هذه أهم كتبهم الكلامية التي ألفّت في القرن الثامن والتاسع من الهجرة، وكانت هذه الكتب تدرس في حوزاتهم العلمية، ولأساتذتهم شروح وحواشي كثيرة على هذه الكتب، فلو رجعتم إلى كشف الظنون وقرأتم ما يقوله صاحب كشف الظنون عن شرح المواقف وعن شرح المقاصد وعن المواقف[1] نفسها، لرأيتم كثرة الكتب والشروح والحواشي المؤلفة عليها، وإنّ هذه الكتب أصبحت محوراً لتلك الكثرة من الكتب الكلامية عندهم.

ولا خلاف بينهم في اعتبار هذه الكتب وأهميتها، وكونها المعتمد والمستند عندهم في مباحث العقائد.

1- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون 2 / 1780، 1891.

أهمّ أدلةّ القوم على إمامة أبي بكر

إذن، لننظر في أهمّ أدلتّهم على إمامة أبي بكر، ولننظر ماذا يقولون هم في هذه الأدلةّ.

نصّ عبارة شرح المواقف[1]:

المقصد الرابع: في الإمام الحق بعد رسول الله، هو عندنا أبو بكر، وعند الشيعة علي... لنا وجهان . أي دليلان . الأول: إنّ طريقه . طريق الإمام . وتعيين الإمام إمّا النص أو الإجماع... أمّا النص فلم يوجد[2]، وأمّا الإجماع فلم يوجد على غير أبي بكر إتفاقاً من الأُمةّ... الإجماع منعقد على حقيةّ إمامة أحد الثلاثة: أبي بكر وعلي والعباس [أي الشبهة منحصرة ومحصورة بين هؤلاء الثلاثة] ثمّ إنهّما [أي علي والعباس] لم ينازعا أبا بكر، ولو لم يكن على الحق [أبو بكر]لنازعاه.

إذن يتم الدليل على إمامة أبي بكر عن طريق الإجماع، ويعترف بعدم وجود النص.

فالدليل الأول على إمامة أبي بكر هو الإجماع والنص مفقود.

ويقول صاحب شرح المقاصد [3] في المبحث الثالث في طريق ثبوت الإمامة:

إنّ الطريق إمّا النص وامّا الاختيار [4]، والنص منتف في حقّ أبي بكر، مع كونه إماماً بالإجماع.

1- شرح المواقف 8 / 354.

2 – فيعترف على عدم وجود نص على أبي بكر، وإنْ كان يدّعي عدم وجود نص على علي، لكن كلامنا الآن في أبي بكر.

3 – شرح المقاصد 5 / 255.

4 – لاحظوا: شارح المواقف يقول: الإجماع، شارح المقاصد يقول: الإختيار، وفرقٌ بين الإجماع والإختيار، وكلّ هذا سيتّضح في محلّه بالتفصيل.

فظهر إلى الآن أنْ لا نصّ على أبي بكر، وأنّ الدليل هو الإجماع.

يبقى طريق ثالث، هم أيضاً يتعرضون لذلك الطريق، وهو طريق الأفضلية، فكما بحثنا نحن يبحثون هم أيضاً عن الأفضلية، كما أشرنا بالأمس، عندما يبحثون عن الأفضلية يختلفون في اشتراطها في الإمام، كما أشرنا من قبل، فمن أنكر اعتبار الأفضليّة فلا داعي له للإصرار على أفضلية أبي بكر، كالفضل ابن روزبهان، وقد أشرنا أمس، وأمّا الذي يعتبر الأفضلية في الإمام، فلابدّ وأن يصرّ على أفضليّة أبي بكر، لأنه قائل بإمامة أبي بكر، ومن هؤلاء القائلين بالأفضلية ابن تيمية، ولذا يصرّ على أفضليّة أبي بكر، ويكذّب كلماً يستدل به الإمامية على أفضلية علي (عليه السلام).

أدلّة القوم على أفضلية أبي بكر

حينئذ نرجع إلى بحث الأفضليّة في كتاب المواقف وشرح المواقف [1] يقول:

المقصد الخامس: في أفضل الناس بعد رسول الله، هو عندنا وأكثر قدماء المعتزلة أبو بكر، وعند الشيعة وعند أكثر متأخّري المعتزلة علي.

فيظهر إلى هنا: إنّ الدليل عندهم على إمامة أبي بكر: الإجماع والأفضليّة، بناء على اعتبار الأفضليّة في الإمام، والنصّ عندهم مفقود.

أمّا نحن، فقد أقمنا الأدلّة الثلاثة كلها على إمامة أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام.

هم يقولون بعدم النصّ على أبي بكر ويعترفون بهذا، فتبقى دعوى الأفضليّة، ثمّ دعوى الإجماع على إمامة أبي بكر.

فلننظر إلى أدلّتهم في الأفضليّة:

الدليل الأول:

قوله تعالى (وَسيَجُنبَهَا ُالاتقى ُالذّيَ يؤتّي مالَه ُيتزكى َومَا ُلاحدَ عّنده َمن نعِمَة تجزِى ْ)[2].

يقول في شرح المواقف: قال أكثر المفسرين وقد اعتمد عليه العلماء: إنّها نزلت في

1- شرح المواقف 8 / 365.

2 – سورة الليل: 17.

أبي بكر، فهو أتقى، ومن هو أتقى فهو أكرم عند الله تعالى، لقوله عزّوجلّ: (إنّ أكرَمكم َعُند اللهِ ْأتقاكم)[1]، فيكون أبو بكر هو الأفضل عند الله سبحانه وتعالى.

ولاريب أنّ من كان الأفضل والأكرم عند الله، فهو المتعيّن للإمامة والخلافة بعد رسول الله، وهذا لا إشكال فيه، من كان الأكرم والأفضل عند الله فهو المتعيّن للإمامة والخلافة بعد رسول الله، فيكون أبو بكر هو الأفضل، الأفضل من الأُمّة كلهاّ بعد رسول الله، فهو المتعيّن للخلافة بعده (صلى الله عليه وسلم) .

الدليل الثاني:

قوله (صلى الله عليه وسلم) : " إقتدوا باللّذين من بعدي أبي بكر وعمر ".

فإنّ " اقتدوا " أمر، والخطاب لعموم المسلمين، وهذا الخطاب العام يشمل علياً، فعلي أيضا مأمور بالاقتداء بالشيخين، فيجب على علي أنْ يكون مقتدياً بالشيخين، والمقتدى هو الإمام.

وهذا حديث نوي يروونه في كتبهم، فحينئذ يكون دليلاً على إمامة أبي بكر، وخلافة عمر وقع خلافة أبي بكر، فإذا ثبتت خلافة أبي بكر ثبتت خلافة عمر، وليس البحث الآن في خلافة عمر بن الخطّاب.

الدليل الثالث:

إنّ النبي (صلى الله عليه وسلم) قال لأبي الدرداء: "والله ما طلعت شمس ولا غربت بعد النبيين والمرسلين على رجل أفضل من أبي بكر ".

وهذا في الحقيقة يصلح أنْ يكون نصاً على إمامة أبي بكر، والله ما طلعت شمس ولا غربت بعد النبيين والمرسلين على رجل أفضل من أبي بكر، فيكون أبو بكر أفضل من

1- سورة الحجرات: 13.

علي، وتقديم المفضول على الفاضل أو تقديم الفاضل على الأفضل قبيح، فيكون أبو بكر هو المتعين للخلافة والإمامة بعد رسول الله.

الدليل الرابع:

قوله (صلى الله عليه وسلم) لأبي بكر وعمر: " هما سيّدا كهول أهل الجنّة ما خلا النبيين والمرسلين ".

ومن كان سيّد القوم، ومن كان كبير القوم، فهو الإمام بينهم، هو المقتدى بينهم، هو المتبّع لهم، وعلي أيضا ً من الناس، فيكون علي من جملة من عليه أن يتّبع الشيخين وهما سيدّا كهول أهل الجنةّ.

الدليل الخامس:

قوله (عليه السلام) : " ما ينبغي لقوم فيهم أبو بكر أنْ يتقدم عليه غوه ".

إذن، غير أبي بكر لا يجوز أنْ يتقدّم على أبي بكر، وهذا يشمل علياّ أيضا، فعلي لا يجوز له أن يتقدم على أبي بكر، ولا يجوز لأحد أن يدّعي التقدم لعلي على أبي بكر، لأنّه سيخالف قول رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

الدليل السادس:

تقديمه . أي تقديم النبي أبا بكر . في الصلاة مع أنّها أفضل العبادات، فأبو بكر صلّى في مكان النبي (صلى الله عليه وسلم) في مرض النبي، وكانت صلاته تلك على ما يروون بأمر من النبي، والصلاة أفضل العبادات، فإذا صلّى أحد في مكان النبي وأمّ المسلمين بأمر من النبي، فيكون هذا الشخص صالحا ً لأن ْيكون إماما لّلمسلمين بعد النبي.

الدليل السابع:

قوله (صلى الله عليه وسلم) : " خير أُمّتي أبو بكر ثم ّعمر ".

وهذا أيضاً حديث يروونه في كتبهم.

الدليل الثامن:

قوله (صلى الله عليه وسلم) : " لو كنت متّخذا ً خليلا ً دون ربي لاتخذّت أبا بكر خليلا ".

الدليل التاسع:

قوله (صلى الله عليه وسلم) وقد ذكر عنده أبو بكر فقال رسول الله: "وأين مثل أبي بكر، كذّبني الناس وصدقّني، وآمن بي وزوّجني ابنته، وجهزّني بماله، وواساني بنفسه، وجاهد معي ساعة الخوف ".

الدليل العاشر:

قول علي (عليه السلام) : " خير الناس بعد النبيين أبو بكر ثمّ عمر ثمّ الله أعلم ".

هذه هي عمدة أدلّتهم على أفضلية أبي بكر، تجدون هذه الأدلةّ في: كتب الفخر الرازي، وفي الصواعق المحرقة، وفي شرح المواقف، وفي شرح المقاصد، وفي عامة كتبهم من المتقدمين والمتأخرين، وحتى المعتزلة، أي المعتزلة أيضاً يشاركون

الأشاعرة في الاستدلال بمثل هذه الأدلّة على إمامة أبي بكر، إلاّ المعتزلة المتأخرّين الذين لا يقولون بأفضلية أبي بكر، وانما يقولون بأفضليّة علي، لكن المصلحة اقتضت أن يتقدّم أبو بكر على علي في الإمامة.

مناقشة أدلّة القوم على أفضلية أبي بكر

هذه عامّة أدلتّهم، ولو سألتني عن أهم هذه الأدلة لذكرت لك: قضية الصلاة أولا، وحديث " إقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر "، فهما أهم هذه الأدلّة العشرة.

لكنّا نبحث عن كل هذه الأدلّة واحداً واحداً، على ضوء كتبهم، وعلى أساس رواياتهم، وأقوال علمائهم.

الدليل الأول:

قوله تعالى: **(وَسيَجُنبَهَا الاتقى الذّي يؤتّي مالهُ يتزكى وَمَا لاحدَ عَنده مَن نعمَة تجزِى).**

هذه آية قرآنية، وكما ذكرنا في مباحثنا حول الآيات المستدل بها على إمامة أمير المؤمنين (عليه السلام) : إنّ دلالة الآية على إمامة علي تتوقّف على ثبوت نزولها في علي وبدليل معتبر، وإلاّ فالآية من القرآن، وليس فيها اسم علي ولا اسم غير علي.

قوله تعالى: **(سَيُجنبهَا الاتقى)** يتوقّف الاستدلال به على مقدمات، حتّى تتم دلالة الآية على إمامة أبي بكر...

أولاً: الاستدلال بهذه الآية على إمامة أبي بكر يتوقفّ على سقوط جميع الأدلة التي أقامها الإمامية على عصمة علي (عليه السلام) ، وإلاّ فالمعصوم أكرم عند الله سبحانه وتعالى ممّن يؤتي ماله يتزكّى، فإذن، يتوقفّ الاستدلال بهذه الآية على إمامة أبي بكر . لو كانت نزلةً فيه . على عدم تمامية تلك الأدلةّ التي أقامها الإمامية على عصمة علي (عليه السلام) ، والإ فلّو تم

شيء من تلك الأدلّة لكان علي أكرم عند الله سبحانه وتعالى، وحينئذ يبطل هذا الاستدلال.

وثانياً: يتوقف الاستدلال بهذه الآية المبلركة لأكرمية أبي بكر، على أن لا يتم ما استدل به لأفضلية علي (عليه السلام) ، وإلاّ لتعارضا بناء على صحة هذا الاستدلال وحجية هذا الحديث الوارد في ذيل هذه الآية المبلركة، ويكون الدليلان حجتّين متعارضتين، ويتساقطان، فلا تبقى في الآية هذه دلالة على امامته.

ولكنّ مما لا يحتاج إلى أدلةّ إثبات هو: أن علياً (عليه السلام) لم يسجد لصنم قط، وأبو بكر سجد، ولذا يقولون . إذا ذكروا علياً : كرمّ الله وجهه، وهذا يقتضي أن يكون علي أكرم عند الله سبحانه وتعالى.

ثالثاً: يتوقف الاستدلال بهذه الآية المبلركة على نزول الآية في أبي بكر، والحال أنهّم مختلفون في تفسير هذه الآية على ثلاثة أقوال:

القول الأول: إنّ الآية عامة للمؤمنين ولا اختصاص لها بأحد منهم.

(1)

القول الثاني: إنّ الآية نزلة في قصّة أبي الدحداح وصاحب النخلة،راجعوا الدر المنثور في التفسير بالمأثور ، يذكر لكم هذه القصة في ذيل هذه الآية،وإنّ الآية بناء على هذا القول نزلة بتلك القصةولا علاقة لها بأبي بكر.

القول الثالث: إنّ الآية نزلة في أبي بكر.

فالقول بنزول الآية المبلركة في أبي بكر أحد الأقوال الثلاثة عندهم.

لكن هذا القول . أي القول بنزول الآية في أبي بكر . يتوقف على صحة سند الخبر به،وإذا لم يتمّ الخبر الدال على نزول الآية في أبي بكر يبطل هذا القول.

وإليكم المصدر الذي ذكر فيه خبر نزول الآية في أبي بكر وتصويحه بضعف سند هذه الرواية:

1- الدر المنثور في التفسير بالمأثور 6 / 358.

الرواية يرويها الطواني، ويرويها عنه الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد، ثمّ يقول: فيه . أي في سنده . مصعب بن ثابت، وفيه ضعف[1] .

فالقول الثالث الذي هو أحد الأقوال في المسألة يستند إلى هذه الرواية،والرواية ضعيفة.

ومصعب بن ثابت هو حفيد عبدالله بن الزبير، مصعب بن ثابت بن عبدالله بن الزبير،وآل الزبير منحرفون عن أهل البيت كما هو مذكور في الكتب المفصلة المطولة، ومصعب بن ثابت: ضعّفه يحيى بن معين، ضعفّه أحمد بن حنبل، ضعفّه أبو حاتم قال: لا يحتجّ به، وقال النسائي: ليس بالقوي،وهكذا قال غير هؤلاء[2] .

فكيف يستدل بالآية المبلركة على أكوميّة أبي بكر وأفضليتّه، وفي المسألة ثلاثة أقوال،والقول بنزولها في أبي بكر يستند إلى رواية، وتلك الرواية ضعيفة؟

مضافاً: إلى أنّ هذا الاستدلال موقوف على عدم تمامية أدلة ّالإمامية ّعلى أفضلية أمير المؤمنين وامامته.

الدليل الثاني:

الحديث: " إقتنوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر ".

هذاالحديث من أحسن أدلّتهم على إمامة الشيخين...، يستدلون بهذا الحديث في كتب الكلام، وفي كتب الأُصول أيضاً، واستناداً إلى هذا الحديث يجعلون اتفاق الشيخين حجة، ويعتبرون سنّة الشيخين إستنادا ًإلى هذا الحديث حجة، فالحديث مهم ّ جدّاً، لاسيمّا وأنه ّفي مسند أحمد بن حنبل[3] ،وأيضاً في صحيح الترمذي[4] ،وأيضاً في

1- مجمع الزوائد 9 / 50.

2- تهذيب التهذيب 10 / 144.

3- مسند أحمد 5 / 382، 385.

4 – صحيح الترمذي 5 / 572.

مستدرك الحاكم [1] ، فهو حديث موجود في كتب معتوة مشهورة، ويستدلّون به في بحوث مختلفة.

ولكن بإمكانكم أن ترجعوا إلى أسانيد هذا الحديث، وتدقّقوا النظر في حال تلك الأسانيد، على ضوء أقوال علمائهم في الجرح والتعديل، ولو فعلتم هذا ودقّقتم النظر وتتبعتم في الكتب، لرأيتم جميع أسانيده ضعيفة، وكبار علمائهم ينصّون على كثير من رجال هذا الحديث بالضعف، ويجرحونهم بشتّى أنواع الجرح.

لكنّكم لابدّ وأن تطلبون منيّ أن أذكر لكم خلاصة ما يقولونه بالنسبة إلى هذا الحديث، وأقرّب لكم الطريق ولا تحتاجون إلى مراجعة الكتب، فأقول:

قال المنّاوي في شرح هذا الحديث في فيض القدير في شرح الجامع الصغير [2] : أعلّه أبو حاتم [أي قال: هذا الحديث عليل] وقال الزّار كابن حزم لا يصح [3] .

فهؤلاء ثلاثة من أئمّتهم يردّون هذا الحديث: أبو حاتم، أبو بكر الزارّ، وابن حزم الأندلسي.

والترمذي حيث أورد هذا الحديث في كتابه بأحسن طرقه، يضعّفه بصراحة، فراجعوا كتاب الترمذي وهو موجود [4] .

وإذا ما رجعتم إلى كتاب الضعفاء الكبير لأبي جعفر العُقيلي لرأيتموه يقول: منكر لا أصل له [5] .

1- المستدرك على الصحيحين 3 / 75.

2 – وقد ذكرت لكم من قبل إنّنا في فهم الأحاديث والدقّة في أسانيدها لابدّ وأن نرجع إلى ماقيل في شرحها والكتب المؤلفة في شروح الأحاديث، من قبيل المرقاة وفيض القدير وشروح الشفاء للقاضي عياض، وأمثال ذلك.

3 – فيض القدير شرح الجامع الصغير 2 / 56.

4 – صحيح الترمذي 5 / 572.

5– كتاب الضعفاء الكبير 4 / 95.

وإذا رجعتم إلى ميزان الإعتدال يقول نقلاً عن أبي بكر النقّاش: وهذا الحديث واه [1] .

ويقول الدارقطني .وهو أمير المؤمنين في الحديث عندهم في القرن الرابع الهجري .: هذا الحديث لا يثبت [2] .

وإذا رجعتم إلى كتاب العلاّمة العوي الوغاني المتوفّى سنة 743 هـ، يقول في شرحه على منهاج البيضاوي: إنّ هذا الحديث موضوع [3] .

ولو رجعتم إلى ميزان الاعتدال لرأيتم الحافظ الذهبي يذكر هذا الحديث في مواضع عديدة من هذا الكتاب، وهناك يردّ هذا الحديث ويكذّبه ويبطله، فراجعوا [4] .

وإذا رجعتم إلى تلخيص المستدرك تروونه يتعقّب الحاكم ويقول: سنده واه جداً [5] .

وإذارجعتم إلى مجمع الزوائد للهيثمي حيث يروي هذا الحديث عن طريق الطواني يقول: وفيه من لم أعرفهم [6].

وإذارجعتم إلى لسان الميزان لابن حجر العسقلاني الحافظ شيخ الإسلام لرأيتم يذكر هذا الحديث في أكثر من موضع وينصّ على سقوط هذا الحديث، فراجعوا لسان الميزان [7].

وإذارجعتم إلى أحد أعلام القرن العاشر من الهجرة، وهو شيخ الإسلام الهروي، له كتاب الدر النضيد من مجموعة الحفيد. وهذا الكتاب مطبوع موجود. يقول: هذا

1- ميزان الاعتدال 1 / 142.

2 – لسان الميزان 5 / 237.

3 – شرح المنهاج: مخطوط.

4 – ميزان الإعتدال 1/105، 141 و43/610.

5 – تلخيص المستدرك. ط في ذيل المستدرك 3 / 75.

6 – مجمع الزوائد 9 / 53.

7 – لسان الميزان 1/188، 272 و5/237.

الحديث موضوع [1].

وابن درويش الحوت يورد هذا الحديث في كتابه أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب، ويذكر الأقوال في ضعف هذا الحديث وسقوطه وبطلانه [2][3].

فهذا الحديث. إذن. لا يليق أنْ يُستدلّ به على مبحث الإمامة، سواء كان يستدل به الشيعة الإمامية أو السنةّ، حتىّ لو أردنا أن نستدلّ عليهم بمثل هذا الحديث لإمامة علي (عليه السلام)، وهو حديث تبطله هذه الكثرة من الأئمّة، فلا يمكن الإحتجاج به على القوم لإثبات الإمامة أصلاً، ولا يمكن الإستدلال به في مورد من الموارد.

ولذا نرى بعضهم لمّا يرى سقوط هذا الحديث سنداً، ومن ناحية أخُرى يراه حديثا مًفيدا لإثبات إمامة أبي بكر دلالة ومعنى، يضطر إلى أن ينسبه إلى الشيخين والصحيحين كذباً.

فالقرلي. مثلاً. ينسب هذا الحديث في كتابه شرح الفقه الأكبر إلى صحيحي البخاري ومسلم، وليس الحديث موجوداً في الصحيحين، ممّا يدلّ على أنهّم يعترفون بسقوط هذا الحديث سندا، لكنهمّ غافلون عن أن النّاس سينظرون في كتبهم وسيراجعونها، وسيحقّقون في المطالب التي يذكرونها.

ثمّ كيف يأمر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بالإقتداء بالشيخين، مع أنّ الشيخين اختلفا في كثير من الموارد، فبمن يقتدي المسلمون؟ وكيف يأمر رسول الله بالإقتداء بالشيخين، مع أنّ الصحابة خالفوا الشيخين في كثير ممّا قالا وفعلا؟ وهل بإمكانهم أن يفسّقوا أولئك

1- الدر النضيد من مجموعة الحفيد: 97.

2 – أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب: 48.

3 – هذا، وللحافظ ابن حزم الأندلسي في الاستدلال بهذا الحديث كلمة مهمة جدّاً، إنهّ يقول ما هذا نصهّ: ولو أننا نستجيز التدليس والأمر الذي لو ظفر به خصومنا طاروا به فرحاً أو أبلسوا أسفاً لاحتججنا بما روي: " اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر "، ولكنّه لم يصح ويعيذنا الله من الاحتجاج بما لا يصح. الفصل في الملل والنحل 4 / 88.

الصحابة الذين خالفوا الشيخين في أقوالهما وأفعالهما، وتلك الموارد كثيرة جدّاً؟!

الدليل الثالث:

قول رسول الله لأبي الدرداء: " ما طلعت شمس ولا غربت... " إلى آخره.

هذا الحديث ضعيف للغاية عندهم، فقد رواه الطواني في الأوسط بسند قال الهيثمي: فيه إسماعيل بن يحيى التيمي وهو كذّاب.

وفيه أيضاً . أي في مجمع الزوائد بسند آخر يرويه عن الطواني ويقول: فيه بقيّة . بقيّة بن الوليد .وهو مدلسّ وهو ضعيف [1].

وهو ساقط عند علماء الرجال.

الدليل الرابع:

" هما سيّدا كهول أهل الجنّة ".

هذا الحديث يرويه الزّار، ويرويه الطواني، كلاهما عن أبي سعيد.

قال الهيثمي حيث رواه عنهما في مجمع الزوائد: فيه علي بن عابس وهو ضعيف.

ويرويه الهيثمي عن الزّار عن عبيدالله بن عمر ويقول في راويه عبد الرحمن بن ملك: هو متروك [2].

وليس لهذا الحديث سند غير هذين السندين.

الدليل الخامس:

" ما ينبغي لقوم فيهم أبو بكر أنْ يتقدّم عليه غيره ".

1- مجمع الزوائد 9 / 44.

2 – مجمع الزوائد 9 / 53.

ومن حسن الحظ أنّ الحافظ ابن الجوزي أورد هذا الحديث في كتاب الموضوعات وقال: هذا حديث موضوع على رسول الله (صلى الله عليه وسلم)[1].

وإذا كانت فتاوى ابن الجوزي معتبرة عند ابن تيميّة وأمثاله، فليكنْ قوله وفتواه في هذا المورد أيضاً حجة.

الدليل السادس:

وأمّا صلاة أبي بكر، وهي مسألة مهمة جداً لسببين:

السبب الأوّل: إنّ خبر صلاة أبي بكر ورد في الصحيحين لا بسند بل أكثر، وورد في المسانيد والسنن، وفي أكثر كتبهم المعتبرة المشهورة.

وثانياً: الصلاة أفضل العبادات، وإذا كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قد أرسل أبا بكر ليصلّي في مكانه في حال مرضه ودنوّ أجله، فإنّه سيكون دليلاً على أنّه يريد أن يرشحه للخلافة من بعده، فيكون هذا الحديث - حديث صلاة أبي بكر في مكان رسول الله - من أحسن الأدلّة على إمامة أبي بكر.

ولو راجعتم الكتب لرأيتم اهتمامهم بهذا الحديث، واستدلالهم بهذا الخبر على رأس جميع الأدلّة وفي أوّل ما يحتجّون به لإمامة أبي بكر.

رووا هذا الحديث عن عدّة من الصحابة، وعلى رأسهم عائشة بنت أبي بكر، ولكنّك لو تأمّلت في الأسانيد لرأيت الصحابة يروون هذا الخبر مرسلاً، أو يسمعون الخبر عن عائشة وتكون هي الواسطة في نقل هذا الخبر، وحينئذ تنتهي جميع أسانيد هذا الخبر إلى عائشة، وعائشة متّهمة في نقل مثل هذه القضايا لسببين:

الأوّل: مخالفتها لعلي.

الثاني: كونها بنت أبي بكر.

1- كتاب الموضوعات 1 / 318.

ولكنْ بغضّ النظر عن هذه الناحية، لو نظرنا إلى ملابسات هذه القضية والقرائن الداخلية في ألفاظ الخبر، وأيضاً القرائن الخارجية التي لها علاقة بهذا الخبر، لرأيتم أن إرسال أبي بكر إلى الصلاة كان بإيعاز من عائشة نفسها، ولم يكن من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم).

فمن جملة القرائن المهمة التي لها الأثر البالغ في فهم هذه القضية: قضية أمر رسول الله بخروج القوم مع أُسامة، قضية بعث أُسامة، وتأكيده (صلى الله عليه وآله وسلم) على هذا البعث إلى آخر لحظة من حياته المبارکة.

أمّا أنّ النبي كان يؤكدّ على بعث أسُامة، وإلى آخر لحظة من حياته، فلم يخالف فيه أحد، ولا خلاف فيه أبداً، وهو مذكور في كتبنا وفي كتبهم، فلا خلاف في هذا.

وأمّا أنّ كبار الصحابة وعلى رأسهم أبو بكر وعمر كانا في هذا البعث، فهذا أيضاً ثابت بالكتب المعتبرة التي نقلت هذا

الخبر، فكيف يأمر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بخروج أبي بكر في بعث أُسامة، ويؤكّد على خروجه إلى آخر لحظة من حياته، ومع ذلك يأمر أبا بكر أنْ يصلّي في مكانه؟

وهنا يضطرّ مثل ابن تيمية لأن ينكر وجود أبي بكر في بعث أُسامة، ويقول هذا كذب، لأنه يعلم بأن وجود أبي بكر في بعث أُسامة، يعني كذب خبر إرسال أبي بكر إلى الصلاة، ولكنّ مسألة الصلاة من أهم أدلتهم على إمامة أبي بكر، إذن، لابد من الإنكار والحال أنّ وجود أبي بكر في بعث اُسامة لا يقبل الإنكار.

أنقل لكم عبارة واحدة فقط، يقول الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتاب فتح الباري بشرح البخاري:

قد روى ذلك . أي كون أبي بكر في بعث أُسامة . الواقدي، وابن سعد، وابن إسحاق، وابن الجوزي، وابن عساكر، وغيرهم[1] . أي: وغيرهم من علماء المغازي والحديث.

ولذا لمّا توفّي رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) كان أُسامة بجيشه في خارج المدينة، ولذا لما وَلي

1- فتح الباري في شرح صحيح البخاري 8 / 124.

أبو بكر اعترض أُسامة ولم يبايع أبا بكر قال: أنا أمير على أبي بكر وكيف أُبايعه؟ ولذا لما سيّر أبو بكر أسامة بما أمره رسول الله به استأذن منه إبقاء عمر في المدينة المنورة، ليكون معه في تطبيق الخطط المدروسة.

القرائن الداخلية والخارجية تقتضي كذب هذا الخبر، أي خبر: أنّ النبي أرسل أبا بكر إلى الصلاة.

ولكن لا نكتفي بهذا القدر، ونضيف أنّ علياً (عليه السلام) كان يعتقد، وكذا أهل البيت كانوا يعتقدون، بأن خروج أبي بكر إلى الصلاة كان بأمر من عائشة لا من رسول الله.

قال ابن أبي الحديد: سألت الشيخ . أي شيخه وأُستاذه في كلام له في هذه القضية . أفتقول أنت أنّ عائشة عينّت أباها للصلاة ورسول الله لم يعيّنه؟ فقال: أمّا أنا فلا أقول ذلك، لكن علياً كان يقوله، وتكليفي غير تكليفه، كان حاضراً ولم أكن حاضراً.

ولا نكتفي بهذا القدر فنقول:

سلّمنا بأنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) هو الذي أمر أبا بكر بهذه الصلاة، فكم من صحابي أمر رسول الله بأنْ يصلّي في مكانه في مسجده وفي محرابه، ولم يدّع أحد ثبوت الإمامة بتلك الصلاة لذلك الصحابي الذي صلّى في مكانه (صلى الله عليه وآله وسلم) .

لكنْ لكم أن تقولوا: بأنّ الصلاة في أُخريات حياته تختلف عن الصلاة في الأوقات السابقة، هذه الصلاة بهذه الخصوصية حيث كانت في أواخر حياته فيها إشعار بالنصب، بنصب أبي بكر للإمامة من بعده، لك أنْ تقول هذا، كما قالوا.

فاسمع لواقع القضية، واستمع لما يأتي:

إنّه لو كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) هو الآمر، فقد ذكرت تلك الأخبار أنّه (صلى الله عليه وآله وسلم) خرج بنفسه الشريفة . معتمداً على رجلين ورجلاه تخطّان على الأرض . ونحّى أبا بكر عن المحراب، وصلّى تلك الصلاة بنفسه.

لكنّهم يعودون فيقولون: بأنّ صلاة أبي بكر كانت أيامّا عديدة، وهذا الذي وقع من رسول الله وقع مرة واحدة فقط.

قلت:

أولاً: لم تكن الصلاة أيامّا، بل هي صلاة واحدة، وهي صلاة الصبح من يوم الإثنين، فكانت صلاة واحدة.

وثانياً: على فرض أنّه قد صلّى أيامّا وصلوات عديدة، ففعل رسول الله ذلك في آخر يوم من حياته، وخروجه بهذا الشكل معتمداً على رجلين ورجلاه تخطّان على الأرض، دليل على أنّه عزله بعد أن نصبه لو صح هذا النصب.

فلو سلّمنا أنّ الآمر بهذه الصلاة هو رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ، لو سلمّنا هذا، فرسول الله ملتفت إلى أنهمّ سيستدلّون بهذه الصلاة على إمامته من بعده، وفي هذا الفعل إشعار بالإمامة والخلافة العامة من بعده (صلى الله عليه وآله وسلم) ، فخرج بهذا الشكل ليرفع هذا التوهّم ولينزيل هذا الإشعار، وهذا مذكور وموجود في نفس الروايات التي اشتملت في أوّلها على أنّ رسول الله هو الآمر بهذه الصلاة زعمهم.

وهنا نكات:

النكتة الأولى: قالت الروايات: إنّه خرج معتمداً على رجلين، والراوي عائشة . كما ذكرنا، الأخبار كلهّا تنتهي إلى عائشة .

خرج رسول الله معتمداً على رجلين ورجلاه تخطّان الأرض، وتنحىّ أبو بكر عن المحراب، وصلىّ تلك الصلاة بنفسه الشريفة.

وخروجه بهذه الصورة دليل على العزل لو كان هناك نصّ.

وعائشة ذكرت أحد الرجلين اللذين اعتمد عليهما رسول الله لدى خروجه، ولم تذكر اسم الرجل الثاني، والرجل الثاني كان علي (عليه السلام) ، ممّا يدلّ على انزعاجها من هذا الفعل.

يقول ابن عباس للراوي: أسمّتْ لك الرجل الثاني؟ قال: لا، قال: هو علي، ولكنهّا لا تطيب نفسا بأن تذكره بخير.

النكتة الثانية: إنّه لمّا رأى بعض القوم أنّ خروج النبي بهذه الصورة وصلاته بنفسه وعزل أبي بكر سيهدم أساس استدلالهم بهذه الصّلاة على إمامة أبي بكر بعد رسول الله،

وضع حديثاً في أنّرسول الله لم يعزل أبا بكر، وانمّا جاء إلى الصلاة معتمدا عًلىرجلين، وصلىّ خلف أبي بكر، فثبتت القضية وقويت.

وبعبارة أُخرى: رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ينصب أبا بكر عملاً، مضافا إًلى إرساله إلى الصلاة لفظا وًقولا، إًذ يأتي معتمداً علىرجلين حينئذ ورجلاه تخطّان الأرض ويصليّ خلف أبي بكر.

ومن الذي يمكنه حينئذ من أنْ يناقش في إمامة أبي بكر وكونه خليفة لرسول الله، مع اقتداءرسول الله به في الصلاة، ألا يكفي هذا لأن يكون دليلاً على إمامة أبي بكر لما عدارسول الله؟

نعم، وضعوا هذه الأحاديث الدالّة على أنّرسول الله اقتدى بأبي بكر.

لكن الشيخين لم يرويا هذا الحديث، أي هذه القطعة من الحديث غير موجودة في الصحيحين، الموجود في الصحيحين: إنّ رسول الله نحّاه أو تنحّى أو تأخرّ أبو بكر، وصلىّرسول الله بنفسه تلك الصلاة.

أمّا هذا الحديث فموجود في مسند أحمد، وهو حديث كذب قطعاً، وكذبّه غير واحد من كبار الأئمةّ من حفاظّ أهل السنة، وحتّى أنّ بعضهم كالحافظ أبي الفوج ابن الجوزي ألفّ رسالة خاصة في بطلان حديث اقتداء النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بأبي بكر، وهل من المعقول أن يقتدي النبي بأحد أفواد أُمتّه، فيكون ذلك الفرد إماما لًلنبي، هذا غير معقول أصلاً.

رسالة ابن الجوزي مطبوعة منذ عشرين سنة تقريباً لأوّل مرّة، نشرتها أنا بتحقيق منيّ والحمد لله[1].

النكتة الثالثة: إنّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بعد أن خرج إلى الصلاة وصلّى بنفسه الشريفة، ونحىّ

1- هذه الرّسالة ألّفها الحافظ أبو الفرج ابن الجوزي الحنبلي، المتوفى سنة 597 هـ، ردّاً على معاصره الحافظ عبد المغيث الحنبلي، ولذا أسماها بآفة أصحاب الحديث في الردّ على عبد المغيث، طبعت لأوّل مرّة بتحقيقنا.

أبا بكر، لم يكتف بهذا المقدار، وإنّما جلس على المنبر بعد تلك الصلاة، وخطب، وذكر القرآن والعترة، وأمر الناس باتّباعهما والاقتداء بهما، فأكدّ رسول الله بخطبته هذه ما دلّ عليه فعله، أي حضوره للصلاة وعزله لأبي بكر عن المحراب، ثمّ أضاف في هذه الخطبة بعد الصلاة إنّ على جميع المسلمين أن يخرجوا مع أُسامة، وأكدّ على وجوب هذا البعث وعلى الإسراع فيه.

وبعد هذا كلّه لا يبقى مجال للاستدلال بحديث تقديمه في الصلاة.

الدليل السابع:

قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) : " خير أُمتّي أبو بكر وعمر ".

هذا الحديث بهذا المقدار ذكره القاضي الإيجي وشرحه وغيرهما أيضاً.

لكن الحديث ليس هكذا، للحديث ذيل، وهم أسقطوا هذا الذيل ليتمّ لهم الاستدلال، فاسمعوا إلى الحديث كاملاً:

عن عائشة، قلت: يارسول الله، من خير الناس بعدك؟ قال: " أبو بكر "، قلت: ثمّ مَن؟ قال: " عمر ".

هذا المقدار الذي استدلّ به هؤلاء.

لكن بالمجلس فاطمة سلام الله عليها، قالت فاطمة: يا رسول الله، لم تقل في علي شيئاً!

قال: " يا فاطمة، علي نفسي، فمن رأيته يقول في نفسه شيئاً؟ ".

فيستدلّون بصدر الحديث بقدر ما يتعلّق بالشيخين، ويجعلونه دليلاً على إمامة الشيخين، ويسقطون ذيله، وكأنهمّ لا يعلمون بأنّ هناك من يرجع إلى الحديث ويقرأه بلفظه الكامل، ويعثر عليه في المصادر.

لكن الحديث . مع ذلك . ضعيف سنداً، فراجعوا كتاب تنزيه الشريعة المرفوعة عن

الأحاديث الشنيعة الموضوعة[1].

الدليل الثامن:

قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) : " لو كنت متّخذاً خليلاً دون ربيّ لاتخذّت أبا بكر ".

ويكفي في الجواب عن هذا الحديث أن نقول: إذا كان رسول الله قال في حقّ أبي بكر: " لو كنت متّخذاً خليلاً لاتخذّت أبا بكر " إذا كان قال هكذا في حقّ أبي بكر، فقد جاءت الرواية عندهم في حقّ عثمان: إنهّ اتخذّه خليلا! فبالنسبة إلى أبي بكر يقول " لو " أمّا في حقّ عثمان يقول: " اتخّذته خليلا "، يقول: " إن لكل نبيّ خليلا من أمته، وإن خليليّ عثمان بن عفان " فيكّون عثمان أفضل من أبي بكر.

وأنا أيضاً . كما ذكرت هذا مرةّ في بعض الليالي الماضية اعتقادي على ضوء رواياتهم في مناقب المشايخ . أرى أنّ عثمان أفضل من أبي بكر وعمر، لمناقبه الموجودة في كتبهم، ومن جملتها هذا الحديث، لكنه حديث باطل مثله[2].

الدليل التاسع:

قوله: وأين مثل أبي بكر فقد فعل كذا وكذا، زوّجني واساني بنفسه كذا جهزّني بماله إلى آخره.

وهذا الحديث:

أمّا سنداً، فقد أخرجه الحافظ السيوطي في كتابه اللآلي المصنوعة بالأحاديث الموضوعة[3]، وأيضاً أخرجه الحافظ ابن عرّاق صاحب كتاب تنزيه الشريعة[4]، أخرجه

1- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة 1 / 367.

2 – تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة 1 / 392.

3 – اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة 1 / 295.

4 – تنزيه الشريعة المرفوعة في الأحاديث الشنيعة الموضوعة 1 / 344.

في كتابه هذا المؤلف في خصوص الروايات الموضوعة.

أمّا دلالة، فإنّه يدل ّعلى أن أبا بكر كان يعطي من ماله رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ، وكان يصوف من أمواله الشخصية على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ، وكان رسول الله بحاجة إلى مال أبي بكر وإنفاقه عليه، وهذا من القضايا الكاذبة، وقد وصل كذب هذا الخبر إلى حدٍّ التجأ مثل ابن تيمية إلى التصويح عن كذبه، مثل ابن تيمية يصوحّ بأن هّذا غير صحيح[1] ورسول الله لم يكن محتاجاً إلى أموال أبي بكر.

وهكذا يضع الواضعون الفضائل والمناقب المستلزمة بالطعن في رسول الله، فإنفاق أبي بكر على رسول الله كذب، وابن تيميّة ممّن يعترف بهذا.

فهذا الحديث كذب سنداً ودلالة.

الدليل العاشر:

ما رووه عن علي (عليه السلام) في فضل الشيخين، منها الرواية التي ذكرها هؤلاء أنّه قال: خير الناس بعد النبيين أبو بكر ثمّ عمر ثمّ الله أعلم.

ليس هذا اللفظ وحده، لهم أحاديث أُخرى، وألفاظ أُخرى أيضا ًينقلونها عن علي في فضل الشيخين، لكن:

أوّلاً: أبو بكر نفسه يعترف بأنهّ لم يكن خير الناس، ألم يقل: وليتكّم ولست بخيركم؟، وهذا موجود في الطبقات لابن سعد[2] ، أو: أقيلوني فلست بخيركم، كما في المصادر الكثيرة[3] .

وثانياً: ذكر صاحب الإستيعاب بترجمة أمير المؤمنين[4] سلام الله عليه، وذكر ابن

1- منهاج السنة 4 / 289.

2 – الطبقات الكبرى 3 / 139.

3 – مجمع الزوائد 5 / 183 ، سيرة ابن هشام 2 / 661 ، تاريخ الخلفاء: 71.

4 – الاستيعاب في معرفة الأصحاب 3 / 1090.

حزم في كتاب الفصل[1] ، وذكر غيرهما من كبار الحفّاظ: إنّ جماعة كبيرة من الصحابة كانوا يفضلّون عليا ّعلى أبي بكر.

فإذا كان علي بنفسه يعترف بأفضليّة الشيخين منه، كيف كان أولئك يفضلّون عليا ّعليهما؟ لقد ذكروا أسماء عدة مّن الصحابة كانوا يقولون بأفضليّة علي، منهم أبو ذر، وسلمان، والمقداد، وعمّار، و...، وعلي يعترف بأفضلية الشيخين منه!! هذه أخبار مكذوبة على أمير المؤمنين (عليه السلام) سلام الله عليه.

إذن، لم نجد دليلاً من أدلةّ القوم سالما ًعن الطعن والجرح والإشكال، إما ّسندا وًدلالة، واما بّسندا، علًى ضوء كتبهم وعلى ضوء كلمات علمائهم.

فتلك الأحاديث من الأحاديث الموضوعة التي لا أساس لها، في اعترافهم، لاسيّما حديث اقتدوا باللذين من بعدي.

والمهم قضيّة الصلاة، فصلاة أبي بكر في حياةرسول الله قد تشعر بإمامته بعده، لكن رسول الله عزله عن المحراب وصلّى تلك الصلاة بنفسه، إن صحّ خبر إرساله أبا بكر إلى الصلاة.

مضافاً إلى أنّ إمامة الشيخين يجب أن تبحث من ناحية أُخرى، وهي: أن هناك موانع، أن هناك قضايا تمنع من أن يكونا إمامين للمسلمين، تلك القضايا كثيرة ومذكورة في الكتب، ولم يكن من منهجنا التعرض لتلك القضايا.

1- الفصل في الملل والنحل 4 / 181.

مناقشة الاجماع على خلافة أبي بكر

ويبقى الإجماع، إجماع الصحابة على خلافة أبي بكر، وأنتم أعرف بحاله، ولا أحبّ الدخول في هذا البحث، لأنّه سيجرّنا إلى قضايا قد لا يقتضي ذكرها في الوقت الحاضر.

وأيّ إجماع هذا الذي يدّعونه على إمامة أبي بكر؟! وتلك قضايا السقيفة وملابسات بيعة أبي بكر وإمامته التي يقولون بها، ولربّما نتعرّض إلى بعض النقاط المتعلقّة بهذا الأمر في بحثنا عن الشورى التي خصصّنا لها ليلة.

ولكن الذي يكفي أن أقوله هنا هو: أنّ صاحب شرح المقاصد [1] وغيره من كبار علماء الكلام يقولون بأنّا عندما ندّعي الإجماع، لا ندّعي وقوع الإجماع حقيقةً، عندما نقول: قام الإجماع على خلافة أبي بكر، ليس بمعنى أنّ القوم كلهمّ كانوا مجمعين وموافقين على إمامته، بل إنّ إمامته قد وقعت في الحقيقة ببيعة عمر فقط وفي السقيفة، بعد النزاع بين المهاجرين والأنصار، وإلقاء النزاع بين الأنصار الأوس والخزرج، يكفي أنْ أُشير إلى هذا المطلب.

لكن مع ذلك عندما نراجع إلى هذه الكتب يقولون بأنّ الأولى أنْ نسكت عن مثل هذه القضايا ولا نتكلمّ عنها، فإنّ رسول الله قد أمر بالسكوت عمّا سيقع بين أصحابه، لا داعي لطرح مثل هذه القضايا وللتعرض لمثل هذه الأُمور.

1- شرح المقاصد 5 / 254.

وإنّي أرى من المناسب أنْ أقرأ لكم نصّ عبارة السعد التفتزاني في شرح المقاصد، لترَوا كيف يضطربون، وانهمّ إلى أين يلتجئون، يقول السعد:

إنّ جمهور علماء الملّة وعلماء الأمُةّ أطبقوا على ذلك . أي على إمامة أبي بكر .وحسن الظن بهم يقضي بأنهمّ لو لم يعرفوه بدلائل وإمارات لما أطبقوا عليه.

قلت: إذا كان كذلك، إذا كنّا مقلدّين للصحابة من باب حسن الظن بهم، فلماذا أتعبنا أنفسنا؟ ولماذا اجتهدنا فنظرنا في الأدلةّ وجئنا بالآية والحديث، كنّا من الأول نقول: بأنا ّفي هذه المسألة مقلدوّن للصحابة، فعلوا كذا ونحن نقول كذا، لاحظوا، ثم يقول التفتزاني:

يجب تعظيم الصحابة والكفّ عن مطاعنهم، وحمل ما يوجب بظاهره الطّعن فيهم على محامل وتأويلات، سيمّا المهاجرين والأنصار.

خاتمة المطاف

وعندما ينقل السعد عن الإماميّة قولهم: إنّ بعد رسول الله إماماً وليس غير علي، لانتفاء الشرائط من العصمة والنص والأفضليّة عن غيره. وقد رأيتم كيف كان هذا الإنتفاء في بحوثنا السابقة. يتهجّم ويشتم الشيخ المحقق نصير الدين الطوسي وسائر علماء الإماميّة، لاحظوا كلامه، أنقل نصّ عبارته، لتقفوا على مقدار فهم هؤلاء، وعلى حد أدبهم، ثم تقارنوا بين كلام الإماميّة وكلام هؤلاء القوم، يقول:

احتجّت الشيعة بوجوه لهم في إثبات إمامة علي بعد النبي من العقل والنقل، والقدح فيما عداه من أصحاب رسول الله الذين قاموا بالأمر، ويدّعون في كثير من الأخبار الواردة في هذا الباب التواتر، بناء على شهرته فيما بينهم، وكثرة دورانه على ألسنتهم، وجريانه في أنديتهم، وموافقته لطباعهم، ومقارعته لأسماعهم، ولا يتأمّلون كيف خفي على الكبار من الأنصار والمهاجرين، والثقات من الرواة والمحدّثين، ولم يحتجّ البعض على البعض، ولم يبرموا عليه الإبرام والنقض، ولم يظهر إلا بعد انقضاء دور الإمامة وطول العهد بأمر الرسالة، وظهور التعصّبات البارزة، والتعسّفات الفاسدة، وافضاء أمر الدين إلى علماء السوء، والملك إلى أُمراء الجور، ومن العجائب أنّ بعض المتأخرين من المتشيّعين، الذين لم يروا أحداً مِن المحدثينّ ولا رووا حديثاً في أمر الدين، ملؤوا كتبهم من أمثال هذه الأخبار والمطاعن في الصحابة الأخيار، وإن شئت فانظر في كتاب التجريد المنسوب إلى الحكيم نصير الدين الطوسي، كيف نصر الأباطيل وقرّر الأكاذيب....

قلت: أمّا نصير الدين الطوسي، فإنّا نشكر التفتزاني على قناعته بهذا المقدار من الشتم والسبّ له! نشكره على اكتفائه بهذا المقدار!

فإنّ ابن تيمية ذكر في الشيخ نصير الدين الطوسي بسبب تأليفه كتاب التجريد واستدلاله في هذا الكتاب على إمامة علي من كتب أهل السنّة، ذكره بما لا يمكن أن يتفوّه به مسلم في حق أدنى الناس، ذكره بما لا يقال، ونسب إليه الكبائر والعثرات التي لا تقال، وقد خصّصنا ليلةً للتحقيق حول هذا الموضوع، وسنتعرض لكلامه بعون الله.

هذا فيما يتعلق بالشيخ نصير الدين الطوسي.

وأمّا أصل المطلب، فإنّا قد أقمنا الأدلةّ على إمامة علي من نفس كتبهم، بيناّ صحة تلك الأدلة مّن نفس كتبهم، وقد ذكرنا احتجاجاتنا بكلّ أدب ومتانة ووقار، لم نتعرض لأحد منهم بسبّ أو شتم، فأثبتنا إمامة أمير المؤمنين بالنص، وأثبتنا إمامته بالعصمة، وأثبتنا إمامته بالأفضليّة، كلّ ذلك من كتبهم، كلّ ذلك بناء على أقوال علمائهم، واستشهدنا بأفضل الطرق والأسانيد،

واستندنا إلى أشهر الكتب والمؤلّفات، لم يكن منا سبّ ولا شتم ولا تعصبّ ولا تعسفّ، ثم نظرنا إلى أدلتهم في إمامة أبي بكر، أمّا النص فقالوا هم: بعدم وجوده، وأمّا الإجماع فلا إجماع حتىّ اضطروا إلى الإعتراف بعدم انعقاده، وربما نتعرض لذلك في ليلة خاصة، وأمّا الأفضليّة فتلك أفضل أدلتّهم، وقد نظرنا إليها واحدا واحدا وأحدا علّى ضوء كتبهم، فما ذنبنا إن لمْ يتم دليل على إمامة أبي بكر؟ وتمّ الدليل من كتبهم على إمامة علي.

لماذا لا يريدون البحث عن الحقيقة؟ لماذا تكون الحقيقة مرّة؟ لماذا يلجؤون إلى السبّ والشتم؟ ولماذا هذا التهجمّ؟ ألا يكفي ما واجهه علماؤنا منذ العصور الأولى إلى يومنا هذا، من سبّ وشتم وقتل وسجن وطرد وإلى آخره؟ إلى متى؟ ولماذا هذا؟ نحن نريد البحث عن أمر حقيقي واقعي يتعلّق بمن نريد أن نقتدي به بعد رسول الله، نريد أن نجعله واسطة بيننا وبين ربنّا، في أُمورنا الإعتقادية وفي أُمورنا العملية، أي في الأُصول والفروع وفي جميع الجهات، نريد أن نبحث عن الحقيقة ونتوصلّ إليها، فإذا وصلنا إلى

الصفحة 361

الحقيقة وعثرنا على الحق حينئذ نقول لربّنا: إنا قد نظرنا في الأدلةّ وبحثنا عن الحقيقة، فكان هذا ما توصلنّا إليه، وهذا إمامنا، وهذا منهجنا ومسلكنا، ليكون لنا عذراً عند الله سبحانه وتعالى، وكلّ هذا البحث لهذا، وليس لحبّ أو بغض، وليس لدينا أيّ غرض، وما الداعي إلى الشتم؟ وإلى متى تكون الحقيقة مرّة؟ وإلى متى لا يريدون استماع الحق وأخذ الحق وقبول الحق؟ والشتم لماذا؟ وهل يتقوّه به إلاّ السوقه؟ إلاّ الجهلة؟

نسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفّقنا لما يرضيه، نسأله تعالى أن يهدينا إلى فهم الحقائق، إلى أخذ الحقائق، إلى العمل بالحق، إلى اتّباع الحق، ونسأله سبحانه وتعالى أن يبيضّ وجوهنا عندما نرد عليه ونلقاه، وعندما نواجه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) .

وصلّى الله على محمدّ وآله الطاهرين.

الصفحة 362

الصفحة 363

إمامة

بقية الأئمّة (عليهم السلام)

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين من الأولين والآخرين.

قال الله عزّوجلّ: **(وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا)**[1]:

موضوع بحثنا في هذه الليلة إمامة بقيّة الأئمّة (عليهم السلام).

بعد أن فرغنا من بيان الأدلّة بنحو الإختصار والإيجاز من الكتاب والسنّة والعقل على إمامة أمير المؤمنين سلام الله عليه، وبحثنا أيضاً عن أدلّة القوم على إمامة أبي بكر، كان لابدّ من التعرض للبحث عن إمامة بقية الأئمّة سلام الله عليهم.

القول بإمامة الحسن المجتبى بعد أمير المؤمنين، والحسين سلام الله عليه بعد الحسن، وعلي بن الحسين السجاد، ومحمّد بن علي الباقر، وجعفر بن محمّد الصادق، وموسى بن جعفر الكاظم، وعلي بن موسى الرضا، ومحمّد بن علي الجواد، وعلي بن محمّد الهادي، والحسن بن علي العسكري، والإمام المهدي صلوات الله عليهم أجمعين.

القول بإمامة هؤلاء الأئمّة هو من ضرورات مذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية، فلو أنّ أحدا يشكّ في إمامة أحدهم أو يشك يكون بذلك خارجاً عن هذا المذهب،

1- سورة السجدة: 24.

فالقول بإمامة الأئمّة من ضروريات هذا المذهب، وهذه الطائفة تسمّى بالطائفة الاثني عشرية بهذه المناسبة، وبعد أن كان هذا الإعتقاد من ضروريات هذا المذهب لا تبقى حاجة للبحث عن أدلة هذا الإعتقاد في داخل المذهب.

ومع ذلك فهناك كتب كثيرة ألّفها علماء الطائفة في إثبات إمامة هؤلاء الأئمّة سلام الله عليهم، عن طريق النص، وعن طريق العصمة، وعن طريق الأفضليّة.

وقد ذكرنا منذ اليوم الأوّل: أنّ طريق إثبات الإمامة لإمام، إمّا يكون بالأفضلية، واما بالنص، واما بالعصمة.

والحق إجتماع الأدلّة الثلاثة في إمامة أمير المؤمنين وسائر الأئمّة الطاهرين، ولاسيمّا على صعيد النصوص الواردة في إمامة الأئمّة سلام الله عليهم، فقد ثبت نصّ الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) على الحسن (عليه السلام) وهكذا على الحسين

(عليه السلام) إلى آخر الأئمّة، وثبت نصّ رسول الله على إمامة كلّ هؤلاء.

والكتب المؤلّفة في خصوص النصوص كثيرة، بإمكانكم الرجوع إلى كتاب كفاية الأثر في النص على الأئمة الإثني عشر، وهكذا كتاب الإنصاف في النصّ على الأئمة الأشراف، وكتاب إثبات الهداة بالنصوص والمعجزات، وغير هذه الكتب المؤلفة في هذا الباب.

وهل بالإمكان إثبات إمامة بقية الأئمّة على ضوء أدلّة أهل السنة؟ وهل يمكن أن نستند إلى كتب أهل السنة المشهورة ورواياتهم في إثبات إمامة بقيّة الأئمة عليهم الصلاة والسلام أو لا؟

التحقيق أنّنا يمكننا إثبات إمامة بقية الأئمة أيضاً على ضوء كتب أهل السنة فقط، وعن طريق النص والعصمة والأفضلية كلّها، وقد تتعجّبون وتستغربون من هذا الذي أدعّيه الآن، ولكن لا تستعجلوا، وسترون أن أي باحث محقق حر منصف يستمع إلى ما أقوله في هذه الليلة، سوف لا يمكنه أن يناقش في شيء ممّا أقوله، اللهمّ إلا أن يتعصبّ، وليس لنا مع التعصب والمتعصّب بحث.

الأئمّة اثنا عشر

إنّنا نسأل أهل السنة ونراجع كتبهم، ونفحص في رواياتهم، علماً إذا كان عندهم شيء عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في الإمامة، وعدد الأئمّة بعد رسول الله، هل هناك دليل على حصر الأئمة بعد رسول الله في عدد معينّ أو لا يوجد دليل؟ وإذا كان يوجد دليل فما هو ذلك العدد؟ ومن هم أُولئك الأئمة الذين دلتّ عليهم وعلى إمامتهم تلك الأدلة؟

الجواب واضح تماماً، فحديث الأئمة إثنا عشر أو الخلفاء من بعدي إثنا عشر، هذا الحديث مقطوع الصدور، اتفق عليه الشيخان وغيرهما من أئمّة الحديث، وأخرجوه بطرق وأسانيد معتبرة، ورووه عن عدة من الصحابة، أقرأ لكم نصوصاً من هذا الحديث، ولرجو الدقّة في ألفاظ هذه النصوص، والتأمل فيما تختلف فيه هذه الألفاظ، والتوصل إلى نتيجة قطعية على ضوء الدقّة في هذه النصوص.

نصوص من حديث الأئمّة اثنا عشر:

أخرج أحمد في المسند عن جابر بن سمرة قال: سمعت النبي (صلى الله عليه وسلم) يقول: " يكون لهذه الأُمّة اثنا عشر خليفة "[1].

وأخرج أحمد أيضاً عن مسروق قال: كنّا جلوساً عند عبدالله ابن مسعود وهو يقرؤنا القرآن فقال له رجل: يا أبا عبد الرحمن هل سألتم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كم تملك هذه الأُمّة من

1- مسند أحمد 5/106.

خليفة؟ فقال: ما سألني عنها أحد منذ قدمت العراق قبلك، ثمّ قال: نعم، ولقد سألنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقال: " إثنا عشر كعدّة نقباء بني إسرائيل "[1]. في هذا اللفظ توجد هذه الإضافة: " كعدّة نقباء بني إسرائيل ".

وأخرج أحمد عن عامر بن سعد بن أبي وقّاص قال: كتبت إلى جابر بن سمرة مع غلامي: أخبرني بشيء سمعته من رسول الله، قال: فكتب إليّ: سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يوم جمعة عشية رجم الأسلمي. يعطي علامة أنّه في ذلك اليوم المعين الذي رجم فيه فلان. سمعته يقول: " لا زال الدين قائماً حتّى تقوم الساعة أو يكون عليكم اثنا عشر خليفة، كلهّم من قريش "[2].

لاحظوا الإضافات في هذا اللفظ عن نفس جابر الراوي لهذا الحديث.

وأخرج مسلم في صحيحه عن جابر بن سمرة، نفس هذا الشخص قال: دخلت مع أبي على النبي (صلى الله عليه وسلم) فسمعته يقول: " إنّ هذا الأمر لا ينقضي حتّى يمضي فيهم اثنا عشر خليفة "، ثم تكلم بكلام خفي عليَ، فقلت لأبي: ما قال؟ قال: قال: " كلّهم من قريش "[3].

في هذا اللفظ إضافة، والتفتوا إلى هذه الفوارق.

وأمّا البخاري فيروي في صحيحه عن جابر نفسه: سمعت النبي (صلى الله عليه وسلم) يقول: " إثنا عشر أميراً "، فقال كلمة لم أسمعها، فقال أبي: إنّه يقول: " كلّهم من قريش "[4].

وأخرج الترمذي عن جابر نفسه قال: قال رسول الله: " يكون من بعدي اثنا عشر أميراً "، ثمّ تكلمّ بشيء لم أفهمه فسألت الذي يليني فقال: قال: " كلّهم من قريش "، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وقد روي من غير وجه عن جابر بن سمرة، وفي

1- مسند أحمد 1/398.

2- مسند أحمد: 5/86.

3- صحيح مسلم 3/1452 رقم 5.

4 - صحيح البخاري 9/101 . دار إحياء التراث العربي . بيروت.

الباب عن ابن مسعود وعبدالله بن عمرو[1].

وأمّا في صحيح أبي داود يقول جابر، . الرواية عن جابر نفسه .: سمعت رسول الله يقول: " لا زال هذا الدين عزيزاً إلى اثني عشر خليفة "، قال: فكبّر الناس وضجّوا، ثم قال كلمة خفيت، قلت لأبي: يا أبه، ما قال؟ قال: قال: " كلهمّ من قريش "[2].

يقول الحافظ ابن حجر العسقلاني: أصل هذا الحديث في صحيح مسلم بدون كلمة: فكبّر الناس وضجّوا[3].

وقد قرأنا عبارته، لم تكن فيه هذه الجملة: فكبّر الناس وضجّوا، لكنهّا موجودة في صحيح أبي داود.

وللطواني لفظ آخر، يقول الطواني عن جابر بن سمرة: " يكون لهذه الأُمّة اثنا عشر قيمّا ً. لم يقل خليفة، ولم يقل أميرا ً.

" لا يضرّهم من خذلهم، كلّهم من قريش "[4].

قال ابن حجر في فتح الباري في شرح البخاري: ووقع عند الطواني من وجه آخر هذا الحديث في آخره يقول جابر هذا الراوي يقول: فالتفتُ فإذا أنا بعمر بن الخطّاب وأبي في أناس، فأثبتوا إلي الحديث[5].

هذه هي الألفاظ التي انتخبتها، واكتفيت بها لإلقائها في هذه الجلسة.

ولاحظوا أوّلاً ألفاظ الحديث إلى الآن، في بعض الألفاظ: " إثنا عشر خليفة "، في بعض الألفاظ: " إثنا عشر أميرا ً"، في بعض الألفاظ: " إثنا عشر قيّماً "، وبين الكلمات فرق كبير.

ثمّ في بعض الألفاظ: " لا زال هذا الدين عزيزا ً"، وفي بعض الألفاظ توجد جملة:

1- سنن الترمذي 4/106 رقم 2223.

2- سنن أبي داود 4/106 رقم 4280 . دار الفكر . بيروت.

3 - فتح الباري في شرح صحيح البخاري 13/180 . دار إحياء التراث العربي . بيروت . 1402.

4 - المعجم الكبير للطواني 2/196 رقم 1794 . دار إحياء التراث العربي.

5 - فتح الباري في شرح صحيح البخاري 13/180.

" لا زال الدين قائماً حتى تقوم الساعة... "، وفي بعض الألفاظ: " لا يضرّهم من خذلهم ".

أمّا هذه الألفاظ التي لم ينقلها كلّ الرواة ونقلها بعضهم دون بعض، لماذا؟ لماذا لم تكن جملة " فكبرّ الناس وضجوا " في صحيح مسلم، والحال أنّ الحديث نفس الحديث كما ينصّ الحافظ ابن حجر؟ غير مسلم يأتي بهذه الجملة لكن ليست الجملة في صحيح مسلم! أمّا البخاري فلم ينقل من هذه النقاط الاضافيّة المهمة شيئاً!

تلاة المتكلم يتكلّم ثمّ يخفض صوته فلا يسمع كلامه، وتلاة المتكلم لا يخفض صوته، وانمّا الصياح في أطرافه والضجةّ من حوله تمنع من وصول كلامه وبلوغ لفظه فلا يسمع كلامه، وفي أكثر الألفاظ يقول جابر: إنّه قال كلمة لم أسمعها، قال كلمة لم أفهمها، قال كلمة خفيت عَلَيّ.

ولسائل أن يسأل: ما هو السبب في خفاء هذه الكلمة أو غيرها من الكلمات على جابر؟ جابر الذي ينقل الحديث من رسول الله ويقول: سمعته.. فلمّا وصل إلى هنا خفضّ رسول الله صوته أو كانت هناك أسباب وعوامل خارجية؟ فهذه العوامل الخارجية مَن الذي أحدثها وأوجدها؟ لماذا قال رسول الله بعض الحديث وسمُع كلامه وبعض الحديث خفي ولم يسُمع؟ وماذا قال؟ وهل كان لعمر بن الخطّاب وأصحابه دور في خفاء صوته وعدم بلوغ لفظه إلى الحاضرين؟ أو لم يكن؟

لسائل أن يسأل عن هذه الأُمور، والمحقق لا يترك مثل هذه القضايا على حالها، المحقق لا يتجاوز هذه الأشياء بلا حساب، تلاةً يراد منّا أن نقرأ ونسكت، وتلاة يراد منّا أن نسمع ونسلمّ، وتلاة يراد منا أن نحقق ونفهم.

لقد وجدنا أنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لمّا أمر بإتيان دواة وقرطاس إليه، كثر اللغط مُن حوله، وجعل

الحاضرون يتصايحون، لئلاّ يسمع كلامه، ولئلاّ يلبّ طلبه! وحينئذ قال عمر كلمته المشهورة في تلك القضية!! أتستبعدون أن يكون رسول الله قد قال هنا كلمات ومنعوا الحاضرين من سماع تلك الكلمات لئلاّ ينقلوها إلى من بعدهم، عن طريق إحداث

الضجّة من حوله والتكبير؟ وماذا قال رسول الله حتّى يكبرّوا كما جاء في الحديث: فكبرّ الناس وضجوا؟ لماذا؟ وأي مناسبة بين قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) : " يكون بعدي خلفاء... " وبين التكبير، وبين الضجّة ولماذا؟

وعندما بحثت عن ألفاظ الحديث، وجدت في عمدة المصادر لا يلتفتون إلى هذه الحقيقة، أوْ لا ينبّهون على هذه النقطة، حتىّ عثرت على اسم عمر بن الخطّاب في أحد ألفاظه، هذا المقدار الذي بحثت عنه، وقارنت بين القضيّة هذه وبين قضية الدواة والقرطاس.

وإن أردتم مزيداً من التأكيد والتوضيح، فراجعوا بعض مؤلفات أهل السنّة من المتأخرين، فإذا وجدتم الحديث عن نفس جابر وبنفس السند الذي في صحيح البخاري، كانت تلك الكلمة التي خفيت على جابر: " كلّهم من بني هاشم " وليس " كلّهم من قريش " فماذا حدث؟ وماذا فعل القوم؟ وكيف انقلبت ألفاظ رسول الله وتغيّرت من لفظ إلى لفظ على أثر الضجّة؟ منعوا من سماع الكلمة وحالوا دون وصول كلامه، فإذا سئلوا ماذا قال؟ أجابوا بغير ما قال رسول الله، عندما سأل: يا أبه أو يا عمر أو يا فلان، يقول: سألت الذي يليني ماذا قال رسول الله؟ قال: " كلّهم من قريش ".

لكن عبد الملك بن عمير، يروي الرواية عن جابر نفسه أنّه قال: " كلّهم من بني هاشم "، وعبد الملك بن عمير نفس الراوي عن جابر في صحيح البخاري، فراجعوا.

نحن وإنْ كنّا لا نوافق على وثاقة عبد الملك بن عمير، هذا الرجل عندنا مطعون ومجروح، لأنهّ كان قاضي الكوفة، وعندما أرسل الحسين (عليه السلام) إلى الكوفة رسولاً من قبله، وأمر عبيد الله بن زياد بأن يأخذوا هذا الشخص إلى القصر وأمر بإلقائه من أعلى القصر إلى الأرض فسقط على الأرض وبه رمق، جاء عبد الملك ابن عمير، وذبح هذا الرجل في الشارع، فلمّا اعترض عليه قال: أردت أنْ أريحه.

هذا الشخص . عبد الملك . ليس عندنا بثقة، لكنّه من رجال الصحاح الستةّ.

عبد الملك بن عمير يروي الحديث عن جابر وفيه بدل " كلّهم من قريش " جملة

" كلّهم من بني هاشم ".

وأيضاً، يوافق عبد الملك بن عمير في رواية الحديث عن جابر بلفظ " كلّهم من بني هاشم ": سماك بن حرب، وسماك بن حرب من رجال مسلم، ومن رجال البخاري في تعليقاته، ومن رجال الصحاح الأربعة الأُخرى.

فعبدالملك وسماك كلاهما يرويان عن جابر الحديث نفسه بلفظ " كلّهم من بني هاشم ".

وإذا ما رجعتم إلى كتب أصحابنا وجدتموهم يروون هذا الحديث بأسانيدهم إلى جابر نفسه، وتجدون الحديث مشتملاً على

ألفاظ وخصوصيات أُخرى، وسأقرأ لكم تلك الخصوصيات عندما أُريد أن أستدل بهذا الحديث على إمامة الأئمة (عليهم السلام)

.

وإلى الآن عرفنا من هذه الأحاديث:

أولاً: عدد الأئمة على وجه التحديد، عدد الخلفاء، أو القوام على هذا الدين على وجه التحديد: اثنا عشر.

ثانياً: يقول رسول الله بأنّ هؤلاء باقون إلى قيام الساعة.

ثالثاً: يقول رسول الله بأنّ عزّ الإسلام منوط بوجود هؤلاء، بإمامة هؤلاء، بخلافة هؤلاء.

رابعاً: هؤلاء أئمة قوام للدين، وان خذلوا وان خولفوا.

يقول أصحابنا بأنّ المراد من هذا العدد وهؤلاء الذين ذكرهم رسول الله أو أشار إليهم هم أئمتنا الاثنا عشر سلام الله عليهم.

ومن العجيب أنّ إمامة أئمتنا بنفس العدد والنص موجود في الكتب السماوية السابقة، وثابت عند أهل الكتاب وأهل الأديان السالفة، ولذا لو أنّ أحداً من أهل الكتاب أسلم، صار شيعياً، وهذا ما ينص عليه ابن تيمية في منهاج السنة[1].

1- منهاج السنة 8 / 242.

المراد من الاثني عشر عند أهل السنة

فإذا كان المراد بنظر أصحابنا من هذا الحديث أئمتنا الأطهار الإثنا عشر، فلنرجع إلى أئمة أهل السنة ومحدثيهم الحفاظ الكبار، لنلاحظ ماذا يقولون في معنى هذا الحديث، ومَن المراد من هؤلاء الأئمة في هذا الحديث الثابت؟ فهنا أمور:

الأمر الأول: هذا الحديث لا يمكنهم ردّه، لصحته ووجوده في الصحيحين وغيرهما من الكتب.

الأمر الثاني: إنّهم لا يريدون أن يعترفوا بما تقوله الشيعة الإمامية.

الأمر الثالث: إنّ الذين تولّوا الأمر بعد رسول الله عددهم أكثر من هذا العدد بكثير.

ومع الإلتفات إلى هذه الأُمور الثلاثة، لاحظوا ما يقولون في شرح هذا الحديث، وانظروا كيف يضطربون وتتضارب أفكارهم وآراؤهم وأقوالهم في شرح هذا الحديث وبيان معناه، ولو أردتُ أنْ أذكر لكم كلّ ما حصلت عليه من كلماتهم لطال بنا المجلس، وعندنا بحوث لاحقة أيضاً فلا يبقى لها مجال.

أقول: لقد اضطربوا في معنى هذا الحديث اضطراباً كبيراً، فابن حجر العسقلاني في فتح الباري يذكر آراء ابن الجوزي والقاضي عياض، ويباحثهم فيما قالا، وابن كثير الدمشقي يذكر في كتابه البداية والنهاية . حيث يعنون هذا الحديث . يذكر آراء البيهقي وغيره ويناقشهم، ولا بأس أنْ أقرأ لكم رأي ابن كثير فقط، وبه أكتفي لئلاّ يطول بنا البحث.

يقول ابن كثير بعد أنْ يذكر رأي البيهقي وغيره: وفيه نظر، وبيان ذلك: إنّ الخلفاء

إلى زمن الوليد بن يزيد أكثر من اثني عشر على كل تقدير، وبرهانه إنّ الخلفاء الأربعة أبو بكر وعمر وعثمان وعلي خلافتهم محققة بنص حديث سفينة: " الخلافة بعدي ثلاثون سنة "، ثمّ بعدهم الحسن بن علي كما وقع . لأنّ علياً أوصى إليه، وبايعه أهل العراق وركب وركبوا معه لقتال أهل الشام . ثمّ معاوية، ثمّ ابنه يزيد بن معاوية، ثم ابنه معاوية بن يزيد، ثم مروان بن الحكم، ثمّ ابنه عبد الملك بن مروان، ثمّ ابنه الوليد بن عبد الملك، ثم سليمان بن عبد الملك، ثم عمر بن عبد العزيز، ثمّ يزيد بن عبد الملك، ثمّ هشام بن عبد الملك. فهؤلاء خمسة عشر، فإذا ثلاثة، وعلى كل تقدير فهم اثنا عشر قبل عمر بن عبد العزيز، فهذا الذي سلكه أي البيهقي على هذا التقدير يدخل في الإثني عشر يزيد بن معاوية، ويخرج منهم عمر بن عبد العزيز، الذي أطبق الأئمّة على شكره وعلى مدحه، وعدّوه من الخلفاء الراشدين، وأجمع الناس قاطبة على عدله، وأن أيّامه كانت من أعدل الأيام، حتى الرافضة يعترفون بذلك[1].

فإن قال: . يعني البيهقي . أنا لا أعتبر إلاّ من اجتمعت الأُمّة عليه، لزمه على هذا القول أن لا يعد عليّ بن أبي طالب ولا ابنه، لأنّ الناس لم يجتمعوا عليهما، وذلك لأنّ أهل الشام بكاملهم لم يبايعوهما، وعدّ حينئذ معاوية وابنه يزيد وابن ابنه معاوية بن يزيد، ولم يعتد بأيّام مروان ولا ابن الزبير، لأنّ الأمّة لم تجتمع على واحد منهما، ولكن هذا لا يمكن أن يسلك، لأنه يلزم منه إخراج علي وابنه الحسن من هؤلاء الإثني عشر، وهو خلاف ما نصّ عليه أئمّة السنة بل الشيعة[2].

فهذا قول من أقوالهم، وهو من البيهقي، ثمّ هذا قول ابن كثير باعتراضه على البيهقي حيث يقول بأنّ لازم كلامكم إخراج علي والحسن من الاثني عشر.

---

1 - إذن، يظهر: إنّ الملاك في الأئمّة أن يكونوا عدولاً، حتّى يُعَدوا في الإثني عشر الذين أرادهم رسول الله، فيعترض على القوم لماذا أدخلتم يزيد بن معاوية وأخرجتم عمر بن عبد العزيز؟ والحال أنّ عمر بن عبد العزيز معروف بالعدل؟

2 – البداية والنهاية المجلد 3 الجزء 6/249 . 250 . دار الفكر . بيروت.

ولو أردتم التفصيل، فراجعوا: شرح النووي على صحيح مسلم، راجعوا فتح الباري في شرح صحيح البخاري، وراجعوا تفصيل كلام ابن كثير في تاريخه، فقد ذكروا في هذه الكتب أن بعضهم أخرج الإمام علياً (عليه السلام) والحسن من الأئمة الاثني عشر، وأدخلوا في مقابلهما ومكانهما معاوية ويزيد ابن معاوية وأمثالهما[1].

لكن ممّا يهوّن الخطب أنهّم بعد أن ضُوقوا وغوبوا، اضطروا إلى الإعتراف بعدم فهمهم للحديث، وكما ذكرنا في الأمور الثلاثة، فإنّ الحقيقة هي أنّهم لا يريدون أن يعترفوا بما تقوله الشيعة، ورغم جميع محاولاتهم، وعلى مختلف آرائهم، فإنّ الحديث لا ينطبق على خلفائهم وأئمّتهم، فماذا يفعلون؟ يعترفون بأنّا لم نفهم معنى هذا الحديث، لاحظوا هذه الكلمات:

يقول الحافظ ابن العربي المالكي كما في شرح الترمذي[2]: لم أعلم للحديث معنى.

وفي فتح الباري عن ابن البطال إنّه حكى عن المهلب قوله . وهي عبارة مهمة .: لم

1- لنا بحث طويلٌ حول هذا الحديث، يقع في جهتين:

الأولى: في تحقيق الوجوه التي ذكرها القوم في معناه، ونقدها واحداً واحداً.

والثانية: في بيان معناه على ضوء الأدلّة المتقنة من الكتاب والسنّة، لاسيمّا سائر الأحاديث الصحيحة الواردة في الموضوع، لأنّ الحديث يفسرّ بعضه بعضاً.

وبعبارة أُخرى: يتكوّن البحث في معنى هذا الحديث من فصلين:

أحدهما: في الموانع عن انطباق الحديث على الأشخاص الذين ذكرهم القوم.

والثاني: في مصاديقه الذين قصدهم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) .

وكلّ ذلك بالنظر إلى الأحاديث الصحيحة وأخبار أولئك الأشخاص المدوّنة في كتب السير والتواريخ.

هذا، وقد توافق القوم على ذكر جملة من ملوك بني أُميّة في عداد الخلفاء الإثني عشر، وذلك باطلٌ بالنظر إلى أن الحديث في " الخلفاء " لا " الملوك " وبالنظر إلى ما ورد في كتب الفريقين في ذمّ بني أُميّة، لاسيماّ الحديث المعتبر بتفسير قوله تعالى: (...وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْآنِ) [الإسراء: 60] من أنّ المراد بنو أُميّة.

2 - عارضة الأحوذي في شرح الترمذي 9/69.

ألق أحداً يقطع في هذا الحديث بشيء معينّ [1].

وعن ابن الجوزي: قد أطلت البحث عن معنى هذا الحديث وتطلّبت مضانّه وسألت عنه، فلم أقع على المقصود [2].

أقول: المقصود معلوم، المقصود يقع عليه من كان عنده إنصاف ولم يكن عنده تعصّب.

والملاحظ أنّهم يحاولون قدر الإمكان تطبيق الحديث على زمن حكومة بني أُميّة، مع أنهمّ يروون عن النبي أن الخلافة بعده ثلاثون سنة، ثم يكون الملك، وقلّ ما رأيت منهم من يشرك حكاّم بني العباس في معنى هذا الحديث، نعم، وجدته في كلام الفضل ابن روزبهان، فلاحظوا من يرى ابن روزبهان أنّهم الأئمّة الإثنا عشر، يقول: إن ّعدد صلحاء الخلفاء من قريش اثنا عشر [وكأنّ الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قيدّ هذا الحديث بالصلحاء، والحال أنهّ لا يوجد في لفظ الحديث كلمة: الصلحاء، أو ما يؤدّي معنى كلمة الصلحاء]وهم: الخلفاء الراشدون، وهم خمسة . يعني منهم الحسن (عليه السلام) . ثمّ عبدالله بن الزبير وعمر بن عبد العزيز فهؤلاء سبعة، وخمسة من بني العباس.

أمّا مَن هؤلاء الخمسة من بني العباس؟ لا يذكرهم، فمن يذكر؟ يذكر هارون؟ يذكر المتوكل؟ يذكر المنصور الدوانيقي؟ أيهّم يستحقّ أن يطلق عليه اسم خليفة رسول الله والامام من بعده؟ فهو لا يذكر أحداً، وانمّا يقول خمسة، وكأن تقسيم هذا الأمر فوّض إلى الفضل ابن روزبهان، فجعل من هؤلاء سبعة ومن هؤلاء خمسة.

وعلى كلّ حال، ليس لهم رأي يستقرّون عليه، ثم ّيعترفون بعدم فهمهم للحديث، وفي الحقيقة ليس بعدم فهم، وانمّا عدم اعتراف بالواقع والحقيقة.

1- فتح الباري في شرح صحيح البخاري 13/180.

2 – فتح البلي في شوح صحيح البخلي 13 / 181.

حقيقة الاثني عشر

إذن، ما هي الحقيقة؟

النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أراد أن يعرّف الأئمة من بعده ويعينّ عددهم على وجه التحديد، وقد فعل هذا، لكن اللغط والصياح والضجّة من حوله، كلّ ذلك منع من سماع الحاضرين صوته ونقلهم ما سمعوا من رسول الله، فكان السبب في خفاء صوته في الحقيقة هذه الضجّة من حوله، لا أنّ صوته ضعف، أو حصل مثلاً انخفاض في صوته، ورسول الله . كما جاء في بعض ألفاظ هذا الحديث . قد قال: " كلّهم من بني هاشم ".

يقول جابر بن سمرة: كنت مع أبي عند النبي، فسمعته يقول: " بعدي اثنا عشر خليفة "، ثمّ أُخفي صوته، [لاحظوا: ثمّ أُخفي صوته] فقلت لأبي: ما الذي أخفى صوته؟ قال: قال: " كلّهم من بني هاشم "، وعن سماك بن حرب أيضاً مثل ذلك.

ثمّ نلاحظ القرائن الموجودة في لفظ الحديث، والقرائن ذكرتها في خلال البحث، أكرّرها مرة أخرى بسرعة:

" لا يزال الدين قائماً حتّى تقوم الساعة أو يكون عليكم اثنا عشر خليفة ".

يكون لهذه الأُمّة اثنا عشر قيماً لا يضرهمّ من خذلهم "، يظهر: إن هناك من الأمة خُذلانا، ومنَ الذي خذل معاوية؟ ومتى خذل يزيد؟ ومتى خذل مروان وغير أُولئك؟ أهل البيت هم الذين خُذلوا، هم الذين خولفوا.

ويظهر من كلمة " القيّم " أنّ المراد هو الإمامة بالمعنى الحقيقي، أي الإمامة الشرعية، وليس المراد هو الحكومة وبسط اليد ونفوذ الكلمة والسيطرة على السلطة الإجرائية.

وإذا رجعنا إلى أحاديثنا وأسانيدنا المتصلة إلى جابر بن سمرة وغيره وجدنا أشياء أُخرى، فلاحظوا الرواية:

عن سلمان: " الأئمّة بعدي اثنا عشر "، ثمّ قال: " كلهّم من قريش، ثم يّخرج المهدي . عجلّ الله تعالى فرجه . فيشفي صدور قوم مؤمنين، ألا إنّهم أعلم منكم فلا تعلمّوهم، ألا إنهّم عترتي ولحمي ودمي، ما بال أقوام يؤذونني فيهم، لا أنالهم الله شفاعتي "[1] فهذا لفظ من ألفاظ الحديث.

ومن ألفاظ الحديث عن أبي هريرة: " أهل بيتي . الأئمّة بعدي اثنا عشر كذا . أهل بيتي عترتي من لحمي ودمي، هم الأئمّة بعدي، عدد نقباء بني إسرائيل "[2].

عن حذيفة بن أسيد: " الأئمّة بعدي عدد نقباء بني إسرائيل، تسعة من صلب الحسين ومناّ مهدي هذه الأمُةّ، ألا إنهمّ مع الحق والحق معهم، فانظروا كيف تخلفوني فيهم "[3].

وهذه من ألفاظ حديث الأئمّة إثنا عشر، والألفاظ هذه موجودة في كتاب كفاية الأثر في النص على الأئمّة الإثني عشر.

وإذا كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قد أخبر بعدد الأئمّة من بعده وعينّهم بهذه الأوصاف، وأنهمّ من العترة،

وأنّهم أعلم، وأنّهم كذا، وأنهّم كذا، ثم قال: " فانظروا كيف تخلفوني فيهما "، فيكون قد أشار (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى حديث الثقلين، والحديث يفسّر بعضه بعضاً، فقد كان هذا من مداليل حديث الثقلين.

حديث الثقلين يفسّر الاثني عشر:

وحينئذ ننتقل إلى مفاد حديث الثقلين، لنفهم معنى حديث الثقلين بما يتعلّق في

1- كفاية الأثر في النص على الأئمة الاثني عشر: 44 ـ انتشارات بيدار ـ قم ـ 1401.

2- كفاية الأثر: 89.

3- كفاية الأثر: 130.

بحثنا هذه الليلة، وليكون حديث الثقلين مفسّراً لحديث الأئمة الإثني عشر:

لاحظوا، رسول الله عندما يقول: " إنّهما لن يفترقا حتّى يردا عليَ الحوض "، معنى ذلك: إن الأئمة من العترة باقون ما بقي القرآن لا يفترقان ولا يتفرَقان، والحديث . كما قرأنا في تلك الليلة التي خصّصناها للبحث عن هذا الحديث . حديث صحيح مقطوع صدوره ومقبول عند الطرفين، فعندما يقول رسول الله: " إنّي تارك فيكم الثقَلَين أو الثقلين "، فقد قرن رسول الله الأئمة من العترة بالقرآن، والقرآن مادام موجوداً فالعترة موجودة، فالعترة موجودة ما دام القرآن موجوداً، أي إلى آخر الدنيا، فالعترة موجودة إلى آخر الدنيا، لذا قال في حديث الإثني عشر: " حتّى تقوم الساعة ".

وإن كنتم في شك ممّا قلته في معنى حديث الثقلين، فلاحظوا نصوص عبارات القوم في شرح حديث الثقلين من هذه الناحية:

يقول المنّاوي في فيض القدير في شرح حديث الثقلين: تنبيه: قال الشريف . يعني السمهودي الحافظ الكبير . هذا الخبر يفُهم وجود من يكون أهلاً للتمسك به من أهل البيت والعترة الطاهرة في كل زّمان إلى قيام الساعة، حتىّ يتوجه الحث المذكور إلى التمسّك به، كما أنّ الكتاب كذلك، فلذلك كانوا أماناً لأهل الأرض، فإذا ذهبوا ذهب أهل الأرض [1].

ومثلها عبارة ابن حجر المكي في الصواعق: وفي حديث الحث على التمسك بأهل البيت إشارة إلى عدم انقطاع مستأهل منهم للتمسّك به إلى يوم القيامة، كما أنّ الكتاب العزيز كذلك [2].

وقال الزرقاني المالكي في شرح المواهب اللّدنية: قال القرطبي: وهذه الوصية وهذا التأكيد العظيم يقتضي وجوب احترام آله وبرّهم وتوقيرهم ومحبتّهم، ووجوب الفرائض

1- فيض القدير 3/15.

2 – الصواعق المحرقة: 232.

التي لا عذر لأحد في التخلّف عنها، هذا مع ما علم من خصوصيتّهم به (صلى الله عليه وسلم)، وبأنهّم جزء منه، كما

قال: " فاطمة بضعة منّي "، ومع ذلك فقابل بنو أُميّة عظيم هذه الحقوق بالمخالفة والعقوق، فسفكوا من أهل البيت دماءهم، وسبوا نساءهم، وأسروا صغارهم، وخرّبوا ديارهم، وجحدوا شرفهم وفضلهم، واستباحوا سبّهم ولعنهم، فخالفوا وصيتّه وقابلوه بنقيض قصده، فوا خجلتهم إذا وقفوا بين يديه، ويا فضيحتهم يوم يعرضون عليه، فالوصيّة بالبرّ بآل البيت على الإطلاق، وأماّ الاقتداء فإنّما يكون بالعلماء العاملين منهم، إذ هم الذين لا يفارقون القرآن. قال الشريف السمهودي: هذا الخبر يفهم وجود من يكون أهلاً للتمسك به من عترته في كلّ زمان إلى قيام الساعة[1].

فيكون حديث " إنّي تارك فيكم الثقلين " دليلاً على إمامة أئمتنا، وعددهم في حديث الأئمة بعدي إثنا عشر، وفي ذلك الحديث أيضاً تصريح بأنّهم موجودون إلى قيام الساعة.

هذا بنحو الاختصار، وقد تركت بعض القضايا الأُخرى التي كنت قد سجلّتها هنا فيما يتعلقّ بالنص على الأئمة الإثني عشر.

فكان دليلنا على إمامة الأئمّة الإثني عشر من النصوص: حديث الأئمة بعدي إثنا عشر، وحديث الثقلين.

1- شرح الزرقاني على المواهب اللّدنيّة 7/7 ـ 8 ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ 1414.

العصمة والأفضلية

وأمّا العصمة:

فحديث " إنّي تارك فيكم الثقلين " يدلّ على عصمة الأئمة من العترة النبوية بكل وضّوح، كما سنذكر ذلك في بحث العصمة إنْ شاء الله تعالى.

وأمّا الأفضلية:

أي: أفضليّة أئمتنا سلام الله عليهم، فإنه يدل على أفضليتهم حديث الثقلين من جهات عديدة، لأن حديث الثقلين دل على تقدّمهم في العلم وغير العلم، وهذه جهات تقتضي الأفضلية بلا شك، وإن كنتم في شك فأقرأ لكم بعض العبارات:

قال التفتزاني في شرح المقاصد .وأرجو الملاحظة بدقة .: وفضّل العترة الطاهرة، لكونهم أعلام الهداية وأشياع الرسالة، على ما يشير إليه ضمّهم . أي ضمُّ العترة إلى كتاب الله . في إنقاذ المتمسك بهما عن الضلالة[1].

ولو راجعتم شرّاح حديث الثقلين، وحتى اللغويين . لو تراجعونهم في معنى ثِقْل أو ثقلَ حيث يتعرضون لحديث الثقلين . يقولون: إنّما سمّاهما . أي الكتاب والعترة . بالثقلين إعظاما لقدرهما وتفخيما لشأنهما.

وقد نصّ شرّاح الحديث، كالمناوّي في فيض القدير، والقاري في المرقاة في شرح

1- شرح المقاصد 5/303 ـ الشريف الرضي ـ قم ـ 1409.

المشكاة، والزرقاني المالكي في شرح المواهب اللدنية، وغيرهؤلاء: على أنّ حديث الثقلين يدلّ على أفضلية العترة.

ولاحظوا كلام نظام الدين النيشابوري في تفسيره المعروف، يقول بتفسير قوله تعالى: (وَكَيْفَ تَكفرَوْنُ وأنتم تتلَىٰ عَليكُمْ آيَاتُ اللهِ وفِيكِم رَسُولُه)[1].

(وَكَيْفَ تَكفرَوْنُ) استفهام بطريق الإنكار والتعجب، والمعنى من أين يتطرّق إليكم الكفر والحال أنّ آيات الله تتلى عليكم على لسان الرسول غضّة، في كلّ واقعة، وبين أظهركم رسول الله يبينّ لكم كل شّبهة، ويزيح عنكم كل عّلة [فرسول الله إنما يكون بين الأُمّة ويبعثه الله الى الناس لهذه الغاية وهي: يبينّ لكم كل شّبهة ويزيح عنكم كل عّلة]قلت: أما الكتاب فإنه باقٍ على وجه الدهر، وأمّا النبي فإنّه وإن كان قد مضى إلى رحمة الله في الظاهر، ولكن نور سرّه باق بين المؤمنين، فكأنه باق، على أن عترته ورثته يقومون مقامه بحسب الظاهر أيضاً، فيكونون . أي العترة . يبينّون كل شّبهة ويزيحون كل عّلة، ولهذا قال: " إني تارك فيكم الثقلين "[2].

فمسألة الأفضليّة أيضاً واضحة على ضوء أحاديث القوم وكلمات علمائهم.

وأمّا حديث السفينة، فذاك دليل آخر على أفضليتّهم وعلى عصمتهم أيضاً، ولربما نتعرّض للبحث عن حديث السفينة في مباحث العصمة إن شاء الله تعالى.

أفضلية الأئمة واحداً واحداً:

وأمّا أفضليتّهم واحداً واحداً، أي من الحسن والحسين إلى آخرهم (عليهم السلام) ، فأقرأ لكم حول كل إمّام بعض الكلمات وبسرعة:

1- سورة آل عمران: 101.

2 – تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان 2/221 . دار الكتب العلمية . بيروت . 1416.

الحسنان سلام الله عليهما:

ثبتت أفضليّتهما بآية المباهلة وآية التطهير وغيرهما، وبالأحاديث المتفّق عليها الواردة في حقهّما، كقوله (صلى الله عليه وآله وسلم) : " الحسن والحسين سيّدا شباب أهل الجنّة "، رواه أحمد في المسند، والترمذي والنسائي في صحيحيهما والحاكم في المستدرك، وهو أيضاً في الإصابة وغير هذه الكتب[1] ، وحتّى أنّ المناوّي يقول عن السيوطي: إن هّذا الحديث متواتر[2] .

الإمام السجّاد (عليه السلام) :

وصفه النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بزين العابدين، والحديث متّفق عليه، ومن رواته صاحب الصوّاعق[3] ، وعن يحيى ابن سعيد إنّه قال: هو أفضل هاشمي رأيته في المدينة[4] ، وقصيدة الفرزدق في حقّه معروفة ومشهورة[5] .

الإمام الباقر (عليه السلام) :

أعلم الناس وأفضلهم في عهده، ولذا لقّبه النبي بالباقر، لأنّه بقر العلم، وكان من الآخذين عنه أبو حنيفة وابن جريج والأوزاعي والزهري وغيرهم، وهؤلاء أئمّة أهل السنّة في ذلك العصر.

1- مسند أحمد 3/3، 62، 64، 82، سنن الترمذي 5/656 رقم 3768، مستدرك الحاكم 3/167، الإصابة 2/12 ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت.

2- فيض القدير 3/415.

3 - الصواعق المحرقة: 302 . 304.

4 - فيض القدير في شرح الجامع الصغير 3 / 415.

5 - ديوان الفرزدق 2/178 . دار صادر . بيروت.

الإمام الصادق (عليه السلام) :

قال أبو حنيفة: مارأيت أفقه من جعفر بن محمّد [1] ، وقد حضر عنده هو ومالك بن أنس وغيرهما من أئمّة أهل السنّة، وفي مختصر التحفة الإثنا عشرية عن أبي حنيفة إنّه قال: لولا السنتان لهلك النعمان [2] ، يعني السنتين اللتين حضر فيهما عند الإمام الصادق (عليه السلام) ، وقال ابن حبّان: من سادات أهل البيت فقهاً وعلماً وفضلاً.

الإمام الكاظم (عليه السلام) :

لقّبوه بالعبد الصالح كما في تهذيب الكمال وغيره من المصادر [3] ، وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني: مناقبه كثيرة [4] ، وقال ابن حجر المكي في الصواعق: كان أعبد أهل زمانه وأعلمهم وأسخاهم [5] ، قالوا: وكان معروفاً عند أهل العراق بباب قضاء الحوائج عند الله [6] . أي في حياته وبعد حياته . وقد ذكروا له كرامات عجيبة، كقضيّته مع شقيق البلخي التي ذكرها ابن الجوزي في صفة الصفوة [7] .

الإمام الرضا (عليه السلام) :

ذكروا إنّه كان يجلس في المسجد النبوي ويفتي الناس وهو ابن اثنتين وعشرين

1- سير أعلام النبلاء 6/257 ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ 1405.

2 - مختصر التحفة الإثنا عشرية: 9.

3- تهذيب الكمال 29/44، تاريخ بغداد 13 / 27.

4- تهذيب التهذيب 10 / 303.

5 - الصواعق المحرقة: 307.

6 - الصواعق المحرقة: 307.

7 – صفة الصفوة 2/185.

سنة، لاحظوا هذه الكلمة في تهذيب التهذيب وفي المنتظم لابن الجوزي وغيرهما من الكتب [1] ، وقد رووا أنّ من تلامذته: أحمد بن حنبل كما في سير أعلام النبلاء [2] ، وقال الذهبي عن الإمام الرضا (عليه السلام) : كان سيّد بني هاشم في زمانه وأجلّهم وأنبلهم وكان المأمون يعظمّه ويخضع له [3] ، وقال ابن حجر: قال الحاكم .رجاءً لاحظوا هذه القضية .: سمعت أبا بكر بن المؤمّل بن الحسن بن عيسى يقول: خرجنا مع إمام أهل الحديث أبي بكر بن خزيمة، وعديله أبي علي الثقفي مع جماعة من مشايخنا وهم إذ ذاك متوافرون، خرجنا إلى زيارة قبر علي بن موسى الرضا بطوس، فرأيت من تعظيمه . أي تعظيم ابن خزيمة . لتلك البقعة وتواضعه لها وتضوّعه عندها ما تحيّرنا [4] .

فليسمع من يحرّم زيارة القبور والتضوّع عند القبور في المشاهد المشرفة.

الإمام الجواد (عليه السلام) :

قال الذهبي بترجمته: من سادات أهل بيت النبوّة، وكذا قال الصفدي [5] ، وفي تاريخ الخطيب ما يفيد أنّه كان يرجع إليه . أي إلى الإمام الجواد . في معاني الأخبار وحقائق الأحكام [6] .

الإمام الهادي (عليه السلام) :

قال الخطيب: أشخصه جعفر المتوكل من مدينة رسول الله إلى بغداد، ثمّ إلى سرّ من

1- تهذيب التهذيب 7/339 ـ دارالفكر ـ 1404، المنتظم لابن الجوزي 10/119 ـ 120 رقم 1114 ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ 1412.

2– سير أعلام النبلاء 9/388 . مؤسسة الرسالة . 1405.

3 – تاريخ الإسلام من 201 . 210: 270 . دار الكتاب العربي . 1411.

4– تهذيب التهذيب 7 / 339.

5 – تاريخ الإسلام من 211 . 220: 385 ، وفيه " كان من سَرَوَات آل بيت النبي (صلى الله عليه وسلم) .

6 – تاريخ بغداد 3 / 54.

رأى، فقدمها وأقام فيها عشرين سنة وتسعة أشهر، ولذا عرف بالعسكري [1] ، وقال الذهبي: كان المتوكل فيه نصب وانحراف [2] ، وقد شهد أعلام أهل السنّة بفقه الإمام الهادي وعبادته وزهده، قال اليافعي: كان الإمام علي الهادي متعبدّا فقيهاً إماماً [3] ، وقال ابن كثير: كان عابداً زاهداً [4] ، وكان سلام الله عليه أعلم علماء عصره، وقد ظهرت مقولته العلميّة في قضيّة اتّفقت للمتوكل عجز العلماء عن إعطاء الرأي الصحيح فيها، وكان الرأي في تلك القضية للإمام (عليه السلام) ، ذكر القضيّة الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد [5] .

الإمام العسكري (عليه السلام) :

كان أكثر عمره تحت النظر، وكان الناس ممنوعين من الالتقاء به، والاستفادة منه، وحال الحكام دون أن تظهر علوم هذا الإمام (عليه السلام) للأُمّة، ومع ذلك فقد ظهرت منه فوائد، وظهرت منه كرامات، ونقلت عنه روايات كثيرة، وبإمكانكم المراجعة إلى كتاب حلية الأولياء وإلى لسان الميزان [6]، إلى الفصول المهمّة في معرفة الأئمّة [7] وإلى الصواعق المحرقة [8] وإلى نور الأبصار [9] والى روض الرياحين لليافعي [10] وإلى جامع كرامات

1- تاريخ بغداد 12/56.

2- سير أعلام النبلاء 12 / 35 ، الكامل في التاريخ 7 / 55.

3 - مرآة الجنان 2/119 . دار الكتب العلمية . بيروت . 1417.

4 - البداية والنهاية المجلد 6 الجزء 11/15 . دار الفكر . بيروت.

5 - تاريخ بغداد 12/56 . 57.

6 - لسان الميزان 1 / 209.

7- الفصول المهمّة: 284 . 290 . منشورات الأعلمي طهران.

8 - الصواعق المحرقة: 314.

9- نور الأبصار: 183 . 185 . دار الفكر . بيروت.

10 - روض الرياحين، وعنه جواهر العقدين ق2 ج2 / 431.

الأولياء للنبهاني [1]، وغير هذه الكتب.

الإمام المهدي عجّل الله فرجه:

سنبحث عنه وعمّا يتعلّق به في ليلة خاصة، إن شاء الله تعالى.

وإن أردتم أن تعرفوا ابن تيميّة ورأيه في هؤلاء الأئمّة وحقده وتعصبّه ونصبه، فراجعوا كتاب منهاج السنة، ولربما نخصص ليلة للتحقيق عمّا جاء في منهاج السنّة في حق الأئمة والشيعة والتشيع.

ونسأل الله التوفيق لنا ولكم وصلّى الله على محمد وآله الطاهرين.

1- جامع كرامات الأولياء 2/18 ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ 1417.

الإمام المهدي (عليه السلام)

الصفحة 390

الصفحة 391

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين من الأولين والآخرين.

بحثنا في هذه الليلة عن الإمام المهدي عجّل الله تعالى فرجه.

الإمام المهدي في عقيدتنا نحن الشيعة الإمامية الإثني عشرية هو الإمام الثاني عشر من أئمّة أهل البيت (عليهم السلام) .

نعتقد بأنّه ابن الحسن العسكري سلام الله عليه ومن أولاد الإمام الحسين من أهل البيت سلام الله عليهم.

ونعتقد بأنّه مولود حي موجود، إلاّ أنهّ غائب عن الأبصار.

عقيدتنا هذه من ضروريّات مذهبنا، والتشكيك في هذه العقيدة من أبناء هذا المذهب خروج عن المذهب.

ولو أردنا أن نتكلّم مع أبناء غير هذا المذهب وندعو الآخرين إلى هذه العقيدة، لابدّ وأن نستدل بأدلة مقبولة عندهم، إما عندهم فقط، وإمّا عند الطرفين.

بحثنا حول المهدي سلام الله عليه يكون في ثلاثة فصول:

الفصل الأوّل: فيما يتعلّق بأصل الاعتقاد، وما عليه الشيعة الإماميةّ الإثنا عشرية.

الفصل الثاني: في بحوث تتعلّق بمسألة المهدي على ضوء روايات أو أقوال موجودة في كتب السنّة تخالف ما عليه الشيعة الإماميّة.

الصفحة 392

الفصل الثالث: في سؤالات قد تختلج في أذهان أبناء الطائفة أيضاً، وقد تطرح في الكتب، ولربّما يشنعّ بها من قبل الكتابّ من أهل السنّة على عقيدة هذه الطائفة وما تذهب إليه الإماميّة في هذا الموضوع.

الفصل الأوّل

وفي هذا الفصل نحاول أنْ نستدلّ بأدلة مشتركة بين عموم المسلمين، وأقصد من عموم المسلمين الشيعة الإمامية الإثني عشريّة وأهل السنة بجميع مذاهبهم.

في هذا الفصل نقاط وهي نقاط الاشتراك بين الجميع:

النقطة الأولى: لا خلاف بين المسلمين في أنّ لهذه الأُمةّ مهديا، وأن رسّول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قد أخبر به وبشّر به وذكر له أسماء وصفات وألقاباً وغير ذلك، والروايات الواردة في كتب الفريقين حول هذا الموضوع أكثر وأكثر من حدّ التواتر، ولذا لا يبقى خلاف بين المسلمين في هذا الاعتقاد، ومن اطلّع على هذه الأحاديث وحققّها وعرفها، ثم كذبّ أصل هذا الموضوع مع الالتفات إلى هذه الناحية، فقد كذّب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فيما أخبر به.

الروايات الواردة في طرق الفريقين وبأسانيد الفريقين موجودة في الكتب وفي الصحاح والسنن والمسانيد، وقد أُلفّت لهذه الروايات كتب خاصة دوّن فيها العلماء من الفريقين تلك الروايات في تلك الكتب، وهناك آيات كثيرة من القرآن الكريم مأوّلة بالمهدي سلام الله عليه.

وحينئذ لا يُعبأ ولا يعتنى بقول شاذ من مثل ابن خلدون المؤرّخ، حتىّ أن بّعض علماء السنة كتبوا ردودا علىَ رأيه في هذه المسألة.

ومن أشهر المؤلّفين والمدوّنين لأحاديث المهدي سلام الله عليه من أهل السنةّ في مختلف القرون:

أبو بكر ابن أبي خيثمة، المتوفى سنة 279 هـ.

نعيم بن حمّاد المروزي، المتوفى سنة 288 هـ.

الحسين ابن منادي، المتوفى سنة 336 هـ.

أبو نعيم الإصفهاني، المتوفى سنة 430 هـ.

أبو العلاء العطّار الهمداني، المتوفى سنة 569 هـ.

عبد الغني المقدسي، المتوفى سنة 600 هـ.

ابن عربي الأندلسي، المتوفى سنة 638 هـ.

سعد الدين الحموي، المتوفى سنة 650 هـ.

أبو عبدالله الكنجي الشافعي، المتوفى سنة 658 هـ.

يوسف بن يحيى المقدسي، المتوفى سنة 658 هـ.

ابن قيّم الجوزية، المتوفى سنة 685 هـ.

ابن كثير الدمشقي، المتوفى سنة 774 هـ.

جلال الدين السيوطي، المتوفى سنة 911 هـ.

شهاب الدين ابن حجر المكّي، المتوفى سنة 974 هـ.

علي بن حسام الدين المتقي الهندي، المتوفى سنة 975 هـ.

نور الدين علي القاري الهروي، المتوفى سنة 1014 هـ.

محمّد بن علي الشوكاني القاضي، المتوفى سنة 1250 هـ.

أحمد بن صدّيق الغماري، المتوفى سنة 1380 هـ.

وهؤلاء أشهر المؤلّفين في أخبار المهدي منذ قديم الأيام، وفي عصرنا أيضاً كتب مؤلفةٌ من قبل كتابّ هذا الزمان، لا حاجة إلى ذكر أسماء تلك الكتب.

وهناك جماعة كبيرة من علماء أهل السنّة يصرّحون بتواتر حديث المهدي والأخبار الواردة حوله، أو بصحة تلك الأحاديث في الأقل، ومنهم:

الترمذي، صاحب الصحيح.

محمّد بن حسين الآجري، المتوفى سنة 363 هـ.

الحاكم النيسابوري، صاحب المستدرك.

أبو بكر البيهقي، صاحب السنن الكبرى.

الفرّاء البغوي محيي السنة.

ابن الأثير الجزري.

جمال الدين المزّي.

شمس الدين الذهبي.

نور الدين الهيثمي.

ابن حجر العسقلاني.

وجلال الدين السيوطي.

إذن، لا يبقى مجال للمناقشة في أصل مسألة المهدي في هذه الأُمّة.

النقطة الثانية: إنّه لابدّ في كلّ زمان من إمام يعتقد به الناس أي المسلمون، ويقتدون به، ويجعلونه حجة بينهم وبين ربهم، وذلك ﴿ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللهِ حُجَّةٌ ﴾[1] و ﴿ لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ ﴾[2] و ﴿ قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ ﴾[3].

ويقول أمير المؤمنين (عليه السلام) كما في نهج البلاغة: "اللهمّ بلى لا تخلو الأرض من قائم لله بحجّة إمّا ظاهراً مشهوراً وإمّا خائفاً مغموراً، لئلا تبطل حجج الله وبيناته"[4].

والروايات الواردة في هذا الباب أيضاً كثيرة، ولا أظنّ أنّ أحداً يجرأ على المناقشة في أسانيد هذه الروايات ومداليلها، إنها روايات واردة في الصحيحين، وفي المسانيد،

1- سورة النساء 4/165.

2 – سورة الأنفال 8/42.

3 – سورة الأنعام 6/149.

4– نهج البلاغة 3/188 رقم 147.

وفي السنن، وفي المعاجم، وفي جميع كتب الحديث، والروايات هذه مقبولة عند الفريقين.

فقد اتفق المسلمون على رواية: "من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهليّة".

هذا الحديث بهذا اللفظ موجود في بعض المصادر، وقد أرسله سعد الدين التفتازاني إرسال المسلّم، وبنى عليه بحوثه في كتابه شرح المقاصد[1].

ولهذا الحديث ألفاظ أُخرى قد تختلف بنحو الإجمال مع معنى هذا الحديث، إلاّ أنيّ أعتقد بأن جميع هذه الألفاظ لابد وأن ترجع إلى معنى واحد، ولابدّ أن تنتهي إلى مقصد واحد يقصده رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) .

فمثلاً في مسند أحمد: "من مات بغير إمام مات ميتة جاهلية"[2]، وكذا في عدّة من المصادر: كمسند أبي داود الطيالسي[3]، وصحيح ابن حبّان[4]، والمعجم الكبير للطواني[5]، وغيرها.

وعن بعض الكتب إضافة بلفظ: "من مات ولم يعرف إمام زمانه فليمتْ إن شاء يهودياً وإن شاء نصرانيا"، وقد نقله بهذا اللفظ بعض العلماء عن كتاب المسائل الخمسون للفخر الرازي.

وله أيضاً ألفاظ أُخرى موجودة في السنن، وفي الصحاح، وفي المسانيد أيضاً، نكتفي بهذا القدر، ونشير إلى بعض الخصوصيات الموجودة في لفظ الحديث:

1- شرح المقاصد 5/239 وما بعدها.

2– مسند أحمد 5/61 رقم 16434.

3– مسند أبي داود الطيالسي: 259 . دار المعرفة . بيروت.

4– صحيح ابن حبّان 10/434 رقم 4573 . مؤسسة الرسالة . بيروت . 1418 هـ، وفيه: "من مات وليس له إمام".

5 – المعجم الكبير للطواني 19/388 رقم 910.

"من مات ولم يعرف"، لابدّ وأنْ تكون المعرفة هذه بمعنى الاعتقاد أو مقدمة للاعتقاد، "من مات ولم يعرف" أي: من مات ولم يعتقد بإمام زمانه، لا مطلق إمام الزمان، بإمام زمانه الحق، بإمام زمانه الشرعي، بإمام زمانه المنصوب من قبل الله سبحانه وتعالى.

"من مات ولم يعرف إمام زمانه" بهذه القيود "مات ميتة جاهلية"، وإلاّ لو كان المراد من إمام الزمان أيّ حاكم سيطر على شؤون المسلمين وتغلَّب على أُمور المؤمنين، لا تكون معرفة هكذا شخص واجبة، ولا يكون عدم معرفته موجبا لِلدخول في النار، ولا يكون موته موت جاهلية، هذا واضح.

إذن، لابدّ من أن يكون الإمام الذي تجب معرفته إمام حق، وإماماً شرعياً، فحينئذ، على الإنسان أن يعتقد بإمامة هذا الشخص، ويجعله حجةً بينه وبين ربّه، وهذا واجب، بحيث لو أنهّ لم يعتقد بإمامته ومات، يكون موته موت جاهلية، وبعبارة أُخرى: "فليمت إنْ شاء يهوديا وإنْ شاء نصرانيا".

وذكر المؤرخون: أنّ عبدالله بن عمر، الذي امتنع من بيعة أمير المؤمنين سلام الله عليه، طرق على الحجّاج بابه ليلاً ليبايعه لعبد الملك، كي لا يبيت تلك الليلة بلا إمام، وكان قصده من ذلك هو العمل بهذا الحديث كما قال، فقد طرق باب الحجّاج ودخل عليه في تلك الليلة وطلب منه أن يبايعه قائلاً: سمعت رسول الله يقول: "من مات ولا إمام له مات ميتة جاهلية"، لكن الحجّاج احتقر عبدالله بن عمر، ومدّ رجله وقال: بايع رجلي، فبايع عبدالله بن عمر الحجاّج بهذه الطريقة.

وطبيعي أنّ من يأبى عن البيعة لمثل أمير المؤمنين (عليه السلام) يبتلي في يوم من الأيّام بالبيعة لمثل الحجاّج وبهذا الشكل.

وكتبوا بترجمة عبدالله بن عمر، وفي قضايا الحرّة، بالذات، تلك الواقعة التي أباح فيها يزيد بن معاوية المدينة المنورة ثلاثة أيام، أباحها لجيوشه يفعلون ما يشاؤون، وأنتم تعلمون بما كان وما حدث في تلك الواقعة، حيث قتل عشرات الآلاف من الناس،

والمئات من الصحابة والتابعين، وافتضت الأبكار، وولدت النساء بالمئات من غير زوج.

في هذه الواقعة أتى عبدالله بن عمر إلى عبدالله بن مطيع، فقال عبدالله ابن مطيع: إطرحوا لأبي عبد الرحمن وسادة، فقال: إنّي لم آتك لكي أجلس، أتيتك لأُحدثّك حديثاً، سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول: "من خلع يدا منّ طاعة لقى الله يوم القيامة لا حجّة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية"، أخرجه مسلم [1].

فقضية وجوب معرفة الإمام في كلّ زمان والاعتقاد بإمامته والالتزام ببيعته أمر مفروغ منه ومسلّم، وتدلّ عليه الأحاديث، وسيرة الصحابة، وسائر الناس، ومنها ما ذكرت لكم من أحوال عبدالله بن عمر الذي يجعلونه قدوة لهم، إلاّ أنّ عبدالله بن عمر ذكروا أنّه كان يتأسّف على عدم بيعته لأمير المؤمنين (عليه السلام)، وعدم مشاركته معه في القتال مع الفئة الباغية، وهذا موجود في المصادر، فراجعوا الطبقات لابن سعد [2] والمستدرك للحاكم [3] وغيرهما من الكتب.

وعلى كلّ حال لسنا بصدد الكلام عن عبدالله بن عمر أو غيره، وإنّما أردت أن أذكر لكم نماذج من الكتاب والسنة وسيرة الصحابة على أنّ هذه المسألة . مسألة أنّ في كل زّمان ولكل زّمان إمام لابد وأن يعْتقد المسلمون بإمامته ويجعلونه حجة بينهم وبين ربهم . من ضروريات عقائد الإسلام.

النقطة الثالثة: إنّ المهدي من الأئمة الإثني عشر في حديث الأئمة بعدي إثنا عشر، لاريب ولا خلاف في هذه الناحية، فإن ّ القيود التي ذكرت في رواية الأئمّة إثنا عشر،

1- صحيح مسلم 3/1478 رقم 1851.

2- طبقات ابن سعد 4/185 و187 ، وفيه: "ما أجدني آسى على شيء من أمر الدنيا إلاّ أنّي لم أقاُتل الفئة الباغية، ما آسى عن الدنيا إلاّ على ثلاث: ظمأ الهواجر ومكابدة الليل وألاّ أكون قاتلت الفئة هذه الفئة الباغية التي حلتّ بنا".

3 - مستدرك الحاكم 3/115 ، لكن في الصفحة 558 سطر 8 العبارة في المتن هكذا: "ما آسى على شيء" فلم يذكر بقية الخبر، وفي الهامش: بياض في الأصل!!.

تلك القيود كلّها منطبقة على المهدي سلام الله عليه، لأنّ هذا الإمام عندما يظهر يجتمع الناس على القول بإمامته، وأنّ الله سبحانه وتعالى سيعزّ الإسلام بدولته، وأنّه سيظهر دينه على الدين كلّه، وجميع تلك القيود والمواصفات التي وردت في أحاديث الأئمّة اثنا عشر كلها منطبقة على المهدي سلام الله عليه.

وبالي أنّي رأيت في بعض الكتب التي حاولوا فيها ذكر الخلفاء بعد رسول الله من بني أُميّة وغيرهم، يعدونّ المهدي أيضاً من أُولئك الخلفاء الإثني عشر، الذين أخبر عنهم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في الأحاديث التي درسناها في الليلة الماضية.

وإلى الآن عرفنا الاتفاق على ثلاثة نقاط:

النقطة الأُولى: أنّ في هذه الأمُة مهدياً.

النقطة الثانية: أنّ لكلّ زمان إماماً يجب على كل مسلم معرفته والإيمان به والالتزام بطاعته والانقياد له.

النقطة الثالثة: أنّ المهدي (عليه السلام) الذي أخبر عنه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في تلك الأحاديث الكثيرة، نفس المهدي الذي يكون الإمام الثاني عشر من الأئمّة الذين أخبر عن إمامتهم من بعده في أحاديث الأئمة إثنا عشر.

وإلى الآن عرفنا المشتركات بين المسلمين، فإنّه إلى هنا لا خلاف بين طوائف المسلمين، ويكون المهدي حينئذ أمراً مفروغاً منه ومسلّماً في هذه الأمُة، والمهدي هو الثاني عشر من الأئمة الإثني عشر، فهو الإمام الحق الذي يجب معرفته والاعتقاد به، وأنّ من مات ولم يعرف المهدي مات ميتة جاهلية.

وهنا قالت الشيعة الإمامية الإثنا عشرية: إنّ الذي عرفناه مصداقاً لهذه النقاط هو ابن الحسن العسكري، ابن الإمام الهادي، ابن الإمام الجواد، ابن الإمام الرضا، ابن الإمام الكاظم، ابن الإمام الصادق، ابن الإمام الباقر، ابن الإمام السجاد، ابن الحسين الشهيد، ابن علي بن أبي طالب، سلام الله عليهم أجمعين.

فهذه عقيدة الشيعة، فهم يطبّقون تلك النقاط الثلاثة المتفق عليها على هذا المصداق.

فهل هناك حديث عند الجمهور يوافق الشيعة الإماميّة، ويدلّ على ما تذهب إليه الشيعة الإماميّة في هذا التطبيق؟

هل هناك حديث أو أحاديث من طرق أهل السنّة توافق هذا التطبيق وتؤيّد هذا التطبيق أو لا؟

من هنا يشرع البحث بين الشيعة وغير الشيعة، هذه عقيدة الشيعة ولهم عليها أدلّتهم من الكتاب والسنّة وغير ذلك، وما بلغهم وما وصلهم عن أئمّة أهل البيت الصادقين سلام الله عليهم.

لكن هل هناك ما يدلّ على هذا الاعتقاد في كتب أهل السنّة أيضاً، لتكون هذه العقيدة مؤيدةً ومدعمة من قبل روايات السنة، ويمكن للشيعة الإماميّة أنْ تلزم أولئك بما رووا في كتبهم أو لا؟

نعم وردت روايات في كتب القوم مطابقة لهذا الاعتقاد، إذن، يكون هذا الاعتقاد متفقاً عليه حسب الروايات وإن لم يكن القوم

يعتقدون بهذا الاعتقاد بحسب الأقوال، إلاّ أنّا نبحث أولاً عن العقيدة على ضوء الأدلة، ثم على ضوء الأقوال والآراء، فلنقرأ بعض تلك الروايات:

الرواية الأُولى: قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) : "لو لم يبق من الدنيا إلاّ يوم واحد لطوّل الله عزوجّل ذلك اليوم حتى يبعث فيه رجلاً من ولدي اسمه اسمي، فقام سلمان الفارسي فقال: يا رسول الله، من أيّ ولدك؟ قال: من ولدي هذا. وضرب بيده على الحسين".

هذه الرواية في المصادر عن أبي القاسم الطواني [1]، ومحب الدين الطبري [2]، وأبي

1- المعجم الكبير 10/166 رقم 10222 باختلاف.

2- ذخائر العقبى: 136 باب ما جاء ان المهدي من ولد الحسين.

نعيم الإصفهاني [1]، وابن قيّم الجوزية [2]، ويوسف بن يحيى المقدسي [3]، وشيخ الإسلام الجويني [4]، وابن حجر المكي صاحب الصواعق [5].

الحديث الثاني: قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) لبضعته الزهراء سلام الله عليها وهو في مرض وفاته: "ما يبكيك يا فاطمة، أما علمت أنّ الله اطلّع إلى الأرض إطلاّعة أو اطلاّعة فاختار منها أباك فبعثه نبيا، ثمّ اطلّع ثانية فاختار بعلك، فأوحى إليّ فأنكحته إياك واتخّذته وصياً، أما علمت أنك بكرامة الله إياك زوّجك أعلمهم علما، وأكثرهم حلما، وأقدمهم سلما. فضحكت واستبشرت، فأراد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أن يزيدها مزيد الخير، فقال لها: ومنّا مهدي الأُمّة الذي يصليّ عيسى خلفه، ثمّ ضرب على منكب الحسين فقال: من هذا مهدي الأُمّة".

وهذا الحديث رواه كما في المصادر: أبو الحسن الدارقطني، أبو المظفر السمعاني، أبو عبدالله الكنجي، وابن الصبّاغ المالكي [6].

الحديث الثالث: قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) : "يخرج المهدي من ولد الحسين من قبل المشرق، لو استقبلته الجبال لهدمها واتّخذ فيها طرقاً".

وهذا الحديث كما في المصادر عن نعيم بن حمّاد، والطواني، وأبي نعيم، والمقدسي صاحب كتاب عقد الدرر في أخبار المنتظر [7].

1- الأربعون حديثاً في المهدي، وقد رواه عنه العلماء بالأسانيد.

2- المنار المنيف: 148.

3- عقد الدرر في أخبار المنتظر: 56 . انتشارات نصايح . قم . 1416 هـ.

4 - فرائد السمطين 2/325 رقم 575 عن حذيفة بن اليمان . مؤسسة المحمودي . بيروت . 1400 هـ.

5 – الصواعق المحرقة: 249 وما بعدها.

6 – البيان في أخبار صاحب الزمان للكنجي الشافعي: 502 (ضمن كفاية الطالب) . دار احياء تراث أهل البيت . طهران . 1404 هـ.

الفصول المهمّة لابن الصبّاغ المالكي: 296 . منشورات الأعلمي . طهران.

7– عقد الدرر للسلمي الشافعي: 223.

هذا بحسب الروايات.

وأمّا بحسب أقوال العلماء المحدثّين والمؤرخّين والمتصوفين، هؤلاء أيضا يصرحّون بأن المّهدي ابن الحسين، أي من ذرية الحسين، ويضيفون على ذلك أنّه ابن الحسن العسكري، وأيضاً مولود وموجود، هؤلاء عدة كبيرة من العلماء من أهل السنةّ في مختلف العلوم، أذكر أشهرهم:

أحمد بن محمّد بن هاشم البلاذري، المتوفى سنة 279 هـ.

أبو بكر البيهقي، المتوفى سنة 458 هـ.

ابن الخشّاب، المتوفى سنة 567 هـ.

ابن الأثرق المؤرخ، المتوفى سنة 590 هـ.

ابن عربي الأندلسي صاحب الفتوحات المكية، المتوفى سنة 638 هـ.

ابن طلحة الشافعي، المتوفى سنة 653 هـ.

سبط ابن الجوزي الحنفي، المتوفى سنة 654 هـ.

الكنجي الشافعي، المتوفى سنة 658 هـ.

صدر الدين القونوي، المتوفى سنة 672 هـ.

صدر الدين الحموي، المتوفى سنة 723 هـ.

عمر بن الوردي المؤرخ الصوفي الواعظ، المتوفى سنة 749 هـ.

صلاح الدين الصفدي صاحب الوافي بالوفيات، المتوفى سنة 764 هـ.

شمس الدين ابن الجزري، المتوفى سنة 833 هـ.

ابن الصبّاغ المالكي، المتوفى سنة 855 هـ.

جلال الدين السيوطي، المتوفى سنة 911 هـ.

عبد الوهاب الشعراني الفقيه الصوفي، المتوفى سنة 973 هـ.

ابن حجر المكي، المتوفى سنة 973 هـ.

علي القاري الهروي، المتوفى سنة 1013 هـ.

عبد الحق الدهلوي، المتوفى سنة 1052 هـ.

شاه ولي الله الدهلوي، المتوفى سنة 1176 هـ.

القنوزي الحنفي، المتوفى سنة 1294 هـ.

فظهر إلى الآن:

أوّلاً: أنّ المهدي (عليه السلام) من هذه الأمةُ.

ثانياً: المهدي (عليه السلام) من بني هاشم.

ثالثاً: المهدي (عليه السلام) من عترة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) .

رابعاً: المهدي (عليه السلام) من ولد فاطمة (عليها السلام) .

خامساً: المهدي (عليه السلام) من ولد الحسين (عليه السلام) .

ولكلّ واحد من هذه النقاط: كونه من هذه الأُمةُ، كونه من بني هاشم، كونه من عترة النبي، كونه من ولد فاطمة، كونه من ولد الحسين، لكلّ بند من هذه البنود، روايات خاصة، ولم نتعرض لها لغرض الاختصار.

فانتهينا إذن من الفصل الأول.

الفصل الثاني

هناك بحوث تدور حول روايات في كتب السنّة تخالف هذا الذي انتهينا إليه، ولربّما اتخّذ بعض العلماء من أهل السنة ما دلّت عليه تلك الروايات عقيدةً لهم، ودافعوا عن تلك العقيدة، إلا أنّنا في بحوثنا حققنا أن تلك الروايات المخالفة لهذا العقيدة، إما ضعيفة سنداً، وإمّا فيها تحريف، والتحريف تارة يكون عمداً، وتارة يكون سهواً، وتلك البحوث هي:

أوّلاً: الخبر الواحد الذي ورد في بعض كتبهم في أنّ "المهدي هو عيسى ابن مريم"[1] ، فليس من هذه الأُمّة، وانمّا المهدي هو عيسى بن مريم، فالمهدي الذي أخبر به رسول الله في تلك الروايات الكثيرة المتواترة التي دوّنها العلماء في كتبهم، وأصبحت روايات موضع وفاق بين المسلمين، وأصبحت من ضمن عقائد المسلمين، المراد من المهدي في جميع تلك الروايات هو عيسى بن مريم.

وهذه رواية واحدة فقط موجودة في بعض كتب أهل السنّة.

وثانياً: الخبر الواحد الذي ورد في بعض كتبهم من أنّ "المهدي من ولد العباس"[2] ، فليس من أهل بيت رسول الله (صلى

الله عليه وآله وسلم) .

وهذا كأنّه وضع في زمن بني العباس لصالح حكّام بني العباس.

1- المنار المنيف لابن قيم الجوزية: 148، كنز العمال 14/263 ح38656.

2- المصدر نفسه: 149 ، كنز العمال: 14/264 ح38663.

وثالثاً: الخبر الواحد الذي في كتبهم من أنّه "من ولد الحسن"[1] ، لا من ولد الحسين.

ورابعاً: الخبر الواحد الذي في بعض كتبهم من أنّ "اسم أبي المهدي اسم أبي النبي"[2] ،وأبو النبي اسمه عبدالله، فلا ينطبق على المهدي ابن الحسن العسكري سلام الله عليهم، فتكون رواية مخالفة لما ذكرناه واستنتجناه من الأدلة.

وخامساً: ما عزاه ابن تيميّة إلى الطوي وابن قانع من "أنّ الحسن العسكري قد مات بلا عقب" واذا كان الحسن العسكري قد مات بلا عقب، فليس المهدي ابن الحسن العسكري.

فهذه بحوثٌ لابدّ من التعرّض لها واثبات ضعف هذه الأحاديث المخالفة، أو إثبات أنها روايات محرفة.

أمّا ما نسبه ابن تيميّة إلى الطوي صاحب التاريخ، والى ابن قانع، فهو كذب، وقد حققته بالتفصيل في بعض مؤلفاتي.

وأمّا بالنسبة إلى البحوث الأُخرى، فلو أردنا الدخول في تحقيقها لاحتجنا إلى وقت إضافي، فإن شاء الله تعالى بعد أن أكمل البحث في هذه الليلة في الفصل الثالث، إن بقي من الوقت شيء، ندخل في هذه البحوث لغرض التفصيل، وإلاّ فلا ضرورة.

وحينئذ نصل إلى الفصل الثالث.

1- المنار المنيف لابن قيّم الجوزية: 151.

2- كنز العمال 14/268 ح38678.

الفصل الثالث

الأسئلة:

السؤال الأول: مسألة طول العمر؟

السؤال الثاني: لماذا هذه الغيبة؟

السؤال الثالث: ما الفائدة من إمام غائب؟

السؤال الرابع: أين يعيش المهدي؟

السؤال الخامس: متى يظهر؟

السؤال السادس: ما هو تكليف المؤمنين تجاهه وتجاه الأحكام الشرعية في زمن الغيبة؟

السؤال السابع: ما هي الحوادث الكائنة عند ظهوره وبعد ظهوره؟

السؤال الثامن: مسألة الرجعة؟

وقد تكون هناك أسئلة أُخرى.

ولابدّ من الإجابة على هذه الأسئلة ولو بنحو الإجمال، لئلاّ يبقى البحث ناقصاً.

أقرأ لكم عبارة السعد التفتزاني أوّلاً، وندخل في البحث ونشرع في الجواب عن هذه الأسئلة ولو بنحو الإجمال كما ذكرت.

يقول السعد التفتزاني [1]: زعمت الإمامية من الشيعة أنّ محمّد بن الحسن

1- شرح المقاصد 5/313.

العسكري اختفى عن الناس خوفاً من الأعداء، ولا استحالة في طول عمره كنوح ولقمان والخضر (عليه السلام).

يقول: وأنكر ذلك سائر الفرق، لأنّه ادّعاء أمر مستبعد جداً، ولأن اختفاء إمام هذا القدر من الأنام بحيث لا يذكر منه إلا الاسم بعيد جدّاً، ولأن بعثه مع هذا الاختفاء عبث، ولو سلم فكان ينبغي أن يكون ظاهراً، فما قيل أو فما يقال: إن عيسى يقتدي بالمهدي أو بالعكس شيء لا مستند له، فلا ينبغي أنْ يعوّل عليه.

هذا غاية ما توصّل إليه متكلّمهم سعد الدين التفتزاني.

أقول: إن تطرح هذه الأسئلة كبحوث علمية ومناقشات، فلا مانع، ويا حبّذا لو تطرح كذلك ويلتزم فيها بالآداب والأخلاق والمتانة، ولا يكون هناك شتم وسبّ وتهجّم وتهريج واستهزاء، وهكذا فعل بعض العلماء وبعض الكتاّب المعاصرين.

إلاّ أننّا إذا راجعنا منهاج السنةّ وجدناه في فصل البحث عن المهدي قد ملأ كتابه حقداً وبغضاً وعناداً وسبّاً وشتماً وتهريجاً وتكذيباً للحقائق!!! بحيث لو أنكّم أخرجتم من كتاب منهاج السنةّ ما يتعلقّ بالمهدي وما اشتمل عليه من السب والشتم لجاء كتاباً مستقلاً.

وقد تبعه أوليؤه في هذا المنهج من كتّاب زماننا وفي خصوص المهدي سلام الله عليه واعتقاد الشيعة في المهدي، تراهم يتهجّمون ويسبوّن وينسبون إلينا الأكاذيب، ويخرجون عن حدود الآداب، ومع الأسف يكون لكتبهم رواّج ومن يروجّ لها في بعض الأوساط.

والحقيقة، إنّه تارةً يشك الباحث في أحاديث المهدي، أو يناقش في أحاديث "الأئمة الإثنا عشر"، أو لا يرتضي حديث "من مات ولم يعرف إمام زمانه"، فهذا له وجه، بمعنى أنّه يقول: بأنّي لا أُوافق على صحةّ هذه الأحاديث، فيبقى على رأيه، ولا يتكلّم معه إن لم يقتنع بما في الكتب، لاسيمّا بروايات أبناء مذهبه.

وأمّا بناء على قبول هذه الأحاديث لكونها مخرّجة في الصحاح، وفي السنن،

والمسانيد، والكتب المعتبرة، وأنّها أحاديث متفّق عليها بين المسلمين، وأن الاعتقاد بالمهدي (عليه السلام) أو الاعتقاد

بالإمام في كلّ زمان واجب، وأنّ المهدي هو الثاني عشر في الحديث المعروف المتفق عليه، فيكون البحث بنحو آخر، لأنهّ إن كان الباحث موافقاً على هذه الأحاديث، وعلى ما ورد من أنّ المهدي ابن الحسن العسكري، فلا محالة يكون معتقدا ًولادة المهدي (عليه السلام) ، كما اعتقدوا، وذكرنا أسماء كثيرين منهم.

نعم منهم من يستبعد طول العمر، بأنْ يبقى الإنسان هذه المدة في هذا العالم، وهذا مستبعد كما عبرّ السعد التفتزاني، فإن التفتزاني لم يكذّب ولادة المهدي من الحسن العسكري سلام الله عليه، وانمّا استبعد أن يكون الإمام باقيا ًهذه المدة من الزمان، ولذا نرى بعضهم يعترف ولادة الإمام (عليه السلام) ثمّ يقول: "مات"، يعترف ولادته بمقتضى الأدلةّ الموجودة، لكنهّ يقول بموته، لعدم تعقّله بقاء الإنسان في هذا العالم هذا المقدار من العمر، لكن هذا يتنافى مع "من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية" حيث قرّرنا أنّ هذا الحديث يدل ّعلى وجود إمام في كل زّمان.

ولذا نرى البعض الآخر منهم يلتفت إلى هذه النواحي، فلا يقول مات، بل يقول: "لا ندري ما صار"، ولد، إلاّ أنهّ لا ندري ما صار، ما وقع عليه، لا يعترف ببقائه، لأنّه يستبعد البقاء هذه المدة، ولا ينفي البقاء لأنهّ يتنافى مع الأحاديث، يعترف بالولادة فيقول: لا ندري ما صار، وأين صار، وما وقع عليه، ممّا يظهر أنهّم ملتزمون بهذه الأحاديث، ومن التزم بهذه الأحاديث لابدّ وأن يلتزم ولادة المهدي (عليه السلام) ووجوده.

ثمّ الاستبعاد دائماً وفي كل ّشيء، وفي كل أمر من الأمورُ، الاستبعاد يزول إن حدْث له نظير، لو أنك تيّقنت ّعدم شيء أو عدم إمكان شيء، فوقع فرد واحد ومصداق واحد لذلك الشيء، ذلك الاعتقاد بالعدم الذي كنت تجزم به مائة بالمائة سيكون تسعين بالمائة، لوقوع فرد واحد، فإذا وقع فرد آخر، وإذا وقع فرد ثالث، ومصداق رابع، هذا الاعتقاد الذي كان مائة بالمائة ثمّ أصبح تسعين بالمائة، يقل على ثمانين، وسبعين، و، و، إلى خمسين وتحت الخمسين، فحينئذ، نقول للسعد التفتزاني:

إنّ الله سبحانه وتعالى أمكنه أنْ يعمرّ نوحا ًهذا العمر، أمكنه أن يبقي خضرا فيً هذا العالم هذه المدة، أمكنه سبحانه وتعالى أنْ يبقي عيسى في العالم الآخر هذه المدّة، الذي هو من ضروريات عقائد المسلمين، ومن يمكنه أنْ ينكر وجود عيسى؟! وأيضاً: في رواياتهم هم يثبتون وجود الدجال الآن، يقولون بوجوده منذ ذلك الزمان، فإذا تعددّت الأفراد، وتعددّت المصاديق، وتعدّدت الشواهد، يقلّ الاستبعاد يوما فيوما، وهذه الاكتشافات والاختراعات التي نرونها يوما فيوما تبدّل المستحيلات إلى ممكنات، فحينئذ ليس لسعد التفتزاني وغيره إلاّ الاستبعاد، وقد ذكرنا أنّ الاستبعاد يزول شيئا فشيئا.ً

يمثّل بعض علمائنا ويقول: لو أنّ أحدا ًادعّى تمكنهّ من المشي على الماء، يكذبه ّالحاضرون، وكل منّ يسمع هذه الدعوى يقول: هذا غير ممكن، فإذا مشى على الماء وعبر النهر مرّة ًيزول الاستغراب أو الاستبعاد من السامعين بمقدار هذه المرةّ، فإذا كرّر هذا الفعل وكررّه وكررّه أصبح هذا الفعل أمرا طبيعيا وسهلا القبول للجميع، حينئذ هذا الاستبعاد يزول بوجود نظائر ذلك.

إلاّ أنّ ابن تيميةّ ملتفت إلى هذه الناحية، فيكذبّ أصل حياة الخضر ويقول: بأن أكثر العلماء يقولون بأن الخضر قد مات،

فيضطرّ إلى هذه الدعوى، لأنّ هذه النظائر إذا ارتفعت رجع الاستبعاد مرة أُخرى.

لكنّك إذا رجعت مثلاً إلى الإصابة لابن حجر العسقلاني [1] لرأيته يذكر الخضر من جملة الصحابة، ولو رجعت إلى كتاب تهذيب الأسماء واللغات للحافظ النووي [2] الذي هو من علماء القرن السادس أو السابع يصرّح بأنّ جمهور العلماء على أنّ الخضر حي، فكان الخضر حيّاً إلى زمن النووي، وإذا تركت شيئاً فشيئاً تصل إلى مثل القاري في

1- الإصابة 2/114 ـ 115 ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت.

2 – تهذيب الأسماء واللغات 1/176 رقم 147 . دار الكتب العلمية . بيروت.

المرقاة [1] وتصل إلى مثل شارح المواهب اللدنيّة، هناك يصرّحون كلهّم ببقاء الخضر إلى زمانهم، وحتىّ أنهمّ ينقلون قصصاً وحكايات ممن التقى بالخضر وسمع منه الأخبار والروايات، فحينئذ تكذيب وجود الخضر من قبل ابن تيمية إنمّا هو لعلة ولحساب، وهو يعلم بأنّ وجود الخضر خير دليل على أنّ هذا الاستبعاد ليس في محلهّ.

على أنّ الله سبحانه وتعالى إذا اقتضت الحكمة أنْ يبقي أحداً في هذا العالم آلاف السنين، إذا اقتضت الحكمة، فقدرته سبحانه وتعالى تطبّق تلك الإرادة، ومشيتّه تطبقّ، وهو قادر على كل شّيء.

فمسألة طول العمر أصبحت الآن مسألة بسيطة الحل، وصار الجواب عن هذا السؤال سهلاً جداً في مثل زماننا.

وأمّا أنّ الإمام (عليه السلام) متى يظهر، وأنهّ سلام الله عليه كيف يستفاد منه في زمن الغيبة؟

يقول ابن تيميّة وأيضاً يقول السعد التفتزاني: بأنّ المهدي لم يبق منه إلا الّإسم، ولم ينتفع منه أحد حتىّ القائلون بوجوده.

وهؤلاء لا يعلمون، لأنّ هذه الأُمور لا يتوصلوّن إليها ولا يمكنهم الاطلاّع عليها، إن الثقات من أبناء هذه الطائفة من علماء وغير علماء، لهم قضايا وحوادث وقصص وحكايات، تلك القضايا الثابتة المروية عن طرق الثقات مدوّنة في الكتب المعنيّة، وكم من قضية رجع الشيعة، عموم الشيعة، أو في قضايا شخصية، رجعوا إلى الإمام (عليه السلام) وأخذوا منه حلّ تلك القضية ورفع تلك المشكلة، إلاّ أنّ أعداء الأئمةّ سلام الله عليهم والمنافقين لا يوافقون على مثل هذه الأخبار، وطبيعي أن لا يوافقوا، ومن حقّهم أن لا يعتقدوا.

مضافاً، إلى أنّ الله سبحانه وتعالى إنمّا ينصب الإمام في كل أُمةّ، ويرسل الرسول إلى كل أمّة، ليتم به الحجة، وكم من نبي قتلوه في أوّل يوم من نبوتّه ودعوته، وكم من رسول

1- مرقاة المفاتيح للقاري 9/692 كتاب الفتن.

صلبوه في اليوم الأوّل من رسالته، وكم من الأنبياء حرقوهم وشوّهوهم وطردوهم، أيمكن أن يقال لله سبحانه وتعالى: بأنّ إرسالك هؤلاء الرسل والأنبياء كان عبثاً!!

وأمّا أين يعيش؟

فأين يعيش الخضر؟ نحن نسأل القائلين ببقاء الخضر وغير الخضر . ممّن يعتقدون بحسب رواياتهم بقاءهم . هؤلاء أين يعيشون؟ وهذه ليست مسألة، إنّ الإمام أين يعيش!

وأمّا الحوادث الكائنة عند ظهوره وبعد ظهوره.

فتلك حوادث وقضايا مستقبلية وردت بها أخبار، وتلك الأخبار مدوّنة في الكتب المعنية.

والشيء الذي أراه مهمّاً من الناحية الاعتقادية والعملية، وأرجو أن تلتفتوا إليه، فلربما لا تجدونه مكتوباً وفي مكان لا تسمعونه من أحد كما أقوله لكم:

لاحظوا إذا كانت غيبة الإمام (عليه السلام) لمصلحة أو لسبب، ذلك السبب إمّا وجود المانع وإمّا عدم المقتضي، غيبة الإمام (عليه السلام) إمّا هي لعدم المقتضي لظهوره أي لعدم وجود الأرضية المناسبة لظهوره، أو لوجود الموانع عن ظهوره.

وجود الموانع وعدم المقتضي كان السبب في غيبة الإمام (عليه السلام) ، هذا واضح.

إنّا لا نعلم أنّ المانع متى يرتفع، ولا نعلم أنّ المقتضي متى يتحقق ويحصل، ولذا ورد في الروايات: "إنما أمرنا بغتة".

فظهور الإمام (عليه السلام) متى يكون؟

حيث لا يكون مانع وتتمّ المقدمات والأرضية المناسبة لظهوره.

وهذا متى يكون؟

العلم عند الله سبحانه وتعالى، فيمكن أن يكون غداً، ويمكن أن يكون بعد غد، وهكذا، فهذه نقطة.

والنقطة الثانية: إنّ في رواياتنا أنّ حكومة المهدي ستكون حكومة داود (عليه السلام) ، إنهّ

يحكم بحكم داود (عليه السلام) ،رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: "إنّما أقضي بينكم بالبيّنات والأيمان وبعضكم ألحن بحجّته من بعض، وأيّما رجل قطعت له قطعة فإنمّا أقطع له قطعة من نار" [1] .

أوضّح لكم هذه الرواية: رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) كان إذا تخاصم إليه رجلان على كتاب مثلاً، على دار، أو على أيّ شيء آخر، يطلب من المدعي البيّنة، وحينئذ إن أقام البينة أخذ الكتاب من المدعى عليه وسلمهّ إلى المدعي، وهذا الحكم يكون على أساس البيّنة، يقول رسول الله إنمّا أقضي عليكم إنمّا أقضي بينكم بالبينة، أما إذا كانت البينة كاذبة والمدعي أقامها وعن هذا الطريق تملّك الكتاب، فليعلم بأنّ الكتاب هذا قطعة من النار، أنا وظيفتي أن أحكم بينكم بحسب البينة، وأنت أيّها المدعي إن كنت تعلم بينك وبين ربكّ أن الكتاب ليس لك، فلا يجوز لك أخذ هذا الكتاب.

إذن، يكون حكم رسول الله والحكم الإسلامي على أساس القواعد المقرّرة، وهذه هي الأدلة الظاهرية المعمول بها.

فإذا جاء المهدي سلام الله عليه، لا يأخذ بهذه القواعد والأحكام الظاهرية، وإنّما يحكم طبق الواقع، فإذا جاء ورأى أنّ الكتاب الذي بيدي هذا الكتاب الذي بحوزتي هو لزيد، أخذه منّي وأرجعه إلى زيد، وإذا علم أنّ هذه الدار التي أسكنها ملك لعمرو أخذها

منّي وأرجعها إلى عمرو، فكلّ حق يرجع إلى صاحبه بحسب الواقع.

وعلى هذا، إذا كان الإمام (عليه السلام) ظهوره بغتة، وكان حكمه بحسب الواقع، فنحن ماذا يكون تكليفنا فيما يتعلّق بنا في شؤوننا الداخلية والشخصية؟ في أُمورنا الاجتماعية؟ في حقوق الله سبحانه وتعالى علينا؟ وفي حقوق الآخرين علينا؟ ماذا يكون تكليفنا وفي كلّ لحظة نحتمل ظهور الإمام (عليه السلام) ، وفي تلك اللحظة نعتقد بأنّ حكومته ستكون طبق الواقع لا على أساس القواعد الظاهرية؟ حينئذ ماذا يكون تكليف كلّ فرد منا؟

1- الكافي 7/414 رقم 1، باختلاف بالألفاظ.

وهذا معنى "أفضل الأعمال انتظار الفرج".

وهذا معنى ما ورد في الروايات من أنّ الأئمة (سلام الله عليهم) كانوا ينهون الأصحاب عن الاستعجال بظهور الإمام (عليه السلام) ، إنّما كانوا يأمرون ويؤكّدون على إطاعة الإنسان لربه وأن يكون مستعداً لظهور الإمام (عليه السلام) .

وبعبارة أُخرى: مسألة الانتظار، ومسألة ترقب الحكومة الحقة، هذه المسألة خير وسيلة لإصلاح الفرد والمجتمع، وإذا صلحنا فقد مهّدنا الطريق لظهور الإمام (عليه السلام) ،ولأن نكون من أعوانه وأنصاره.

ولذا أمرونا بكثرة الدعاء لفرجهم، ولذا أمرونا بالانتظار لظهورهم، هذا الانتظار معناه أن يعكس الإنسان في نفسه ويطبّق على نفسه ما يقتضيه الواقع، قبل أن يأتي الإمام (عليه السلام) ويكون هو المطبِّق، ولربّما يكون هناك شخص يواجه الإمام (عليه السلام) ويأخذ الإمام منه كلّ شيء، لأنّ كل الأشياء التي بحوزته ليست له، وهذا ممكن.

فإذا راقبنا أنفسنا وطبّقنا عقائدنا ومعتقداتنا في سلوكنا الشخصي والاجتماعي، نكون ممهّدين ومساعدين ومعاونين على تحقّق الأرضية المناسبة لظهور الإمام (عليه السلام) .

وتبقى كلمة سجّلتها عن الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) بهذه المناسبة، يقول الإمام (عليه السلام) . كما في نهج البلاغة :. "لا تستعجلوا بما لم يعجّله الله لكم، فإنّه من مات منكم على فراشه وهو على معرفة حق ربه وحق رسوله وأهل بيته، مات شهيداً"[1] .

وعندنا في الروايات: أنّ من كان كذا ومات قبل مجيء الإمام (عليه السلام) مات وله أجر من كان في خدمته وضرب بالسيف تحت رايته.

يقول الإمام (عليه السلام) : "فإنّه من مات منكم على فراشه وهو على معرفة حق ربه وحق رسوله وأهل بيته مات شهيداً، ووقع أجره على الله، واستوجب ثواب ما نوى من صالح

1- نهج البلاغة 2/156 خطبة 185.

(1)

عمله، وقامت النيّة مقام إصلاته لسيفه، فإنّ لكل شيء مدةوّأجلا" ً .

ففي نفس الوقت الذي نحن مأمورون بالدعاء بتعجيل الفوج، فنحن مأمورون أيضاً لتهيئة أنفسنا، وللاستعداد الكامل لأن نكون بخدمته، وإذا عمل كلّ فرد منا بوظائفه، وعرف حق ربه عزوجل وحق رسّوله (صلى الله عليه وآله وسلم) وحق أهل بيته (عليهم السلام) ، فقد تمّت الأرضية المناسبة لظهوره (عليه السلام) ،ولا أقل من أنا أدينّا تكاليفنا ووظائفنا تجاه الإمام (عليه السلام) .

وكنت أقصد أن أُلخّص البحث في بعض الجهات الأخُرى حتىّ أوفرُ وّقتا لهذه النقطة الأخيرة التي بينتها لكم، وذكرت لكم الدليل البرهاني العقلي والروائي على وجوب الالتزام العملي على كلّ واحد منا بوظائفه تجاه ربهّ وتجاه رسوله وتجاه أهل بيت الرسول (عليهم السلام) .

نسأل الله سبحانه وتعالى أن يعرّفنا حقهّ، أن يعرفنا حق رسّوله، أن يعرفنا حق الأئمة الأطهار، أن يعرفنا حّق إمامنّا، وأن يوفّقنا لأداء الوظائف والتكاليف الملقاة على عواتقنا.

وصلّى الله على محمدّ وآله الطاهرين.

1- تأويل الآيات: 642، البحار 52/144 ح63.